



مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (ج ١١)

المؤلف

محمود بن أحمد بن موسى (العيني)

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.



الهيئة المصرية العامة للكتاب

كورنيش النيل - بولي - القاهرة - رمزا - جيو - القاهرة - ت ٧٢٦٤٩

GENERAL EGYPTIAN BOOK ORGANIZATION

Corniche El Nil - Boulac - Cairo - Cable: GEBO - Tel. 72649

السيد الأستاذ الدكتور محمد بهرام مركز بحوث الترميم والصيانة والميكروفيلم

بعد التحية

أرجو التفضل بالتبني بتصوير المخطوطة المرفقة بالميكروفيلم :

عنوان المصنف :	تحت ليد
اسم المؤلف :	بدر الميراي محمد محمود
مصدور عن النسخة :	المخطوطة
تحت رقم :	٢١٥٤٧
المحافظة بدار الكتب القومية	

- عنوان المخطوطة : تحت ليد
- اسم المؤلف : بدر الميراي محمد محمود
- اسم الناشر : محمود نجيب اللطيف
- تاريخ المخطوطة : ١٢٥٨ هـ
- رقم التسجيل : ٢١٥٤٧ ب
- عدد الورقات : ٤٠٨ ورقة
- الخط والحبر : نسخ سودي
- مقياس الصفحة : ١٩x١٥ سم
- الغلاف : كراي
- الصفحات الطونة أو الذهبية : لا يوجد

٢٠٠ ورقة

عليه بأنه لم يسبق تصوير هذه المخطوطة ميكروفيلما

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المسراتب العام

١٧١٥ / ١١٧٦

بصير

المجلد الحادي عشر

ب

٢١٥٤٧

من

كتاب منتخب الأفكار

في تفتيح مباني الأجرار

للامام الحافظ العلامة

العيني رحمه الله

تقالي

أمين

عم

٤٢٧٠

١٩٢٩



١١

رقم

عنوان المصنف : تحت المخطوط

اسم المؤلف : بدر الدين ابن محمد محمود

مصدر عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم ٢١٥٤٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهُوَ فَسْتَعِين
 س : باب النكاح بغير ولي عصبية
 تن : أي هذا باب في بيان أحكام النكاح
 بغير ولي هل يجوز أم لا . وقوله عصبية
 بالجر صفة لقوله ولي وسبجي ، تفسير الولي
 ص : حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال
 أخبرني ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري
 عن عروة عن عائشة عن رسول الله عليه السلام
 قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها
 باطل فإن أصابها فلها مهرها ~~بما~~
 استحل من فرجها فإن اشترىها فالسلطان
 ولي من لا ولي له : —
 حدثنا فهد قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير
 ابن معاوية قال ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج
 فذكر بأسناده مثله : —
 حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا المعمر بن سليمان
 الرقي عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري فذكر
 بأسناده مثله : —
 حدثنا زبيح المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا ابن
 لهيعة قال ثنا جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب
 فذكر بأسناده مثله : —

حدثنا

حدثنا زبيح الجيزي قال ثنا أبو الأسود هو
 المنذر بن عبد الجبار قال أنا ابن لهيعة عن عبد الله
 ابن أبي جعفر عن ابن شهاب فذكر بأسناده مثله
 تن : هذه خمس طرق : —
 الأول : عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله
 ابن وهب عن عبد الملك بن جريج عن سليمان بن
 موسى القرشي الأموي الأثدقي عن محمد بن مسلم
 الزهري عن عروة عن عائشة وهؤلاء كلهم ثقات
 إلا أنهم ضعفوا هذا الحديث من وجه آخر على
 ما يبحى ، عن قريب إن شاء الله تعالى .
 وأخرجه أبو داود ثنا محمد بن كثير قال ثنا سفيان
 قال نا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري
 عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله
 عليه السلام أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها
 فنكاحها باطل ثلاث مرات فإن دخل بها فالبهر
 لها بما أصاب منها فإن تشا جروا فالسلطان ولي من
 لا ولي له : —
 الثاني عن فهد بن سليمان عن أحمد بن عبد الله
 ابن يونس شيخ البخاري ومسلم عن زهير بن معاوية
 عن يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن جريج عن
 سليمان بن موسى إلى آخره .



وأخرج الترمذي نا ابن أبي عمير قال ناسفيا
ابن عيينة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن
الزهري عن عمرو بن عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايها امرأة
نكحت بغيرا ذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها
باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر
بما استحل من فرجها فان اشتجروا قال السلطان ولي
من لا ولي له . قال أبو عيسى هذا حديث حسن
الثالث عن أبي بشر عبد الملك بن مروان
الرقى عن المعمر بن عيسى الميم الأولى وتشديد المهيم
الثانية ابن سليمان الرقى النخعي عن الحجاج بن أرطاة
النخعي فاضى الكوفة عن الزهري عن عمرو بن عائشة
وأخرج الترمذي معلفا عن الحجاج بن أرطاة
عن الزهري وقد مر غير مرة أن الحجاج بن أرطاة
فيه مقال وفي الاحتجاج به خلاف : —
الرابع عن الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي
عن أسد بن موسى عن عبد الله بن لهيعة عن جعفر
ابن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي المصري
عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن عمرو بن
عائشة .
وأخرج البيهقي من حديث ابن أبي حنيفة وغيره

عن

عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري
عن عمرو بن عائشة عن النبي عليه السلام قال
لا نكاح الا بولي فان لم يكن ولي واشتجروا قال السلطان
ولي من لا ولي له : —
الخامس عن ربيع بن سليمان الجيزي الأعرابي عن
أبي الأسود الصديقي عن عبد الجبار عن عبد الله بن
لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر المصري القمي عن ابن
شهاب الزهري .
فان قلت ما حال هذا الحديث قلت قد
رأيت أن الترمذي حسنه . وأخرج الحاكم في
مستدركه وصححه وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه
ثنا محمد بن سعيد بن يحيى الأموي ثنا حفص
ابن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن
الزهري عن عمرو بن عائشة أن رسول الله عليه
السلام قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وما
كان من نكاح غير ذلك فهو باطل فان تشاجروا
قال السلطان ولي من لا ولي له .
وقال أبو حنيفة لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان
عن الزهري هذا وشاهدي عدل الا ثلاثة أنفس
محمد بن سعيد بن يحيى عن حفص وعبد الله بن عبد الوهاب
الحجبي عن خالد بن الحارث وعبد الرحمن بن يونس

الرقى عن عيسى بن يونس ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر.

وقال الفاضل أبو بكر الأودى أنا علي بن عمر ثنا محمد بن مخلد ثنا علي بن الحسن بن حبان عن عمار قال وجدت في كتاب أبي بخطه قال قال أبو زكرياء يحيى بن معين كتب إلى يحيى بن أكثم هل يصح عندك حديث الزهري عن عمرو بن عائشة أيتها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فكنت إليه نعم هو صحيح سليمان بن موسى ثقة.

وأخرج البيهقي من بقیة قال قال لي شعيب بن أبي حمزة قال لي الزهري أن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى وأبي عبد الله إن سليمان لا يحفظ الرجلين وأخرج عن عثمان بن سعيد قلت لابن معين ما حال سليمان بن موسى في الزهري قال ثقة.

وفي سؤالات المروزي سألت أبا عبد الله عن حديث عائشة يعني هذا فقال هو صحيح قلت إنهم يحتجون فيه أن عائشة زوجت وقالوا إن ابن جريج قال سألت الزهري فلم يعرفه فقال أبو عبد الله ما قال هذا أحد غير ابن عليه وأنكر علي من احتج بفعل عائشة. وسألت غير أحمد عن حديث سليمان

هذا

هذا أفعال صحيح قلت قد رأيت أن كل من صح هذا الحديث لا يصح إلا من حديث سليمان بن موسى وسليمان بن موسى متكلم فيه قال ابن جريج والبخاري عنده منا كبير وقال ابن أبي عمير مطعون عليه. وقال العقبلي حولت قبل موته بيسير. وقال أبو حاتم في حديثه بعض الاضطراب.

وأما الطريق الذي فيه ابن لهيعة وجعفر بن ربيعة والحجاج بن أرطاة فليس بشيء لأن ابن لهيعة معروف الكمال. وابن ربيعة قال ابن معين ضعيف ليس بشيء، حكاة الساجي. وأخرج أبو داود في سننه من هذا الوجه وقال جعفر لم يسمع من الزهري كتب إليه. وقال صاحب الاستذكار لا أحفظه إلا من حديث ابن لهيعة عن جعفر والحجاج بن أرطاة فيه كلام كثير ومع ذلك لم يسمع من الزهري كذا ذكر أحمد وأبو حاتم.

وذكر العقبلي بسنده عن حماد قال قال الحجاج صف لي الزهري فإني لم أراه فظهر بهذا أن الوجهين اللذين فيهما ابن لهيعة وابن ربيعة والحجاج وأهلبان وهذا قال البيهقي والاعتماد على رواية سليمان بن موسى.

ثم العجب من اليهقي كيف يذكر توثيق سليمان
ابن موسى بإسناد فيه محمد بن مصفى عن بنية عن
شعيب بن أبي حمزة فان مصفى سئل عنه صالح
ابن محمد فقال كان مخلطاً وقد حدث بأحاديث
مناكير وأرجوان يكون صدوقاً كما ذكره
صاحب الكمال وبنية معروف الحال ثم ان
الزهري معدود من أصحاب مكحول ومن
روى عنه فكيف يقول ان مكحولاً يأنبه وهذا
بعيد فكيف يكون سليمان مع ما قالوا فيه أحفظ
من مكحول مع جلالة وسعة علمه وأنه لم يدرج
بمصر ثم العراق ثم المدينة للأعلام الا حواه وأنه
أتى الى الشام فغربلها ويأتى عن قريب بيان وجه
ما قالوا ان ابن جريج قال سألت الزهري فلم
يعرفه . وجواب الطحاوى أيضاً عن هذا الحديث
ان شاء الله تعالى : —

قوله أيا امرأة كلمة أى لها هنا شرط فلذلك
دخلت الفاء في جوابها وهو قوله فكلها باطل
وهى تأتى على خمسة أوجه استفهام نحو أيكم
زادته هذه ايماناً . وموصولة نحو أيهم أشد . ودالة
على معنى الكمال فنفى صفة للنكرة نحو زيد رجل أى
رجل أى كامل في صفات الرجال ووصلته الى النداء

ما فيه

ما فيه ال نحو يا أيها الرجل . وشرط نحو أيا ما ندعوا
فله الأسماء الخمسة : —
قوله تكلمت أى تزوجت : —
قوله وليها هو مستولى أمرها من النسب فان
لم يكن فالوصى عليها فان لم يكن فالسلطان .
وقال الخطابي الولي العصبنة . وقال مالك والليث
والتوري والشافعي الولي هو العصبنة الذي يرث
وليس الخال ولا الجد لامر ولا الاحوة لام أولياء
عند مالك في النكاح

وقال محمد بن الحسن كل من لزمه اسم ولي فهو
ولي بعد النكاح وبه قال أبو ثور .
واختلفوا من أولى بالنكاح الولي أو الوصي
قال ربيعة ومالك وأبو حنيفة والتوري الوصي
أولى . وقال الشافعي الولي أولى ولا ولاية للوصي
على الصغير الا ان مالكا قال لا يزوج الوصي الصغيرة
قبل البلوغ الا ان يكون أبوها أو وصى اليه أن يزوجها
قبل البلوغ من رجل بعينه فيجوز .

وقال ابن حزم ولا اذن للوصي في انكاح أصلا
لرجل ولا امرأة صغيرين كانا أو كبيرين قال
ومن قال لا يدخل للوصي في الانكاح أبو حنيفة
والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم : —

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

قوله فان اصابها اى الزوج ان اصاب هذه
 المرأة التى روجت نفسها بغير اذن وليها
 قوله بما استحل اى بسبب استحل فرجها
 او بمقابلته استحل فرجها فان اشترى واى فان
 نازعوا يقال شجر الا مر شجر شجورا اذا اخلط
 واشجر القوم وتشا جروا اذا نازعوا واختلفوا
 وقال الخطابي يريد فان تشا جروا فى العقد ورايتهم
 فى الولاية سواء فالعقد لمن سوا اليه منهم اذا كان
 نظرها .

قلت هذا الذى قاله ليس معنى هذا التركيب
 لان قوله فان اشترى واشترى وقوله فالسلطان
 ولى من لا ولى له جواب وجزاء والمعنى اذا لم يكن
 ولى واشترى ووالسلطان ولى من لا ولى له والدليل
 على هذا ما جاء فى احدى روايات البيهقى قال لا
 نكاح الا بولى فان لم يكن ولى واشترى ووالسلطان
 ولى من لا ولى له وذلك لان الولاية انما تكون للسلطان
 اذا لم يكن لها ولى ويستنبط منه احكام .
 فيه اثبات الولاية على النساء كلهن قال الخطابي
 ويدخل فى ذلك البكر والثيب والشريفة والوضيعة
 وفيه ان العقد اذا وقع بغير اذن الاولياء كان باطلا
 حتى ان عند الشافعى واصحابه ان النكاح بغير ولى

مفسوخ

مفسوخ ابد اقبل الدخول وبعده ولا يتوارثان ان
 مات احدهما والولى عند همد من فرائض النكاح
 وفسخه بغير طلاق ولم يفرقوا بين الدنيئة الحال
 وبين الشريفة .

وعند مالك النكاح بغير ولى باطل فيفسخ الحاكم
 وهو تطليقه .

وقال ابو عمر لم يكن عند ابن القاسم عن مالك
 فى المرأة اذا تزوجت بغير اذن وليها ثم ماتت
 احدهما جواب فى توارثهما .

وقال مالك يستحب ان لا يفام على ذلك النكاح
 حتى يبتدى النكاح جديدا ولم يحقق قساده .

قال السماعيل والذى يشبه عندي على مذهب مالك
 ان هذين يتوارثان ان مات احدهما لان الفسخ يقع
 عنده بطلاق والنكاح ثابت حتى يفرق بينهما .

وقال اسحاق بن منصور قلت لاجمدين حنبل
 اذا تزوجها بغير ولى ثم طلقها قال احتاط لها واخرج
 طلاقه .

وقال اسحاق كلما طلقها وقد عقد النكاح بغير ولى
 لم يقع عليها طلاق ولا يقع بينهما ميراث لان النبي
 عليه السلام قال فنكاحها باطل ثلثا والباطل لا يحتاج
 الى فسخ حاكم ولا غيره .

وفيه دليل على أن وطء الشبه يوجب للمهر وفي
إيجاب المهر إيجاب درء المحدثات والنسب
والحرمة .

وفيه دليل على أن المهر إنما يجب بالإصابة وأن
الدخول إنما هو كناية عنها قال الخطابي على أصلهم
وقال الخطابي فيه دليل على أن المرأة لا تكون ولية
نفسها .

وفيه دليل على أن ابنها ليس من أوليائها إذ لم يكن
من عقبتها . —

ص : قال أبو جعفر فذهب إلى هذا قوم فقالوا
لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها ومن قال
ذلك أبو يوسف ومحمد بن الحسن واحتجوا في ذلك بهذه
الآثار : —

ث : أراد بالقوم هؤلاء سعيد بن المسيب والحسن
البصري وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وأبا الشعثاء
وابن شبرمة وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والحسن
ابن حي وعبد الله بن المبارك ومكحول والشافعي
ومالك وأحمد وإسحاق وأبانا ثور وأبا عبيد وابن جرير
الطبري فانهم قالوا لا يجوز تزويج المرأة نفسها
الإياذن وليها .

قال أبو عمر روى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود

وابن عباس

وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم .
قال الخطابي ومن قال ذلك أبو يوسف ومحمد
وقال صاحب البدائع الحرة البالغة العاقلة
إذا تزوجت نفسها من رجل أو وكلت رجلا بالتزويج
فزوجها أو زوجها فضولي فأجازت جاز في
قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف الأول سواء
زوجت نفسها من كف أو غير كف بمهر وافر
أو قاصر غير أنها إذا تزوجت نفسها من غير كف
فلا ولياء حق الاعتراض وكذا إذا تزوجت بمهر
قاصر عند أبي حنيفة خلا فالحها .

وفي قول محمد لا يجوز حتى تحبزه الولي والمحاكم ولا
يجل للزوج وطئها قبل الإجازة ولو وطئها يكون
وطئا حراما ولا يقع عليها طلاقه وطهاره وإيدوه
ولو مات أحدهما ثم لم يرثه الآخر سواء تزوجت
نفسها من كف أو غير كف وهو قول أبي يوسف
الآخر روى الحسن بن زياد عنه .

وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنها إذا تزوجت
نفسها من كف ، ينبغي وتثبت سائر الأحكام
وروى عن محمد أنه إن كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها
الإياذنه وإن لم يكن لها ولي جاز نكاحها .

وروى عن محمد أنه رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله

الطحاوي



ص : وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاءت وليس لوليها أن يعرض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها بحيث كان ينبغي لها أن تضعها : —

ش : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون وأراد بهم الزهري والشعبي والأوزاعي وموسى ابن عبد الله بن زيد والفاسم بن محمد والحكم بن عتيبة وأبا حنيفة وزفر وأبا يوسف في رواية فانهم قالوا لها أن تزوج نفسها وليس لوليها الاعتراض عليها في ذلك العقد إذا زوجت نفسها من كفوها وهو معنى قوله إذا وضعت نفسها بحيث كان ينبغي لها أن تضعها حتى إذا زوجت نفسها من غير كفوها فلا وليا لها الاعتراض ويروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه : —

ص : وكان من الحجج لهم في ذلك أن حديث ابن جريج الذي ذكرناه عن سليمان بن موسى فذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب فلم يعرفه حدثنا بذلك ابن أبي عمران قال ثنا يحيى بن يعيم عن ابن علية عن ابن جريج بذلك وهو يسقطون الحديث بأقل من هذا . وحجاج بن أرطاة فلا يثبتون له

سما

سما عاصم الزهري وحديثه عنه عندهم مرسل وهو لا يحتجون بالمرسل . وابن أبي عمير فهم ينكرون على خصمهم الاحتجاج عليهم بحديثه فكيف يحتجون به عليهم في مثل هذا ثم لو ثبتت قاروا ومن ذلك عن الزهري لكان قد روى عن عائشة ما يخالف ذلك : —

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكاً أخبره عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي عليه السلام أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلي يصنع به هذا ويفتات عليه فكلمت عائشة المنذر فقال المنذر أن ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت أرد أمر قضيتته ففرت حفصة عنده ولم يكن ذلك طلاقاً : —

حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال أخبرني الليث عن عبد الرحمن بن القاسم فذكر بأسناده مثله : — حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني حنظلة وأفلح عن القاسم بن محمد في حفصة مثل ذلك فلما كانت عائشة رضي الله عنها قد رأت أن تزوجها بنت عبد الرحمن بغير أمره جازاً ^{ورأت} ذلك العقد



مستقيماً حين أجازت فيه ثملك الذي يكون إلا عن
صحة النكاح وثبوته استحالة عندنا أن يكون ذلك
وقد علمت أن رسول الله عليه السلام قال لا نكاح
الابوي فثبت بذلك فساد ما يروى الزهري
في ذلك : —

نس: أي وكان من الحجج للآخرين في حديث
عائشة الذي احتج به أهل المقالة الأولى وأراد
بها الجواب عنه وتقرير ذلك على وجهين .
الأول أن هذا الحديث ساقط وذلك لأن طرقه
مستمدة على سليمان بن موسى وحجاج بن أرطاة
وإن لم يصح .

أما حديث سليمان بن موسى فإن عبد الملك بن
جرير قد ذكر أنه سأل عنه محمد بن مسلم بن شهاب
الزهري فلم يعرفه . قال الأثرم معنى هذا الكلام
أن ابن جرير روى عن سليمان بن موسى عن الزهري
أيها امرأة تكلمت بغير إذن وليها فنكاحها باطل
فهرواه ابن علي عن ابن جرير فزاد فيه قال ابن
جرير فسألت الزهري عنه فلم يعرفه وروى
ذلك الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران موسى
الفقيه البغدادي قال ثنا يحيى بن معين عن اسمعيل
ابن علي عن عبد الملك بن جرير أنه سأل الزهري

عن

عن ذلك فلم يعرفه . قال الطحاوي ولهم يسقطون
الحديث بأقل من هذا أفبهذا المقول أولى أن
يسقط .

فإن قيل قال أبو بكر الخطيب وهذه الزيادة
لم يقلها إلا ابن علي وقد خالفه جماعة ثقات
حفاظ ممن روى هذا الحديث عن ابن جرير
منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وسعيد بن سعيد
وابن عيينة وابن المبارك وعلي بن يونس وحفص
ابن غياث وعبد الوارث بن سعيد وعبد الرحمن
ابن محمد المحاربي وابن ولعب وعبد الرزاق بن همام
وعبد المجيد بن أبي رواد ومحمد بن عبد الله
الأنصاري واسماعيل بن عياش واسماعيل بن
زكرياء والزهري وسعيد بن سالم الفداح وعبد
ابن رجاء المكي ومعاذ بن معاذ والفصل بن
موسى السدثاني ويحيى بن أيوب ويحيى بن يمان
وعبد الله بن فروخ وعبد الوهاب بن عطاء
وعبيد الله بن موسى وحجاج بن محمد وموسى بن اسمعيل
وغيرهم كلهم رواه عن ابن جرير ولم يذكره
وأما ذكره ابن علي عنه ومما يدل على أن قول ابن
علي عن ابن جرير ولهم من ابن علي أن جماعة روه
عن الزهري عن عمرو بن خور وإنه سليمان بن موسى

منهم جعفر بن ربيعة وبولس بن يزيد وابن ابي ذؤيب
 وابو اسحاق وقره بن عبد الرحمن وعبيد الله
 ابن ابي جعفر و ابراهيم بن سعد وهشام بن
 سعد ويزيد بن عياض والوليد بن محمد الموقري
 ومحمد بن ابي قيس وعثمان بن عبد الرحمن وابن
 اربطة كلهم رووه عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة . وكذلك رواه هشام بن عروة
 وابو حازم وثابت بن قيس عن عروة .
 وقال البيهقي قال ابو حاتم سمعت احمد بن حنبل
 وذكر عنده ان ابن عليه يذكر حديث ابن
 جريج لانكاح الابولي قال ابن جريج فلقيت
 الزهري فسالته عنه فلم يعرفه وانني على
 سليمان بن موسى فقال احمد بن حنبل ان ابن جريج
 كنهه هذونة وليس هذا في كتبه يعني حكاية ابن
 جريج هذه .

وقال ابو عبيد بن عمير سمعت يحيى يقول في حديث لا
 نكاح الابولي ببيرويه ابن جريج فذكرت لي يحيى
 حكاية ابن عليه فقال ليس يقول هذا الا ابن عليه
 وانما عرض ابن عليه كنيه ابن جريج على عبد المجيد
 ابن ابي رواد فاصلمها له فقلت ما كنت اظن
 ان عبد المجيد هكذا فقال كان اعلم الناس

الحديث

حديث ابن جريج ولكنه يبدل نفسه للحديث
 وقال جعفر الطيالسي سمعت ابن جريج يرويه
 ابن عليه عن ابن جريج انه انكر معرفة حديث سليمان
 وقال لم يذكر هذا عن ابن جريج سوى ابن عليه
 وانما سمع ابن عليه عن ابن جريج سماعا ليس بذلك
 انما صح كتبه عبد المجيد وضعف ابن معين رواية
 اسماعيل عن ابن جريج جدا
 وقال الترمذي وقد تكلم بعض اهل الحديث في
 حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي
 عليه السلام قال ابن جريج ثم لقيت الزهري
 فسألته فانكره فضعفوا هذا الحديث من اجل
 هذا .

وذكر عن يحيى بن معين انه قال لم يذكر هذا
 الحرف عن ابن جريج الا اسماعيل بن ابراهيم
 قال يحيى بن معين وسمعت اسماعيل بن ابراهيم
 عن ابن جريج ليس بذلك انما صح على كتب عبد المجيد
 ابن عبد العزيز بن ابي رواد ما سمع من ابن جريج
 وضعف يحيى روايه اسماعيل بن ابراهيم عن ابن
 جريج .

قلت هنا شيئا يرد ان جميع ما ذكره وامن
 هذا الاول ان افراد ابن عليه بهذه الزيادة



منهم جعفر بن ربيعة ويونس بن يزيد وابن أبي ذؤيب
 وأبو اسحاق وقره بن عبد الرحمن وعبيد الله
 ابن أبي جعفر وإبراهيم بن سعد وهشام بن
 سعد ويزيد بن عياض والوليد بن محمد الموقري
 ومحمد بن أبي قيس وعثمان بن عبد الرحمن وابن
 أرطاة كلهم روه عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة . وكذلك رواه هشام بن عروة
 وأبو حازم وثابت بن قيس عن عروة .
 وقال البيهقي قال أبو حاتم سمعت أحمد بن حنبل
 وذكر عنده أن ابن علياً يذكر حديث ابن
 جريج لانكاح الأبولي قال ابن جريج فلقبت
 الزهري فأنشد عنه فلا يعرفه وإنما علي
 سليمان بن موسى فقال أحمد بن حنبل إن ابن جريج
 كتبه مندونه وليس هذا في كتبه يعني حكاية ابن
 جريج هذه .
 وقال عياض سمعت يحيى يقول في حديث لا
 نكاح الأبولي يرويه ابن جريج فذكرت لي يحيى
 حكاية ابن علياً فقال ليس يقول هذا إلا ابن علياً
 وإنما عرض ابن علياً كتب ابن جريج علي عبد المجيد
 ابن أبي رواد فأصلحها له فقلت ما كنت أظن
 أن عبد المجيد هكذا فقال كان أعلم الناس

محدث

محدث ابن جريج ولكنه يبدل نفسه للمحدث
 وقال جعفر الطيالسي سمعت ابن جريج يرويه
 ابن علياً عن ابن جريج إنما نكر معرفة حديث سليمان
 وقال لم يذكر هذا عن ابن جريج سوى ابن علياً
 وإنما سمع ابن علياً من ابن جريج سماعاً ليس بذلك
 وإنما صح كتبه عبد المجيد وضعف ابن معين روايته
 إسماعيل عن ابن جريج جداً .
 وقال الترمذي وقد تكلم بعض أهل الحديث في
 حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي
 عليه السلام قال ابن جريج ثم لقيت الزهري
 فسألته فأنكره فضعفوا هذا الحديث من أجل
 هذا .
 وذكر عن يحيى بن معين أنه قال لم يذكر هذا
 الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم
 قال يحيى بن معين وسمع إسماعيل بن إبراهيم
 عن ابن جريج ليس بذلك وإنما صح كتبه عبد المجيد
 ابن عبد العزيز بن أبي رواد ما سمع من ابن جريج
 وضعف يحيى روايته إسماعيل بن إبراهيم عن ابن
 جريج .
 قلت هنا شيئاً يريد أن جميع ما ذكره وأمن
 هذا الأول أن أفراد ابن علياً بهذه الزيادة

الكتبة



لا يضر وقد كان من الأئمة الحفاظ . وقال ابن
 حنبل اليه المنزه في التثبث بالبصرة . وقال شعبة
 ابن عليّة سيد المحدثين . وقال عند نشأت يوم
 نشأت وليس أحد يقدم في الحديث علي ابن عليّة
 فإذا كان شأن ابن عليّة هكذا فما باله إذا انفرد
 بشئ يرد ويظعن فيه .
 الثاني لا نسلم أن ابن عليّة انفرد بهذا أو قد
 تابعه علي ذلك بشر بن المفضل قال ابن عدي في
 الكامل قال الشاذكوني ثنا بشر بن المفضل عن
 ابن جريج أنه سأل الزهري فلم يعرفه .
 وذكر صاحب الكمال بسنده عن أبي داود السجستاني
 قال ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ إلا ابن عليّة
 وبشر بن المفضل فإذا كان هذا ان الحافظان بهذا
 بهذه المثابة وهما قد روايا عن ابن جريج أنه
 سأل الزهري عن هذا الحديث فلم يعرفه فاذن
 سقط هذا الحديث وسقط الاحتجاج به .
 وأما حجاج بن أرطاة فانه لا يثبتون له سماع من
 الزهري وكذا قال أحمد وأبو حاتم أنه لم يسمع
 من الزهري حينئذ يكون حديثه عن الزهري عندهم
 مرسل وهم لا يحتجون بالمرسل أصلا فضلا عن
 مرسل الحجاج بن أرطاة .

وأما عبد الله

وأما عبد الله بن طيبة فانهم يذكرون علي خصمه
 الاحتجاج عليهم بحديثه فكيف هاهنا يحتجون بحديثه
 عليهم وهذا عكس عظيم .
 الوجه الثاني أن هذا الحديث فاسد بيان ذلك
 أن ما روته عن الزهري عن عمروة عن عائشة
 يعارضه ما روى عن عائشة ما يخالف ذلك وهو
 ما رواه الطحاوي من ثلاث طرق صحاح رجالها كلهم
 رجال الصحيح .
 الأول عن يونس بن عبد الأعلى المصري عن عبد الله
 ابن وهب المصري عن مالك بن أنس عن عبد الرحمن
 ابن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر
 الصديق عن عائشة . وأخرجه مالك في موطئه
 الثاني عن يونس أيضا عن ابن وهب أيضا عن
 الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن القاسم فذكر
 الأثر المذكور باسناد نحوه . وأخرجه ابن وهب
 في مسنده .
 الثالث عن يونس أيضا عن ابن وهب أيضا عن
 حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي وأفلح بن حميد بن
 نافع الأنصاري المدني كلاهما عن القاسم بن محمد
 ابن أبي بكر الصديق عن عائشة نحوه .
 وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا يزيد بن هارون

أنا يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عائشة
رضي الله عنها أنكحت حفصة ابنة عبد الرحمن
ابن أبي بكر المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب
فلما قدم عبد الرحمن غضب وقال أي عباد الله
أمثلي يفتات عليه في بنائه فعصبت عائشة
وقال انزععت عن المنذر انتهى :-
قوله حفصة بنت عبد الرحمن وهي أخت أسماء
بنت عبد الرحمن وهي بنت أخي عائشة قال
العلوي تابعية ثقة :-

والمنذر بن الزبير هو المنذر بن الزبير بن
العوام ذكره ابن حبان في الثقات التابعين
قوله ويفتات عليه من افتات يفتات
ولهو افتعل عن الفتوت وهو السبق يقال
لكل من أحدث شيئا في أمرك دونك هذا
فتات عليك ويقال فتوت فلان على فلان
في كذا وافتات عليه إذا انفرد برأيه في
التعرف فيه ولما ضمن معنى التغلب عدى يعلى
والى هذا الوجه أشار بقوله ثم لو ثبت ما رووا
من ذلك عن الزهري إلى آخره بيانه أن عائشة
رضي الله عنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن
ورأت أن تزوجها بعين امره جائز ورأت ذلك

العقد

العقد مستقيم فمن المحال أن تكون عائشة
تري ذلك والمحال أنها قد علمت أن رسول الله
عليه السلام قال لا نكاح الا بولي فهذا ظهر
أن ما روى عن الزهري من ذلك فاسد -
فان قيل قال البيهقي يحمل تزويج عائشة هذا
على أنها مهدت أسباب التزويج ثم أشارت
على من ولي أمرها عند غيبته انتهى حتى عقده
النكاح وإنما أضيف النكاح إليها لاختيارها ذلك
وإذنها فيها وتمهيدها أسبابه والذي يدل على
صحة هذا التأويل ما رواه الشافعي عن الثقة عن
ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم لا أعلمه إلا
عن أبيه كانت عائشة تخطب إليها المرأة من
أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت
لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقدة النكاح
وفي رواية يا فلان زوج فان النساء لا يزوجن
وفي رواية ليس إلى النساء النكاح فاذا هذا
مذهبها وراوى الحديثين عبد الرحمن بن القاسم
علمنا أن المراد بقوله زوجت عائشة حفصة بنت
عبد الرحمن بن أبي بكر ما ذكرنا وإذا كان محمولا على
ما ذكرناه لم يخالف ما روت
قلت هذا حمله البيهقي بعيد ومخالف للظاهر



ويلزم منه أيضا أن الولي الأقرب إذا غاب
تنتقل الولاية إلى الولي الأبعد والصحيح عند
الشافعية خلافه .

ثم قوله والذي يدل على صحة هذا التأويل ما
رواه الشافعي إلى آخره لا بجدي ولا ينفع لأن
قول الشافعي عن الثقة ليس بحجة على ما عرف
وأفسده الطحاوي في اختلاف العلماء بأحاديث
أحد لها أن ابن حنبل قال ابن جريج يقول أخبرت
عن عبد الرحمن بن القاسم فصار من بيته وبين
عبد الرحمن مجهولا . والأخر أن ابن إدريس يرويه
عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة
مرسلا لا يذكر فيه عن أبيه : —

ص : واحتج أهل المقالة الأولى أيضا لقولهم
بما حد ثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمرو
ح وحد ثنا أبو بكره ومحمد بن حزيمة قال ثنا عبد الله
ابن رجاء قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي
بردة عن أبيه أن رسول الله عليه السلام قال لا تكاح
الابولي : —

ث : أي احتج أهل المقالة الأولى أيضا فيما
ذهبوا إليه بحديث أبي موسى الأشعري وأخرجه
من طريقين : —

الأول

الأول عن إبراهيم بن مرزوق عن عثمان بن
عمر بن فارس البصري عن إسرائيل بن يونس عن
أبي إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبد الله الهمداني
عن أبي بردة عاصم عن أبيه عبد الله بن قيس الأشعري
وأخرجه أبو داود ونا محمد بن قدامة بن أعين قال
ثنا أبو عبيدة الكحلاد عن يونس عن أبي بردة وإسرائيل
عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى أن
النبي عليه السلام قال لا تكاح الابولي .

وأخرجه الزمذني ثنا علي بن حجر قال أنا شريك
ابن عبد الله عن أبي إسحاق ونا قتيبة قال نا
أبو عوانة عن أبي إسحاق ونا محمد بن بشر قال
ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل عن أبي إسحاق
و نا عبد الله بن أبي ريباد قال نا ريد بن جباب
عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة
عن أبي موسى قال قال رسول الله عليه السلام لا
تكاح الابولي : —

الثاني عن أبي بكره بكاز القاسمي ومحمد بن حزيمة
كلاهما عن عبد الله بن رجاء الغداني عن إسرائيل
ابن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه .

وأخرجه ابن ماجه ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي
الشوارب ثنا أبو عوانة نا أبو إسحاق الهمداني عن أبي

ببردة عن أبي موسى قال قال رسول الله عليه
السلام لا نكاح إلا بولي .
وقال الخطابي قوله لا نكاح إلا بولي فيه معنى
ثبوت النكاح على عمومته وخصوصه بولي
وتأوله بعضهم على نفي الفضيحة والكمال وهذا
تأويل فاسد لأن العموم يأتي على أصله جوازاً
وكمالاً والنفي في المعاملات يوجب الفساد لأنه
ليس لها الجهة واحدة وليس كالتقرب والعبادات
التي لها جهتان من جواز ناقص وكامل وكذلك
تأويل من زعم أنها ولية نفسها وتأويل معنى
الحديث على أنها إذا عقدت على نفسها فقد حصل
نكاحها بولي وذلك أن الولي هو الذي يلي غيره
ولو جاز هذا في الولاية لجاز مثله في الشهادة فتكون
هي الشهادة على نفسها فلما كان من شاهد فاسداً
كان في الولي مثله .

قلت نعم معنى قوله لا نكاح إلا بولي يعم سائر
النكاح إلا بولي كما نقول لا رجل في الدار فإنه يفي جميع
الرجال أن تكون في الدار ولكن معناه محمول على الكمال
كما في قوله عليه السلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
وأما جعل الخطابي النكاح من المعاملات ففاسداً
لأنه من العبادات حتى أنه أفضل من الصلاة النافذة

فحينئذ

فحينئذ يكون له جهتان من جواز ناقص وكامل
وأيضاً قياس الولاية على الشهادة فاسد لأن
كون المرأة ولية نفسها يكون بولاية ناصرة
بخلاف الشهادة فإنها متعدية إلى غيرها فافهم
ص : فكان من الحجج عليهم في ذلك أن هذا الحديث
على أصلهم أيضاً تقوم به حجة وذلك أن من هو
أثبت من إسرائيل وأحفظ منه مثل سفيان وشعبة
قد روياه عن أبي إسحاق منقطعاً : —

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا
شعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي عليه
السلام أنه قال لا نكاح إلا بولي : —
وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عمار قال ثنا سفيان
الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي عليه
السلام مثله . فصار أصل هذا الحديث عن أبي بردة
عن النبي عليه السلام برواية شعبة وسفيان وكل
واحد منهما حجة عند من على إسرائيل فكيف إذا
اجتمعا جميعاً : —

ش : أي فكان من الحجج على أهل المقالة الأولى
في استند لأظهر حديث أبي موسى الأشعري
وأراد بها الجواب عنه فترسبه لا يقال إن حديث
أبي موسى لا يصح به الاستدلال على صدقكم لأنه قد

رواه من لهوا ثبت من إسرائيل بن يونس وأحفظ
منه مثل سفيان الثوري وشعبة بن كجاج منقطعا
روياه عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن النبي عليه
السلام .

أما رواية شعبة فأخرجها بإسناد رجاله ثقات
عن إبراهيم بن حزن ووق عن وهب بن جرير عن
شعبة عن أبي اسحاق عمرو بن عبدالله عن أبي
بردة عامر عن النبي عليه السلام أنه قال لا تكاح
الأبولى .

وأما رواية سفيان فأخرجها كذلك عن إبراهيم
ابن مرزوق أيضا عن أبي عامر عبد الملك بن
عمرو والعقدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق
عن أبي بردة عن النبي عليه السلام مثله . وقال
الترمذي وروى شعبة والثوري عن أبي اسحاق
عن أبي بردة عن النبي عليه السلام لا تكاح الأ
بولى .

وقال الطحاوي وكل واحد منهما أي من شعبة
وسفيان بانفراده حجة عند أهل إسرائيل فكيف
إذا اجتمعا جميعا .

فإن قيل قد أخرج البيهقي في سننه من حديث
سليمان الشاذكوني عن الثمان بن عبيد السلام عن

شعبة

شعبة والثوري عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن
أبي موسى أن النبي عليه السلام قال لا تكاح الأ
بولى .

قلت سليمان الشاذكوني واه وقال يحيى ليس
بشيء . وقال مرة يكذب ويضع الحديث . وقال
البخاري له عندى أضعف من كل ضعيف . وقال
أبو حاتم الرازي ليس بشيء مشروك الحديث . وقال
الدارقطني ضعيف . ^{الإمام أبو}

قلت هو سليمان بن داود الشاذكوني المنقر البصري
فإن قيل قد أخرج ابن حبان في صحيحه ثنا محمد
ابن الفضل بن الخطاب ثنا هارون بن موسى ثنا
عمرو بن حكيم ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن أبي
بردة عن أبيه مرفوعا .

وأخرج الدارقطني في سننه نا محمد بن سليمان المالكى
نا محمد بن موسى الحرشى ثنا يزيد بن زريع عن شعبة
عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا
مثله .

قلت قال البيهقي روى عن مؤمل بن اسماعيل
وشر بن منصور عن الثوري موصولا وعن يزيد
ابن زريع عن شعبة موصولا والمحموط عنهما مرسل
والله أعلم .

وقال الترمذي وحديث أبي موسى حديث فيه
اختلاف رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله
وأبو عوانة وزهير بن معاوية بن الربيع عن أبي
اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي
عليه السلام .

وروى أسباط بن محمد وزيد بن جباب عن يونس
ابن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن
النبي عليه السلام نحوه ولم يذكر فيه عن أبي اسحاق
وقد روى عن يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق
عن أبي بردة عن النبي عليه السلام .

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي
اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ولا يصح روايته
هوؤلاء الذين رووا عن أبي اسحاق عن أبي بردة
عن أبي موسى عن النبي عليه السلام لانكاح الإبولي
عندي أصح لأن سماعهم من أبي اسحاق في أوقات
مختلفة وإن كان شعبة والثوري أثبت وأحفظ
من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي اسحاق وهذا
الحديث فإن روايته هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة
والثوري سماع هذا الحديث من أبي اسحاق في مجلس
واحد وهما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن
عيلان قالنا أبو داود قال إنما شعبة قال سمعت

سفيان

سفيان الثوري يسمي أبا اسحاق أسمعت أبا بردة
يقول قال رسول الله عليه السلام لانكاح الإبولي
فقال نعم قال أبو عيسى فدل في هذا الحديث أن
سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت إسرائيل
هو ثقة ثبت في أبي اسحاق سمعت محمد بن المثنى
يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول ما فاتني
من حديث الثوري عن أبي اسحاق الذي فاتني إلا
لما تكلمت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم
وكذا قال أبو علي الطوسي في كتاب الأحكام
وقال الدارقطني قيل لابن مهدي إن شعبة وسفيان
يوقفانه على أبي بردة فقال إسرائيل عن أبي اسحاق
أحب المعرفين وشعبة وفي روايته علي بن عبد الله
قال عبد الرحمن كان إسرائيل يحفظ حديث أبي اسحاق
كما يحفظ سورة الحمد .

وقال البيهقي كان ابن مهدي يثبت حديث
إسرائيل عن أبي اسحاق في النكاح بغير وثق قال
وروينا عن ابن المديني أنه قال حديث إسرائيل صحيح
في لانكاح الإبولي . وسئل عنه البخاري فقال
الزيادة من الثقة مقبولة وأما زيادة من رآه فيه
والسلطان ولي من لا ولي له فذكر الخطيب
أنها مدرجة وليست محفوظة بوجه من الوجوه

عن أبي موسى لكنها تروى عن علي وابن عباس
وعائشة رضي الله عنهم عن رسول الله عليه
السلام .

قلت جل قصد لهم من هذا الكلام تصحيح هذا
الحديث وانصافه ونحن لا ننكر أن رجاله ثقاة
ولكنه روى موصولا وروى منقطعا فالذي
رواه منقطعا مثل سفيان وشعبة فلا يساويها
غيرها ممن رواه موصولا وإن كانوا لهم ثقاة
في أنفسهم وقدنا بعهما أيضا أبو الأحوص وسلام
ابن سليم الحنفي على أنه منقطع قال أبو بكر بن أبي
شيبه في مصنفه نا الأحوص عن أبي اسحاق عن
أبي بردة قال قال رسول الله عليه السلام لا تكاح
الأبوي .

ولكن سلنا كل ما ذكره فنقول أنه محمول على
الكامل لا على الوجوب كما قد ذكرناه فيما مضى
ص : فان قالوا فان أبا عوانة قد رواه مرفوعا
كما رواه إسرائيل وذكرنا في ذلك ما حدثنا فهد
قال ثنا أبو عسان قال ثنا إسرائيل وأبو عوانة ح
وحدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن
منصور قال ثنا أبو عوانة ح وحدثنا أحمد بن
داود قال ثنا أبو الوليد الطيالسي قال ثنا أبو عوانة

عن

عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي
عليه السلام قال لا تكاح الأبوي . قيل لهم
قد روى هذا عن أبي عوانة كما ذكرتم ولكننا ذكرنا
في أصل ذلك فاذا فهو عن أبي عوانة عن إسرائيل
عن أبي اسحاق فرجع حديث أبي عوانة أيضا إلى
حديث إسرائيل حدثنا بذلك أبو أمية قال ثنا المعلى
ابن منصور الرازي قال ثنا أبو عوانة عن إسرائيل
عن أبي اسحاق قد ذكرنا بسنده مثله . فاشغى بذلك
أن يكون عند أبي عوانة في هذا عن أبي اسحاق شي
ش : أي فان قال أهل المقالة الأولى أن أبا
عوانة الوضاح بن عبد الله الشكري قد روى
هذا الحديث مرفوعا كما رواه إسرائيل عن أبي اسحاق
بيانهم أنهم قالوا سلنا ما ذكرتم في حديث إسرائيل
عن أبي اسحاق أن أصله منقطع ولكننا نقولون
في أبي عوانة فانه رواه عن أبي اسحاق موصولا
وأخرج الطحاوي ذلك عنهم من ثلاث طرق
الأولى عن فهد بن سليمان عن أبي عسان مالك
ابن اسماعيل النهدي شيخ البخاري عن إسرائيل
ابن يونس وأبي عوانة الوضاح كلاهما عن أبي
اسحاق عمرو بن عبد الله عن أبي بردة عاصم عن أبي
موسى عبد الله بن قيس الأشعري .

وأخرج الطبراني نا علي بن عبد العزيز ثنا أبو
 عثمان نا مالك بن اسماعيل نا اسرائيل وأبو
 عوانة عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى
 عن النبي عليه السلام قال لا تكاح الابول
 الثاني عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد
 ابن منصور الحارثي نا شيخ مسلم وأبو داود عن
 أبي عوانة الوضاح عن أبي اسحاق عن أبي بردة
 عن أبي موسى عن النبي عليه السلام :-
 الثالث عن أحمد بن داود المهدي عن أبي
 الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي نا شيخ
 البخاري عن أبي عوانة عن أبي اسحاق نا آخره .
 وأجاب عنه بقوله قيل لهم قد روى هذا عن
 أبي عوانة كما ذكرتم يعني سلمنا ذلك ولكن
 نظرنا في أصل هذا فوجدناه عن أبي عوانة عن
 اسرائيل عن أبي اسحاق فرجع حديث أبي عوانة
 أيضا الى حديث اسرائيل فانتفى بذلك أن يكون
 عند أبي عوانة في هذا عن أبي اسحاق شي ، وبين
 ذلك بقوله حدثنا أبو أمية أي يكون أصل حديث
 أبي عوانة عن اسرائيل عن أبي اسحاق :-
 وأبو أمية لهو محمد بن ابراهيم بن مسلم الطرسوسي
 يروي عن المعلى بن منصور الرازي الثقة الثبت

عن

عن أبي عوانة الوضاح عن اسرائيل عن أبي اسحاق
 عمرو بن عبد الله عن أبي بردة عامر عن أبي موسى
 الأشعري .

وأخرج الطبراني في الكبير نا إعلان بن عبد الرحمن
 الطيالسي نا يحيى بن المعلى قال أنا أبو ثنا أبو عوانة
 عن اسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي
 موسى قال قال رسول الله عليه السلام لا تكاح
 الابول .

فإن قيل من أين عرفتم أن أصل حديث أبي عوانة
 عن اسرائيل عن أبي اسحاق فلم لا يجوز أن يكون
 حديثه عن اسرائيل وعن أبي اسحاق أيضا دون
 اسرائيل بينهما .

قلت ذكر أبو طالب عن أحمد بن حنبل أن
 أبا عوانة رجع بعد عنه لأنه لم يسمع من أبي اسحاق
 إنما رواه أبو عوانة عن اسرائيل قال مهني قلت
 له من يقوله قال عفاث يقول عن أبي عوانة أنه كان
 يحد نهمه به ثم تركه بعد .

وفي حليل ابن أبي حاتم قال أبو عوانة لم أسمع من
 اسرائيل عن أبي اسحاق في هذا شيئا .

وأخرج البيهقي حديث أبي عوانة أيضا من طريق
 معلى بن منصور أنا أبو عوانة عن أبي اسحاق

عن أبي بردة عن أبيه قال قال النبي عليه السلام
لأنكاح الإبولي . قال أبو عوانة بعد لم أسمعه
من أبي إسحاق : —

ص : فان قالوا قد رواه قيس بن الربيع عن أبي
إسحاق أيضا كما رواه إسرائيل فذكرنا في ذلك ما
حدثنا فهد قال ثنا محمد بن الصلت الكوفي ح وحدثنا
أحمد بن داود قال ثنا أبو الوليد قال ثنا قيس بن
الربيع عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى
أن النبي عليه السلام قال لأنكاح الإبولي . قيل
لصد صدقت قد رواه قيس كما ذكرتم وقيس
عندكم دون إسرائيل فإذا انتفى أن يكون إسرائيل
مضاد السفيان وشعبة كان قيس أحرى أن لا يكون
مضاد لهما : —

ش : أي فان قال أهل المقالة الأولى قد روى
الحديث المذكور قيس بن الربيع عن أبي بردة عن
أبيه مرفوعا وأخرجه لأجلهم من طريقين : —
الأول عن فهد بن سليمان عن محمد بن الصلت
الكوفي شيخ البخاري عن قيس بن الربيع الأسدي
الكوفي عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى
عن النبي عليه السلام .

وأخرجه البزار في مسنده ثنا أحمد بن إسحاق

الأهوازي

عن أبي إسحاق

الأهوازي نا محمد بن الصلت نا قيس بن الربيع عن
أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي
عليه السلام أنه قال لأنكاح الإبولي : —

الثاني عن أحمد بن داود المكي عن أبي الوليد هشام
ابن عبد الملك الطيالسي شيخ البخاري عن قيس
إلى آخره **البيهقي**

وأخرجه **البيهقي** من حديث أبي الوليد وشيئا ثنا
قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه
مثله .

وأجاب عنه بقوله قيل لهم صدقتم . يعني سلمنا
أن قيس بن الربيع رواه عن أبي إسحاق وكذا ذكرتم
ولكن قيسا عندكم دون إسرائيل لأن إسرائيل ثقة
مثنى من أثقن أصحاب أبي إسحاق كما قاله أبو حاتم
الرازي وقيس بن الربيع ضعيف يحيى بن معين
وعنه قيس ليس بشي . وعنه ضعيف الحديث لا
يساوي شيئا . وقال الجوزجاني ساقط . وقال
النسائي ليس بثقة وعنه متروك . فإذا انتفى أن
يكون إسرائيل مضاد السفيان الثوري وشعبة بن
الحجاج فبالأحرى والأولى أن لا يكون قيس مضادا
له والله أعلم : —

ص : فان قالوا فان بعض أصحاب سفيان قد

رواه عن سفیان مرفوعا كما رواه إسرائيل وقيل
 وذكره في ذلك ما حدثنا يزيد بن سنان قال
 ثنا أبو كامل قال ثنا بشر بن منصور عن سفیان
 عن أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي
 عليه السلام أنه قال لا تكاح الأبول . قيل لهم
 صدقتم قد روى بشر بن منصور عن سفیان
 كما ذكرتكم ولكنكم لا ترضون من خصمكم بمثل هذا
 أن تحتجوا عليه بما رواه أصحاب سفیان أو أكثرهم
 عنه على معنى ويحتج هو عليكم بما رواه بشر بن
 منصور عن سفیان بما يخالف ذلك المعنى وتعدون
 المحجج عليكم بمثل هذا جاهلا بالحديث فكيف
 تشتمون لأنفسكم على مخالفتكم ما لا تشتمون
 عليكم أن هذا جور بين وما خلاصي في هذا
 إرادة مني بالازراء على أحد من ذكرت ولا أخذ
 مثل هذا طعنا ولكن أردت بيان ظلم هذا المحجج
 والزامه من جهة نفسه مما ذكرت : —
 ثم : أي فإن قال أهل المقالة الأولى أيضا
 بيانه أن يقال انكم قد قلتم أن حديث سفیان عن
 أبي اسحاق منقطع وأنه لا تقوم به الحجة وإن كان
 غيره قد رواه موصولا وأصل الحديث عن أبي
 بردة عن النبي عليه السلام برواية سفیان وشعبة

أيضا

أيضا فما نحن قد وجدنا بعض أصحاب سفیان قد
 رواه عن سفیان مرفوعا موصولا كما رواه إسرائيل
 وقيل بن الربيع وهو أن يزيد بن سنان قال ثنا أبو
 كامل فضيل بن حسين الجعدي شيخ مسلم وأبي
 داود عن بشر بن منصور السليبي البصري الثقة
 الثبت من رجال مسلم عن سفیان الثوري عن
 أبي اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي عن أبي بردة
 عما مر عن أبي موسى الأشعري عن النبي عليه السلام
 وأخرجه الطبراني تاريخه بن يحيى الساجي وعبد الله
 ابن أحمد قال ثنا أبو كامل الجعدي نا بشر بن
 منصور ثنا سفیان عن أبي اسحاق عن أبي بردة
 عن أبي موسى عن النبي عليه السلام قال لا تكاح
 الأبول .

وأخرجه البرزالي في مسنده ما أبو كامل الفضيل بن
 حسين نا بشر بن موسى نا سفیان عن أبي اسحاق
 عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي عليه السلام
 أنه قال لا تكاح الأبول . قال أبو بكر وكان
 بشر من أفاضل الخلق . وأجاب الطحاوي عنه
 بقوله قيل لهم صدقتم إلى آخره وهو ظاهر
 وقد قال الترمذي في هذا الموضع وقد ذكره بعض
 أصحاب سفیان عن سفیان عن أبي اسحاق عن أبي بردة

عن أبي موسى ولا يصح .
واعلم أن من روى من أصحاب سفيان كإروى بشر
ابن منصور عنه مؤمل بن أسما عيل أخرجه الطبري
وقال ثنا علي بن سهل الرملي ثنا مؤمل عن سفيان
الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى
عن أبيه عن النبي عليه السلام أنه قال لا نكاح
الأبوي .

المسروق ثنا جعفر
ابن يونس ثنا سفيان
الثوري عن أبي إسحاق
عن أبي بردة عن أبي
موسى عن

ومنهم جعفر بن عون أخرجه البزارنا موسى بن عبد الرحمن
النبي عليه السلام أنه قال لا نكاح الأبوي .
ومنهم خالد بن عمرو أخرجه أبو الشيخ ثنا أحمد بن
جعفر بن نصر ثنا محمد بن يزيد ثنا خالد بن عمرو
القريشي ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن
أبي موسى عن النبي عليه السلام أنه قال لا نكاح
الأبوي .

ص : ولكني أقول أنه لو ثبت عن النبي عليه السلام
أنه قال لا نكاح الأبوي لم يكن حجة فيه كما قال الذين
احتجوا به لقوله في هذا الباب لأنه قد يحتمل
معاني فيحمل ما قال هذا المخالف لنا أن ذلك الولي
هو أقرب العصبة إلى المرأة ومحتمل أن يكون ذلك
الولي من تولية المرأة من الرجال قريبا كان منها
أو بعيدا وهذا المذهب لا يصح به قول من يقول

لا يجوز

لا يجوز للمرأة أن تتولى عقد نكاح نفسها وإن أمرها
وليها بذلك ولا عقد نكاح غيرها ولا يجوز أن يتولى
ذلك إلا الرجال وقد روى عن عائشة رضي الله عنها
مثل هذا : —

حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا يوسف بن عدي قال
ثنا عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها أتت تحت رجلا
من بنى أخيها جارية من بنات أخيها فضربت بينهن
بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا النكاح أمرت
رجلا فأفكح ثم قالت ليس إلى النساء النكاح وتحتمل
أيضا أن يكون قوله لا نكاح الأبوي أن الولي هو
الذي إليه ولاية البضع من والد الصغيرة أو مولى
الأمه أو بالغة حرة بنفسها فيكون ذلك على أنه
ليس لأحد أن يعقد نكاحا على بضع إلا ولي ذلك
البضع وهذا جائز في اللغة قال الله عز وجل فكلم
وليه بالعدل . فقال قوم وما الحق هو الذي له الحق
فإذا كان من له الحق يسمى وليا كان من له البضع
أيضا يسمى وليا . فلما احتجنا ما روينا عن رسول الله
عليه السلام من قوله لا نكاح الأبوي هذه التأويلات
انتهى أن يصرف إلى بعضها دون بعض الأيد لا أنه يدل
على ذلك إما من كتاب وإما من سنة وإما من إجماع

ش : هذا جواب عن حديث أبي موسى
 بطريق التسليم تقرير ^{ان يقال} سلمنا أن هذا الحديث
 ثابت عن النبي عليه السلام وأنه مرفوع موصول
 ولكن لا نستدل أن يكون حجته لما ذهب إليه أهل
 المقالة الأولى بحتم معاني ثلاثة . الأولى
 يحتمل المعنى الذي قاله الخصم وهو أن الولي
 أقرب العصبة إلى المرأة .
 الثاني يحتمل أن يكون ذلك من قولية المرأة
 من الرجال قريبا منها كان أو بعيدا وهو
 أن تكون هي التي تتكلم في التزوج أو التزوج
 وتمهد الأشياء ولا يبقى إلا العقد فتأمر
 رجلا بأن يعقد النكاح . وقال الطحاوي
 وهذا المذهب يصح به قول من يقول لا يجوز
 للمرأة أن تتولى عقد نكاح نفسها وإن أمرها
 وليها بذلك ^{أي أن هذا} المعنى من التأويل
 يصلح دليلا لهؤلاء القائلين بأن المرأة لا تتولى
 عقد نكاح نفسها سواء أمر بذلك وليها أم لم
 يأمر ولا عند نكاح غيرها ولا يجوز ذلك إلا
 للرجال وهو مذهب إبراهيم ومحمد بن سيرين
 والشافعي وأحمد وإسحاق .
 وقد روى عن عائشة رضي الله عنها مثل هذا

لأن قوله
 لا يتولى

المذهب

المذهب أخرج به بأسنا وصحيح عن محمد بن خزيمة
 ابن راشد عن يوسف بن عدي بن زريق شيخ
 البخاري عن عبد الله بن إدريس الزعافري الكوفي
 روى له البخاري عن عبد الملك بن جريج روى له
 البخاري عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم
 ابن محمد بن أبي بكر الصديقي عن عائشة .
 وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا ابن إدريس
 عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم قول لا
 أعلمه إلا عن أبيه عن عائشة كان الفتي من بني
 أخيها إذا هوى الفتاة من بنات أخيها ضربت
 بينهما سترا وتكلمت فإذا المريق إلا النكاح
 قالت يا فلان انكح فإن النساء لا ينكحن
 الثالث يحتمل أن يكون المراد من الولي هذا من له
 ولاية البضع كوالد الصغيرة ومولى الأمة والمرأة
 الحرة البالغة العاقلة بنفسها فيكون المعنى على
 ذلك ليس لأحد أن يعقد نكاحا على بضع الأولى
 ذلك البضع فينكح نكاح المرأة البالغة نفسها لأنها
 ولية بضعها .
 قوله وهذا جائز في اللغة يعني كون معنى الولي
 هو الذي إليه ولاية البضع جائز من حيث اللغة
 والدليل عليه قوله تعالى فليمل وليه بالعدل

أى ولى الحق وهو الذى له الحق فاذا كان من له
 الحق سمى فى اللغة جائزاً أيضاً أن يكون من له البضع
 يسمى ولياً وعن هذا كان أبو يوسف يقول بضع
 المرأة اليها والولاية فى عقد النكاح لنفسها دون
 وليها وليس للولى أن يعترض عليها فى نقصان
 ما تزوجت عليه من مهر مثلها ثم رجع عن هذا
 القول إلى قول من يقول لا نكاح إلا بولى
 قوله انتهى جواب لما أى انتهى أن يصرف معنى قوله
 إلا بولى إلى بعض المعانى الثلاثة دون بعض
 إلا بدليل يدل على ذلك المعنى من كتاب أو سنة
 أو إجماع وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح وهو باطل
 والله أعلم .

فان قيل روى فى هذا أيضاً عن عبد الله بن عباس
 وأبي هريرة وعمران بن حصين وأخرين مالك
 ولما أخرج الترمذى حديث أبي موسى الأشعري قال
 وفى الباب عن فلان وفلان وذكر هؤلاء الصحابة
 قلت وفى الباب أيضاً عن جابر بن عبد الله وأبي
 سعيد الخدرى وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن جبل
 رضى الله عنهم .

أما حديث ابن عباس فأخرجه البيهقى / أبي كريب
 ثنا ابن المبارك عن الكجاج عن الزهري عن عروة عن

عائشة

عائشة وعن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول
 الله عليه السلام لا نكاح إلا بولى . وفى حديث
 الزهري السلطان ولى من لا ولى له .

ورواه الدارقطنى من حديث عدى بن الفضل
 عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن ابن جبير
 عن ابن عباس مرفوعاً .

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو أحمد بن عدى
 من حديث المغيرة بن موسى بن أبي عثمان البصرى
 أمولى عائذ عن هشام بن حسان عن ابن سيرين
 عن أبي هريرة يرفعه لا نكاح إلا بولى .

وأما حديث عمران بن الحصين فأخرجه حمزة البهيمى
 فى كتابه تاريخ جرجان ثنا أبو أحمد بن عدى ثنا
 أبو عوانة الأسفراينى ثنا أبو علي محمد بن زياد
 المصرى بمصر ثنا عبد الله بن عمرو الواقفى ثنا
 أبان بن يزيد القطار عن قنادة عن الحسن عن
 عمران بن الحصين قال قال رسول الله عليه السلام
 لا نكاح إلا بولى .

ورواه الدارقطنى من حديث بكر بن بكار عن عبد الله
 ابن المحر عن قنادة عن الحسن عن عمران عن عبد الله
 ابن مسعود .

ورواه الكلالي فى عمله عن أحمد بن الفرج أنابقيه



ثنا عبد الله بن الحر عن فنادة عن الحسن بن زياد
وشاهدي عدل .

وأما حديث أنس رضي الله عنه فأخرجه الحاكم في
المستدرک في عدة من الصحابة الذين رووا حديث
لانكاح الابولي قال وأكثرها صحيحة .

وأما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه أبو يعلى
الموصلی في مسنده عن محمد بن المنهال ثنا أبو بكر
الحنفي ثنا ابن أبي ذئب ثنا غطفان بن أبي رباح
عن جابر بن عبد الله يرفعه لاطلاق قبل نكاح
ولا عتق قبل ملك ولا نكاح الابولي .

وأما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه الدارقطني
ثنا الحسين بن اسماعيل واسماعيل بن عياض الوراق
ثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه ثنا جعفر بن عون
ثنا ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان عن
نهار العبدی عن أبي سعيد الخدري أن رجلا
جاء بابنته الى النبي عليه السلام فقال هذه
ابنتي أنت أن تزوج فقال أطيعي أباك .

وأما حديث ابن عمر فأخرجه الدارقطني أيضا من
حديث ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر مرفوعا
لانكاح الابولي وشاهدي عدل .

وأما حديث معاذ بن جبل فأخرجه ابن الجوزي

في العلق

في العلق المشناهية عن معاذ مرفوعا أي امرأة
تزوجت نفسها من غير ولي فهي زانية .

قلت الجواب عن ذلك كله . أما حديث ابن
عباس فالصحيح أنه موقوف وفي اسناد الدارقطني
عدى بن الفضل وفيه كلام . فان قيل رواه أبو

الشيخ بسند صحيح عن عمرو بن أحمد بن اسحاق
الاخواري ثنا سهل بن عثمان نا ابن المبارك عن خالد
الخداء عن عكرمة عن ابن عباس قال قال النبي
عليه السلام لا نكاح الابولي ثم قال في آخره

هكذا حدث ابن سهل مرة وحدث به في المسند
عن حجاج بن أرطاة ثنا أبو يحيى ثنا سهل بن
المبارك عن الحجاج عن عكرمة عن ابن عباس قال
وثنا اسحاق بن أحمد الفارسي ثنا حفص بن عمر
المهزاني ثنا سعيد بن سليمان عن منصور بن

أبي الأسود عن أبي يعقوب عن ابن أبي نجيح عن ابن
عباس مرفوعا لانكاح الابولي وأيها امرأة تكلمت
بغير ولي فنكاحها باطل ولو شاء فان دخل بها فلها
المهر بما استحل من فرجها فاذا اشتجر وقال السلطان
ولي من لا ولي له وهذا اسناد على رسم ابن حبان
وغیره .

قلت ولئن سلمنا ذلك فإنه محمول على نفي الكمال

لا على الوجوب كما قال لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة وقال الكاساني حكى بعض النفاذة ان ثلثت احاديث لم تصح من رسول الله عليه السلام وعدوا من جعلتها هذا ولهذا لم يخرج في الصحيحين على انا نقول بموجب ذلك فان المرأة ولية نفسها انتهى قلت والدليل على صحة هذا التأويل ما قاله عياض بن معين في حديث عائشة لانكاح الا بولي فقال يحيى ليس يصح في هذا شيء الا حديث سليمان بن موسى وقد سمعت ما ذكره في سليمان وحديثه كما تقدم .

واما حديث أبي هريرة ففي اسناده المعيرة بن موسى قال البخاري منكر الحديث وقال ابن حبان يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات فيبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات .
واما حديث عمران بن حصين ففي اسناده عبد الله ابن عمر والواقفي قال على كان يضع الحديث وقال الرازي كان لا يصدق وقال الدارقطني يكذب وقد يشتمه بالواقفي بالغاء بعد الفاق وذلك لاهلال ابن حرة امي يسيب الى واقف بطن من الأنصار .

واما حديث

واما حديث انس
واما حديث جابر فمحمول على نفي الكمال للمعارضته الاحاديث الأخرى
واما حديث ابن سعيد ففي اسناده ربيعة بن عثمان قال ابو حاتم منكر الحديث وايضا فلا يدل على ما نحن فيه .

واما حديث ابن عمر ففي اسناده ثابت بن زهير وفيه مقال قال ابو حاتم الرازي منكر الحديث متعريف لا يشتمل به . وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني والبخاري منكر الحديث وقال ابن حبان كان يخطئ حتى خرج عن جملة من يخرج به .

واما حديث معاذ بن جبل ففي اسناده ابو عصمة نوح قال ابن الجوزي كان يتهم بالوضع وقال حماد ومسلم بن الحجاج والرازي والدارقطني متروك وذكر الحاكم انه وضع حديث فضائل القرآت .

ص : واخرج الذين قالوا لانكاح الا بولي لقولهم أيضا بما حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال ثنا شريك ح وحدثنا فهد قال ثنا الحارثي قال ثنا شريك عن سماك عن ابن أخي معقل عن معقل بن يسار

كذابا بالأصل

الأول عن فهد بن سليمان عن محمد بن سعيد
 الأصمعي عن شريك بن عبد الله عن سماك
 ابن حرب عن ابن أخي معقل وهو مجهول
 عن معقل بفتح الميم وسكون العين المهملة
 وكسر القاف ابن يسار بفتح الياء آخر الحروف
 والسين المهملة بن عبد الله بن معير ويقال
 ابن معير بكسر الميم وسكون العين المهملة
 وفتح الياء آخر الحروف ويقال ابن معيرة وهو
 ممن بايع تحت الشجرة نزل البصرة ومات بها في
 آخر خلافة معاوية وقيل في أيام يزيد بن
 معاوية قال العجلي يكنى أبا علي ولا أعلم أحدا
 من أصحاب النبي عليه السلام يكنى أبا علي غيره
 الثاني عن فهد أيضا عن يحيى بن عبد الحميد
 الكوفي عن شريك بن عبد الله عن سماك إلى آخره
 وهذا الحديث روى من وجوه كثيرة مختلفة
 فأبو داود أخرجه عن محمد بن المثنى قال حدثني
 أبو عمار عبد الملك بن عمرو وهو العتدي قال نا
 عباد بن راشد عن الحسن قال حدثني معقل بن
 يسار قال كانت لي أخت تخطب إلى فائان بن
 عمم لي فأنكحتها أباها ثم طلقها طلاقا رجعي
 ثم تركه حتى انفصلت عنها فلما خلت إلى الثاني

أن أخته كانت تحت رجل فطلقها ثم أراد أن
 يراجعها فأبى عليه معقل فنزلت هذه الآية
 فلا تمصلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا
 بينهم بالمعروف . قالوا فلما أمر الله تعالى
 وليها بزك عضلها دل ذلك أن إليه عقد
 نكاحها : —

ش : أهل المقالة الأولى احتجوا أيضا ذهبوا
 إليه بحديث معقل بن يسار حيث نزلت فيه
 الآية لما امتنع من رد أخته إلى زوجها وهو قوله
 تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا
 تمصلوهن . والدلالة من وجهين . أحدهما
 أن الله عز وجل عاتب معصلا لما امتنع من رد
 أخته إلى زوجها ولو كان لها أن تزوج نفسها
 أو تقعد النكاح لم يعاتب أخاها على الامتناع منه
 ولا أمره رسول الله عليه السلام بالحنث لأن النكاح
 كان إليه دونها . الثاني قوله فلا تمصلوهن
 والعصن هو المنع من التزويج فمنع الله عز وجل
 الأولياء من الاعتناع من تزويجهن كما وعظ
 أولياء اليتامى أن يمصلوهن إذا رغبن في أموالهن
 فلو كان العقد اليهن لم يكن ممنوعات .
 ثم أخرج حديث معقل بن يسار من طريقين

قد دل على

الأول

نخطبها فقلت لا والله لا أنكحها أبدا قال ففي نزلت
هذه الآية وإذا طلقتم النساء فليمن أجهن فلا
تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن الآية قال فكفرت
عن بنتي فأنكحها أياها .

والترمذي عن هاشم بن الفاسم عن المبارك بن
فضالة عن الحسن بن معقل بن يسار أنه زوج أخته
رجلا من المسلمين على عهد رسول الله عليه السلام
وكانت عنده ما كانت ثم طلقها تطليقة لم
يراجعها حتى انقضت العدة فهو بها ونهوتيه ثم
خطبها مع الخطاب فقال له يا كعب أكرمك بها
وزوجتكها فطلقنها والله لا ترجع إليك أبدا
أجرما عليك قال فعلم الله نبارك أحسن اليها
وحاجتها إلى الله أنزل الله تعالى وإذا طلقتم
النساء فليمن أجهن إلى قوله وأنتم لا تعلمون
فلم سمعها معقل فقال سمع لربي وطاعة ثم دعاه فقال
أن وجلك وأكرمك قال أبو علي هذا حديث حسن
صحيح قد روى من غير وجه عن الحسن .

وفي هذه الحديث دلالة على أن لا يجوز النكاح بغير
ولي لأن أخت معقل بن يسار كانت ثيبا فلو كانت
الأحر اليها دون وليها لزوجت نفسها ولم تلج إلى
وليها معقل بن يسار وإنما خاطب الله تعالى في الآية

الحالات والولياء

إلى الأولياء فقال لا تعصلوهن أن ينكحن أزواجهن
ففي هذه الآية دلالة على أن الأمر للأولياء في
النكاح مع وصاهن .

وأخرج ابن أبي عمير والنخعي قال ثنا أبو عمير
نا عبد الوارث نا يونس عن الحسن أن أخت معقل
ابن يسار طلقها زوجها فزكها حتى انقضت عدتها
فخطبها فابى معقل فنزلت فلا تعصلوهن أن ينكحن
أزواجهن : —

قوله أن أخته كانت تحت رجل واسم أخته جميل
بنت يسار بصم الجهم وفتح الميم وسكون الياء
آخر الحروف وفي آخره لام وقيل جعل بصم الجهم وسكون
الميم وقيل ليلي ذكرها ابن الأثير في العماليق
واسم الرجل الذي كانت تحتها جميل أبو البداء بن
عاصم بن عدي القضاة حليف الأنصار وقيل
البداء لقب عليه وكينته أبو عمرو وقيل أبو
بكر والأول أكثر وقد اختلف في صحبته فقيل
الصحبة لأبيه وهو من التابعين وقيل له صحبة
وقال الحافظ المتذري وهذا الحديث الصحيح
يصح صحبته والبذاء بفتح الباء الموحدة وتشديد
الدال المهملة وبعد الألف حاء مهملة : —
ص : وكان ذلك محتمل ما قالوا ويحتمل غير



ذلك يحتمل أن يكون عدل معقل كان تزويده
 لأخته في المراجعة فتقف عند ذلك فأمر بذلك
 ش: أنشأ ربه إلى الجواب عن حديث معقل
 المذكور ببيان أن يقال إن عضل معقل أخته
 وأبائه عن إعادة أخته إلى زوجها الأول يحتمل
 أن يكون معناه مثل ما قال أهل المقالة الأولى
 ويحتمل أن يكون عضله كان لأجل تزويده أي
 شرعيته أخته في المراجعة فتقف عند ذلك فأمره
 الله تعالى بترك ذلك فإذا احتل الكلام للمعنيين
 لم يتر لهم الاستدلال به .
 وقال أبو بكر الجصاص أما حديث سماعة بن
 أخى معقل بن يسار فغير ثابت على مذهب أهل
 النقل لما في مسنده من الرجل المجهول .
 وأما حديث الحسن البصري فمرسل ، وأما الآية
 فالظاهر أنها خطاب للأزواج لأنه قال وإذا طلقت
 النساء فليمن أجلهن فلا تعضلوهن : —
 قوله فلا تعضلوهن خطاب لمن طلق وإذا كان
 كذلك يكون معناها عضلها عن الأزواج بتطويل
 المدة عليهن كما قال ولا تمسكوهن ضرارا لثقلن
 والله أعلم : —
 ص : فلما لم يكن في هذه الآثار دليل على ما ذهب

إليه

إليه أهل المقالة الأولى نظرنا فيما سواها هل نجد
 فيه شيئا يدل على الحكم في هذا الباب كيف فإذا
 يونس قد حدثنا قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه
 عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم
 عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله
 عليه السلام قال الأئمة أحق بنفسها من وليها
 والبكر تستأذن في نفسها وأذنوا ضماتها : —
 حدثنا ابن مرزوق قال ثنا الفعيني قال ثنا مالك
 فذكر بأسناده مثله : —
 حدثنا حسين بن نصر قال ثنا يوسف بن عدي
 قال ثنا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن وهب عن نافع بن جبير فذكر بأسناده مثله
 فبين ذلك رسول الله عليه السلام في هذا الحديث
 بقوله الأئمة أحق بنفسها من وليها أن أمرها في
 تزويج نفسها إليها : —
 ش: أراد أن الأحاديث التي ذكرت هنا
 من أول الباب إلى هذا الموضع ليس فيها دلالة على
 ما ذهب إليه أهل المقالة الأولى لعدم صحتها
 ولنا أول بصحتها بما ذكر من التأويلات فإذا كان
 الأمر كذلك محتاج أن ننظر في غيرها هل نجد
 فيها شيء يدل على الحكم في هذا الباب كيف

يكون فلما نظرنا في ذلك وجدنا ابن عباس روى حديثاً يخبر فيه أن رسول الله عليه السلام قال ان الأبيرأ حق بنفسها من وليها وأن هذا القول يدل على أن أمرها في نكاح نفسها إليها لا إلى وليها على ما ينسب الكلام فيه عن قريب ان شاء الله تعالى .

ثم انه أخرج الحديث المذكور من ثلاث طرق صحاح :-

الأول رجاله كلهم رجال الصحيح :-
وعبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي المدني وأخرجه مسلم ثنا يحيى بن يحيى قال قلت لمالك حدثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي عليه السلام قال الأبيرأ حق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صانها :-

الثاني أيضا رجاله رجال الصحيح ما خلا ابن حزم :-

والثالث هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب الفهمي شيخ البخاري وأبي داود وأخرجه أبو داود ثنا أحمد بن يونس وعبد الله

ابن مسلمة

ابن مسلمة بن قعنب قال اننا مالك الى آخره نحوه الثالث عن حسين بن نصر بن المغيرة عن يوسف بن جدي بن زريق الكوفي شيخ البخاري عن حفص بن غياث روى له الجماعة عن عبيد الله بن مسعود العبد بن عبد الله بن موهب القرشي المدني وثقه ابن حبان وغيره عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس نحوه .

وأخرجه الطبراني ثنا معاذ بن المثنى ثنا مسدد بن عيسى بن يونس ثنا عبيد الله بن عبد الله بن موهب عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي عليه السلام أنه قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وصميتها إقرارها

وهذا الحديث أخرجه الجماعة غير البخاري :- قوله الأبيرأ بفتح المعجمة وتشديد الباء وهو في الأصل الذي لا زوج لها بكر كانت أو ثيبا مطلقا كانت أو متوفى عنها زوجها . قيل وأراد بها هاهنا الثيب خاصة على ما يحى ، بيان مشروحا عن قريب ان شاء الله تعالى . يقال تأميت المرأة وأميت إذا أقامت لا تنزوج وتجمع على أيامى .

قال الجوهري الأياحى الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء وأصلها أيامى فقلت لأن الواحد رجل

أيم سواء كان نزوج من قبل أو لم ينزوج وامرأة
أيم أيضا بكرة كانت أو ثيبا وقد آمنت المرأة
من زوجها تليد أيمة وأيمها وأيوما والحديث
انه كان يتعوز من الأيمة وتأيمت المرأة وتأيير
الرجل زمانا اذا مكث لا ينزوج .

وقال المنذرى الأيم بفتح الهمزة وكسر الياء
آخر الحروف وتشديد يدها يعني النيمات زوجها
أو طلقها ويقال ذلك في الرجال اذا لم يكن لهم
نساء وأكثر ما تستعمل في النساء ولذلك لم يقل
فيهن بالهاء على الأكثر كقولهم امرأة طالق وقد
قيل في المرأة أيمه بالهاء وقد استعمل الأيم في كل
من لا زوج لها وان كانت بكرة .

قال القاضي أبو عبيد يقال رجل أيم وامرأة
أيم وإنما قيل ذلك للمرأة لأن أكثر ما يكون
في النساء فهو كما تستعمل للرجال يقال أيم بين
الأيمة . ويقال الفزوة أيمة أي يقفل الرجال فتصير
نساء وهم أياحى وقد آمنت تليد وإمت
انا وفي الحديث كان يتعوز من الأيمة والعيمة
والقيمة فالأيمة أن تطول العزبة . والعيمة شدة
الشوق الى اللبن يقال ماله أيم وعام أي فارق
امراته وذهب لبنه . والقيمة شدة العطش

وقد

وقد اختلف في معنى الأيم لها مع اتفاق أهل
اللغة انه ينطلق على كل امرأة لا زوج لها صغيرة
كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيبا فذهب علماء
الحجاز وكافة الفقهاء الى أن المراد بها هاتين
الثيب التي فارقها زوجها واستند لواباته أكثر
استقالاتهم فارق زوجها بموت أو طلاق .

ويرواية الأثبات أيضا فيه الثيب مفسرا ويعا بلته
يقوله البكر تستأمر في نفسها ولو كان المراد بالأيم
كل من لا زوج له من الأيكار وغيرهن وأن
جميعهن أحق بأنفسهن لم يكن لتفصيل الأيم
من البكر معنى .

وذهب الكوفيون وزفر الى أن الأيم لها هنا
ينطلق على ظاهرة وأن كل امرأة بكرة كانت أو
ثيبا اذا بلغت فهي أحق بنفسها من وليها وعقدتها
على نفسها جائز وهو قول الشعبي والزهرى قالوا
وليس الولي من أركان المحنة العقد ولكن من تمامه
وجماله وحجتهم مقتضى اللفظ في اللغة الأيم ولقوله
نقالي . وأنكموا الأياحى منكم وذلك يصح من كل
من لا زوج له .

وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ان محنة
القدم موقوفه على اجازة القاضي .

في اللغة

وقال أبو عمر رحمه الله اختلف لفظ هذا الحديث كما ترى فبعضهم يقول الأيم أحق بنفسها وبعضهم يقول الثيب والذي في الموطأ الأيم وقد يمكن أن يكون من قال الثيب جاوبه على المعنى وقال عياض هذا الحديث أصل من أصول الأحكام صحيح من روايته الثقات وإن اختلفت أفعالهم في بعضه من قوله الأيم وقال بعضهم الثيب مفسرا وفي رواية بعضهم البيمة فكان البكر مفسرا أيضا ولم يذكره مسلم وقد رواه شعيبه هكذا عن مالك وعن مالك رواه أكثر أقرابه ومن هو أكثر منهم مثل أبو حنيفة والديلم وشعبة والثوري وابن عيينة وقد رواه مسلم أيضا عن ابن عيينة عن زياد ابن سعد بمثل تعبير مالك .

وقال أبو عمر هذا موضع اختلف فيه العلماء والأهل اللغاة فقال قائلون الأيم هي التي آمت من زوجها بموته أو طلاقه وهي الثيب وبه قال الشافعي واحتجوا بقول الشافعي حيث يقوئ ثقات حين أنزل الله نصره

وسعد بن باب القادسية معهم

بابنا وقد اتت فسا كثيرة وتوعد سعد ليس فيهن أيم

بما ض بالاصل

أبو عمر رحمه الله

يعني

يعني ليس فيهن من قتل زوجها وهذا الشعر لرجل من بني أسد قالها يوم القادسية حين كان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عليها مقبلة في الفصر لم يقدر على النزول ولم يشرف على القتال . وقال آخرون الأيم كل امرأة لا زوج لها بكر كانت أو ثيبا واستشهد بقول أمية بن أبي الصلت : لله در بنى علي : أيم يومئذ وشاخي : : إن لم يغير وانغارة : : سموا بجر كل شاخي : : فالواقف الأيم كدم لا زوج لها من النساء وكذلك رجل لا امرأة له أيم أيضا وهذا قول مالك وأبي حنيفة . وذهب الشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه إلى أن المراد بالأيم في الحديث الثيب دون غيرها ذكره المنزفي وغيره عن الشافعي .

قلت لا شك أن قوله عليه السلام الأيم أحق بنفسها عام ينشأ من الثيب والبكر والمطلقة والمنقوبة عنها زوجها وتجب العمل بعموم العام وأنه موجب للحكم فيما تناوله قطعا بمنزلة الخاص موجب للحكم فيما تناوله وتخصيصه بالثيب هاهنا إخراج الكلام عن عمومه ولا يحتاج أن يقال أن رواية الثيب أحق بنفسها نفس رواية الأيم أحق بنفسها لأن هذه الرواية ليس فيها إجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لها بل

فعمل بكل واحدة من الروايتين فنعمل برواية الأيم
 على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا
 منافاة بين الروايتين على أن أبا حنيفة يزوج العام
 على الخاص في العمدة . الأيرى كيف نرحم قوله
 ما أخرجت الأرض ففيه العشر على الخاص الوارد
 بقوله ليس في الخضروات صدقة وليس فيما دون
 خمسة أو ست صدقة ويبيح الخاص بالعام أيضا
 كما فعله في قول ما يؤكل لحمه فإنه جعل الخاص فيه
 من حديث العرينين فيه منوخا بالعام وهو
 قوله استنز هو البول فإن عامة عذاب القبر فيه
 قوله والبكر تئذ أن أيا يطلب منها الأذن
 في نكاحها . البكر بكسر الباء العذراء قاله الجوهري
 واجمع أبقار والمصدر البكارة بالفخ وقال أيضا
 والبكر التي ولدت بطنها واحد وبكرها ولد لها
 والذكر والأنثى فيه سواء
 وقالت الفقهاء البكر من تكون مصيبها أول
 مصيب ولهذا تسمى بعد الإصانة ثيبا لأنها
 توطأ وتطأ بعد وطء .
 وفي المحكم الثيب من النساء التي فارقت زوجها
 بأى وجه كان .
 وقال صاحب المشي الرجل ثيب والمرأة ثيب

إذا

إذا كانت قد دخل بها والرجل قد دخل بأمراته
 فيعمل من كتاب يثوب كسيد من ساد يسود .
 ويقال سميت ثيبا لأنها تثوب إلى أهلها أي ترجع
 وفي كتاب العين ولا يقال للرجل ثيب إلا أن
 يكون ولدا للثيبين وولد البكرين : —
 قوله ~~الأول~~ وأذنها صماتها أي سكونها . الصمات بضم
 الصاد مصدر قال الجوهري صمت بصمت صمنا وصمونا
 وصمنا ناسكت واصميت مثله .
 ويستتبط منه أحكام . الأول فيه دلالة
 صريحه فالطعة على أنه يمنع أن يكون للولي حق في
 منعها العقد على نفسها لأنه قال الأيم أحق بنفسها
 من وليها لقوله عليه السلام الجار أحق بثقبه
 فان قيل قال الترمذي وقد اخرج به بعض الناس
 في إجازة النكاح بغير ولي بهذا الحديث وليس
 في هذا الحديث ما قد احتجوا به لأنه قد روي
 من غير وجه عن ابن عباس عن النبي عليه السلام
 لا نكاح إلا بولي وهكذا أفتى به بعد النبي عليه السلام
 فقال لا نكاح إلا بولي وإنما معنى قول النبي عليه السلام
 الأيم أحق بنفسها من وليها عند أكثر أهل العلم
 أن الولي لا يزوجها إلا برضاها وأمرها .
 قلت هذا الذي قاله الترمذي لا يليق بحاله

لأن مثله لا يصدر منه مثل هذا الكلام لأن
 حديث ابن عباس لا نكاح الإبولى منى يساوى هذا
 الحديث الصحيح المجمع على صحته وحديث لا نكاح
 الإبولى قد تكلموا فيه ولم يثبت أنه أكثر أهل العلم
 حتى قال أحمد بن حنبل ليس يصح في هذا شيء إلا
 حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن
 عائشة وقد أجبنا عن هذا الحديث أيضا على أن
 نقول وإن كان حديث ابن عباس صحيحا فالصحيح
 أنه موقوف فمتى بيدانى أو يقرب هذا الحديث
 الصحيح المرفوع الثابت عند أهل النقل ولهذا ما جابا
 الصحيح قد تجنبا عن إخراج لا نكاح الإبولى عن
 ابن عباس وغيره وقد أخرج مسلم والأربعة
 هذا الحديث أعني حديث ابن عباس الأيم أحق
 بنفسها.

ولئن سلمنا أن حديث لا نكاح الإبولى صحيح عن ابن
 عباس ولكن لا نسلم أن يكون العمليه ويزيد العمل
 بحديث الأبيد أحق بنفسها فيحمل بكلا الحديثين
 ويحمل لا نكاح الإبولى على الكمال والفضيلة فهذا
 أولى من أمثال أحدهما وأما الآخر أو ثانياً وبسببه
 ثانياً وبسببه أيضاً رجا عن مقتضى ظاهر اللفظ كما
 أوله الثرمذى بما ذكرنا فان هذا عسف وعدول
 عن

عن ظاهر اللفظ .
 الثاني فيه دلالة أن البكر والثيب فيه سواء
 لعموم اللفظ كما حققناه وأن الأبيد أحق بنفسها
 في كل شيء من عقد وغيره لعموم اللفظ .
 وقال عياض واختلف في قوله أحق بنفسها من
 وليها ما هو وهل هو بالأذن فقط أم بالعقد
 والأذن فعند الكافة بالأذن لا غير وعند الأوزاعي
 وأبي يوسف ومحمد بالعقد والأذن . وعند أبي حنيفة
 وداود في كل شيء من عقد وغيره ثم قال عياض
 لكن لما قال عليه السلام أيما امرأة نكحت بغير وليها
 فنكاحها باطل وقوله لا نكاح الإبولى دل أن
 المراد بقوله أحق بنفسها أنه الرضا دون العقد
 وحق الولي في العقد ودل قوله أحق بنفسها من
 وليها أن لوليها في نكاحها حقاً لكن حققها لى أكثر
 لأن اللفظ أفعل يعقضي المقاضاة مع المتاركة وحققها
 لهوانه لا يثبت ذلك إلا برضاها .

قلت ظاهر اللفظ هو حجة أبي حنيفة والعدول عن
 هذا بغير موجب غير صحيح .
 فان قيل الموجب للعدول عن ظاهر اللفظ هو قوله
 لا نكاح الإبولى وقوله أيما امرأة نكحت الحديث
 قلت لا نسلم أن هذا هو الموجب للعدول عن ظاهر

اللفظ لأن قوله لا نكاح إلا بولي لا يعترض على
 موضع الخلاف لأن هذا عندنا نكاح بولي لأن
 المرأة ولية نفسها كما أن الرجل ولي نفسه لأن الولي
 هو الذي يستحق الولاية على ما يلي عليه والمرأة تستحق
 الولاية والنصرف على نفسها في مالها فكذلك
 في نفسها على أنها تقول معناه نفى الكمال ونحن نقول
 به في قوله أيما امرأة نكحت قد بينا فيما مضى أن
 الاحتجاج به ساقط فينبذ لا يعترض به على موضع
 الخلاف. ولئن سلمنا أنه يصح به الاحتجاج ولكن
 معناه أيما امرأة نكحت غير كفء بغير إذن وليها
 فنكاحها سيبطل باعتراف الولي كما قال تعالى
 انك ميت وانهم ميتون والمعنى أنك ستموت
 وانهم سيموتون .
 فان قيل من أين لك هذا التقدير وهو أيضا
 خلاف الظاهر .
 قلت السابق الفهم عند سماع نكاح المرأة
 نفسها بغير إذن وليها أنها نكحت غير كفء إذ لو
 كان كفء لفوضت أمرها إلى الولي فلهذا
 حملنا الكلام على صورة يظهر منها غرض الولي
 وهو فوات الكفاءة .
 ثم اعلم أن هذا الحديث فيه حجة على الخصم وذلك
 لأنه

لأنه يقوم بمفهوم الخطاب ومفهوم هذا يقتضي
 صحة النكاح بأذن الولي فلم لا نقول به
 فان قال أنا لا أقول بالمفهوم في كل حديث كان
 منطوقه على الغالب المعناد إذا حمل على إثبات
 مفهوم الخطاب طلب باعث المتكلم على تخصيص
 إحدى الحالين بالذكر بعد اجتماعهما في الذهن
 ونكاح المرأة بأذن وليها وبغير إذنه لا يجتمع في
 الذهن إذ الغالب أن المرأة لا تباشر النكاح بنفسها
 فلم يجتمع في الدهن اثبات يدل انقطاع أحدهما
 بإثبات الحكم على افتراقهما فيه .
 قيل له لا نسلم أن الاجتماع في الدهن موقوف
 على تساوي الوقوع والخارج بل على نفس الوقوع
 إذ الدهن ينصور الغالب والتأدر . ألا يرى أن
 اجتماع السائمة والمعوفة في الدهن وإن كان
 الغالب هو السائمة في أغلب البقاع فافهم
 الثالث فيه أن البكر تستأذن في نكاحها ويكون
 سكوتها إذا ورضاها وهذا استحسان والقياس
 أن لا يكون إذنا لأن السكوت يحتمل الرضا ويحتمل
 السخط فلا يصلح دليل الرضا مع التاك والاحتمال
 ولهذا لم يجعل وليا إذا كان للزوج أجنبيا أو
 وليا غيره أولى منه وجه الاستحسان لو لم يجعل

رضي واذنا بالتكاح دلالة لغات عليها مصاح
التكاح ولأن جانب الرضي يريح على جانب السخط
لأنها لو لم تكن راضية لردت لأنها أن كانت
تسخر عن الاذن فلو تسخر عن الرد
فلما سكنت ولم ترد دل أنها راضية بخلاف
ما اذا زوجها اجني أو ولي غيره أو لمته لأن
هناك يريح احتمال السخط لأنها تجرأ أنها سكنت
مع قدرتها على الرد تحقير له وعدم المبالاة
بكلدهمه وهذا أمر معلوم بالعادة ولو بلغها
التكاح فضحك كان اجازة لأن الانسان إنما
يضحك عما يسهه ولو بكت فعن أبي يوسف أنه
اجازة وعنه أنه رد وهو فوق عمد . وجه الأول
أن البكاء قد يكون للحزن وقد يكون لشدة الفرح
فلا يجعل ردا ولا اجازة للشعارص فصار كأنها
سكنت فلا يرضى . ووجه الثاني أن البكاء
لا يكون الا عن حزن عادة فكان دليل السخط .
ثم لا خلاف في أن كل من زالت عذرتها بوثبة
أو ظفرة أو حصىة أو طول ثقبينس أنها في حكم
الايكار ولا خلاف أيضا أن من زالت عذرتها
بوطء يتعلق به ثبوت النسب وهو الوطء يعقد
جائزا وشبهة عقد وجب لها مهر المثل بذلك

الوطء

الوطء أنها كالشيب وأما اذا زالت عذرتها
بالزنا فانها كالبكر عند أبي حنيفة وعندهما والشاقق
كالشيب .
وقال عياض في تفسير هذا الموضع أن المراد بقوله
تستأمر في نفسها هي اليتيمة ها هنا وهو قول
مالك وحمل غيره الاستئمان رهنما والاستئمان
في البكر على طاهره في ذوات الآبار وأنه على
الندب والترغيب لا على الوجوب وروى أيضا
نحوه عن مالك وقاله الشاقق في واحد واسحاق
وابن أبي ليلى وغيرهم وقال الكوفيون والاوزاعي
يلزم ذلك في كل بكرة ~~فإن~~ قال وقوله واذنها
صحتها اختلف في مذهبنا أهل من شرط ذلك
اعلامها بأن اذنها صامتة أم لا مع اتفاقهم على
استحباب ذلك وهو حكم ذات الأب عند من
تقدم واليتيمة عند الجمهور وحكى الاسفرايني
قولا لأصحابه أن اليتيمة لا يدها من النطق
بالرضا بخلاف ذات الأب قال الخطابي وذات
الحمد وحكاة عن الشاقق : —
ص : وقد روى عن رسول الله عليه السلام
في هذا الباب ما يدل على هذا المعنى أيضا : —
حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يزيد بن هارون



قال ثنا حماد بن سلمة وحديثنا ابن أبي داود
قال ثنا أبو سلمة موسى بن اسماعيل قال ثنا حماد
ابن سلمة ح وحديثنا ابن أبي داود قال ثنا آدم بن أبي
إياس قال ثنا سليمان بن المغيرة قال ثنا ثابت بن
ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة رضي
الله عنها قالت دخل رسول الله عليه السلام علي
بعد وفاة أبي سلمة فخطبني إلى نفسي فقلت يا رسول
الله إنه ليس أحد من أوليائي شاهد فقال إنه
ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت
قم يا عمر فزوج النبي عليه السلام فزوجها فكان
في هذا الحديث أن رسول الله عليه السلام خطبها
إلى نفسها ففي ذلك دليل أن الأمر في الزواج إليها
دون أوليائها فلما قالت له إنه ليس أحد من أوليائي
شاهد قال إنه ليس منهم شاهد ولا غائب
يكره ذلك فقالت قم يا عمر فزوج النبي عليه السلام
وعمر هذا ابنها وهو يومئذ طفل صغير بالغ
لأنها قالت للنبي عليه السلام في هذا الحديث إلى
امرأة علي أيتام ففني عمر ابنها وزينب بنتها والطفل
لا ولاية له فولنه هو أن يعقد النكاح عليها ففعل
فراه رسول الله عليه السلام جائزا وكان عمر
بذلك الوكالة فقام مقام من وكله فصارت أم
سلمة

سلمة أنها عقدت النكاح على نفسها للنبي عليه
السلام ولما لم ينتظر النبي عليه السلام حضور
أوليائها دل ذلك أن بضعها إليها لا اليهم ولو
كان لهم في ذلك في حق أو أمر لما أقدم النبي عليه
السلام على حق هو لهم قبل أبا حنهم : —
ث : أراد بقوله بهذا الباب حكم النكاح بغير ولي
وأراد بقوله على هذا المعنى المعنى الذي ذكره في حديث
ابن عباس رضي الله عنهما وهو أن أمر المرأة في
الزواج نفسها إليها لا إلى وليها وأشار إلى هذا
بقوله ففي ذلك دليل أن الأمر في الزواج إليها
أى إلى المرأة دون أوليائها إلى آخر كلام ظاهر
وأخرج حديث أم سلمة من ثلاث طرق : —
الأول — عن علي بن شيبان بن الصلت عن يزيد
ابن هارون الواسطي شيخ أحمد عن حماد بن سلمة
عن ثابت البناني عن ابن عمر بن أبي سلمة قال
ابن حزم وهو مجهول وبه طعن الحديث المذكور
ولكن ذكر في التكميل أن عمر بن أبي سلمة عن أبيه
وعنه ثابت البناني روى يعقوب بن محمد بن
عيسى الزهري عن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن
أبي سلمة عن أبيه عن جده أحاديث فحتمل أن
يكون لهذا والده أعلم . وأما عمر بن أبي سلمة

فهو صحابي روى عن النبي عليه السلام وعن أمه
 أم سلمة زوج النبي عليه السلام . وأبو سلمة
 اسمه عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن
 عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي وهو
 ابن عم رسول الله عليه السلام . وأمه برة
 بنت عبد المطلب وهو أخو رسول الله عليه
 السلام وأخو حمزة بن عبد المطلب من الرضاة
 أرضعتهم ثوية مولاة أبي لهب أرضعت حمزة
 ثم رسول الله عليه السلام ثم أبا سلمة وأبو
 سلمة شهد بدرًا واحدًا وحيدًا والمشاهد
 عاصمًا بالمدينة لما رجع من بدر أسلم بعد عشرة
 أنفس وكان الحارثي عشرًا قال ابن اسحاق
 وقال أبو مصعب الزبيري توفي أبو سلمة
 ابن عبد الأسد بعد أحد سنة أربع من الهجرة
 وقيل توفي في جاري الأخرة سنة ثلاث
 وقال أبو عمران توفي سنة اثنتين من الهجرة
 بعد وقعة بدر وقال ابن اسحاق توفي
 بعد أحد .
 وقيل تزوج رسول الله عليه السلام زوجته
 أم سلمة في شوال سنة اثنتين من الهجرة بعد
 وقعة بدر .

وأما عمر

وأما عمر بن أبي سلمة فإنه توفي في خلافة مروان
 سنة ثلاث وثلاثين وكان مولده في
 السنة الثانية من الهجرة بأرض الحبشة مات
 النبي عليه السلام وهو ابن سبع سنين .
 فإت قيل فعلى هذا يكون عمر بن أبي سلمة حين
 تزوج النبي عليه السلام بأم سلمة ابن سنة
 فكيف تقول له أمه أم سلمة قد يا عمر تزوج
 رسول الله عليه السلام . وقال ابن سعد تزوج
 رسول الله عليه السلام أم سلمة سنة أربع
 وكان عمر حينئذ ابن ثلاث سنين فعلى
 هذا أيضًا لا يستقيم أن يكون ابنها زوجها
 لأنه يكون عمره إما سنتين أو ثلاث سنين
 ولا يصح أن يكون زوجها لأنه لو زوجها لكان
 أقل ما يكون له سبع سنين وكان يوم وفاة النبي
 عليه السلام في خمس عشرة سنة وهذا بعيد
 كما ترى .
 فقلت هذا الذي ذكره لا يضرنا بل ينفعنا
 جد لأنه يكون حينئذ تزوج أم سلمة نفسها من
 النبي عليه السلام بدون أحد بينهما وهو المطلوب
 ولكن هذا الحديث يرد ما ذكرنا من المقدار
 في عمر عمر بن أبي سلمة وقت عقد النبي عليه السلام

على أمه بل الحديث يرد عليهم ويدل على
أن عمر كان صغيرا غير بالغ ولكن كان ذاتمييز
اذ لو لم يكن ذاتمييز لم تكن أم سلمة تقول له
قد يا عمر فزوج النبي عليه السلام وسنة التمييز
سبع سنين فدل ذلك على أن عقود الصبيان
بأحر البالغين جائزة كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه
وقد اعترض الشافعي وغيره فعل الصبيان في
بعض الأحوال فخير والصبي بين أبويه وقد
أجمع المسلمون على أن شخصاً لو كان بيده صبي
يعبر عن نفسه فادعى أنه عنده وادعى
الصبي أنه حر فالقول قول الصبي فقد
جبل لقوله حكم. وقد أجاز مالك وصيه الصبي
الذي لم يدرك.

وروى أنه عليه السلام مر بعبد الله بن جعفر
ولهو يبيع شيئاً فقال بارك الله لك في صفقة
يمينك.

ثم الحديث أخرجه أحمد في مسنده بأطول منه
ثنا يزيد أنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني
حدثني ابن عمر بن أبي سلمة يعني عن أبيه عن أمه
أم سلمة أن رسول الله عليه السلام خطب أم سلمة
فقالت يا رسول الله إنه ليس أحد من أوليائي

يعني

يعني شاهد فقال إنه ليس أحد من أوليائك شاهد
ولا غائب يكره ذلك فقالت يا عمر زوج النبي عليه
السلام فنز وجه رسول الله عليه السلام : —
الطريق الثاني عن إبراهيم بن أبي داود
البرلسي عن أبي سلمة موسى بن أسما عسيل
المتفري الشوذكي شيخ البخاري عن حماد بن سلمة
عن ثابت البناني عن ابن عمر بن أبي سلمة
عن أبيه عن أم سلمة .

وأخرجه النسائي أنا محمد بن أسما عسيل بن
إبراهيم نا يزيد عن حماد بن سلمة عن ثابت
البناني حدثني ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه
عن أم سلمة لما انقضت عدتها بعث إليها
أبو بكر رضى الله عنه يخطبها عليه فلم تر وجهه
فبعث رسول الله عليه السلام إليها عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه يخطبها عليه فقلت
أخبر رسول الله عليه السلام اني امرأة عيرى
واني امرأة مصيبة وليس أحد من أوليائي
شاهد فأتى رسول الله عليه السلام فذكر
ذلك له فقال ارجع إليها فقل لها أما قولك اني
امرأة عيرى فنادعوا الله فيذهب غيرناك
وأما قولك اني امرأة مصيبة فستكفين صبيائك

وأما قولك ليس أحد من أوليائي شاهد
فليس أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكره
ذلك فقالت لا بنتها عمر فزوج رسول الله
عليه السلام فزوجه مختصر : —

الثالث عن ابراهيم بن أبي داود أيضا عن
آدم بن إياس التميمي شيخ البخاري عن سليمان بن
المغيرة الفيلسي البصري عن ثابت البناني عن
عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة
وأخرجه أبو يعلى في مسنده ثنا ابراهيم بن
الحجاج الثامي نا حماد نا ثابت البناني عن ابن
عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة قالت
قال رسول الله عليه السلام إذا أصابت
أحدكم مصيبة فليقل أنا لله وأنا لله راجع
اللهم عندك أحسب مصيبتى فأجرني منها
وأبدلني بها خيرا منها قالت فلما قبض أبو سلمة
قلت أنا لله وأنا لله راجع اللهم عندك
أحسب مصيبتى فأجرني منها وكنيت إذا
أردت أن أقول وأبدلني بها خيرا منها قلت
ومن خير من أبي سلمة قالت فلم أزل حتى
فلتها فلما انقضت عدتها خطبها أبو بكر رضي
الله عنه فردته وخطبها عمر رضي الله عنه

فردت

فردته ثم بعث اليها رسول الله عليه السلام
فخطبها وقالت مرحبا برسول الله وبرسوله
أقربى رسول الله عليه السلام والسلام واسمه
أني امرأة عيرى مصيبة وأني ليس أحد من أوليائي
شاهد فقال لها رسول الله عليه السلام أما قولك
أني عيرى فإني سأدعو الله عز وجل فيذهب
غيرك وأما قولك أني مصيبة فإن الله عز
وجل سيكفيك صبيا نك وأما قولك ليس
أحد من أوليائي شاهد فإنه ليس أحد منهم
شاهد ولا غائب إلا سيرتاني فقالت لا بنتها
قم يا عمر فزوج رسول الله عليه السلام فزوجه
آياه الحديث : —

قوله أنه ليس أحد أي إن الشان : —
قوله شاهد مرفوع على لغة بني تميم لأن خير
ليس يكون منصوبا ولكن بنو تميم يجعلونه حرفا
ولا يعملونه فيبقى مرفوعا على ما كان : —
قوله أني عيرى على وزن فعلى من العيرة وهي
الجمبة والأنفة يقال رجل عيور وامرأة عيور
بلاها لأن فعولا يشترك فيه الذكر والأنثى
يقال عرت على أهل أغار عيرة فأنا عائر
وعيور للمبالغة : —

قوله مصيبة أي ذات صبية : —
 ص : فان قال قائل ان النبي عليه السلام
 كان اولي بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت
 فهو اولي به من نفسه بطبيعته في أكثر مما يطبع
 فيه نفسه فاما أن يكون هو اولي به من نفسه
 في أن يعقد عليه عقدا بغير أمره في بيع أو نكاح
 أو غير ذلك فلا وإنما كان سبيله في ذلك
 صلى الله عليه السلام كسبيل الحكام من بعده
 ولو كان ذلك كذلك لكانت وكالة عمر
 رضي الله عنه إنما تكون من قبل النبي عليه
 السلام لا من قبل أم سلمة لأنه هو وليها
 فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة إنما
 كانت من قبل أم سلمة فمقد النكاح فقبله
 رسول الله عليه السلام دل ذلك أن النبي
 عليه السلام إنما كان ملك ذلك البضع
 بأذن أم سلمة آياه لا محق ولا نية كانت له
 عليه السلام في بعضها أولا يرى أنها قالت أنه
 ليس أحد من أوليائي شاهد فقال لها انه ليس
 أحد منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فلو كان
 هو اولي بها لم يقل لها ذلك ولقال لها أنا
 وليك دونهم ولكنه لم ينكر ما قالت وقال

لها

لها أنتم لا يكرهون ذلك فهذا الوجه هذا
 الباب من طريق تصحيح معاني الآثار
 ولما ثبت أن عقدا أم سلمة النكاح على بضعها
 جائز دون أوليائها وجب أن تحمل معاني
 الآثار التي قد منازكرها في هذا الباب
 على هذا المعنى أيضا حتى لا يتضاد شيء منها
 ولا يتنافى ولا يختلف : —

ش : حاصل هذا السؤال أن السائل يدعي
 أن هذا كان من خصائص النبي عليه السلام
 وكذا قاله البيهقي في سننه وكان للنبي
 عليه السلام ما لم يكن لغيره وعقد فيه آياها
 وقال باب ما أبيع له من النكاح بغير ولي وبغير
 شاهدين وإنما يدعون التخصيص في ذلك
 لتلا يكون الحديث حجة عليهم ولم يتفقهم
 ذلك بل الحديث حجة عليهم وقد بين ذلك
 الطحاوي رحمه الله بقوله قيل له صدقت
 إلى آخره . حاصله أنه صدق السائل وقوله
 ان النبي عليه السلام كان اولي بكل مؤمن من
 نفسه وسأله في ذلك ولكنه لم يرد في
 دعواه التخصيص بها هنا وبينه ميسوطا
 عنيا عن الشرح : —

في باب النكاح ٣٩

قوله كانت وكالذعر هو عمر بن أبي سلمة
ص: وأما النظر في ذلك فإنا قد رأينا المرأة
قبل بلوغها يجوز أمر والدها عليها في بضعها
ومالها فيكون العقد في ذلك كله اليه لا إليها
وحكمه في ذلك كله حكم واحد غير مختلف
فإذا بلغت فكل قد أجمع أن ولايته على مالها مرتفعة
وأن ما كان اليه من العقد عليها في مالها في سفرها
قد عاد إليها فالنظر على ذلك أن يكون كذلك
العقد على بضعها يخرج ذلك من يدايها بلوغها
فيكون ما كان اليه من ذلك قبل بلوغها قد
عاد إليها ويستوى حكمها في مالها وفي بضعها
بعد بلوغها فيكون ذلك اليها دون أبيها ويكون
حكمها مستويا بعد بلوغها كما كان مستويا قبل
بلوغها فهذا حكم النظر في هذا الباب وهذا قول
أبي حنيفة أيضا إلا أنه كان يقول إن زوج المرأة
نفسها من غير كفء فلوليها فتح ذلك عليها
وكذلك إن قصرت في مهرها فتزوجت بدون
مهر مثلها فلوليها أن يجازي في ذلك حتى يلحق
بمهر مثل نساؤها وقد كان أبو يوسف إذا كان
يقول إن بضع المرأة إليها الولائية في عقد النكاح
عليه لنفسها دون وليها يقول إنه ليس للولي أن يعترض
عليها

عليها في نقصان ما تزوجت عليه من مهر مثلها ثم
رجع عن قوله هذا كله إلى قول من قال لا نكاح إلا
بولي. وقوله الثاني هذا قول محمد بن الحسن رحمه الله
ش: أي وأما وجه النظر والقياس في هذا الباب
هو أن المرأة قبل البلوغ يتقد أمر والدها عليها في بضعها
وفي مالها بالإجماع فإذا بلغت ارتفعت ولايته عن مالها
بالإجماع فالنظر والقياس على ذلك أن يرتفع أيضا عن
بضعها لأن الاستواء في الحكمين قبل البلوغ يقتضي الاستواء
أيضا فيهما بعد البلوغ قياسا ونظرا وهذا قول أبي حنيفة
في هذا الباب ولكنه يقول إذا تزوجت المرأة نفسها من
غير كفئها أو قصرت في مهرها فلوليها أن يعترض على
ذلك ويفسخ العقد عليها في الصورة الأولى وفي الثانية
يخاصمه إلى أن يتم مهر مثلها من عثرتها وأقاربها وذلك
لأن الأولياء لهم حق في المهر لأنهم يتفخرون بغلاء المهور
ويتعبرون بمحسنتها فيلحقها الضرر بالخسران من مهر مثلها
وهو ضرر التخدير وكان طرد دفع الضرر عن أنفسهم
بالاعتراض ولأنها بالخسران من مهر مثلها أضرت بنسب قبيلتها
لأن مهور مثلهن عند تقادم العهد تعبر بها فكانت بالنقص
ملحقة بالضرر بالقبيلة فكان لصحة دفع الضرر عن أنفسهم
بالفسخ: —
قوله وقد كان أبو يوسف إذا كان يقول أي حين كان

عليها

يقول وأشار بذلك إلى أن أبا يوسف له روايتان أحدهما
أنه كان يقول أولا مثل ما قال أبو حنيفة من أن المرأة
هي التي تلي عقد نفسها دون وليها ولكن كان يقول ليس
للولي الاعتراض عليها إذا انفصت عن مهر مثلها لأن
المهر حقها على المخلو من كالتمن في البيع والأجرة في الإجارة
فكانت هي بالتقصير منصرفه في حالص حقتها فيصح ويلزم
كما إذا أبرأت زوجها من المهر والرواية الثانية أنها
لا تلي عقد نفسها أصلا بل إنما ذلك لوليها وهذه
الرواية هي قول محمد أيضا أشار إليه بقوله وقوله الثاني
هذا قول محمد بن الحسن رحمه الله : —

ص: باب الرجل يريد تزويج المرأة
هل له أن ينظر إليها

ش: أي هذا باب في بيان حكم الرجل الذي يريد
أن يتزوج امرأة هل يجوز له أن ينظر إليها أم لا : —
ص: حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا يحيى بن حسان
قال ثنا أبو شهاب الحنظلي عن الكجاج بن أرطاة عن محمد
ابن سليمان بن أبي حنيفة عن عمه سهل بن أبي حنيفة
قال رأيت محمد بن مسلمة يطارد ببليته بنت الضحالك
فوق أجارها بصره طردا شديدا فقلت أنفعل هذا وانت
من أصحاب رسول الله عليه السلام فقال اني سمعت
رسول الله عليه السلام يقول اذا التقى وقلب امرؤ

خطبة

خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها : —
ش: يحيى بن حسان بن حبان النخعي أبو بكر
البصري سكن نخع روى له الجماعة سوى ابن ماجه
وأبو شهاب الحنظلي بالنون واسمه عبد ربه بن
نافع روى له الجماعة سوى الكزيمي : —
والكجاج بن أرطاة النخعي فيه مقال واختلف في
الاحتجاج به : —
ومحمد بن سليمان بن أبي حنيفة وثقه ابن حبان وروى
له ابن ماجه : —

وعنه سهل بن أبي حنيفة واسم أبي حنيفة عبد الله
وقيل عامر بن ساعدة الأنصاري أبو محمد المدني
صاحب النبي عليه السلام : —

ومحمد بن مسلمة بالميم في أوله بن مسلمة بن خالد
الأنصاري الصحابي رضي الله عنه .
وأخرجه ابن ماجه نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن
غياث عن ججاج عن محمد بن سليمان عن عمه سهل بن
أبي حنيفة عن محمد بن مسلمة قال خطبت امرأة فحملت
أتمنى لها حتى نظرت إليها في نخلها فقبل له أنفعل
هذا وانت صاحب النبي عليه السلام فقال سمعت
رسول الله عليه السلام يقول اذا التقى الله في قلب
امرأ في خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها .

وأخرج البيهقي من حديث ابن شهاب الخياط عبد ربه
 عن حجاج عن ابن أبي مليكة عن محمد بن سليمان بن أبي
 حنيفة قال رأيت محمد بن مسلمة يطارد إلى آخره
 خوروا به الطماوى سواء غير أن في لفظه بنت الضحالة
 أخت ابن جبيرة قول البيهقي هو حديث مختلف في
 أسناده ومداره على حجاج بن أرطاة: —
 قوله يطارد ببنته بنت الضحالة أى تخاد عنها ببصره
 أى ينظره ومنه طراد الصيد: —
 وبنيته بضم الباء الموحدة الأولى وفتح الثانية وسكون
 الياء آخر الحروف وفتح الناء المشاء من فوق وفي آخره
 هاء قال ابن الأثير أورد لها أبو نعيم في الباء وابن
 مندة في التاريخ والأكثر فيها بثبته يعنى بالثاء المثلثة
 ثم باء موحدة وقيل أوله نون بدل الناء وهى أخت
 ثابت بن الضحالة عمز كروها في الصحايات: —
 قوله فوق أجارها الأجار بكسر الهمزة وتشديد الجيم
 السطح الذى ليس حواليه ما يرد الساقط عنه والأجاز
 بالنون لغة فيه وأجج الأجاجير والأناجير
 قوله أنفعل الهمزة فيه لا استفهام على سبيل الإنكار
 قوله إذا لقي على صيغة المجهول وفي رواية ابن ماجه
 إذا لقي الله وكذا في رواية البيهقي
 والخطبة تكبر الخاء: —

ص: حديثنا

ص: حديثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن سليمان
 عن زهير بن معاوية قال ثنا عبد الله بن عيسى عن
 موسى بن عبد الله بن يزيد عن أبي حميد وقد كان
 رأى النبي عليه السلام قال قال رسول الله عليه السلام
 إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها
 إذا كان إنما ينظر إليها للخطبة وإن كانت لا تعلم
 تن: سعيد بن سليمان العنبرى الواسطي المعروف
 بسعدويه شيخ البخاري وأبي داود: —
 وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري
 الكوفي روى له الجماعة: —
 وموسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي الكوفي
 قال يحيى والعجل والدارقطني وابن حبان ثقة روى له
 مسلم وأبو داود وابن ماجه: —
 وأبو حميد الساعدي اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر
 ابن سعد.
 وأخرج في مسنده ناسخ بن موسى تازهير عن
 عبد الله بن عيسى عن موسى بن عبد الله عن أبي حميد
 أو حميدة الشك من زهير قال قال رسول الله عليه السلام
 إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا
 كان إنما ينظر للخطبة وإن كانت لا تعلم
 وأخرج البزار أيضا في مسنده من حديث عبد الله بن

علي بن موسى بن عبد الله عن أبي حميد يرفعه لا
 حرج أن ينظر الرجل إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها
 من حيث لا تعلم . وقال وقد روى نحو كلامه عن
 النبي عليه السلام من وجوه ولا تعلم حديث أبي حميد
 طريقاً غير هذه ولغظ مخالف لسائر الأحاديث التي
 رويت في ذلك عن سيدنا رسول الله عليه السلام
 ص : حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوهبي قال ثنا
 ابن اسحاق عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو
 ابن سعد بن معاذ عن جابر بن عبد الله قال قال
 رسول الله عليه السلام إذا خطب أحدكم المرأة
 فقد علم أن نوري فيها ما يحب فليقبل قال جابر فلقد
 خطبت امرأة من بني سلمة فكنت أتحب في أصول النخل
 حتى رأيت فيها بعض ما يعجبني فخطبتها فزوجتها
 ثم : اسناد حسن —

والوهبي هو أحمد بن خالد الكندي الوهبي الحمصي
 شيخ البخاري في غير الصحيح ووثقه ابن معين وروى
 له الأربعين : —

وابن اسحاق هو محمد بن اسحاق بن يسار المدني
 وداود بن الحصين الفرسي الأموي المدني روى له البخاري
 وواقد بن عمرو بن سعد بن معاذ بن النعمان بن أمية
 الفليس بن عبد الأشهل الأنصاري الأشعري أبو عبد الله

المدني

المدني وثقه ابن حبان . وأبو زرعة . وابن سعد وروى
 له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .
 وأخرج أبو داود نامسداً قال نا عبد الواسع بن زياد
 قال ثنا محمد بن اسحاق عن داود بن حصين عن واقد بن
 عبد الرحمن يعني ابن سعد بن معاذ عن جابر بن عبد الله
 قال قال رسول الله عليه السلام إذا خطب أحدكم
 المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها
 فليقبل فخطبت جارة فكنت أتحب لها حتى رأيت
 منها ما دعاني إلى نكاحها فزوجتها .

وأخرج البزار وقال لا تعلمه يروى عن جابر إلا من
 هذا الوجه ولا أسند واقد بن عبد الرحمن بن سعد
 ابن معاذ الأهدى الحديث . وقال ابن القطان
 واقد هذا الأعرابي .

قلت قد عيره عمره . وذكره ابن حبان في الثقات
 كذا قال واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ
 وكذا وقع في رواية أبي داود في اسم أبي عبد الرحمن
 كما ذكرنا .

وفي التكميل واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ
 الأنصاري عن جابر حديثه في خطبة المرأة روى حديثه
 أبو داود من طريق محمد بن اسحاق عن داود بن
 الحصين عنه وغلط ابن حبان في قوله في الثقات

روى عنه محمد بن اسحاق قال شيخنا ان له يكن ابن
عم واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ فانه هو واقد
ابن عمرو بن سعد بن معاذ الى اخر ما ذكرناه انفا
قلت الصواب ما ذكره الطحاوي واقد بن
عمرو وكذا ذكره في الكمال.

واستدل داود الطاهري بهذا الحديث واجاز ان
ينظر الرجل الى سائر جسد المرأة التي يريد ان يتزوجها
وقال ابن حزم في المحلى ومن اراد ان يتزوج
امرأة حرة او امة فله ان ينظر منها متفقد او غير
متفقد الى ما ينظر منها ويظهر ثم استدل على هذا
بحدِيث جابر هذا.

وروى حبل عن احمد لا بأس ان ينظر اليها والى
ما يدعوه الى نكاحها من يدا او جسم ومخوذ ذلك
قلت اصول السنة ترد هذا عليهم : —
ص : حدثنا محمد بن النعمان الليشكري قال ثنا الحميدي
قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن كيسان الليشكري
عن ابي حازم عن ابي هريرة ان رجلا اراد ان يتزوج
امرأة من الأنصار فقال له النبي عليه السلام انظر
اليها فان في أعين نساء الأنصار شيئا يعني الصفو
ش : اسناده صحيح : —

والحميدي هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن

عبد الله

عبد الله بن الزبير بن عبد الله بن حميد الحميدي
المكي شيخ البخاري : —
وابو حازم اسد سليمان الأشجعي .

والحديث أخرجه مسلم انا ابن ابي عمير قال ثنا
سفيان عن يزيد بن كيسان عن ابي حازم عن ابي
هريرة قال كنت عند النبي عليه السلام وانا رجلا
فاخبره انه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول
الله عليه السلام انظرت اليها فقال لا قال فاذهب
فانظر اليها فان في أعين الأنصار شيئا .

ويستفاد منه احكام : اباحة النظر الى المرأة
التي يريد ان يتزوجها .

وفيه الاشارة الى انه ينظر الى وجهها وانه عليه
السلام اراد بالنظر اليها هو النظر الى وجهها
ويدل على ذلك قوله فان في أعين نساء الأنصار
شيئا وانما قلنا كذلك لقوله تعالى ولا يبدين
زيئهن الا ما ظهر منها . قال ابن عباس الوجه
وباطن ايكف ولان النظر محرم ابيح للحاجة فيمنع
ما تدعوه الحاجة والحاجة تحصل بالنظر الى الوجه
لان بالوجه يستدل على سائر الاعضاء .

وفيه دليل على أن العيبه لا تكون الا لقوم معينين
وفيه النصيحة للمسلمين : —

ص: حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن
ابن مهدي قال ثنا سفيان عن عاصم الأحول عن
بكر بن عبد الله المزني أن المغيرة بن شعبه أراد أن
يتزوج امرأة فقال له النبي عليه السلام انظر إليها
فإنه أحرى لنا أن يؤدم بينكما: —

ث: إسناده صحيح ورجاله ثقات .
وأخرجه الزمذى نا أحمد بن منيع قال نا ابن أبي
زائدة قال حدثني عاصم بن سليمان هو الأحول عن
بكر بن عبد الله المزني عن المغيرة بن شعبه أنه خطب
امرأة فقال النبي عليه السلام انظر إليها فإنه أحرى
أن يؤدم بينكما وقال لهذا حديث حسن . وقال
الزمذى معنى قوله أن يؤدم بينكما قال أحرى
أن تدوم المودة بينكما .

وقال ابن الأثير أي يكون المودة والمحبة والاتفاق
يقال آدم الله بينهما يادم إذا ما بالسكون أي ألف
ووفق وكذلك آدم يؤدم بالممد فعل وأفعل .
ص: حدثنا محمد بن عمرو قال ثنا أبو معاوية
عن عاصم عن بكر بن عبد الله عن المغيرة بن
شعبه قال خطبت امرأة فقال النبي عليه السلام
نظرت إليها فقلت لا قال فانظر إليها فإنه أحرى
أن يؤدم بينكما: —

ث: هذا

ث: لهذا طريق آخر وهو أيضا صحيح عن محمد
ابن عمرو بن يونس الثعلبي عن أبي معاوية
الضريير محمد بن خازم عن عاصم بن سليمان الأحول
عن بكر بن عبد الله المزني عن المغيرة .

وأخرجه البيهقي من حديث عاصم الأحول نحوه
وأخرجه ابن ماجه مطولا ثنا الحسن بن أبي الربيع
أنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن
بكر بن عبد الله المزني عن المغيرة بن شعبه
قال أتيت النبي عليه السلام فذكرت له امرأة
أخطبها فقال اذهب فانظر إليها فإنه أحرى
أن يؤدم بينكما فأتيت امرأة من الأنصار
فخطبتها إلى أبيها وخبرتها بقول النبي عليه
السلام فكانها كرها ذلك قال فسمعت تلك
المرأة وهي في خدرها فقالت إن رسول الله
عليه السلام أمر أن تنظر فانظروا لا فاني
أشد ذلك كأنها عظمت ذلك قال فنظرت
إليها فنزوجتها فذكر من موافقتها .

وأخرجه البيهقي وفي روايته فما وقعت عندي
امرأة بمنزلتها ولقد تزوجت سبعين أو بعضا
وسبعين امرأة فقال ابن الأثير في ترجمة المغيرة
قيل إن المغيرة أحسن ثلثمائة امرأة في الإسلام

وقيل الفامرأة . ولما أخرج الزهري حديث المغيرة
هذا قال وفي الباب عن محمد بن مسلمة وجابر وأبي
حميد وأبي هريرة . فهذا أبو جعفر قد
أخرج عن هؤلاء كلهم إلا عن أنس .

وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي عليه السلام
قال للمغيرة انظر إليها الحديث .

وأخرج ابن ماجه أيضا عن الحسن بن علي الحلواني
وزهير بن محمد ومحمد بن عبد الملك قالوا ثنا عبد الرزاق
عن معمر بن ثابت عن أنس بن مالك أن المغيرة
ابن شعبه أراد أن يتزوج امرأة فقال له النبي عليه
السلام اذهب فانظر إليها فانه أحرى أن يؤرم
يعني بينكما ففعل فتزوجها فذكر عن موافقتها
وأخرج البزار نحوه قال ورأيت في موضع آخر أن
يؤذن بينكما وهذا الحديث لا نعلم رواه عن
ثابت إلا معمر : —

ص : قال أبو جعفر رحمه الله ففي هذه الآثار
أباح النظر إلى وجه المرأة لمن أراد نكاحا فذهب
إلى ذلك قوم : —

ث : أي ففي هذه الأحاديث المذكورة وهي
حديث محمد بن مسلمة وأبي حميد وجابر بن عبد الله
وأبي هريرة والمغيرة بن شعبه رضي الله عنهم

أباحه

أباحه النظر إلى وجه المرأة لمن أراد أن يتزوجها
فذهب إلى ذلك قوم وأراد بهم طاوس والزهري
والحسن البصري والأوزاعي وأبا حنيفة وأبا يوسف
ومحمد بن الشافعي ومالك وأحمد وأخرون فانهم
أباحوا النظر إلى المرأة التي تريد نكاحها . وقال
عياض وقال الأوزاعي ينظر إليها ويحتمل وينظر
مواضع الحرم منها .

قال الشافعي وأحمد وسواهاذا أنها أجنبية عنها
إذا كانت مستتره .

وحكى بعض شيوخنا أن ميل علي قول مالك أنه
لا ينظر إليها إلا باذنها لأنه لا حق لها ولا يجوز عند
هؤلاء المذكورين أن ينظر إلى عورتها ولا وهي
حاضرة .

وقال ابن قدامة ولا يباح له النظر إلى ما لا يظهر عادة
وعن داود ينظر إلى جميعها حتى قال ابن حزم يجوز
له النظر إلى فرجها .

وقالت العلماء لا ينظر إليها نظر لذو شهوة
ولا كريبية .

وقال أحمد ينظر إلى الوجه على غير طريق لذو
وله أن يردد النظر إليها منأ ملامحها سنها وإذا
لم يمكنه النظر استحب له أن يبعث امرأة يتقربها

تنظر اليها وتخبره كما جاء من عند الفريابي وغيره
عن انس ان النبي عليه السلام كان اذا اراد خطبة
امرأة بعث ام سليم تنظر اليها وامرها ان تشم
اعطانها وتنظر الى عراقيبها .

واخرجه البيهقي من حديث هشام بن علي تاموسي
ابن علي ثنا حماد عن ثابت عن انس ان النبي
عليه السلام اراد ان يتزوج امرأة فبعث بامرأة
تنظر اليها فقال شمي عوارصها وانظري الى
عرقوبها قال فجاءت ايهد فقالوا لا نفديك
يا ام فلان فقال لا آكل الا من طعام جاءت
به فلانة قال فصعدت ورف لصد فنظرت الى
عرقوبها ثم قالت قبليني يا بنية قالت فجلعت
نفسها وقشر عوارصها قال فانت فاخبرت
قال البيهقي كذا رواه شيخنا في المسند
ورواه ابوداود في المراسيل بدون انس واخبره
وكذا رواه عارم عن حماد . ورواه محمد بن كثير
الصنعاني عن حماد موصولا . ورواه عمار بن
زاذان عن ثابت موصولا .

وروى الحلال في الكلل ثنا جعفر بن عون تامجد
ابن كثير المصيصي ثنا حماد بن سلمة عن انس اراد
النبي عليه السلام تزوج امرأة فارسل اليها امرأة

فقال

فقال شمي عوارصها وانظري الى عرقوبها .
قلت الاعطاف جمع عطف وعطفا الرجل جانبا
من لدن راسه الى وركيه وكذلك عطف كل شيء
جانبا .

والعراقيب جمع عرقوب وهو الوتر الذي خلف
الكعبين بين مفصل القدم والساق من زوات
الأربع وهو من الانسان فوق العقب . والمواضع
الانسان التي في عرض الصدر وهي ما بين التناجيا
والاخراس واحد ها عارض انما امرها عليه
السلام بذلك لتبوء به نكبتها اي لتخبر به نكبتها
وفي الاحكام لابن سريزة اختلف العلماء في جواز
النظر الى المخطوبة فاجازه قوم على الاطلاق كانت
الزوجة حرة أو أمة مستغفلاها وغير مستغفلا
واجازه قوم غير مستغفلاها وكرهوا ان يستغفلاها
والعائلون يجوز النظر منهم من قال لا ينظر الا الى
الوجه والكفين فقط .

وقال ابو حنيفة ينظر الى الوجه والكفين والقدمين
وقال داود يجوز النظر الى سائر جسدها ما عدا
السواين قلت وهذا الفصل عنه باطل انكره
عنه المحققون من اصحابه لمذهبه وانفقوا على ان
للزوج ان يامر امرأة بالنظر الى جسدها فتخبره



ومن هذا النمط هل يجوز النظر للجارية اذا اراد الناظر
شراؤها أم لا . ولم يرد عن النبي عليه السلام فيه
شيء ، وأعلمه . وقد اختلف فيه السلف فصح عن ابن
عمر اباحة النظر الى ساقها وبطنها وظهرها قال
ويضع يده على عجزها وصدورها وروى ذلك
عن علي رضي الله عنه بسند ضعيف . وأما نظر
الرجل الى فرج امرأته أو أمته ونظرهما الى فرجه
فقد اختلف العلماء فيه فأجازه جماعة من أهل
العلم وقالوا انه مباح لا كراهة فيه البته .
ومنهم من منع ذلك ومنهم من كرهه وتعسف
بعض الفروعيين فقال يجوز للرجل ان يلحس
لسانه : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا لا يجوز
ذلك لمن اراد نكاح امرأة ولا لغيره من اراد نكاحها
الا ان يكون زوجها أو ذا محرم منها : —
نث : أي وخالف القوم المذكورين جماعة
آخرون واران بهم يونس بن عبيد واسما عيل بن
عليه وطائفة أخرى من أهل الحديث فانهم
قالوا لا يجوز النظر الى الأجنبية مطلقا الا لزوجها
أو ذي رحم محرم منها : —
ص : واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن مرزوق

قال

قال ثنا عفان بن مسلم قال ثنا حماد بن سلمة عن
محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سلمة بن ابي
الطفيل عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان النبي
عليه السلام قال له يا علي ان لك كنز في الجنة
وانك ذو قرينها فلا تتبع النظرة النظرة فانما لك
الأولى وليست لك الاخرة : —

نث : أي احتج لهؤلاء الآخرون فيما ذهبوا اليه بحديث
علي رضي الله عنه أخرجه عن ابراهيم بن مرزوق عن
عفان بن مسلم الصغار شيخ احمد روى له الجماعة عن
حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق المدني عن محمد بن ابراهيم
ابن الحارث التيمي المدني روى له الجماعة عن سلمة بن
أبي الطفيل قال ابن خراش مجهول .

وأخرجه البزار في مسنده نا عمرو بن موسى الشامي
قال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن
ابراهيم عن سلمة بن ابي الطفيل عن علي رضي الله عنه
ان رسول الله عليه السلام قال يا علي ان لك في الجنة
كنزا وانك ذو قرينها فلا تتبع النظرة النظرة فان
لك الأولى . وهذا الحديث لا فعله يروى عن
علي الا بهذا الاسناد : —

وسلمة بن ابي الطفيل هذا لا تعلم روى عن علي الا
هذا الحديث ولا روى عنه الا محمد بن ابراهيم

ولا نعلم له اسنادا الا هذا الاسناد : —
قوله وانك ذوقتها اي ذوق في الجنة اراد طرفها
وجانبيها . وقال ابو عبيد وانا احسب انه اراد
قرفى الامة فاصغر . وقيل اراد الحسن والحسين
رضي الله عنهما .

قلت ظاهر التركيب يفنصني المعنى الاول واراد
انه منصرف في الجنة وفي اطرافها حيث شاء
ولهذا خصوصية عظيمة في حق علي رضي الله عنه : —
قوله فلا تتبع النظرة النظرة اي لا تجعل نظرتك
الى الا جنبية تابعة لنظرة اخرى اراد ان لا تعد الى
نظرتك فاعمالك النظرة الاولى لانها تقع بعثة
وفجأة وليست تلك النظرة الآخرة لانها تكون
عن قصد واختيار فثابت بها وتعاقب : —

ص : حدثنا ابو العوام محمد بن عبد الله بن
عبد الجبار المرادي قال ثنا يحيى بن حسان قال
ثنا وهيب بن خالد وابوشهاب عن يونس بن
عبيد عن عمرو بن سعيد عن ابي زرعة بن عمرو
ابن جرير عن جرير قال سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فقال اصر ونظرا
حدثنا نصر بن مزروعق قال ثنا الخصب قال ثنا
وهيب عن يونس فذكر باساده مثله : —

حدثنا

حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال ثنا اسما عيل
ابن عليه فذكر باساده مثله : —
ث : هذه ثلاث طرق صحاح : —

عن يونس

الأول عن ابي العوام عن يحيى بن حسان التميمي
روى له الجماعة سوى ابن ماجه عن وهيب بن
خالد البصرى روى له الجماعة : —

وامين شهاب الخياط بالنون واسمه عبد ربه
ابن نافع الكنا في كلاهما عن يونس بن عبيد بن
دينار البصرى روى له الجماعة عن عمرو بن سعيد
القرشي ويقال الثقفى ابي سعيد البصرى روى له
الجماعة عن ابي زرعة بن عمرو بن جرير قيل اسمه
لهرم وقيل عبد الله وقيل عبد الرحمن روى له
الجماعة عن جرير بن عبد الله الجملي الصمالي رضي الله
عنه .

وأخرجه مسلم ثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا يزيد بن
زريع ونا أبو بكر بن ابي شيبه قال نا اسما عيل بن عليه
كلاهما عن يونس . وحدثني زهير بن حرب قال نا
لهشيبه قال نا يونس عن عمرو بن سعيد عن ابي
زرعة عن جرير بن عبد الله قال سألت رسول الله
عليه السلام عن نظر الفجأة فأمرني ان اصر وبصرى
الثاني عن نصر بن مزروعق عن الخصب بن



فأصح الحارثي عن ولعيب بن خالد عن يونس بن عبيد عن
 عمرو بن سعيد عن أبي زرعة عن جرير بن نحوه .
 وأخرجه البيهقي من حديث الثوري عن يونس بن
 عبيد إلى آخره نحوه : —
 الثالث عن فهد بن سليمان عن محمد بن سعيد بن
 الأصمعي عن اسمعيل بن علي بن يونس بن عبيد
 إلى آخره .
 وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن اسمعيل بن
 علي بن آخره نحوه : —
 قوله الفجاءة بضم الفاء وبالمد يقال فجأه الأمر
 وفجأه فجاءة وفجأه مفاجأة إذا جاء بعنة من غير
 تقدم سبب وقيده بعضهم بفتح الفاء وسكون
 الجيم من غير مد على المرأة : —
 قوله أصرف بصرك أرا إذا وقع بصرك فجاءة فاصرفه
 ولا تتبع بنظرة أخرى : —
 ص : حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال أنا
 شريك عن أبي ربيعة الأيادي عن ابن بريدة عن أبيه
 رفعه مثله . يعني أن رسول الله عليه السلام قال لعلي
 رضي الله عنه لا تتبع النظرة النظرة إنما لك الأولى
 وليست لك الثانية : —
 ش : أبو ربيعة الأيادي أنه عن عمر بن ربيعة روى

(روى عن)
 محمد بن ربيعة

له أبو داود

له أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسن حديثه
 وابن بريدة لعون عبد الله بن بريدة بن الحصب
 الأسلمي المروزي فاضى مرو روى له الجماعة : —
 وأبو بريدة بن الحصب بضم الحاء وفتح الصاد للملثين
 الأسلمي الصحابي رضي الله عنه . وأخرجه أبو داود
 والترمذي من حديث شريك عن أبي ربيعة الأيادي
 إلى آخره نحوه . وقال الترمذي عزيب لا يعرفه
 إلا من حديث شريك : —
 ص : حدثنا أبو أمية قال ثنا علي بن القادوم نا
 شريك عن أبي ربيعة عن ابن بريدة عن أبيه عن علي
 رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام
 النظرة الأولى لك والأخرة عليك : —
 ش : أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي
 عن علي بن القادوم الخزاعي الكوفي عن شريك بن
 عبد الله النخعي عن أبي ربيعة الأيادي عن عبد الله
 ابن بريدة عن أبيه بريدة بن الحصب الصحابي
 بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : —
 ص : قالوا فلي حرم النبي عليه السلام النظرة الثانية
 لأنها تكون باختيار الناظر وإنما لف بين حكمها وحكم
 ما قبلها إذ كانت بغير اختيار من الناظر بل ذلك على
 أنه ليس لأحد أن ينظر إلى وجه امرأة إلا أن يكون بينه

وبينها من النكاح والحرمه ما لا يحرم ذلك متهما
 ش: أى قال هؤلاء الآخرون لما حرم النبي عليه
 السلام النظرة الثانية بقوله والآخرة عليك
 أى النظرة الآخرة عليك تعاقب عليها لأنها أى
 لأن النظرة الثانية تكون باختيار الناظر وقصده
 بخلاف النظرة الأولى لأنها تقع بفتة فلا يثبت
 بها ولا يعاقب عليها. وفرق رسول الله عليه السلام
 بين النظرتين كما رأيت وهو معنى قوله ومخالفة
 بين حكمها أى حكم النظرة الثانية وحكم ما قبلها
 أى ما قبل الثانية إذ كانت أى لأنها كانت النظرة
 الأولى بغير اختيار من الناظر: —
 قوله دل ذلك جواب لما: —

قوله ما لا يحرم ذلك أى النظر منها أى من المرأة
 ص: فكان من الحجج عليهم في ذلك لأهل المقالة
 الأولى أن الذى أبا حرسول الله عليه السلام
 فى الآثار الأولى هو النظر للخطبة لا لعير ذلك
 فذلك نظر بسبب هو حلال. الأيرى أن رجلا
 لو نظر إلى وجه امرأة لا نكاح بينه وبينها ليشهد
 عليها أو يشهد لها أن ذلك جائز فكذلك إذا
 نظر لوجهها ليخطبها كان ذلك جائزا أيضا فاما
 المنهى عنه فى حديث على وجريه وبريدة رضيه الله

عنه

عنه فذلك النظر لعير الخطبة ولغير ما هو حلال
 فذلك مكروه محرم وقد رأيناهم لا يختلفون فى
 نظر الرجل إلى صدر الأمة إذا أراد أن يبتاعها
 أن ذلك جائز لأنه إنما ينظر إلى ذلك منها
 ليبتاعها لا لعير ذلك ولو نظر إلى ذلك منها لا
 ليبتاعها ولكن لعير ذلك كان ذلك عليه حراما
 فكذلك نظر إلى وجه المرأة إذا كان فعل ذلك
 لمعنى هو حلال فذلك غير مكروه وإن كان فعله
 لمعنى هو عليه حرام فذلك مكروه له. وإذا ثبت
 أن النظر إلى وجه المرأة لخطبتها حلال خرج بذلك
 حكمه من حكم المرأة ولأننا رأينا ما هو عسورة
 لا يباح لمن أراد نكاحها النظر إلى ذلك، الأيرى أن
 من أراد نكاح امرأة فحرام عليه النظر إلى شعرها
 وإلى صدرها وإلى ما أسفل من ذلك من يديها
 كما يحرم ذلك منها على من لم يرد نكاحها
 فلما ثبت أن النظر إلى وجهها حلال لمن أراد
 نكاحها ثبت أنه حلال أيضا لمن لم يرد نكاحها
 إذا كان لا يقصد بنظره ذلك لمعنى هو عليه حرام
 وقد قيل فى قول الله عز وجل ولا يبدين زينتهن
 إلا ما ظهر منها. أن ذلك المستثنى هو الوجه
 والكفان فقد وافق ما ذكرنا من حديث رسول

الله عليه السلام لهذا التأويل ومن ذهب الى هذا التأويل محمد بن الحسن رحمه الله حدثنا بذلك سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن الحسن بذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله :-

ث : اى فكان من الحجج والبرهان على اهل المقالة الثانية فيما ذهبوا اليه وادبها الجواب عما قالوا واخصوا عليه وهذا كله ظاهر :- قوله وقد رأينا هم اى اهل المقالة الاولى واهل المقالة الثانية وادبكم انهم كاهن متفقون في جواز النظر الى صدر الامة عند الشراء :- قوله وقد قيل في قول الله عز وجل الى آخرة فائل هذا القول هو ابن عباس رضي الله عنهما قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا زياد بن الربيع عن صالح الدهان عن جابر بن زيد عن ابن عباس ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها . قال الكوفي ورقم الوجه .

ثنا حفص عن عبيد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال وجهها وكفاها . وكذلك قال عطاء وسعيد بن جبير ومكحول

قال

قال ابن ابي شيبة ثنا هشام بن الكفاي قال سمعت عطاء يقول الزينة الظاهرة الخطف في الكحل .

وثنا سعيد بن زيد قال سمعت مكحول يقول الزينة الظاهرة الوجه والكفان . وكذلك روى عن ابن عمر رضي الله عنهما . قال ابن ابي شيبة ثنا شبابة ابن سوار قال ثنا هشام بن الكفاي قال ثنا فافع عن ابن عمر قال الزينة الظاهرة الوجه والكفان قوله هذا التأويل بالرفع فاعل لقوله وافق قوله وهذا كله اى ما ذكرنا من الجواب عما قال اهل المقالة الثانية وما يلينا من جواز النظر الى وجه المرأة للخطبة قول ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله :-

ص : باب التزويج على سورة من القرآن ث : اى هذا باب في بيان حكم التزويج على سورة من القران :-

ص : حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن ابي حازم عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله عليه السلام جاءه امرأة فقالت يا رسول الله ان قد وضعت نفسي لك فقامت قيا ما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله عليه

ثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها الخطف والكحل ثنا شبابة عن هشام قال صح

السلام هل عندك من شيء تصدقها اياه قال
ما عندي الا ازارى هذا فقال رسول الله عليه
السلام ان اعطيها اياه جلست لا ازارك
فالتمس شيئا فقال لا اجد شيئا قال فالتمس
ولو خاتما من حديد قال فالتمس شيئا فلم يجد
شيئا فقال له رسول الله عليه السلام هل
معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا
وسورة كذا السور سماها فقال له رسول الله
عليه السلام قد زوجتكها بما معك من القرآن
حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا اسد قال ثنا سفيان
ابن عيينة عن ابي حازم عن سهل عن النبي عليه
السلام مثله غير انه قال قد انكحتك مع ما معك
من القرآن : —

حدثنا محمد بن حميد قال ثنا عبد الله بن صالح
قال ثنا ليث بن سعد قال ثنا هشام بن سعد
عن ابي حازم عن سهل عن النبي عليه السلام مثله
قال الليث لا يجوز هذا بعد رسول الله عليه السلام
ان يزوج بالقرآن : —

شئ : هذه ثلاث طرق صحاح : —
الأول رجاله كلهم رجال الصحيح : —

وأبو حازم اسمه سلمة بن دينار الأعرج الأفرز

التمار

التمار المدني القاصر الزاهد الحكيم. وهذا الحديث
أخرجه الجماعة.

فقال البخاري ثنا قتيبة قال نا يعقوب عن ابي حازم
عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت رسول الله
عليه السلام فقالت يا رسول الله جئت لأذهب
لك تقى فنظر اليها رسول الله عليه السلام فصعد
النظر وصوبه ثم طأ طأ رأسه فلما رأت المرأة
انه لم يقبض فيها شيئا جلست فقام رجل من اصحابه
فقال أي رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة
فزوجنيها فقال له عندك من شيء قال لا والله
يا رسول الله قال اذهب الى اهلك فانظر
هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول
الله ما وجدت شيئا قال انظر ولو خاتما من
حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله
ولا خاتما من حديد ولكن هذا ازارى قال سهل
ماله رداء فاسها فصعد فقال رسول الله عليه السلام
ما تصنع بارأك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء
وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل
حتى طال مجلسه ثم قام فراه رسول الله عليه
السلام موليا فامر به فدعى فلما جاء قال ما ذا
معك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة

كذا وسورة كذا عددها قال انقرأهن علي ظهر
قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها بما
ملك من القرآت . اخرج في كتاب النكاح .
واخرجه ايضا في فضائل القرآن وفيه فانكحتها
بما ملك من القرآت . واخرجه ايضا في باب
الوكالة .

وقال مسلم ثنا قتيبة بن سعيد الثقفى قال ثنا
يعقوب بن عبد الرحمن عن ابي حازم عن سهل
ابن سعد وثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا عبد العزيز
ابن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي
قال جاءت امرأة الى رسول الله عليه السلام
الى آخره نحوه .

وقال ابوداود ثنا الفعيني عن مالك عن ابي
حازم عن سهل بن سعد الساعدي الى آخره نحوه
رواية الطحاوى .

وقال الترمذي ثنا الحسن بن علي الكلبي قال ثنا
اسحاق بن عيسى وعبد الله بن نافع قالانا مالك
ابن انس عن ابي حازم الى آخره نحوه ايضا .
وقال النسائي انا هارون بن عبد الله نامع زنا
مالك عن ابي حازم الى آخره نحوه ايضا .
وقال ابن ماجه ثنا حفص بن عمرو بن عبد الرحمن

ابن مهدي

ابن مهدي عن سفيان عن ابي حازم عن سهل بن
سعد قال جاءت امرأة الى النبي عليه السلام
فقال من يزوجها فقال رجل انا فقال النبي عليه
السلام اعطها ولو خاتما من حديد فقال ليس
معي قال قدز وجتكها على ما معك من القرآن
قوله جاءت امرأة قال ابن شهاب هي ميمونة وكان
اسمها برة فسماها رسول الله عليه السلام ميمونة
وقيل هي ام شريك وقيل هي زينب بنت خزيمة : -
قوله تصدقها من اصدق المرأة اذا سميت لها
مداقا واذا اعطينها صداقها والصداق بالغن
والكسر هو المهر : -

قوله ولو خاتما بالنصب ولو كان الذي تلمسه
خاتما وفي بعض الروايات خاتم بالرفع فوجهه
ان صحت يكون مرفوعا بكان التامة المقدرة
اي ولو كان خاتم : -

قوله سورة كذا مرفوع بالابتداء وخبره محذوف
والشفاير بنعم مع سورة كذا وسورة كذا وقد
قال ابوداود في رواية سورة البقرة والتي نليها
ويستبط منه احكام

الاوكل فيه جواز عقد النكاح بلفظ الهبة وهو
مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن

حي وصورته ان يقول الرجل قد ولعت لك ابنتي
أى وليتي فيقول الآخر قبلت أو تزوجت وسواء
في ذلك سمي المهر أو لا فان سمي المهر فها المسمى
والا فلها مهر مثلها .

وقال الشافعي لا ينعقد النكاح حتى يقول قد
انكحتك أو زوجتك وبه قال ربيعة وأبو ثور
وأبو عبيد وداود وآخرون ومالك على اختلاف
عنه .

وقال ابن الفاسم ان واهب ابنته وهو يريد
انكاحها فلا يحفظ فيه عن مالك شيئا وهو
عندى جائز كالبيع : —

الشافعي استدلال به الشافعي على جواز النكاح
بما تراعى عليه الزوجان كالسوط والنعل ونحو
ذلك وان كانت قيمته اقل من درهم وبه قال
ربيعة وأبو الزناد وابن أبي ذئب ونجاشي بن سعيد
والليث بن سعد ومسلم بن خالد الزنجي واحمد
واسحاق وسفيان الثوري والأوزاعي وابن أبي
ليلى وداود وابن وهب من المالكية .

وقال مالك لا يجوز بأقل من ربع دينار قيا
على القطع في السرقة .
وقال ابن حزم وجائز ان يكون صداق كل ماله

نصف

نصف قل أو أكثر ولو أنه حبة بر أو حبة شعير
أو غير ذلك واستدل على ذلك بقوله عليه السلام
ولو خاتم من حديد .

وعن ابراهيم النخعي أحكره ان يكون المهر مثل
أجر البعى ولكن العشرة والعشرون وعنه السنه
في النكاح . والرطل من الفضة .

وعن الشعبي كما لو ايكروهون ان ينزوج الرجل على
أقل من أقل من ثلاث أواق .

وعن سعيد بن جبير انه كان يجب ان يكون الصداق
خمسين درهما وهو قال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز
ان يكون الصداق أقل من عشرة دراهم كما روى
ابن أبي شيبة في مصنفه عن شريك عن داود الزعافري
عن الشعبي قال قال علي رضي الله عنه لا مهر بأقل
من عشرة دراهم والظاهر انه قال ذلك توقيفا
لأنه باب لا يوصل اليه بالاجتهاد والقياس .

فان قيل قال ابن حزم الرواية عن علي رضي الله عنه
بأقل من عشرة دراهم عن داود بن يزيد الزعافري الأودي
وهو في غاية السقوط ثم هي مرسله لأن الشعبي
لم يسمع من علي قط حديثا .

فقلت قال ابن عدى لم أر له حديثا منكرا جاوز
الحديث اذ روى عنه ثقة وان كان ليس بقوي في الحديث

فانه يكتب حديثه ويقبل اذا روى عنه ثقة .
 وذكر المزي انه سمع علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 ولئن سلمنا ان روايته مرسله فقد قال العجلي
 مرسل الشعبي صحيح ولا يكاد يرسل الا صحيحا .
 واما الجواب عن قوله ولو خاتم من حديد فتقول
 انه خارج محرج المبالغة كما قال تصدقوا ولو بظلف
 محرق وفي لفظ ولو بغير من شاة وليس الظلف
 والفرس مما ينتفع بهما ولا يصدق بهما ويقال
 لعل الخاتمة كان يساوي ربع دينار فصاعدا
 لأن الصداق قليل عندهم كذا قال بعض المالكية
 لأن أقل الصواع عندهم ربع دينار ويقال لعل التماس
 للخاتمة لم يكن ليكون كل الصداق بل شيء يعمله
 لها قبل الدخول .
 الثالث . فيه اجازة اتخاذ خاتم الحديد وقد
 اختلف العلماء في جواز لبس خاتم الحديد .
 الرابع . فيه دليل على جواز النظر للمتزوج وتكراره
 وتأمل المحاسن فهم ذلك من قوله فصعد النظر
 اليها وصوبه . واما النظرة الاولى فباحة للجميع
 الخامس . فيه دليل على ان النكاح لا يكون الا
 بصداق لقوله لعل عندك شيء .
 السادس . قال الخطابي فيه دليل على اجازة انكاح

المرأة

المرأة دون ان يسأل لعل هو في عدة ام لا جازا
 على ظاهرا كحال والحكام يبحثون عن ذلك احتياطا
 السابع . قال القاضي فيه جواز اخذ الأجرة
 على تعليم القرآن وهو مذاهب كافة العلماء ومنه
 أبو حنيفة الا للضرورة وعلى هذا اختلفوا في اخذ
 الأجرة على الصلاة وعلى الأذان وسائر أفعال
 البر .

فروى عن مالك كراهة جميع ذلك في صلاة الفرض
 والنفل وهو قول أبي حنيفة وأصحابه الا ان مالكا
 اجازها على الأذان واجاز الاجارة على جميع ذلك
 ابن عبد الحكم وهو قول الشافعي وأصحابه ومنع
 ذلك ابن جبير في كل شيء وهو قول الأوزاعي
 وقال لا صلاة له . وروى عن مالك اجازته
 في النافلة وروى عنه اجازته في الفريضة دون
 النافلة .

وقال أبو عمرو بن عبد البر اختلف العلماء في اخذ
 الأجرة على تعليم القرآن فكرهه قوم منهم أبو حنيفة
 وأصحابه واجازها آخرون منهم مالك والشافعي
 وأبو ثور وأحمد والحنابلة وذلك حديث هذا الباب
 الشامون . فيه جواز خطبة المرأة نفسها للرجال
 وجواز سكوت المستأجر عن عملاؤه وعن حاجته عن

السائل اذا لم يوافق جواب سؤاله وحسن
ادب النبي عليه السلام اذ سكت عن جوابها اذ لم
يردها ولم يحجلها بان يقول لا حاجة لي بك
وفيه من حسن ادبها حين سكت عنها انها لم
تلح عليه في الجواب وتركته .

التاسع . فيه حجة على جواز النكاح بغير صداق
او بما لا قدر له ونحوه مهر المثل .

العاشر . قال الامام فيه دليل على جواز النكاح
بالاجارة وعندنا في ذلك قولان الجواز والكراهة
ومنفه أبو حنيفة في الحر واجازه في العبد الا
ان تكون الاجارة تعلية القرآن .

الحادي عشر . فيه دليل على جواز الخطبة على
الخطبة عالم يتركا لا سيما مع ما رأى من زهد
النبي عليه السلام فيها .

الثاني عشر . قال الفاضل فيه جواز كون
المنافع صداقا على الاطلاق وبه قال الشافعي
واسحاق والحسن بن حي وبكر الهتمي قال احمد
وروى عن مالك وعن اصحابه قولان الجواز
ابتداء ومطلقا ويفسخ ما لم يدخل وروى عن
مالك مثله .

الثالث عشر . قال الرازي فيه دلالة على ان من

خطب

خطب الى رجل فقال له زوجني فقال له الآخر
زوجتك ان النكاح لازم وان لم يقل له الاخر قبلت
بخلاف البيع .

الرابع عشر . قال الامام قال بعض الأئمة فيه
دليل على أن الهبة لا تكون اذا خلا في ملك الموهوب
له الا بالقبول لان الهبة كانت جائزة للنبي عليه
السلام وقد وهبت هذه له بعينها فلم تقصر زوجته
بذلك قاله الشافعي .

الخامس عشر . استدل به طائفة على ان
التزويج على سورة من القرآن مسماة جائز
وسيجي الكلام فيه ان شاء الله تعالى .

الطريق الثاني عن ربيع بن سليمان المؤدب
صاحب الشافعي عن اسد بن موسى عن سفيان
ابن عيينة عن ابي حازم سلمة بن دينار عن سهل

ابن سعد الساعدي مثل الحديث المذكور
واخرجه احمد في مسنده حدثني سفيان ثنا ابو
حازم سمعت سهل بن سعد يقول انا في القوم
اذ جاءت امرأة فقالت يا رسول الله انها قد
وهبت نفسها لك قر فيها رأيك قال رجل

زوجنيها فلم يجبه حتى قامت الثالثة فقال له
هل عندك شيء قال لا قال اذهب فاظب قال لم

أجد قال فاذهب فاطلب ولو خاتما من حديد قال
 ما ورت خاتما قال معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا
 وسورة كذا قال قد أنكهتها على ما معك من القرآن
 الطريق الثالث عن محمد بن حميد الرعييني عن
 عبد الله بن صالح وراق الليث عن الليث بن سعد
 عن هشام بن سعد المدني عن أبي حازم عن سهل
 عن النبي عليه السلام نحوه .
 وأخرجه الطبراني في الكبير بن سهل ثنا عبد الله بن صالح
 ثنا الليث حدثني هشام بن سعد عن أبي حازم عن
 سهل بن سعد الأنصاري أنه قال بينما نحن عند
 رسول الله عليه السلام أنت امرأة إليه فقالت
 اني جئت يا رسول الله أهب لك نفسي فصعد فيها
 النظر وصوبه ثم سكت فقام رجل ما عليه الا
 ثوب واحد عاقد طرفيه على عنقه فقال ان لم
 يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال له اعدك شيء
 قال لا قال فلا بد لها من شيء فاذهب فالتمس
 فذهب فالتمس فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجد
 شيئا فقال له رسول الله عليه السلام اذهب فالتمس
 ولو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال ولا
 خاتم من حديد لم أجده ثم جلس فقال له رسول
 الله عليه السلام ما معك من القرآن فقال سورة

كذا

كذا أو سورة كذا فقال زوجها على ما معك
 من القرآن : —
 ص : قالت أبو جعفر رحمه الله فذهب قوم
 على أن النزوح على سورة من القرآن مسماة جاز
 وقالوا معنى ذلك على أن يعلمها تلك السورة واحتجوا
 في ذلك بهذا الحديث : —
 مث : أراد بالقوم هؤلاء الشافعي واحمد في
 رواية أو لفظا لغيره فانهم جوزوا النزوح على
 سورة من القرآن وعليه أن يعلمها .
 وقال الترمذي عقب الحديث كور وقد ذهب
 الشافعي الى هذا الحديث فقال ان لم يكن شيء
 يصدقها ويزوجها على سورة من القرآن فالتكاح
 جائز ويعلمها السورة من القرآن . وقال بعض
 أهل العلم التكاح جائز ويجعل لها صداق مثلها
 وهو قول أهل الكوفة واحمد واسحاق .
 وقال أبو عمر كان احمد بن حنبل يكره التكاح على
 تعليم القرآن أو سورة منه مهورا قال فان طلقها
 قبل الدخول يرجع عليها بنصف أجر التعليم هذه
 رواية المزني عنه .
 وذكر الربيع عنه أنه ان طلقها قبل الدخول يرجع
 عليها بنصف مهر مثلها .



وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل على أن
تعليم القرآن يجوز أن يكون صداقا وهي إحدى
الروايتين عن أحمد . والأخرى لا يجوز . وإنما
جاز ذلك الرجل خاصة : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا من
تزوج على ذلك فالنكاح جائز وهو في حكم من لم
يسم مهرافلها مهر مثلها : —

ث : أي وخالف القوم المذكورين جماعة
آخرون وأراد بهم الليث بن سعد وأبا حنيفة
وأبا يوسف ومحمد أومالك وأحمد في رواية
صحيحة وإسحاق فانهم قالوا من تزوج على تعليم
سورة من القرآن فالنكاح جائز ويجب فيه
مهر مثلها .

وذكر في البدائع إذا تزوج على تعليم القرآن
أو على تعليم الحلال والحرام من الأحكام أو على
الحج أو على العمرة ومخولها من الطاعات لا تصح
التسمية عندنا لأن المسمى ليس بمال فلا يصير
شيء من ذلك مهرا ويجب مهر المثل

قوله وهو في حكم من لم يسم مهرا أي المتزوج
على تعليم سورة من القرآن في حكم من تزوج أمراه
ولم يسم لها مهرا فاته يجب مهر المثل .

واعلم

واعلم أنه لا خلاف في أن النكاح لا يصح من غير
ذكر المهر ونفيه . ويجب مهر المثل بنفس العقد
عندنا حتى تثبت لها ولاية المطالبة بالتسليم ولو
ماتت المرأة قبل الدخول يؤخذ مهر المثل من
الزوج ولو مات الزوج قبل الدخول تستحق مهر
المثل من تركته . وعند الشافعي لا يجب المهر
بنفس العقد وإنما يجب بالفرض على الزوج أو
بالدخول حتى لو دخل بها قبل الفرض يجب مهر
المثل ولو طلقها قبل الدخول بها وقبل الفرض
لا يجب مهر المثل بخلاف وإنما يجب المنفعة ولو
مات الزوجان لا يفرض شيء عند أبي حنيفة
وعندهما يفرض لورثتها بمهر مثلها ويستوفى من
تركة الزوج : —

ص : وكان من الحجة لهم في ذلك على أهل المقالة
الأولى أن الذي في حديث سهل من قول رسول
الله عليه السلام قد زوجتكها على ما مقلت من
القرآن أن حمل ذلك على الظاهر وكذلك مذهب
أهل المقالة الأولى في غير هذا فذلك على السورة
لا على تعليمها وإذا كان ذلك على السورة فهو
على حرمتها وليست من المهر في شيء كما تزوج أبو
طلحة أم سليم على إسلامه حدثنا بذلك ابن أبي

داود قال ثنا خطاب بن عثمان الفوزي قال ثنا
 اسماعيل بن عياش عن عتبة بن حميد عن ابراهيم
 ابن عبيد الله بن انس عن انس بن مالك رضى
 الله عنه ان ابا طلحة تزوج ام سليم على اسلامه
 فذكرت ذلك للنبى عليه السلام فحسبه فلم يكن
 ذلك الاسلام مهورا في الحقيقة وانما معنى تزوجها
 على اسلامه اى تزوجها لاسلامه وقد زار
 بعضهم في حديث انس هذا قال انس ما كان
 لها مهر غيره فمعنى ذلك عندنا والله اعلم ما
 ارادت منه مهورا غيره فكذلك حديث سهل في
 المرأة التي ذكرنا :-

ث : اى وكان من الحجى والبرهان للاخرين
 فيما ذهبوا اليه على اهل المقالة الاولى وارادها
 الجواب عن حديث سهل بيان ذلك ان قوله عليه
 السلام قد تزوجتكها بما معك من القرآن ان
 حمل على ظاهره بان يكون التزوج على السورة
 لا على تعليقها بالسورة من القرآن لانكون مهورا
 بالاجماع حينئذ يكون المعنى زوجتكها بسبب
 ما معك من القرآن وحرمنه وبركنه فينبذ يكون
 الباء في قوله بما معك من القرآن باء التعليل
 والسببية كما في قوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم

بانتحاذكم

بانتحاذكم العجل وقوله فكلا اخذنا بدينه وهذا
 لاينا في تسمية المال .
 فان قيل قد جاء في رواية ابن ماجه وغيره زوجتكها
 على ما معك من القرآن . وفي مسند اسد السنة
 مع ما معك من القرآت .
 قلت اما على فانها تجوز للتعليل ايضا كالبااء في
 قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم والمعنى
 لهدايتهم اياكم . ويكون المعنى زوجتكها لاجل ما
 معك من القرآن يعنى لاجل حرمنه ولا يلا في هذا
 ايضا تسمية المال . واما مع فانها للمصاحبة والمعنى
 زوجتكها لمصاحبتك القرآن فالكل يعود الى معنى
 واحد وهو ان التزوج انما كان على حرمة السورة
 وبركنها لا انها صارت مهورا لان السورة من القرآن
 لا تكون مهورا بالاجماع كما ذكرنا .

فان قيل الاصل ان تكون الباء للمقابلة في مثل هذا
 الموضع كما في نحو قولك بعنك ثوبى بدينار .
 قلت لا نسلم ان الاصل في الباء ان تكون للمقابلة
 بل الاصل فيها انها موضوعه للاصناف حتى قالوا
 انه معنى لا يفارقها ولو كانت الباء للمقابلة هاهنا
 للزم ان تكون تلك المرأة كما هو هو وذلك لا يجوز
 الا للنبى عليه السلام لان رواية البخارى فقد ملكتها

وبركتها

بما معك من الثرأت قال الخليل هبة والهبة في
النكاح اخنص بها النبي عليه السلام بقوله تعالى
خالصة لك من دون المؤمنين .
فان قيل معنى قوله عليه السلام زوجته بما
معك من الثرأت زوجها بان تعلمها ما معك
من الثرأت او مقدار امامته ويكون ذلك
صداقها اي تعليمه اياها والدليل على ذلك ما
جاء في رواية مسلم انطلق فقد زوجته ففعلها
من الثرأت . وجاء في رواية عطاء فعلمها
عشرين آية .

قلت هذا عدول عن ظاهر اللفظ بغير دليل
ولكن سلمنا هذا فهذا الاينا في تسمية المال فيكون
قد زوجها منه مع تحريمه على تعليم الثرأت
ويكون ذلك المهر مسكوتا عنه اما لانه عليه السلام
قد اصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان
اذ لم يكن عنده . ووردى المقبول بخير اذ المر
تحلف اهله كل ذلك دفعا يامنه ورحمة لهم
او يكون ابقى الصداق في ذمته وانكحه نكاح تفويض
حتى يثقل له صداق او حتى يكسب بما معه من
الثرأت صداقا فعلى جميع التقدير له يكن فيه حجة
على جواز النكاح بغير صداق من المال .

قوله

قوله وليست من المهر في شيء وليست السورة
من المهر في شيء وكما نروج ابو طلحة ام سليم على اسلامه
واشار بهذا الكلام ان قوله زوجته بما معك
من الثرأت نظير تزوج ابو طلحة ام سليم على اسلامه
فان اسلام ابو طلحة لم يكن مهرا في الحقيقة وانما معنا
تزوجته لاجل اسلامه ولاينا في ذلك تسمية المال
في الحقيقة فكذلك المعنى في حديث سهل زوجته
لاجل حرمة ما معك من الثرأت وبركته فلاينا في
ذلك تسمية المال .

قوله حدثنا بذلك أي بما روى من تزوج ابو طلحة
ام سليم على اسلامه . ابراهيم بن ابي داود البرقي
عن خطاب بن عثمان الطائي الفوزي ابو عمرو
الحمصي شيخ البخاري عن اسماعيل بن عياش بالياء
آخر الحروف للمشدة بن سليم الشامي الحمصي
قال الفسوي ثقة . وقال دحيم وهو في الشاميين غايه
وخلط عن المدنيين وروى له الاربعة عن عتبة
ابن حميد الضبي البصري قال ابو حاتم الحديث
وقال ابن حبان ثقة وروى له من الاربعة غير
النسائي عن ابي بكر بن عميد الله بن انس بن مالك
رضي الله عنه وقيل عميد الله بن ابي بكر بن انس
وهو الصحيح يروى عن جده انس .

قوله فلم يكن ذلك الاسلام مهرا في الحقيقة
 أي فلم يكن اسلام أبي طلحة مهرا لأم سليم في نفس
 المهر وإنما معنى تزوجها على اسلامه أي لأجل
 اسلامه وكلمة على للتعليل كما في قوله ولتكبروا
 الله على ما هداكم . أي لأجل هدايته أيا كسر
 قوله وقد زار بعضهم أي بعض أهل العلم بالحديث
 في حديث أنس هذا قال أنس ما كان لهذا
 أي ما كان لأم سليم مهر غير اسلام أبي طلحة
 وقد أخرج هذا المعنى الذي ذكره النسائي
 أنا محمد بن النضر بن معمر وأنا جعفر بن سليمان
 عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم
 فقالت والله ما مثلك يا أبا طلحة يرد ولكنك
 رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك
 فان تسلم فذا لمهرى ولا أسألك غيره فأسلم
 وكان ذلك مهرها . قال ثابت فما سمعت بامرأة
 قط كانت أكرم مهرا من أم سليم الاسلام
 فدخل بها فولدت له .
 وأخرج ابن حبان في صحيحه مطولا أنا عمران بن موسى
 ابن جاشع قال ثنا الصلت بن مسعود الجحدري
 قال ثنا جعفر بن سليمان قال ثنا ثابت عن أنس قال
 خطب أبو طلحة أم سليم إلى آخره .

وإنما

وإنما ذكر الطحاوي هذه الزيادة ليحجب عنها بما
 أجاب به وهو ظاهر وعدم أرادتها المهر وقت
 اشتراط اسلام أبي طلحة لا يستلزم نفى تسميته
 بالكلمة فافهم .

وقيل إن ذلك كان قبل الهجرة وكان أبو طلحة الأنصاري
 من أقدم الأنصار اسلاما ولم يكن حينئذ نزل إيجاب
 الصداق ذكره ابن بريدة في الأحكام : —

وأبو طلحة اسمه زيد بن سهل الأنصاري شهيد
 الغيبة وبدر واحد أو المشاهد كلها مع رسول
 الله عليه السلام وهو أحد العقلاء توفي بالمدينة
 سنة إحدى وثلاثين وقيل سنة أربع وثلاثين
 وهو ابن سبعين سنة . وقيل مات في البحر وقد
 كان خرج لأجل الغزو فلم يجد واجزيرة يدفونه
 فيها إلا بعد سبعة أيام فلم يتغير : —

وأم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية
 الخزرجية البجارية وهي أم أنس بن مالك رضي
 الله عنهما واسمها سهلة وقيل رميلة وقيل
 رميثة ومليكة والرميضاء والغميضاء وكانت
 تحت مالك بن النضر والد أنس في الجاهلية
 فعضب عليها وخرج إلى الشام ومات هناك
 فنزوحها أبو طلحة قال فولدت علاما صغيرا

ولهو الذي كان يكنى أبو عمير وكان معجبا به
فأسف عليه ثم ولدت له عبد الله بن اسحاق
ابن طلحة وهو والد اسحاق فبارك الله في اسحاق
واخوته وكانوا عشرة كل منهم حمل عنه في
العلم. وأبو عمير هو الذي كان رسول الله
عليه السلام يقول يا ابا عمير ما فعل النغير والنغير
تصغير نغف وهو طائر يشبه المصفر احمر المنقار
ويجمع على نغفات وكان أبو عمير يلعب به فمات
وكان رسول الله عليه السلام يداعبه ويذكره
بموته ليفيظ : —

ص : ومن الحجّة لأهل هذه المقالة علي أهل
المقالة الأولى أن رسول الله عليه السلام قد نهي
أن يؤكل بالقرآن أو يتعوض بالقرآن شي من
امور الدنيا : —

حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو عاصم قال أنا المغيرة
ابن زياد قال أخبرني عبادة بن نسي عن الأسود
ابن ثعلبة عن عبادة قال كنت أعلم ناسا من أهل
الصفة القرآن فأهدى إلي رجلا منهم قوسا على
أن أقبليها في سبيل الله فذكرت ذلك لرسول الله
عليه السلام فقال إن أردت أن يطوفك الله بها
طوقا من النار فاقبلها : —

حدثنا

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم العفدي عن
علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن
سلام عن أبي سلام عن أبي راشد الجبلي عن
عبد الرحمن بن شبل الانصاري قال سمعت رسول
الله عليه السلام يقول اقرأوا القرآن ولا تغفلوا
فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به
حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا مسلم بن ابراهيم
قال ثنا ابا ن بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير وثنا
ابن أبي داود قال ثنا أبو سلمة موسى بن اسماعيل
قال ثنا ابا ن قال ثنا يحيى قال ابن خزيمة في حديثه
عن زيد وقال ابن أبي داود قال ثنا زيد واجتمعا
جميعا فقالا عن أبي سلام عن أبي راشد الجبلي
عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله عليه السلام
قال اقرأوا القرآن ولا تغفلوا فيه ولا تأكلوا به
فحظرتهم رسول الله عليه السلام أن يتعوضوا
بالقرآن شيئا من عرض الدنيا فعارض ذلك ما
حمل عليه المخالف معنى الحديث الاول لو ثبت أن
معناه كذلك ولم يثبت ذلك اذ كان يحتمل تأويله
ما وصفناه : —

ث : هذا جواب آخر عن حديث سهل بن سعد
الساعدي فقريه أن يقال ان رسول الله عليه السلام

ولهو الذي كان يكنى أبو عمير وكان محبوباً به
فأسف عليه ثم ولدت له عبد الله بن اسحاق
ابن طلحة وهو والد اسحاق فبارك الله في اسحاق
واخوته وكانوا عشرة كل منهم حمل عنه
العلم. وأبو عمير هو الذي كان رسول الله
عليه السلام يقول يا أبا عمير ما فعل النغير والنغير
تصغير نفر وهو طائر يشبه المصفر أحمر المنقار
ويجمع على نفران وكان أبو عمير يلقب به فمات
وكان رسول الله عليه السلام يداعبه ويذكره
بموته ليغيب : —

ص : ومن الحجة لأهل هذه المقالة علي أهل
المقالة الأولى أن رسول الله عليه السلام قد نهي
أن يؤكل بالقرآن أو ييموض بالقرآن شيء من
أمور الدنيا : —

حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو عاصم قال أنا المغيرة
ابن زياد قال أخبرني عبادة بن نسي عن الأسود
ابن ثعلبة عن عبادة قال كنت أعلم ناساً من أهل
الصفة القرآن فأهدى إلي رجل منهم قوساً على
أن أقبلها في سبيل الله فذكرت ذلك لرسول الله
عليه السلام فقال إن أردت أن يطوفك الله بها
طوقاً من النار فاقبلها : —

حدثنا

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عمار العقدي عن
علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن
سلام عن أبي سلام عن أبي راشد الجبواني عن
عبد الرحمن بن شبل الأنصاري قال سمعت رسول
الله عليه السلام يقول اقرأوا القرآن ولا تغفلوا
فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به
حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا مسلم بن إبراهيم
قال ثنا إبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير وثنا
ابن أبي داود قال ثنا أبو سلمة موسى بن اسماعيل
قال ثنا إبان قال ثنا يحيى قال ابن خزيمة في حديثه
عن زيد وقال ابن أبي داود قال ثنا زيد واجتمعا
جميعاً فقالا عن أبي سلام عن أبي راشد الجبواني
عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله عليه السلام
قال اقرأوا القرآن ولا تغفلوا فيه ولا تأكلوا به
فحظر لهم رسول الله عليه السلام أن يتعوضوا
بالقرآن شيئاً من عرض الدنيا فعارض ذلك ما
حمل عليه المخالف معنى الحديث الأول لو ثبت أن
معناه كذلك ولم يثبت ذلك إذ كان يحتمل تأويله
ما وصفناه : —

ث : هذا جواب آخر عن حديث سهل بن سعد
الساعدي فتبريره أن يقال إن رسول الله عليه السلام

نهى أن يؤكل بالقرآن أو يتعوض به شيء من
أمور الدنيا على ما جاء به حديث عبادة بن الصامت
وحديث عبد الرحمن بن شبل فدل ذلك أن ذلك
حرام وهو معنى قوله فحظر رسول الله عليه السلام
بتشديد الظاهر أي حرم عليهم أن يأخذوا عرضا
من عرض الدنيا في مقابلة القرآن فإذا كان كذلك
فقد عارض هذا المعنى الذي حمل الخصم حديث
سهل عليه على تقدير أن يكون معناه كما قالوا
على أنا نقول ليس معناه كما قالوا لأنه محتمل
الثاني الذي ذكرناه فيما مضى وقد علم
أن الكلام إذا احتمل معنيين أو أكثر لا يمكن
العمل بأحد المعنيين أو المعاني إلا بمرجح من
كتاب أو سنة أو إجماع ولا يلزم الترجيح به
مرجح وهو باطل .

فإن قيل كيف نتحقق المعارضة بين هذين الحديثين
وبين حديث سهل بن سعد فحديث سهل صحيح
مجمع على صحته وهذان الحديثان متعيقان حتى
قال ابن حزم هذه آثار وأهية لا تصح وقال
أما حديث لا تأكلوا به فراويه أبو راشد الخبراني
وهو مجهول .

وأما حديث عبادة ففي سنده الأسود بن ثعلبة

وهو

وهو مجهول لا يدري من هو ثم لو صح لم يكن
لهم به حجة لأن الأكل أكلان أكل بحق وأكل
بباطل فالأكل بالحق حسن قدمنى رسول الله
عليه السلام وأصحابه إلى المدينة ومصعب بن
عمير وغيره يعلمون الأنصار القرآن والدين
وينفق الأنصار عليهم قال الله عز وجل هم الذين
يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفقوا فإنكر الله عز وجل على من نهاهم عن
النفقة على أصحاب رسول الله عليه السلام أشد
النكير والصحيح من ذلك عند هذا وهو ما روينا
من طريق البخاري عن ابن عباس أن رجلا قال
يا رسول الله آخذ على كتاب الله أجر فقال
لرسول الله عليه السلام إن أحق ما أخذتم
عليه أجر كتاب الله عز وجل .

ومن طريق أبي داود عن خارجة بن الصلت عن
عمه أنه رقى مجنوناً بأم القرآن فأعطاه أهله
شيئاً فذكر ذلك لرسول الله عليه السلام
فقال له رسول الله عليه السلام كل فلعمري
من أكل برقية بأطيل لقد أكلت برقية
حق فصح إن الأكل بالقرآن في الحق وفي فعله
حق وإن الحرام إنما هو أن يأكل به رياء أو

لعنير الله .
 وقال البيهقي أيضا في حديث عبادة قال ابن
 المديني اسناده معروف الا الأسود ولا يعرف
 له سوى هذا الحديث .
 قلت لا نسلم ان ابا راشد الجبلي مجهول قال
 ابو زرعة الدمشقي اسمه انحضر بن حوط ويقال
 اسمه النعمان بن بشير قال العجلي شامي تابعي
 ثقة لم يكن بدمشق في زمانه افضل منه وذكره
 ابن حبان في الثقات وروى له البخاري في الأدب
 وأبو داود والترمذي وابن ماجه .
 والأسود بن ثعلبة ذكره ابن حبان في الثقات
 وصح الحاكم حديثه هذا . وقال صاحب التمهيد
 حديثه معروف عند اهل العلم لأنه روى عن
 عبادة من وجهين وقد حفظ عنه ثلاث
 احاديث آخر أحدها من روايته عن عبادة بن
 نسي عن عبد الرحمن بن عثمان عن معاذ بن جبل
 عن النبي عليه السلام قال اذا مضى للناس سبع
 شرات الطهر فلنفسل ولنصل اخرجها الحاكم
 في مستدركه وقال الأسود بن ثعلبة شامي
 معروف . والثاني اخرج البزار من روايته
 عن عبادة بن الصامت في ذكر الشهاد

والثالث

والثالث اخرج البزار أيضا من روايته عن
 معاذ بن جبل انكم على بيعة من ربكم ما لم
 يظهر فيكم سكرتان .
 ورواه أيضا ابو الشيخ عن عبادة بن نسي عن
 الأسود بن ثعلبة سمع معادا مرفوعا انتم اليوم
 على بيعة من ربكم ثم ظهر فيكم السكرتان بكرة
 العيش وسكرة الجهل الحديث ولكن في اسناده
 محمد بن سعيد بن قيس المصلوب وهو وضاع
 كذاب .
 وأما انفاق الأنصار على مصعب بن عمير وغيره
 لم يكن أجرة بما كانوا يعملونهم من القرآت
 والدين وانما كان ذلك براوا حسنا اليهم .
 وأما الجواب عن حديث البخاري وأبي داود
 فهو انما كان اخذ من غير اشراط ومخن
 نقول به أيضا .
 ثم انه اخرج حديث عبادة عن ابي أمية محمد
 ابن ابراهيم بن مسلم الطرسوسي عن ابي عمير
 النبيل الطحطال بن محمد شيخ البخاري عن المعيرة
 ابن زياد الجبلي ابي هشام الموصلي قال
 البخاري قال وكيع كان ثقة وعن ابي حاتم
 صالح صدوق وروى له الأربعة عن عبادة

ابن نسي بالضم في أولهما الكندي أبو عمر
 الشامي الأزدي فأصنى طبرية وعن يحيى والنجل
 والنسائي ثقة وعن أحمد ليس بأس
 وروى له الأربعة عن الأسود بن ثعلبة الشامي
 وقد ذكر آتفا عن عبادة بن الصامت بن قيس
 الأنصاري رضي الله عنه .
 وأخرج أبو داود ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا
 وكيع وحميد بن عبد الرحمن الرواسي عن مغيرة
 ابن زياد عن عبادة بن نسي عن الأسود بن ثعلبة
 عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من
 أهل الصفة الكتاب والقرآن وأهدى إلى
 رجل منهم قوسا فقلت ليس بما ل وأرعى عليها
 في سبيل الله لا آتين رسول الله عليه السلام
 فلاؤا لنه فأثبته فقلت يا رسول الله رجل
 أهدى إلى قوسا ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن
 وليست بما ل وأرعى عليها في سبيل الله قال ان
 كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فأقبلها
 وفي رواية له جمره بين كنفيك فقلدها أو
 تعلقها .
 وأخرجه البيهقي أيضا من حديث حميد بن عبد الرحمن
 الرواسي عن مغيرة إلى آخره نحوه . وأخرجه

الحاكم

الحاكم أيضا وصححه .
 قوله من أهل الصفة وهم فقراء المهاجرين
 ومن لم يكن له منهم منزل يكتفون فكانوا يأتون
 إلى موضع مظلل في مسجد المدينة يسكنونه .
 وأخرج حديث عبد الرحمن بن شبل من ثلاث
 طرق .
 الأول عن إبراهيم بن مرزوق عن أبي عامر
 عبد الملك بن عمرو والقعدي عن علي بن المبارك
 الهنالي عن يحيى بن أبي كثير الطائي عن زيد
 ابن سلام بن أبي سلام الحبشي الدمشقي عن
 جده أبي سلام ممتور الأسود الحبشي أو النوبي
 الأعرج الدمشقي عن أبي راشد الخوي الشامي
 وقد ذكر آتفا ونسبته إلى حبران بضم الحاء
 المهبلية وسكون الباء الموحدة وهو حبران بن
 عمرو بن قيس بن معاوية بطن من حمير قبيل من
 اليمن وكل هؤلاء ثقات رجال الصحيح ما خلا
 ابن مرزوق وأبارشدها أيضا ثقات .
 وعبد الرحمن بن شبل بن عمرو والأنصاري
 أحد نقباء الأنصار ووففها بهم .
 وأخرجه الطبراني في الكبير ثنا محمد بن عبدة
 المصيصي نا أبو توبة الربيع بن نافع نا معاوية بن

البصري محمد

ابن نسي بالضم في أولهما الكندي أبو عمر
 الشامي الأزدي قاضي طبرية وعن يحيى والنجل
 والنسائي ثقة وعن أحمد ليس به بأس
 وروى له الأربعة عن الأسود بن ثعلبة الشامي
 وقد ذكر آتفا عن عبادة بن الصامت بن قيس
 الأنصاري رضي الله عنه .
 وأخرج أبو داود ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا
 وكيع وحميد بن عبد الرحمن الرواسي عن مغيرة
 ابن زياد عن عبادة بن نسي عن الأسود بن ثعلبة
 عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من
 أهل الصفة الكتاب والقرآن وأهدى إلى
 رجل منهم قوسا فقلت ليس بمال وأرعى عليها
 في سبيل الله لا آتين رسول الله بحلبي السلام
 فلا سأله فأثبته فقلت يا رسول الله رجل
 أهدى إلى قوسا ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن
 وليست بمال وأرعى عليها في سبيل الله قال إن
 كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فاجعلها
 وفي رواية له جمره بين كتفيك تغلدها أو
 تعلقها .
 وأخرجه البيهقي أيضا من حديث حميد بن عبد الرحمن
 الرواسي عن مغيرة إلى آخره نحوه . وأخرجه

الحاكم

الحاكم أيضا وصحة .
 قوله من أهل الصفة وهم فقراء المهاجرين
 ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه فكانوا يأتون
 إلى موضع مظلل في مسجد المدينة يسكنونه
 وأخرج حديث عبد الرحمن بن شبل من ثلاث
 طرق .
 الأول عن إبراهيم بن مرزوق عن أبي عامر
 عبد الملك بن عمرو والقعدي عن علي بن المبارك
 الهنائي عن يحيى بن أبي كثير الطائي عن زيد
 ابن سلام بن أبي سلام الحبشي الدمشقي عن
 جده أبي سلام موطور الأسود الحبشي أو النبي
 الأعرج الدمشقي عن أبي راشد الجبالي الشامي
 وقد ذكر آتفا ونسبته إلى حبران بضم الحاء
 المهبلية وسكون الباء الموحدة وهو حبران بن
 عمرو بن قيس بن معاوية بنطن من حمير قبيل من
 اليمن وكل هؤلاء ثقات رجال الصحيح ما خلا
 ابن مرزوق وأباراشد وهما أيضا ثقات .
 وعبد الرحمن بن شبل بن عمرو الأنصاري
 أحد نقباء الأنصار ووقفها لهم
 وأخرجه الطبراني في الكبير ثنا محمد بن عبدة
 المصيصي نا أبو توبة الربيع بن نافع نا معاوية بن

البصري

سلام عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي
سلام عن أبي راشد الخبزي عن عبد الرحمن
ابن شبل قال سمعت رسول الله عليه السلام
يقول اقرأوا القرآن واعملوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا
فيه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به .

الثاني عن محمد بن خزيمة بن راشد عن محمد بن
ابراهيم الأزدي البصري شيخ البخاري وأبي داود
عن ابان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير
عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد
عن عبد الرحمن بن شبل .

وأخرج ابن أبي شعبة في مصنفه نافع بن مسلم
ثنا ابان بن يزيد العطار حدثني يحيى بن أبي كثير
إلى آخره نحوه .

الثالث عن ابراهيم بن أبي داود البرلسي عن
أبي سلمة موسى بن اسماعيل المقرئ الشوزكي
شيخ البخاري وأبي داود عن ابان بن يزيد العطار
إلى آخره .

وأخرج الطبراني في معجمه عن يحيى القطر البصري
ثنا موسى بن اسماعيل ثنا ابان بن يزيد عن يحيى إلى
آخره .

قوله فلا تغلوا فيه من الغلو بالفين المبيعة

ولهو

ولهو التشدد ومجاوزة الحد والمعنى لا يثبتوا
عن بواطن معاني القرآن ولا تكشفوا عن
عللها وعوامضها وذلك كما جاز في حديث آخر
وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه
قوله تجفوا عنه أي لا تبغذوا عنه ولا تلوذوا
وتعاهدوه وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء
يقال جفاه وأبعد عنه وأجفاه إذا أبعد
قوله ولا تأكلوا به أي بمقابلة القرآن
أراد لا تجعلوا له عوضا من سمحت الدنيا
قوله ولا تستكثروا به أي لا تجمعوا به المال
للاستكثار .

وأعلم أن في هذا الباب عن أبي بن كعب وأبي
هشيرة وأبي الدرداء وابن عباس رضي الله عنهم
أما حديث أبي بن كعب فأخرج البيهقي من
حديث يحيى القطان عن ثور بن يزيد حدثني
عبد الرحمن بن أبي مسلم عن عطية بن قيس
الكلاعي قال علم أبي بن كعب رجلا القرآن
فأتى النبي فأهدى له قوسا فذكر ذلك لرسول
الله عليه السلام فقال إن أخذتها فخذ بها
قوسان من النار .

وأما حديث أبي هريرة فأخرج أبو عمير من

حديث علي بن عاصم عن حماد بن سلمة عن أبي
جرهم عن أبي لهرة قال قلت يا رسول
الله ما تقول في المعلمين قال درهمهم حرام
وثوبهم سحت وكلامهم ريار قال أبو عمر
وأبو جرهم مجهول لا يعرف ولم يروحماد بن
سلمة عن أحد يقال له أبو جرهم وإنما رواه
عن أبي المهزم وهو منزول الحديث .
وأما حديث أبي الدرداء فأخرجه البيهقي من
حديث عثمان بن الدارمي ثنا عبد الرحمن بن يحيى
ابن اسما عيل بن عبد الله ثنا الوليد بن مسلم
ثنا سعيد بن عبد العزيز عن اسما عيل بن
عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أن
رسول الله عليه السلام قال من أخذ قوسا
على تعليم القرآن قلوه الله قوسا من نار
قال عثمان بن الدارمي قال وحيد هذا ليس أصل
وقال الذهبي أسناده قوى مع نكارة . وعبد الرحمن
قال أبو حاتم ما حديثه بأس .
وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو عمر من حديث
سعيد بن طريف عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي
عليه السلام قال معلموا صبيانكم شراركم أقالهم
رحمة بما ليثيم وأغلظهم على المسكين ثم قال

وسعيد

وسعيد بن طريف منزول .
ص : وقد تحتمل أيضا معنى آخر وهو أن الله
عز وجل أباح لرسوله عليه السلام ملك البضع
بغير صداق ولم يجعل ذلك لأحد غيره قال الله
عز وجل وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي
إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من
دون المؤمنين . فاحتمل أن يكون قد كان بما خصه
الله عز وجل به من ذلك أن يملك غيره ما كان
له ملكه بغير صداق فيكون ذلك خاصا للنبي عليه
السلام كما قال الليث وحماد بن علي ذلك أيضا
أنها قالت لرسول الله عليه السلام قد وهبت
نفسى لك فقام إليه ذلك الرجل فقال له إن لم
يكن لك بها حاجة فزوجنيها فكان هذا ما ذكر
في ذلك الحديث ولم يذكر فيه أن رسول الله عليه
السلام شاورها في نفسها ولا أنها قالت له
زوجني منه فدل ذلك أنه كان تزويجه أياها
منه لا بقول ثان بعد قولها قد وهبت نفسي
لك إنما هو بقولها الأول فلم تكن قالت له
قد جعلت لك أن تهبني لمن شئت بالهبة التي
لا توجب مهرا جازا لنكاح وقد أجمعوا أن الهبة
خالصة لرسول الله عليه السلام لما ذكرنا

من اخلاص الله اياه بهادون المؤمنين غير
 ان قوما قالوا خالصة لك أي بلامهر وجعلوا
 الهبة نكاحا لغيره لا يوجب المهر. وقال آخرون
 خالصة لك يعني أن الهبة تكون لك نكاحا ولا
 تكون نكاحا لغيرك فلما كانت المرأة المذكور
 أمرها في حديث سهد منكوحة بهبتها نفسها
 للبنى عليه السلام على ما ذكرنا ثبت أن ذلك
 النكاح خاص له كما قال الذين ذهبوا إلى ذلك
 ثم: هذا جواب آخر عن حديث سهل بيانه
 أن الله تعالى لما أباح لرسول الله عليه
 السلام ملك البضع بغير صداق خاصة
 دون غيره أن يهب الموهوبة لغيره بغير
 صداق فيكون ذلك خالصا له دون غيره
 كما قال الليث بن سعد لا يجوز لأحد بعد
 رسول الله عليه السلام أن يزوج بالقرآن
 والدليل على ذلك أنه عليه السلام قد ملك
 المرأة المذكورة لذلك الرجل ولم يشاورها
 ولا أن المرأة قالت زوجني منه: —
 قوله فدل ذلك أي ما ذكرنا من أنه عليه السلام
 لم يشاورها في نفسها ولا قالت زوجني منه
 قوله إذ كان أي حين كان تزويج النبي عليه

أجاز له أن يهب

السلام

السلام اياه أي تلك المرأة الموهوبة منه أي
 من ذلك الرجل الذي سأله تزويجها وأراد
 بقوله الأول هو قولها للبنى عليه السلام
 أهب لك نفسي: —
 قوله وقد أجمعوا أن الهبة إلى آخره توطئة
 لإثبات أن النكاح المذكور في حديث سهل
 خاص للبنى عليه السلام لم يجر مثل ذلك
 لأحد بعده: —
 قوله اياه بهاء الضمير في اياه يرجع إلى رسول
 الله عليه السلام وفي بها الواهبة: —
 قوله غير أن قوما حاصر هذا الكلام أن الهبة
 خالصة لرسول الله عليه السلام بالإجماع
 بالنص المذكور. غير أنهم اختلفوا في معنى
 الخلوص فقال قوم ولهم الثوري وأبو حنيفة
 وأصحابه والحسن بن حي معناه خالصة لك بلا
 مهر ولغيره نكاح بمهر يعني إذا وهبت المرأة
 نفسها لرجل وقبله ذلك على مال يكون نكاحا
 صحيحا ولذا لو قال قد وهبت لك ابنتي ويقول
 الآخر قبلت صار نكاحا: —
 قوله وقال آخرون أي قوم آخرون وأراد بهم
 ربيعة ومالك والشافعي وأبو ثور وأبا عبيد



وداود وغيرهم معناه خالصة لك أن الهبة تكون لك نكاحا ولا تكون نكاحا لغيرك. وأجمعوا كلهم على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجا ذهب له وطأه دون رقبته بغير صداق: —
 قوله ثبت أن ذلك النكاح خاص أى بالبنى عليه السلام ومما يؤيد أنه خاص خبر ورد في هذا الباب وإن كان قد ضعفه بعضهم وهو ما رواه سعيد بن منصورنا أبو معاوية نا أبو عرفة الفاسي عن أبي النعمان الأزدي قال زوج رسول الله عليه السلام امرأة على سورة من القرآن ثم قال لا يكون لأحد بعد له مهرا.

قلت هذا حرسل وأبو عرفة وأبو النعمان مجهولان ص: فإن قال فاسئل فقد يجوز أن يكون مع ما ذكر في الحديث سؤال من رسول الله عليه السلام لها أن تزوجه منه وإن كان ذلك لم ينقل إلينا في ذلك الحديث. قيل وكذلك يحتمل أيضا أن يكون البنى عليه السلام قد جعل لها مهرا غير السورة وإن كان ذلك لم ينقل إلينا في الحديث فإن حملت الحديث على ظاهره على ما ذهب إليه أنت للزمك ما ذكرنا من أن ذلك النكاح كان بالهبة التي وصفنا. وإن حملت ذلك على التأويل على ما وصفت

(رواه)
 حرسل

فلغيرك

فلغيرك أيضا أن يحمله من التأويل على ما ذكرنا ثم لا تكون أنت بنا وبيلك أولى منه بنا وبيله فهذا وجه هذا الباب من طريق تصحيح معاني الآثار ش: حاصل هذا السؤال أنه ينبغي خصوصية العقد المذكور في حديث سهل بالبنى عليه السلام لأن مدعى الخصوصية قد قال إن ذلك البنى عليه السلام السؤال منها ليروجها وعدم مشاورته أياها دليل الخصوصية فقال السائل يجوز أن يكون هناك سؤال منه عليه السلام لها أن يزوجها منه ولكن لم ينقل إلينا في ذلك الحديث

وتقرير الجواب أن يقال إذا سلمنا هذا الاحتمال ينبغي أن تسلموا احتمال تسمية المهر هناك غير السورة ولكنه لم ينقل إلينا فإن عارضتنا بما ذكرت عارضناك بما ذكرنا وباقى الكلام ظاهر: —

ص: وأما وجهه من طريق النظر فانا قد رأينا النكاح إذا وقع على مهر مجهول لم يثبت المهر ورد حكم المهر إلى حكم من لم يسهلها مهر فاحتمل إلى أن يكون المهر معلوما كما يكون الأثمان في البياعات معلومة وكما تكون الأجرة في الأجازات معلومة وكان الأصل المجتمع عليه أن رجلا لو أسناجر رجلا على أن يعمله سورة من القرآن سماها بدرهم أن

ذلك لا يجوز وكذا لو استأجره على أن يعمله
شعرا بد رهبر كان ذلك غير جائزا أيضا لأن
الاجارات لا تجوز الا على أحد معينين اما على
عمل بعينه مثل غسل ثوب بعينه او على
خياطته او على وقت معلوم لا بد فيها من أن
يكون الوقت معلوما والعمل معلوما وكان
اذا استأجره على تعليم سورة فذلك اجارة
لا على وقت معلوم ولا على عمل معلوم انما
استأجره على أن يعمله ذلك وقد يتعلم بقليل
التعليم وكثيره وفي قليل الاوقات وكثيرها
وكذلك لو باعد داره على أن يعمله سورة من
القرآن لم يجز ذلك بالمعاني التي ذكرناها في
الاجارات فلما كان ذلك كذلك في الاجارات
والبياعات وقد وصفنا أن المهر لا يجوز على
أموال ولا على منافع الا ما يجوز عليه البيع والاجارة
من ذلك وكان التعليم لا تملك به المتافع
ولا اعيان الاموال ثبت بالنظر على ذلك أن
لا تملك به الابضاع فهذا هو النظر وهو قول
ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله : —
ش: أي وأما وجه هذا الباب من طريق
النظر والقياس الى آخره ظاهر ولكن ملخصه

أن

أن الشرط أن يكون المسمى في النكاح مالا منقوما
وجها لثمة تمنع صحة التسمية دون العقد لكونها
مفضية الى المنازعة كما منع صحة العقد في البيوع
والاجارات فاذا كانت التسمية مجهولة يكون
حكم العقد كالعقد الذي لم يسم فيه مهر فيجب
به مهر المثل فاذا كانت المالية مع الثقوم شرطا
فيه كما في البيع والاجارة لم يكن المسمى وهو السورة
من القرآن في المسألة المختلف فيها صحيحا لكونه
لا يوصف بالمالية فيجب مهر المثل والله أعلم
ص: باب الرجل يعينق أمته على
أن عنقها صداقها

ش: أي لهذا باب في بيان حكم الرجل الذي
يعينق أمته على أن يكون عنقها صداقها: —

ص: حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا مسلم بن ابراهيم
قال ثنا ابان وحماد بن زيد قال ثنا شعيب بن ابي يحيى
عن انس بن مالك ان رسول الله عليه السلام
أعنف صفيه وجعل عنقها صداقها: —

ش: اسناده صحيح ورجالهم رجال الصحيح
ما خلا ابن خزيمة: —

ومسلم بن ابراهيم الازدي الفصاح شيخ البخاري
وابي داود: —

وابان هو ابن يزيد العطار .
 واخرجه مسلم حدثني ابو الربيع الزهراني قال
 ثنا حماد يعني بن زيد عن ثابت وعبد العزيز
 ابن صهيب وناقثية بن سعيد قال نا حماد
 يعني ابن زيد عن ثابت وشعيب بن جحاب
 عن انس عن النبي عليه السلام انه اعنق صفية
 وجعل عتقها صداقها .
 واخرجه الزمدي وابوداود والنسائي
 وصفية بنت حيي بن اخطب بن سعة بن
 ثعلبة النضرية أم المؤمنين من بنات
 هارون بن عمران أخي موسى بن عمران عليهما
 السلام . وأما برة بنت سمور سبأها
 رسول الله عليه السلام عام خيبر في شهر رمضان
 سنة سبع من الهجرة ثم عتقها ونزوها وجعل
 عتقها صداقها .
 قال الواقدي ماتت في خلافة معاوية سنة
 خمسين من الهجرة . وقال غيره ماتت في خلافة علي
 رضي الله عنه سنة ست وثلاثين والله أعلم
 ص : قال ابو جعفر رحمه الله فذهب قوم
 الى أن الرجل اذا اعنق أمته على أن عتقها
 صداقها جاز ذلك . فان تزوجته فلا مهر لها غير

العناق

العناق ومن قال بهذا القول سفيان الثوري
 وابو يوسف :
 ش : أراد بالقوم هؤلاء سعيد بن المسيب
 والحسن البصري و ابراهيم النخعي وعامر الشعبي
 والأوزاعي ومحمد بن مسلم الزهري وعطاء بن أبي
 رباح وقتادة وطاوس والحسن بن حي واحمد
 واسحاق رحمهم الله فانهم قالوا اذا اعنق الرجل
 أمته على أن يكون عتقها صداقها جاز ذلك فاذا
 عقد عليها لا تستحق عليه مهر غير ذلك العناق
 ومن قال بهذا القول سفيان الثوري وابو يوسف
 يعقوب بن ابراهيم .
 وذكر الزمدي أنه مذهب الشافعي أيضا وقال
 عقيب اخرجه حديث السنن المذكور والعمل على
 هذا عند بعض أهل العلم من اصحاب النبي عليه
 السلام وغيرهم . وهو قول الشافعي واحمد واسحاق
 وقال عياض وقال الشافعي بالخيار اذا اعنقها
 فان امتنعت من تزويجها فله عليها قيمتها لانه
 انما اعنق بعوض فاذا ابطال العوض في الشرع رجع
 في سلعته او في قيمته اذ لم يكن الرجوع فيها
 وهذه لا يمكن الرجوع فيها وان تزوجته بالقيمة
 الواجبة عليها صح بذلك عندهم .



وقال ابن حزم ومن أعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقها لا صداق لها غيره فهو صداق صحيح وسنة فاصلة ونكاح صحيح فان طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشئ، فلو أبت أن تتزوج بطل عتقها وهي مملوكة كانت .

وفي الأحكام لابن بزيمة وقد اختلف في هذه المسألة سلف الصحابة رضي الله عنهم وكان ابن عمر لا يراه وقد روينا جوازه عن علي وأبي وابن مسعود وروينا عن ابن سيرين أنه استحب أن يجعل مع عتقها شيئاً ما كان وصح كراهة ذلك أيضاً عن الحسن البصري وجابر بن زيد والنخعي وقال النخعي كانوا يكرهون أن يعتق الرجل جاريته لله ثم يتزوجها وجعلوه كالراكب بدنته : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا ليس لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل هذا فيتم له النكاح بغير صداق سوى العتاق وإنما كان ذلك لرسول الله عليه السلام خاصاً لأن الله عز وجل جعل له أن يتزوج بغير صداق ولم يجعل ذلك لأحد من المؤمنين غيره . قال

الله

الله عز وجل وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين . قالوا فلما أباح الله عز وجل للنبي عليه السلام أن يتزوج بغير صداق كان له أن يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق وممن قال بهذا القول أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر رحمهم الله : —

ث : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون في الحكمة المذكور وأراد بهم الليث بن سعد وابن شبرمة وجابر بن زيد فانهم قالوا ليس لأحد غير رسول الله عليه السلام إلى آخره وممن قال بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وزفر ومالك . ثم إن فعل ذلك وقع العتاق ولها عليه مهر المثل فان أبت أن تتزوج فقال أبو حنيفة ومحمد تسمى له في قيمتها . وقال مالك وزفر ولا شئ له عليها .

وفي الأحكام لابن بزيمة وقال الشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن إن كرهت نكاح عرمت له قيمتها ومصنع النكاح فان كانت معسرة استسعت في ذلك .

وقال مالك وزفر إن كرهت فهي حرة ولا

شيء عليه عليها إلا أن يقول لا أعنى إلا على هذا
الشرط فإن كرهت لم تقتق لأنه من باب الشرط
والمشروط انتهى .

ثم إن الطحاوي رحمه الله استدلاله على الخصوصية
بقوله تعالى وامرأة مؤمنة إن وهبت الآية
وجه الاستدلال أن الله تعالى لما أباح لئيه عليه
السلام أن يتزوج بغير صداق كان له أن يتزوج
على العناق الذي ليس بصداق .

وقال عياض فاما مالك وغيره ممن وافقه فيحمل
هذا على أنه من خصائص النبي عليه السلام لأنه
خص بالموهوبة وأجزله النكاح بغير مهر فلا
يؤاخذ عليه غيره فيما خص عليه السلام به والاعتناء
عند بعض أصحابنا يمنع من ذلك أيضا لأنه إن قدر
أنها عقدت على نفسها النكاح قبل عتقها فذلك
لا يصح إذ لا ملك لها في نفسها حينئذ ولا يصح
أيضا عقد الإنسان نكاحه من أمته وإن قدر
أنها عقدته بعد عتقها فلم يقع منها بعد ذلك
رضي يطالب به وإن كان يقدر قبل عتقها
بشرط أن يفتق فقد عقدت بالشيء قبل وجوبه
والترامها في هذا وجوب الشيء عليها قبل
أن يجب لها لا يلزمها على الطريقة المعروفة عندنا

الأنعام

وقال

وقال القاضي وأيضا فإن قوله وجعل عتقها
صداقها إنما هو من قول أسلم لم يسند فعله
تأويل منه إذ لم يسم لها صداق : —

ص : ومن الحجة لهم في ذلك ما قدر روى أن
عند الله بن عمر رضي الله عنهما قد روى عن
النبى عليه السلام أنه فعل في جويرية من ذلك
ما روى عن أسامة أنه فعله في صفية : —

حدثنا أحمد بن داود قال ثنا يعقوب بن حميد
قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن زيد
عن ابن عوف قال كتب إلى نافع أن النبي عليه
السلام أخذ جويرية في غزوة بني المصطلق
فأعتقها ونزوها وجعل عتقها صداقها
أخبرني ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
وكان في ذلك الجليش فقد روى هذا ابن عمر
عن رسول الله عليه السلام كما ذكرنا ثم قال هو
من بعد النبي عليه السلام في مثل هذا أنه يجرد
لها صداقا حدثنا بذلك سليمان بن شعيب قال
ثنا الخليل قال ثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك . فهذا عبد الله
ابن عمر قد ذهب إلى أن الحكم في ذلك بعد
رسول الله عليه السلام على غير ما كان لرسول



الله عليه السلام فيحتمل أن يكون ذلك سماعاً
سمع من رسول الله عليه السلام ويحتمل أن
يكون دله على ذلك المعنى الذي استدل للناية
على خصوصية رسول الله عليه السلام في ذلك
بما وصفنا دون الناس : —

ث : أي ومن أحجة والبرهان للأخزين فيما
ذهبوا إليه ما قد روى ابن عمر عن النبي عليه
السلام أنه فعل في جويرة بنت الحارث
مثل ما فعله في صفية بنت حيي على ما رواه
أشرب بن مالك رضي الله عنه أخرج ذلك عن
أحمد بن داود المكي عن يعقوب بن حميد بن
عكاسب المديني شيخ ابن ماجه عن سليمان بن
ابن حرب الواشحي شيخ البخاري وأبي داود عن
حماد بن زيد بن درهم روى له الجماعة عن
عبد الله بن عون بن أربطان المزني روى له
الجماعة عن نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن

عمر

وأخرجه أحمد في مسنده مقتصر على ذكر
السبي وقالنا إسماعيل بن عون قال كتبت إلى
نافع أسأله عن الدعاء عند القتال فكتب إلى
أنما كان في أول الإسلام قد أعارني الله عليه

السلام

السلام على بنى المصطلق وهم عازون وأنما مهم
تسقى على الماء فقتل مفاثلهم وسبي ذريتهم
وأصاب يومئذ جويرة ابنة الحارث حدثني
بذلك عبد الله وكان في ذلك الجيش : —
قوله فقد روى هذا ابن عمر عن رسول الله
عليه السلام كما ذكرنا إلى آخره إشارة إلى
اثبات الخصوصية على ما يحيى بيانه عن قريب
إن شاء الله تعالى. أي قد روى عن عبد الله بن
عمر عن النبي عليه السلام أنه أعتق جويرة
ونزوها وجعل عتقها صداقها ثم قال هو
أي عبد الله بن عمر من بعد النبي عليه السلام
في مثل هذا أي في مثل هذا الحكم أن يبتدئ لها
صداقاً وبين ذلك بقوله حدثنا بذلك سليمان بن
ابن شعيب إلى آخره أسناد صحيح ورجال ثقات
والخصيب هو ابن ناصح الحارثي البصري
نزيل مصر وثقه ابن حبان : —

وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم
ابن عمر بن الخطاب روى له الجماعة

وأخرجه البيهقي في سننه من حديث عبيد الله
عنه نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما يكره
أن يجعل عتق المرأة مهرها حتى يفر من لها صداقاً

قوله فذهب أي عبد الله بن عمر فذهب
إلى أن الحكم في ذلك أي فيما إذا أعتق جارية
وجعل عتقها صداقها بعد رسول الله عليه
السلام على غير ما كان لرسول الله عليه السلام
والذي كان لرسول الله عليه السلام خاصة
وقال البيهقي قال الفاضل البرقي قال
يجيى بن أكثر هذا كان للبنى عليه السلام
خاصة . وكذا روى عن الثاقبي أنه حمله
على التخصيص وموضع التخصيص أنه أعتقها
مطلقاً ثم تزوجها على غير مهر : —

قوله فيحتمل أن يكون ذلك أي الذي ذهب
إليه ابن عمر من بعد رسول الله عليه السلام
وأراد أن ما ذهب إليه ابن عمر من بعد النبي
عليه السلام مخالفاً لما رواه من أن النبي عليه
السلام أعتق جويرة فزوجها وجعل عتقها
صداقها يحتمل معنيين أحدهما أن يكون ذلك
سما عما سمعه من النبي عليه السلام والآخر
أن يكون ذلك لكون ما رواه مخصوصاً للنبي
عليه السلام دون الناس فلذلك حكم بالمهر
في الصورة المذكورة وعلى كلا التقديرين
تقوم الحجة لأهل المقالة الثانية فيما ذهبوا إليه

وقد

وقد ناقش ابن حزم في هذا الموضوع مناقشة عظيمة
وخلصه ما ذكره أنه قال دعوى التخصيص
بالنبي عليه السلام في هذا الموضوع كذب والأخبار
التي ذكرت لها هنا غير صحيحة .

أما حديث ابن عمر فإنه ليس مما رواه أصحاب
حماد بن سلمة الثقات عنه والتخصيص لا يدرى
حاله وليس بالمشهور في أصحاب حماد بن سلمة .
وأما حديث الأخر فإنه من رواية يعقوب بن
حميد من كاسب وهو ضعيف .

وأما حديث عائشة فإنا روينا عن محمد بن اسحاق
من طريقين ضعيفين أحدهما من طريق زياد بن عبد الله
البيكاني والآخر من طريق أسد بن موسى وكلاهما
ضعيف ثم إنهما لو صححت لم تدل على ما ذكره إلا أن
حديث ابن عمر الذي رواه التخصيص بن صالح
له يد كرفيد كلام ابن عمر كيف كان ولعله لو
أورده لكان خلافاً لظن الطحاوي .

وحديث محمد بن اسحاق لا يخلو من أن يكون ثابت
ابن قيس قد ذهبها لرسول الله عليه السلام إذ عرف
رغبته عليه السلام فيها ولم تكن أدوية من كتابها
بعد شكياً فبطلت الكتابة وصارت لرسول الله
عليه السلام إذ لا يجوز أن يظن بثابت أو بصاحبه

غير هذا الصدد أيضا فلو لم يكن ذلك وتحدثت
على كتابتها حتى عثقت بأدائها أو بإدائها رسول
الله عليه السلام آياها عنها لكنت مولاة ثابت
وهذا لم يقله أحد قطعا ولا اختلف أحد من أهل
العلم في أنها لم تكن مولاة لثابت أصلا فوضح سقوط
ما رواه أسد وزيايد وبطلان ثقاتهم بهذه
الملفوظات التي لا تغني عن الحق شيئا .

قلت أما قوله والخصيب لا يدري حاله فقير
صحيح لأنه معروف مشهور وقال أبو زرعة ما
به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وروى له
النسائي في اليوم والليلة .

وأما يعقوب بن حميد بن كاسب المدني نزيل
مكة فإن كان قد صنعهم ببعضهم فقد وثقه
آخرون فمن يجبي أنه ثقة . وقال أبو زرعة
كان صدوقا في الحديث . وقال البخاري لم ينزل
الأخيرا هو في الأصل صدوق . وقال ابن عدى
لا بأس به وبرواياته وذكره ابن حبان في الثقات
وهو شيخ البخاري في أفعال العباد وشيخ ابن ماجه
وبقي بن مخلد الأندلسي وأبو زرعة الرازي وأبو
حاتم الرازي وعبد الله بن أحمد بن حنبل .
وأما أسد بن موسى بن إبراهيم الأموي المصري فقد

قال

قال البخاري فيه صالح مشهور الحديث يقال
له أسد السنة وقال النسائي ثقة وكذا قال ابن
يونس .

وأما زيار بن عبد الله بن الطفيل أبو محمد العامري
المكابي الكوفي فإن وكيعا قال فيه هو أشرف من
أن يكذب وقال أحمد في روايته هو ثقة . وقال
أبو زرعة صدوق . وقال ابن عدى ما أرى
بسر روايته بأسا .

وأما قوله له يذكر فيه كلام ابن عمر كيف كان
غير صحيح لأنه ذكر فيه أنه يجد دلها صدا فحدث
عنه نافع كذلك ذكره الطحاوي في روايته وكذا
البيهقي كما ذكرنا . وقال البيهقي وعلى مثل هذا
يدل حديث أبي موسى الأشعري وهو الذي رواه
الطيالسي في مسنده ورواه أيضا أحمد بن يونس
ثنا أبو بكر بن عياش الحنطاط عن أبي حصين عن أبي
سردة عن أبيه عن النبي عليه السلام إذا أعتق
الرجل أمته ثم تزوجها بمهر جديد كان له أجران
ولفظ أبي داود ثم أمهرها بمهر جديد أو كما
رواه ابن حزم عن حماد بن أحمد ثنا عباس بن
أصبع نا محمد بن عبد الملك بن أسيد نا السامع بن
اسحاق نا يحيى بن عبد الحميد الحنطاط نا أبو بكر بن

عباش ثنا أبو حصين عن أبي بردة عن أبي موسى
 عن النبي عليه السلام قال أيما امرئ أعنق أخته
 ثم تزوجها بمهر جديد فله أجران ثم قال ابن
 حزم فهذا اللفظ سواء انفرد به يحيى الكحاني وهو
 ضعيف جدا عن أبي بكر بن عياش والخبر المشهور
 من رواية الثقات ليس فيه بمهر جديد أصلا
 قلت لا نسلم أن يحيى بن عبد الحميد انفرد به
 عن أبي بكر بن عياش بل روى عنه الطيالسي
 أيضا وأحمد بن عبد الله بن يونس كذلك
 كما ذكرناه ولا نسلم أيضا أن يحيى بن عبد الحميد
 ضعيف جدا فإن يحيى بن معين سئل عنه فقال
 صدوق ثقة .

وروى عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى يقول أي
 الكحاني صدوق مشهور ما بالكوفة مثل ابن الكحاني
 ما يقال فيه إلا من حسد .

وحما يؤيد كلام ابن عمر ما رواه البيهقي من
 حديث القواريري حدثنا علي بن بنت الكميث
 عن أمها أميمة عن أمة الله بنت رزينة عن
 أمها رزينة قالت لما كان يوم قريظة والنضير
 جاء رسول الله عليه السلام بصفية بقودها
 سبية حتى فتح الله عليه وذراعها في يده فاعنفها

وخطبها

وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة .
 وأخرجه الطبراني فاعبده الله بن أحمد بن حنبل
 حدثني عبد الله بن عمر القواريري حدثنا علي بن
 بنت الكميث عن أمها أميمة عن أمة الله
 بنت رزينة عن أمها رزينة قالت لما كان يوم
 قريظة والنضير جاء رسول الله عليه السلام
 بصفية بنت جبريل حتى ذراعها في يده فلما رأت
 السبي قالت أشهد أن لا إله إلا الله وأنت
 رسول الله فأرسل ذراعها من يده واعنفها
 وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة .
 قلت رزينة بالراء ثم الزاى خادم رسول الله
 عليه السلام وهي مولاة صفية وابنتها أمة الله
 صحابية أيضا عند البعض . وقال أبو نعيم الصفة
 لأمها رزينة فقط .

وجويرية هي بنت الحارث بن أبي صرار بن حبيب
 ابن عاتق بن مالك بن خزيمية وهو المصطلق
 ابن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو
 ابن مزينة وعمرو وهو أبو خزاعة كلها .
 وعزوة بن المصطلق هي عزوة المريسي وكانت
 في سنة خمس وقيل سنة ست .
 ص : ثم نظريا في عناق رسول الله عليه السلام

جويرية التي تزوجها عليه وجعله صداقها
 كيف كان فاذا ربيع المؤذن قد حدثنا قال ثنا
 اسحاق قال ثنا يحيى بن زكريا قال ثنا محمد بن
 اسحاق قال حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن
 عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت لما اصاب
 رسول الله عليه السلام سبايا بني المصطلق وقعت
 جويرية بنت الحارث في سهم ثابت بن قيس بن
 شماس اولاد بن عم له فكانت على نفسها قالت
 وكانت امرأة حلوة ملاح لا يكاد يراها احد
 الا اخذت بنفسه فأتت رسول الله عليه السلام
 لتستعينه في كتابتها فوالله ما هي الا ان رأيتها
 على باب الحجرة فكرهتها وعرفت انه سري
 منها مثل ما رأيت فقالت يا رسول الله انا
 جويرية بنت الحارث بن ابي صرار سيد قومه
 وقد اصابني من الامر ما لم تخف عليك فوكت
 في سهم ثابت بن قيس بن شماس اولاد بن عم له
 فكانت فحنت رسول الله عليه السلام استعينه
 على كتابتي فقال فهل لك في خير من ذلك
 قالت وما هو يا رسول الله قال اقصى عنك
 كتابتك وانزوجك قالت نعم قال فقد فعلت
 وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله عليه السلام

تزوج

تزوج جويرية بنت الحارث فقالوا صهر رسول
 الله عليه السلام فارسلوا ما في ايديهم قالت
 فلقد اعشق بنزويها ما لها مائة اهل بيت من
 بني المصطلق فلا تعلم امرأة كانت اعظم بركة
 على قومها منها فبينت عائشة رضي الله عنها
 العناق الذي ذكره عبد الله بن عمر ان النبي عليه
 السلام تزوجها عليه وجعل مهرها كيف هو
 وانه انما هو اداؤه عنها مكاتبها الى الذي كانت
 لتعشق بذلك الاداء ثم كان ذلك العناق الذي
 وجب باداء رسول الله عليه السلام المكاتبه
 الى الذي كانت مهرها عن رسول الله عليه
 السلام على ما في حديث ابن عمر وهذا ليس
 لاحد غير رسول الله عليه السلام ان يدفع عن
 مكاتبه كتابتها الى مولاهما على ان تعشق باءاله
 ذلك عنها ويكون ذلك العناق مهرها من قبل
 الذي ادى عنها مكاتبها وتكون بذلك روجه
 له فلما كان لرسول الله عليه السلام ان يجعل
 لها مهرها على ان ذلك خاص له دون امته
 كان له ان يجعل العناق الذي تولاه هو ايضا
 مهر لمن اعنقه على ان ذلك خاص له دون
 امته فهذا الوجه لهذا الباب من طريق الآثار

ث: لما كان حديث ابن عمر الذي رواه عنه نافع وهو ان النبي عليه السلام اخذ جويرة في غزوة بني المصطلق فاعثقها ونزجها وجعل عثقها صداقها من جملة حج اهدا المقالة الثانية فيها ذهبوا اليه من كون جعل عثقه الجارية صداقها مما هو مخصوص للنبي عليه السلام وان احد غيره ليس له ان يفعل ذلك ولكن لم يبين فيه كيفية جعل النبي عليه السلام مهرها اورد حديث عائشة رضي الله عنها لكونه مبينا للعناق الذي ذكره عبد الله بن عمر في حديثه وكيفية جملة المهر وبين ذلك بقوله فبينت عائشة رضي الله عنها العناق الذي ذكره عبد الله بن عمر الى آخره وهو ظاهر.

واخرجه عن ربيع بن سليمان المؤذن صاحب الكافي عن اسد بن موسى عن يحيى بن زكريا بن ابي زائدة روى له الجماعة عن محمد بن اسحاق بن يسار عن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي المدني روى له الجماعة عن عروة بن الزبير بن العوام روى له الجماعة عن عائشة رضي الله عنها وهذا اسناد حسن بل صحيح على شرط ابن حبان وغيره.

الرواية
مستقلة

واخرجه

واخرجه ابوداودنا عبد العزيز بن يحيى ابوالاصمغ الحراي قال حدثني محمد يعني ابن سلمة عن ابن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة قالت وقعت جويرة بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت ابن قيس بن شماس او ابن عمر له فكانت على نفسها وكانت امرأة ملاحنة تاخذها العين فكانت رسول الله عليه السلام في كتابتها فلما قامت على الباب فرأيتها كرمت مكانها وعرفت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سيري ~~التي~~ منها مثل الذي رايت فقالت يا رسول الله انا جويرة بنت الحارث وكان من امري ما لا يخفى عليك واني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن الشماس واني كانت على نفسي فحجبتك اسالك في كتابتي فقال رسول الله عليه السلام فهل لك الى ما هو خير منه قالت وما هو يا رسول الله قال اودي عثق كتابتك وانزوجهك قالت فتسا مع يعني الناس ان رسول الله عليه السلام قد تزوج جويرة فارسوا ما في ايديهم من السبي فاعتقوهم وقالوا اصهار رسول الله عليه السلام فارأينا امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها اعنق في سببها مائة اهل بيت من بني المصطلق قوله سبا يجمع سبية وهي المرأة المنهوبة فعييلة

بمعنى مفعولة من السبي وهو النهب وأخذ الناس
عبيدا وأماء : —

قوله وقعت جويرة في سهم ثابت بن قيس بن
شماس وكانت قبله تحت المساقع بن صفوان المصطلق
وثابت بن قيس بن شماس بن زهير كان خطيب الأنصار
را خطيب النبي عليه السلام كما كان شاعرا وشهد أحدا وما بعدها
وقتل يوم اليمامة في خلافة أبي بكر الصديق رضي
الله عنه : —

قوله حلوة ملاحه وليس في أكثر الروايات
حلوة والحلوة بضم الحاء من الحلوة. والملاحه
بضم الميم وتشديد اللام معناه شديدة الملاحه
وهو من أبنية المبالغة. وقال الزمخشري
وكانت امرأة ملاحه بتخفيف اللام أي ذات
ملاحه وفعال مبالغة في فعل نحو كريم وكرام
وكبير وكبار وفعال بالتشديد أبلغ منه. وقال
الخطاب يقال جاربه ملاحه ومليحة وفعال بجي
في النعوت بمعنى التوكيد فإذا شدد وأكان أبلغ
في التوكيد كقوله تعالى ومكر ومكرا كبيرا : —
قوله في كتابها الكثابة أن يكاتب الرجل عبده
على مال يؤديه إليه مبيها فإذا أده صار حرا وسميت
كثابة لمصدر كذب لأنه يكذب على نفسه بمولاه

ثمنه

ثمنه ويكتب مولاه له عليه العتق وقد كانت
مكاثبة والعبد مكاتب وإنما حضر العبد بالمفعول
لأن أصل المكاثبة من المولى وهو الذي يكاتب
عبده : —

قوله صهر رسول الله عليه السلام من الصهر
ولعوض حرمته الشزوبج والأصهار أهل بيت المرأة
وعن الخليل ومن العرب من يجعل الصهر من
الأحباء والأختان جميعا

ويستفاد منه أحكام . صحة عقد الكثابة
وهذا الاختلاف فيه لأحد .

وجواز سبي النساء من أهل الحرب وتملك مبيهن
وأن المكاتب لا يعثق ماله يؤد كثابته .

وفيه حكم يختص بالبنى عليه السلام دون غيره
ولهو أن يؤدى كثابة مكاثبة غيره ليعتق بذلك
ويكون عتقه مهرها لتكون زوجته فهذا لا يجوز
لأحد غير البنى عليه السلام وهذا إذا كان
جائزا للبنى عليه السلام فجعله عتق الذي تولى
عتقه وهو مهر لمن أعتقه أولى وأحرى أن
يجوز والله أعلم : —

ص : وأما وجهه من طريق النظر فإن أبا
يوسف قال النظر عندي في هذا أن يكون

العناق مهر المعنفة عليه ليس لها معه غيره وذلك
 اننا رأيناها اذا وقع العناق على ان تزوج نفسها
 ثم ابت التزويج ان عليها ان تسعي في قيمتها قال
 فما كان يجب عليها ان تسعي فيه اذا اُبت
 التزويج يكون مهرها اذا اجابت الى التزويج
 قال وان طلقها بعد ذلك قبل ان يدخل بها كان
 عليها ان تسعي له في نصف قيمتها .

وقد روى هذا ايضا عن الحسن : —
 حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا محمد بن عبد الله
 الأنصاري عن أشعث عن الحسن في رجل اعترق
 أمته وجعل عنقها صداقها ثم طلقها قبل
 ان يدخل بها قال عليها ان تسعي له في نصف
 قيمتها : —

ش : اى واما وجه هذا الباب من طريق
 النظر والقياس ولما كان أبو يوسف مع أهل
 المقالة الأولى فيما ذهبوا اليه ذكر له وجه النظر
 شرده على ما يجي عن قريب ان شاء الله تعالى
 وهو ظاهر : —

قوله وقد روى هذا ايضا اى قد روى ما قاله
 أبو يوسف ايضا عن الحسن البصرى وأخرجه عن
 محمد بن خزيمة عن محمد بن عبد الأنصاري عن أشعث

ابن عبد الملك

ابن عبد الملك الحمراني البصرى ومذهبنا فى
 قريب من هذا لأنه يقول اذا امتنعت من تزويجه
 فله عليها قيمتها لأنه انما اعترق بعوض فاذا بطل
 العوض فى الشرع رجع فى سلته أو فى قيمتها ان
 لم يمكن الرجوع فيها وهذا لا يمكن الرجوع فيها
 ص : وكان من الحجة على أبو يوسف فى هذا
 أن ما ذكره من وجوب السعاية عليها اذا اُبت
 فى قيمتها قد قال ذلك أبو حنيفة ومحمد ما لزمهم
 من ذلك فى قولهم اذا اجابت الى التزويج فهو لازم
 لهم .

واما زفر فكان يقول لا سعاية عليها وان اُبت
 لأنه وان كان شرط عليها النكاح فى أصل العناق
 فاما شرط عليها ذلك ببدل شرطه لها على نفسه
 وهو الصداق الذى يجب لها فى قوله اذا اجابت
 فكان العناق واقعا عليها لا يبدل والنكاح المشروط
 عليها ببدل غير العناق فصار ذلك كرجل اعترق
 عبده على ان يخدمه سنة بالف درهم فقبل ذلك
 العبد ثم أبى ان يخدمه فلا شئ له عليه لأنه لو
 خدمه لكان يستحق ذلك باستخدامه اياه اجراه
 بدلا عن الخدمة فكذلك اذا كان فى قول زفر
 فى الأمانة المعنفة على التزويج انها اذا اجابت الى

الى التزويج وحب لها مهر بديل من بضعها فاذا
ابنت لم تجب عليها بدل من رقبته لان رقبتهما
عققت لا ببدل واشترط عليها نكاح ببدل ولا
يثبت البديل من النكاح الا يثبت النكاح كما لا
يثبت البديل من الخدمة الا يثبت الخدمة فليس
بطلانها ولا بطلان واحد منهما بموجب في
العقاق الذي وقع على غير شيء ببدل فهذا
هو النظر في هذا الباب كما قال زفر رحمه الله
لا كما قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
رحمهم الله :-

نش : اشارة بهذا الى رد ما قاله ابو يوسف
من وجه النظر المذكور والى انه استصوب
ما قاله زفر من ذلك :-
قوله

بياض بالأصل
مقدار ربع صفحة

ص : وقد كان ايوب السخني رحمه الله
يذهب في تزويج رسول الله عليه السلام صفية
على عتقها الى ما ذهب اليه ابو حنيفة ومحمد :-
حدثنا ابن ابي داود قال ثنا سليمان بن حرب
قال ثنا حماد قال اعنى لعشام بن حسان ام ولد له
وجعل عتقها صداقها فذكرت ذلك لايوب
فقال لو كان ابنت عتقها فقلت ليس النبي عليه
السلام اعنى صفية وجعل عتقها صداقها فقال لو
ان امرأة وصفت نفسها للنبي عليه السلام كان
ذلك له فاخبرت بذلك هشام فابت عتقها
ونزوجهما فاصدقها اربعمائة درهم :-
نش : اراد ان يذهب ايوب بن كيسان السخني في
الثقة التي ثبتت الحجة في تزويج النبي عليه السلام صفية
على عتقها كان كذهب ابو حنيفة ومحمد في ان
ذلك كان مخصوصا بالنبي عليه السلام وليس لاحد
ان يفعل هذا فيتم له النكاح بغير صداق بل ان
كان فعله وقع العتق ولها عليه مهر المثل اخرج
ذلك عن ابراهيم بن ابي داود البرقي عن سليمان
ابن حرب الواسطي شيخ البخاري وابي داود عن
حماد بن سلمة قال اعنى لعشام بن حسان ابي
الازدي القردوسي البصري الى آخره :-

ص : وقد

قوله لو كان أبت عتقها يعني لو كان قطع
عتقها وأحكمه أرادوا عتقها من غير شرط
وجواب لو محذوف تقديره لو كان أبت عتقها
لكان أحسن ونحو ذلك :-

قوله فقلت. الفاضل هو حماد بن عمار بن عيسى
السلام إلى آخره. أراد أنه اعترض على أيوب
بمفق النبي عليه السلام صفة وجعل عتقها
صداقها فأجاب أيوب بقوله لو أن امرأة
ولعبت نفسها للنبي عليه السلام كان ذلك له
يعني كان للنبي عليه السلام ذلك بغير صداق
فإذا كانت الموهوبة بحوزة من غير صداقها
عليه فالتى شرط عتقها أن يكون صداقها بطريق
الأولى :-

قوله فأخبرت ذلك هشام بن سالم قال حماد
وأخبرت قول أيوب هذا هشام بن حسان فلما
سمعه أبت عتقها يعني نجزها في الحال ثم تزوجها
وجعل لها صداقا أربعين درهما وهذا عين مذهب
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله :-

ص: فان قال فائل قد رأيت الرجل يعتق
أمة على مال وتقبل ذلك منه فتكون حرة ويجب
له عليها المال فما تنكر أن يكون إذا عتقها على

أن

أن عتقها صداقها فقبلت ذلك منه أن تكون
حرة ويجب ذلك له عليها. قيل له إذا عتقها
على مال فقبلت ذلك منه وجب لها عليه العتاق
ووجب له عليها المال فوجب لكل واحد منهما
بذلك العقد الذي تعاقد بينهما شيء أو جبه
له ذلك العقد لم يكن مالكا له بل ذلك العقد
وإذا عتقها على أن عتقها صداقها فقد ملكها
رقبتها على أن ملكته عتقها فملكها رقية لعم
لها مالك ولم يكن كرمي مالك لها قبله إنما ملكته
بعض ما قد كان له فلذلك لم يجب له عليها
بذلك العتاق شيء ولم يكن ذلك العتاق لها
صداقا :-

ش: تفسير السؤال أن يقال إذا عتق الرجل
أمة على مال فقبلت الأمة ذلك منه بعق
ويجب له عليها المال المشروط فالنظر على
ذلك أن تكون الأمة التي يعتقها مولاها على أن
يكون عتقها صداقها فقبلت كذلك حرة
ويجب ذلك له عليها.

ونقترير الجواب أن يقال هذا القياس باطل
لأن في الصورة الأولى يوجب العقد لكل منهما
شيئا لم يكن كل منهما مالكا لذلك قبل ذلك



أما المولى فيجب له عليها المال ولم يكن مالكا
 له قبل ذلك ، وأما الأمانة فيجب لها عليه العتاق
 ولم تكن مالكة له قبل ذلك ، والصورة الثانية
 ليست كذلك لأن المولى ملكها رقبتهما على
 أن تملكه بضعها وكان المولى مالكا لرقبتها وبيعها
 قبل ذلك فلم تملك الأمة أياها بذلك العتاق
 شيئا لم يكن له مالكا قبله وإنما ملكته ما قد
 كان له فلاجل ذلك لم يجب له عليها بذلك
 العتاق شيء ولا يكون ذلك العتاق صدقا
 لها فافهم : —

ص : هذه حجة على من يقول تكون زوجته
 بالعتاق الذي هو لها صدق فأما من قال
 لا تكون زوجته إلا بتكاح مسانف بعد العتاق
 والصدق له واجب عليها بالعتاق بزوجهما
 عليه متى أحب فان الحجة عليه في ذلك أن
 يقال له أفلعنقها أن يأخذها بغير ذلك
 الصدق الذي قد وجب له عليها بالعتاق
 فإذا قال له أن يأخذها به خرج من قول أهل
 الملوك جميعا وإن قال ليس له أن يأخذها به
 قيل له فما الصدق الذي أوجب له عليها العتق
 أمال هو أم غير مال فان كان مالا فله أن

يأخذها

يأخذها بما له عليها من المال متى أحب وان
 كان غير مال فليس له أن يتزوجها على غير مال
 فتثبت بما ذكرنا فساد هذا القول أيضا : —
 ثن :

بياض بالأصل
 مقدار ثلث
 صفحة تقريبا اه
 تاجه

ص : باب نكاح المنعة
 ثن : أي هذا باب في بيان نكاح المنعة وهو
 النكاح إلى أجل معين وهو من المنع بالشيء الانتفاع
 به يقال تمتعت به اتمتع تمتعا والاسم المنعة
 لأنه ينشع بها إلى أمد معلوم وقد كان مباحا
 في الإسلام ثم حرم وهو الآن جائز عند الشيعة
 على ما نذكره ان شاء الله تعالى : —

ص : حدثنا علي بن معبد قال ثنا الوليد بن
 القاسم بن الوليد قال ثنا اسمعيل بن أبي خالد
 عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه قال كنا نغزو مع رسول الله
 عليه السلام وليس لنا نسأ فقلنا يا رسول الله
 ألا نستخصي فيها فإنا عن ذلك ورخص لنا أن

ننكح بالتوب الى اجل شرقرأ هذه الآية لا
تخرموا ما اهل لكم ولا تعقدوا ان الله لا يحب
المعتدين :-

ش: الوليد بن القاسم بن الوليد الحمدي الكوفي
عن احمد ثقة قد كتبنا عنه بالكوفة. وعن يحيى
ضعيف الحديث وقال ابن عدي اذا روى عن
ثقة وروى عنه ثقة فلا بأس به روى له الزمدي
وابن ماجه :-

واسماعيل بن ابي خالد البجلي الاحمسي الكوفي
واسم ابي خالد هر موقوفين سعد وقيل كثير روى
له الجماعة :-

وقليس بن ابي حازم واسم ابي حازم حصين بن
عوف البجلي الاحمسي ابو عبد الله الكوفي ادرك
الجاهلية وهاجر الى النبي عليه السلام ليبايعه
فقبض وهو في الطريق وقيل انه راه وهو يخطب
ولم يثبت ذلك. وابو حازم له صحبة روى
له الجماعة .

والحديث اخرج البخاري ومسلم من حديث
اسماعيل بن قيس عن ابن مسعود نحوه :-
قوله وليس لنا نساء جملة حالية :-
قوله الا نستخصي من الاستخصاء وهو استفعال

من

من الخصاء وهو ترج البيهتين من الخصيتين
يقال خصيت الفحل خصاء عمد و اذا سللت
خصيته فاحصيتان هما البيهتان والخصيان
هما الجلدان اللتان فيهما البيهتان :-
قوله ان ننكح بالتوب الى اجل هو صورة المنعة
ولعمري ينزوج امرأة على توب ونحوه الى اجل
معين .

ويستفاد من حرمة الخصاء والنكح والالفاظ
عن الأزواج وترك النسل الذي حض عليه السلام
تكثيره وابطال الحكمة في خلق الله تعالى ذلك
المصنوع وتركيب الشهوة فيه لبقاء النسل وعمارة
الأرض ودر عباد الله فيها ليلو كيف يعملون
وليعبدوه جل اسمه وتغير خلق الله وافساد
خاصة الذكور :-

وفيه ايضا من الدلالة على جواز نكاح المنعة لانه
كان جائزا في الاسلام ولكنه انسخ على ما يحى
عن قريب ان شاء الله تعالى :-

حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن
منصور قال ثنا هشير قال انا يونس عن سعيد
ابن جبير قال سمعت عبد الله بن الزبير رضي الله
عنهما يخطب وهو يعرض بابن عباس يعيب عليه

قوله في المنعة فقال ابن عباس يسأل أمه ان
كان صادقا فسالها فقالت صدق ابن عباس
قد كان ذلك فقال ابن عباس لو شئت سميت رجلا
من قريش ولدا منها : —

ث : اسناده صحيح ورجاله ثقات : —
ويونس هو ابن عبيد بن دينار البصرى
وأخرج البيهقي من حديث عبد الله بن وهب
حدثني يونس قال قال ابن شهاب أخبر عروة
أنا ابن الزبير قام بمكة فقال ان ناسا أعمى
الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمنعة
ويعرض بالرجل فناراه فقال انك جاف
لعمري لقد كانت المنعة تفعل في عهد
امام المتقين يريد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ابن الزبير فرب بنفسك فولد
لكن فعلتها لأرجحك بأجارك قال البيهقي
وفيه تعرض بابن عباس وزاد في آخره قال
ابن شهاب وأخبرني عبيد الله ان ابن
عباس كان يعنى بالمنعة ويعرض ذلك
عليه أهل العلم فأبى ابن عباس ان يتكلم
عن ذلك حتى طفق بعض الشعراء يقول
فيه : —

يا صاح

يا صاح هل لك : في فنيا ابن عباس
هل في ناعم خوذ مبتلة : تكون مثوالا حتى مصدر الناس
قال فازداد أهل العلم بها قد راوها بغضا
حتى قيل فيها الأشعار .

وأخرج البيهقي أيضا من حديث ابن وهب أخبرني
جرير بن حازم عن الحسن بن عمار عن المنهال بن
عمر وعن سعيد بن جبيرة قلت لابن عباس ماذا
صنعت ذهبت الركائب بغنياك وقالت فيها الشعراء
قال وما قالوا قال قال الشاعر : —
أقول للشيخ لما طال مجلسه

يا صاح لك في فنيا ابن عباس
يا صاح هل لك في بيها بهكنه

يكون مثوالا حتى مصدر الناس
فقال ما هذا أردت أن المنعة لا تحل الا لمضطر
الا انما هي كالمينة والدم وكحد الخنزير : —
ص : حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أمية بن بسطام
قال ثنا يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن عمرو
ابن دينار عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله
وسيلة بن الأكوح أن النبي عليه السلام أتاه هير
فأذن له في المنعة : —
ث : اسناده صحيح : —

وأمية بن بسطام بن العيشي الثبيسي أبو بكر
البصري شيخ البخاري : —
والحسن بن محمد بن أبي طالب رضي الله عنهم
روى له الجماعة .

وأخرجه مسلم حدثني أمية بن بسطام العيشي
قال ثنا يزيد بن زريع قال ثنا روح بن القاسم عن
عمرو بن دينار عن سلمة بن الأكوع وجابر بن
عبد الله أن رسول الله عليه السلام أتانا فاذن
لنا في المنعة .

وأخرجه البخاري أيضا : —

ص : قال أبو جعفر رحمه الله فذهب قوم
إلى هذه الآثار فقالوا لا بأس أن يمتنع الرجل من
المرأة أي ما معلومة بشيء ، فإذا امتنت تلك
الأيام حرمت عليه لا بطلاق ولكن بانقضاء
المدة التي كانا تقاقدوا على المنعة فيها ولا ينور ثاب
بذلك في قولهم : —

ش : أراد بالقوم هؤلاء عطاء بن أبي رباح
وسعيد بن جبيرة وطاوس بن كيسان وسائر فقهاء
مكة فانهم قالوا لا بأس بالمنعة . وصورتهما ما
ذكره الطيوي مذهب الشيعة .
وقال زفر لا يصح العقد ويبطل الشرط . وقال

أبو حنيفة

أبو حنيفة وقد ثبتت على تخليها بعد رسول الله عليه
السلام جماعة من السلف منهم من الصحابة أسماء
بنت أبي بكر وجابر بن عبد الله وابن مسعود
وأبو عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعمر بن
حريث وأبو سعيد الخدري وسلمة ومعاوية
أمية بن حلف .

ورواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة
رسول الله عليه السلام ومدة أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما إلى قرب آخر خلافة عمر رضي
الله عنه .

واختلف في إباحتها عن ابن الزبير . وعن علي
فيها توقف . وعن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان
فقط وأباحها بشهادة عدلين . وصرح بحرهما
عن ابن عمر وعن ابن أبي عمرة الأنصاري .

قلت . أما ما ذهب إليه الشيعة من ذلك فحجج
على قاعدتهم وإن كانوا ليسوا على قاعدة صحيحة
لأن عمدتهم في مذهبهم الرجوع إلى قول علي
وأولاده وقد صرح عن علي رضي الله عنه على ما يبحي ،
أنها منسوخة وأنكر علي ابن عباس اعتقادها من
غير منسوخة وكذا روى عن جعفر بن محمد

أبو حنيفة

الصادق رضي الله عنهما : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا يجوز
لهذا النكاح واحتجوا بان الآثار التي احتج بها عليهم
اهل المقالة الأولى قد كانت ثم نسخت بعد ذلك
وأذن رسول الله عليه السلام مني عن المنفعة
ثم : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم الحسن البصري وابراهيم النخعي والأوزاعي
والتوري ومكحول والليث بن سعد وعبد الله
ابن المبارك وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ومالك
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبا ثور وأبا عبيد
وداود ومحمد بن جرير وجهاهير العلماء من التابعين
ومن بعدهم فانهم قالوا المنفعة حرام قد كانت
مباحة ثم نسخت .

وقال الامام ابو عبد الله المازري ثبت ان نكاح
المنفعة كان جائزا في اول الاسلام ثم ثبت نسخته
بالأحاديث المناخزة وتقرر الاجماع على منعه
ولم يخالف فيه أحد الا طائفة من المبندعة وتعلقوا
بالأحاديث الواردة في ذلك وقد ذكرنا انها
منسوخة .

وقال عبد الحق في كلامه مسامحة لقوله لم يخالف
فيه الا طائفة من المبندعة . وقد حكينا من خالف

فيه

فيه من الصحابة والتابعين قال واختلف
الأحاديث في زمن النسخ ليس بفارح .

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء
قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد الخدري
قال لقد كان أحدنا يستمتع بممل والقدر
سويقا .

وذكر عن عطاء أيضا قال أول من سمعت منه المنفعة
صفوان بن يعلى قال أخبرني يعلى أن معاوية
استمتع بامرأة بالطائف فأنكرت ذلك عليه فدخلنا
على ابن عباس فذكر بعضنا له ذلك فقال نعم
فلم يفر في نفسي حتى قدم جابر بن عبد الله قال
فجئناه في منزله فسالناه عن أشياء ثم ذكرنا له
المنفعة فقال نعم استمنا على عهد رسول الله عليه
السلام وأبي بكر وعمر حتى إذا كان في آخر
خلافة عمر رضي الله عنه استمتع عمرو بن حريث
بامرأة سماها جابر رضي الله عنه ونسيت اسمها
فحملت المرأة فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فدعاها
فسألها فقالت له نعم قال من أشهد قال عطاء
فلا أدري أقال أمها أم أخاها وأمها قال
فهلا غيرها فتفي عن ذلك . قال عطاء وكان ابن
عباس يقرأها استمتع به منهن إلى أجل مسمى

فأقولهن أجورهن . ذكره أبو عمر في التمهيد . قال
 أبو عمر وقد قرأها أيضا ابن مسعود وعلي بن الحسين
 رضي الله عنهم وجعفر بن محمد وأبوهم وابن جبير
 وذكر أبو عمر عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله
 ابن عثمان قال كانت بمكة امرأة عراقية جميلة
 لها ابن يقال له أبو أمية وكان سعيد بن جبير
 يكثر الدخول عليها قال فقلت له يا أبا عبد الله
 ما أكثر ما تدخل علي هذه المرأة قال أنا قد
 نكحنا لها نكاح المتعة ذكره أبو عمر في التمهيد
 وفي الأحكام لابن بزينة أجمع جمهور العلماء
 على أن نكاح المتعة يفسخ قبل الدخول وبعده
 واختلف المذهب هل يفسخ فاعله أم لا يشبهه
 العقد والمشهور من المذهب أنه يفسخ ولا حد
 عليه وقد اختلف العلماء في قوله تعالى فما استمتعتم
 به منهن ففان بعضهم هي منسوخة بآية الطلاق
 والصداق والعدة والميراث . قال علي بن طالب
 رضي الله عنه فسخ صوم رمضان كل صوم ونسخت
 الزكاة كل صدقة ونسخ الطلاق والعناق والعدة
 والميراث المنعة ونسخت الأضحية كل ذبح .
 ص : وذكرها مما قد روي عن رسول الله
 عليه السلام من نهيه عنها مما لم يذكر فيه النسخ

قال ابن جريج
 وقال السمين
 المسيب هو أخت
 من شرب الماء يفتى
 المنفعة هي

ما قد حدثنا

ما قد حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن
 محمد بن أسماء قال ثنا جويرية عن مالك عن الزهري
 أن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب والحسن
 ابن محمد بن علي أخبراه أن أباهما كان أخبرهما
 أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس رضي
 الله عنهم أنك رجل فائت أن رسول الله عليه السلام
 نهى عن متعة النساء : —

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال حدثني يونس
 وأسماء ومالك عن ابن شهاب فذكر بأسناده
 مثله غير أنه لم يقل أنك رجل فائت : —
 حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور
 قال ثنا هشيب قال أنا يحيى بن سعيد عن الزهري
 عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما
 أن عليا رضي الله عنه مر بابن عباس وهو يفتي
 بالمنعة متعة النساء أنه لا بأس بها فقال له علي
 قد نهى عنها رسول الله عليه السلام وعن حكوم
 الكرم الأهلية : —

نس : أي وذكر هؤلاء الآخرون مما روي عن
 النبي عليه السلام من نهيه عن المنعة من الأحاديث
 التي لم يذكر فيها صريح النسخ وإنما قيد بهذا القيد
 لأن هذه الأحاديث التي يذكرها الآن محتمل أن

تكون منأخرة عن الأحاديث التي فيها الإباحة فتكون
منسوخة بثلث الأحاديث ويحتمل أن لا تكون متأخرة
فلا يثبت النسخ فلذلك وقع الاختلاف في زمن وقوع
النهي عن منعة النساء حتى قال بعضهم نكاح المنعنة
من أغرب ما وقع في الشريعة وذلك أنه أبيع ثم نهى
عنه ثم أبيع ثم نهى عنه ثم أبيع ثم نهى عنه ولم يعهد
ذلك في غيره وسيأتي الكلام فيه مستقصى إن شاء
الله تعالى .

فمن جملة تلك الأحاديث التي فيها النهي ما أخرج
عن علي رضي الله عنه من ثلوث طرق صحاح : —
الأول — عن ابراهيم بن أبي داود البرقي عن عبد الله
ابن محمد بن أسماء عن جويرية بن أسماء بن عبيد البصري
وهو عم عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك بن أنس
عن محمد بن مسلم الزهري عن الأخوين الجليليين
العالمين الثقتين عبد الله والحسن ابني محمد بن علي
ابن أبي طالب إلا أن عبد الله لهذا تتخلله الشيعة
بأسرها والحسن أول من تكلم بالارجاء ولها يرويان عن
أبيهما محمد بن علي وهو الذي يقال له محمد بن الحنفية
وأخرجه مسلم بن عبد الله بن محمد بن أسامة الضبي قال
ثنا جويرية عن مالك إلى آخره نحوه : —
الثاني عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن

وهيب

وهيب عن يونس بن يزيد الأيلي وأسمه بن زيد
الليثي المدني ومالك بن أنس ثلثتهم عن محمد بن
مسلم الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي
ابن أبي طالب عن أبيهما محمد بن علي أنه سمع أبا
علي بن أبي طالب .

وأخرجه مسلم حدثني أبو الطاهر وحرمله قال أنا
ابن وهيب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن
وعبد الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما
أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لا بن عباس نهى رسول
الله عليه السلام عن منعة النساء : —

الثالث عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد بن
منصور بن شعبة الخزازي شيخ مسلم عن هشيد
ابن بشير عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن
مسلم الزهري . الخ

وأخرجه مسلم أيضا نحوه واليزار وأبو يعلى في
مسنديهما : —

ص : حدثنا يونس قال أنا ابن وهيب قال حدثني
عمر بن محمد العمري عن ابن شهاب قال أخبرني سالم
ابن عبد الله أن رجلا سأل عبد الله بن عمر عن
المنعة فقال حرام قال فإن فلا تأقها قال والله
لقد علم أن رسول الله عليه السلام حرمها يوم خيبر



وما كنا ما فحين : —

ث : اسناده صحيح ورجاله كلهم رجال الصحيح
وعمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
القرشي العدوي المدني نزل عقلا بن الشام روى له
البخاري ومسلم وابوداود والنسائي
وأخرج البيهقي في سننه من حديث ابن وهب اخبرني
عمر بن محمد بن زيد عن ابن شهاب الى آخره نحوه سواء
قوله فان فلانا كني به عن ابن عباس
قوله وما كنا ما فحين اي وما كنا زفاعة من
السفاح وهو الزنا ما اخوذ من سفحت الماء اذا
صبته : —

ص : ففي هذه الآثار النهي من رسول الله عليه
السلام عن الممنعة فاحتمل ان يكون ما ذكرنا عن رسول
الله عليه السلام من الاذن فيها كان ذلك منه قبل
النهي ثم نهى عنها فكان ذلك النهي ناسخا لما كان
من الاباح قبل ذلك فنظرنا في ذلك فاذا يونس
قال حدثنا قال ثنا انس بن عياض عن عبد العزيز بن
عمر بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة الجهني عن
ابن سيرين قال خرجنا مع رسول الله عليه السلام الى
مكة في حجة الوداع فاذن لنا في الممنعة فانطلقت انا
وصاحب لي الى امرأة من بني عامر كانها بكره عيطاء

فعرضنا

فعرضنا عليها انفسنا فقات ما نعطيني قلت رد الى
وقال ما جئني ردائي وكان ردائي صاحب اجود من
ردائي وكنت اشب منه فاذا نظرت الى ردائي صاحب
اعجبها واذا نظرت الى اعجبها ثم قالت انك ورد اولك
تكفيني فكنت معها ثلاثة ايام ثم اذن رسول الله
عليه السلام قال من كان عنده شيء من هذه النساء
التي يتبع بهن فليجد سبيلها : —

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا شعيب بن الليث قال انا
الليث عن الربيع بن سبرة الجهني عن ابيه مثله : —
حدثنا ابن ابي داود قال ثنا مسدد قال ثنا حماد بن
زيد عن ايوب عن الزهري ان رسول الله عليه السلام
نهى عن منعة النساء يوم الفتح فقلت من سمعته
قال حدثني رجل عن ابيه عن رسول الله عليه السلام
عن عمر بن عبد العزيز وزعم معمر انه الربيع بن سبرة
حدثنا ابن ابي داود قال ثنا ابو عمر الحوصي قال ثنا
شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن عبد العزيز بن عمر
هو ابن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن ابيه ان
النبي عليه السلام رخص في الممنعة فتزوج رجل امرأة
فلما كان بعد ذلك اذا هو بامرئها اشد التحريم
ويقول فيها اشد القول : —
حدثنا علي بن معبد قال ثنا يونس قال ثنا عبد الواحد

ابن زياد قال ثنا أبو محمد عن إياس بن سلمة بن الأكوع
عن أبيه قال أذن رسول الله عليه السلام في منعة
النساء ثم نهى عنها : —

حدثنا أبو بكر قال ثنا مؤمل بن إسحاق قال ثنا
عكرمة بن عمار عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن
أبي هريرة قال خرجنا مع رسول الله عليه السلام
في غزوة تبوك فنزل تلبية الوداع فرأى مصابيح
ونساء يبكين فقال ما هذا فقيل نساء تمنع بهن
أزواجهن وفارقوهن فقال رسول الله عليه السلام
إن الله حرم أواهد بالمنعة بالطلاق والنهي والعدة
والميراث ففي هذه الآثار تحريم رسول الله عليه
السلام المنعة بعد أذنه فيها وابعثنا إياها فثبت
بما ذكرنا نسخ الآثار الأولى التي ذكرناها في أول
الباب : —

ش : أشار بهذه الآثار إلى الأحاديث التي رواها
عن علي وابن عمر رضي الله عنهما بطرفها وقد ذكرنا
أن هذه الأحاديث يحتمل أن تكون متأخرة فتكون
أحاديث الإباحة منسوخة فلما نظرنا في الآثار وجدنا
أحاديث عن سيرة الجهنى وسلمة بن الأكوع وأبي
هريرة رضي الله عنهم يدل على أنها نسخت أحاديث
إباحة وهي معنى قوله ففي هذه الآثار تحريم رسول

الله

الله عليه السلام المنعة بعد أذنه فيها وابعثنا
إياها أي المنعة فثبت بما ذكرنا يعني من أحاديث
لهؤلاء الصحابة نسخ ما في الآثار الأولى وهي أحاديث
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وسباير
ابن عبد الله وسلمة بن الأكوع المذكورة في أول
الباب التي أخرج بها أهل المقالة الأولى وإنما قال أن
هذه الأحاديث نسخت الأحاديث الأولى لأن في حديث
سيرة يصرح بأن النهي كان في حجة الوداع فدل ذلك على
النسخ قطعا . وذكر في حديث أبي هريرة أنه كان في غزوة
تبوك وكانت سنة تسع من الهجرة .

وفي الأحكام لابن بريدة اختلفت الأحاديث والآثار
في الوقت الذي وقع فيه تحريمه ففي بعض الروايات
أن النبي عليه السلام حرم ذلك يوم خيبر وفي بعضها
يوم الفتح وفي بعضها في غزوة تبوك وفي بعضها في
حجة الوداع وفي بعضها في عمرة القضاء وفي بعضها
عام أوطاس .

قلت وكذا اختلفت الرواية في كتاب مسلم في النهي
عن المنعة وإباحتها ففيه أن النبي عليه السلام نهى عن
ذلك يوم فتح مكة وفيه أنه نهى عن ذلك يوم خيبر
وفيه من رواية سلمة بن الأكوع إباحتها يوم أوطاس
ومن رواية سيرة الجهنى إباحتها يوم الفتح وهما واحد

لصالح في يوم

ثم تحريمها حينئذ ومن رواه على تحريمها يوم خيبر
وهو قبل الفتح وذكر غير مسلم عن علي رضي الله عنه
نهيه عليه السلام عنها في غزوة تبوك من رواية
اسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد
ابن علي عن أبيه عن علي رضي الله عنه ولم يتابعه
أحد على هذا وهو عايط منه وهذا الحديث
رواه مالك في الموطأ وسفيان بن عيينة والعمري
ويونس وغيرهم عن الزهري عن الحسن وعبد الله
ابن علي وفيه يوم خيبر وكذا ذكره مسلم عن
جماعة عن الزهري وهذا هو الصحيح كما قال
القاضي عياض . وقال أيضا فإن تعلق بهذا
الخلافا من أجاز المتعة وزعم أن هذا الخلاف
يقدر في الأحاديث الناسخة لأنه يراه تناقضا قلنا
هذا خطأ وليس بتناقض لأن ينهى عن ذلك في
زمن ثم ينهى عنه في زمن آخر تأكيداً وإشهاراً
فليس بمض الرواية نهيه في زمن وليسمع آخرون
نهيه ذلك في زمن آخر فينقل كل فريق منهم
ما سمعه ولا يكون في ذلك بكاذب ولا يناقض
وروى حديث الأباحة جماعة من الصحابة قد كرر
مسلم منهم ابن مسعود وابن عباس وسلمة بن
الأكوع وجابر بن عبد الله وسيرة بن معبد

لأنه يبر

الجهمي

الجهمي وليس في هذه الآثار كلها أنها كانت في
الإقامة وإنما جاءت في مغازيهم وعند ضرورتهم
في أسفارهم وعدم النساء وبلادهم حارة وصبرهن
عنهن قليل وقد ذكر في حديث ابن أبي عمرة أنها
كانت رخصة في أول الإسلام فمن انظر اليها
كالمئة والدم وكلمة الخنزير ونحوه عن ابن عباس
ولم يذكر مسلم في حديث سيرة معين وقت الأفي
حديث أحمد بن سعيد الدارمي وحديث اسحاق بن
ابراهيم وحديث يحيى بن يحيى فإنه ذكر فيه عام فتح
مكة قالوا وذكر الرواية في أبا حنيفة في حجة
الوداع خطأ لأنه لم يكن ثمة ضرورة ولا غزوة
وأكثرهم حجوا بنا لله والصحيح فيها مجرد
النهي كما جاء في غير روايته ويكون تحريم النبي
عليه السلام النهي عنها يومئذ لاجتماع الناس
وتبليغ الشاهد الغائب وأنعام الدين وتقرير
الشرعية كما قرر غير شيء وبين حله وأحرامه وبت
تحريم المنع حينئذ لقوله إلى يوم القيامة وعلى
هذا يحمل ما جاء في تحريم المنع يوم خيبر وفي عمرة
الفضاء ويوم أوطاس ويوم الفتح وهو يعني
يوم أوطاس إذ هي غزوة متعجلة واحدة وأنه
جد النهي عنها في هذه المواطن إذ حديث تحريمها

يوم خبير غير صحيح لا مدفع فيه من روايات الثقات
 الأثبات عن ابن شهاب لكن في رواية سليمان
 عنه نهى النبي عليه السلام عن المنعة وعن كسوم
 الحمر الأهلية يوم خبير فتأول بعضهم أن
 الكلام منقطع وأن يوم خبير مختص بتحريم الحمر
 الأهلية وأرسل تحريم المنعة على غيرها ليوفق
 بين الأحاديث وقال هو لاء الأثبات في تحريم
 المنعة أنه كان يمكن وأما كسوم الحمر الأهلية
 فخبير بخلاف ولذا حسن لو ساعدته
 الروايات عن غير سليمان والأولى ما قلناه
 من تكرير التحريم لكن يبقى بعد هذا ما جاء في ذكر
 إباحته في عمرة القضاء ويوم أوطاس ويوم الفتح
 فيحمل أن النبي عليه السلام أباح لهم للضرورة بعد
 التحريم ثم أطلق تحريمه للأبد بقوله من يومكم
 هذا إلى يوم القيامة فيكون التحريم أولا بعد الإباحة
 للضرورة عند ارتفاعها بخبير وعمرة القضاء ثم
 تأييد التحريم بمكة في الفتح وحجة الوداع وتبوك
 الرواية بتخليتها في حجة الوداع إذ هي مروية عن سيرة
 الجهنى وروايات الجهنى وروايات الأثبات عنه
 أنها في يوم الفتح ومجرد النهي يوم حجة الوداع فيؤخذ
 من حديثه ما انفق عليه الجمهور ووافقوه عليه غيره

من

من الصحابة من النهى عنها قبل الفتح وبترك ما انفرد
 به من روى عنه تخليتها يوم حجة الوداع ويصح
 رواية من روى عنه مجرد النهي في حجة الوداع تأكيدا
 وإبلاغا. وأما قول الحسن أنها كانت في عمرة القضاء
 لا قبل ولا بعد فيرده ثبات حديث خبير وهي قبلها
 وما جاء من إباحتها في أحاديث يوم الفتح وأوطاس مع
 أن الرواية بهذا إنما جاءت عن سيرة وهو رواية الروايات
 الأخرى وهي أصح فنترك ما خالف الصحيح وقد قال
 بعضهم هذا مما نذر أوله التحريم والإباحة والمنسخ
 مرتين كما قيل في مسألة القبلة انتهى.

قلت. هذا موضع قد استشكله الناس كثيرا حتى
 استشكل بعضهم حديث علي أن رسول الله عليه
 السلام نهى عن نكاح المنعة يوم خبير وقال هذا
 مشكل من جهتين الأولى أن يوم خبير لم يكن ثمرة
 نساء يمتعون بهن إذ قد حصل لهم الاستغناء
 بالسبايا عن نكاح المنعة الثانية أنه ثبت في صحيح
 مسلم أن رسول الله عليه السلام أذن لهم في المنعة
 في زمن الفتح ثم لم يخرج من مكة حتى نهى عنها وقال
 إن الله حرمها إلى يوم القيامة فعلى هذا يكون قد
 نهى عنها ثم أذن فيها ثم حرمت فليزمن المنسخ مرتين
 وهو بعيد.

قلت قد روى عن الشافعي انه قال لانعلم شيئا ابيح
 ثم حرم ثم ابيح ثم حرم غير نكاح المنعة .
 وحكى السهيلي وغيره عن بعضهم انه ادعى انها
 ابيحت ثلاث مرات وحرمت ثلاث مرات .
 وقال آخرون اربع مرات . واختلفوا اى وقت
 اول ما حرمت فظيل في خيبر وقيل في عمرة القضاء
 وقيل في عام الفتح وقيل في اوطاس وقيل في نبوك
 وقيل في حجة الوداع .
 وقد روى ابوداود في حديث الربيع بن سبرة عن ابيه
 النهي عنها في حجة الوداع وقال ابوداود هذا المصحح
 ما روى في ذلك .
 وروى عن الحسن انها ما حلت قط الا في عمرة
 القضاء والله اعلم .
 اما حديث سبرة الجهني فاخرجه من اربع طرق
 صحاح : —
 الاول رجاله كلهم رجال الصحيح على شرط مسلم
 واخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال اتنا عبد العزيز
 ابن ربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت ابي الربيع بن
 سبرة يحدث عن ابيه سبرة معبد ان النبي عليه
 السلام عام فتح مكة امر اصحابه بالتمتع من النساء
 قال فخرجت انا وصاحب لي عن بنى سليم حتى وجدت
 جارية

جارية من بنى عامر كما انها بكرة عيطار فخطبناها الى
 نفسها وعرضنا عليها بردينا فجعلت تنظر فترا الى
 اجمل من صاحبى وتترى برد صاحبى احسن من
 بردى فامررت نفسها ساعة ثم اختارنى على
 صاحبى فكان معاثا ثم امرنا رسول الله عليه
 السلام بفراقهن : —
 الثانى ايضا رجاله رجال الصحيح ما خلا ربيع بن
 سليمان المؤذن صاحب الشافعي وهو ايضا ثقة
 واخرجه النسائي انا قتيبة انا الليث عن الربيع بن
 سبرة الجهني عن ابيه انه قال اذن رسول الله عليه
 السلام بالمنعة فانطلقت انا ورجل الى امرأة من
 بنى عامر فعرضنا انفسنا عليها فقالت ما تقطينى
 الى آخرة فخور واية الطحاوى : —
 الثالث ايضا رجاله رجال الصحيح ما خلا ابراهيم
 ابن ابي داود البرلسى وهو ايضا ثقة ثبت .
 واخرجه الطبرانى ثنا معاذ بن المشي ثنا مسدد
 وثنا عبد الله بن احمد بن حنبل نا هدية بن خالد
 قال ثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت الزهري
 يقول نهى رسول الله عليه السلام عن منعة النساء
 يوم الفتح فقلت من حدثك قال حدثنى رجل
 عن ابيه : —



قوله وزعمه معمر هو معمر بن راشد أن الرجل
في قول الزهري حدثني رجل هو الربيع بن سبرة عن
أبيه سبرة بن معبد الجهني فأذت لأجهالة فيه
فأفهمه : —

الرابع أيضا رجاله رجال الصحيح ما خلا إبراهيم بن
أبي داود البرلسي : —

وأبو عمر هو حفص بن عمر الكوفي البصري شيخ
البخاري وأبي داود .

وأخرجه الطبراني نا علي بن عبد العزيز نا مسلم بن
إبراهيم نا شعبة عن عميد ربه بن سعيد عن عبد العزيز
ابن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه
أن النبي عليه السلام رخص في المنفعة فلما كان بعد
ثلاث انتهيت به وهو يحرمها وينهى عنها أشد النهي
قوله كأنها بكرة عيطاء أي شاة طويلة العنق
في اعتدال والبكر يفتح الباء من الأبل بمنزلة الغلام
من الناس والأنتى البكرة وقد تستعار للناس
قال الجوهري العيط طول العنق جعل أعيط وناقته
عيطاء والقصر الأعيط المنيف : —

قوله وكنت أشب منه أي أحدث سنا منه
والشباب الحداثة وكذلك الشبية وهو خلاف
الشيب والشباب جمع شاب أيضا وكذلك الشبان

وأما

وأما حديث سلمة بن الأكوع فأخرجه عن علي بن
معبدي بن فوح المصري عن يونس بن محمد بن مسلم
البغدادي المؤدب روى له الجماعة عن عبد الواحد
ابن زياد العبدي البصري روى له الجماعة عن
أبي عميس بالسبب المهملة عنبة بن عبد الله
ابن مسعود الكوفي أحد مشايخ أبي حنيفة
روى له الجماعة عن إياس بن سلمة روى له
الجماعة .

وأخرجه مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا
يونس بن محمد قال نا عبد الواحد بن زياد قال
نا أبو عميس عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن
أبيه قال رخص رسول الله عليه السلام عام
أوطاس في المنفعة ثلاثا ثم نهى عنها : —

قوله ثم نهى عنها بفتح النون وهو المحفوظ ويقال
بضم النون وكسر الهاء ويراد بالناهي على هذا عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه .

وأما حديث ابن عمر روى فأخرجه بإسناد صحيح
عن أبي بكرة بكاء الفاضل عن مؤمل بن أسامعيل
الفرشي عن عكرمة بن عمار عن سعيد المقبري
الآخره .

وأخرجه البيهقي في سننه من حديث مؤمل بن

السابعيل الى آخره نحوه غير أن في لفظه فقال
رسول الله عليه السلام حرم هذه المنفعة
بالنكاح والطلاق والعدة والميراث : —
قوله ثنية الوداع. الثنية في الجبل كالعقبة فيه
وقبل هو الطريق العالي فيه وقيل أعلى المسيل
في رأسه : —

ص : ثم قد روى عن أصحاب رسول الله
عليه السلام انتهى عنها : —

حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا سعيد بن عفير
قال حدثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن
عطاء عن ابن عباس قال ما كانت المنفعة
الأرحمة رحمة الله بها هذه الأمة ولا نهى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ما زنى إلا شقى
قال عطاء كافي اسمعها من ابن عباس إلا شقى
حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا شجاع بن الوليد عن
ليث بن أبي سليم عن طلحة بن مصرف عن حنيفة
ابن عبد الرحمن عن أبي ذر قال إنما كانت منعة
النساء لنا خاصة : —

حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد قال
ثنا هشيم قال أنا عبد الملك عن عطاء عن جابر
أنهم كانوا يمتنعون من النساء حتى نهاهم

عمر

عمر رضي الله عنه : —
حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة
عن أبي جهمرة قال سألت ابن عباس عن منعة
النساء فقال مولى له إنما ذلك في العزوة والنساء
قليل قال ابن عباس صدقت : —

ث : أي ثم قد روى عن الصحابة أيضا المنهى
عن المنفعة وأخرج في ذلك عن ابن عباس وأبي ذر
وجابر

أما عن ابن عباس فأخرجه من وجهين : —
الأول عن ربيع بن سليمان الجيزي عن سعيد
ابن عفير شيخ البخاري وهو سعيد بن كثير بن
عفير وقد ينسب الى جده عن يحيى بن أيوب
الغافقي المصري عن عبد الملك بن جريج عن عطاء
عن ابن عباس والكل رجال الصحيح ما خلا ربيعا
وأخرجه أبو عمر من حديث ابن جريج عن عطاء عن
ابن عباس نحوه : —

الثاني عن إبراهيم بن مرزوق عن وهب بن جبرير
عن شعبة عن أبي جهمرة بالكبير والراء اسمه نصر بن
عمران الضبي البصري روى له الجماعة .
وأخرجه البيهقي من حديث عمرو بن مرزوق أنا
شعبة عن أبي جهمرة عن ابن عباس أنه سئل عن منعة

النساء فقال مولى له انما كان ذلك في الجهاد
والنساء قليل فقال ابن عباس صدق
واخرجه البخاري نا محمد بن بشار ثنا عند رثنا شعبه
عن ابي حمزة قال سمعت ابن عباس سئل عن متعة
النساء فرخص فقال مولى له انما ذلك في الحال
التشديد وفي النساء قلة او نحوه فقال ابن
عباس نعم .

قلت هذا من افراد البخاري . وقال الزمذلي
يا محمود بن عجلان قال ناسفان بن عقبة اخو
قيصة بن عقبة قال ناسفان التوري عن موسى
ابن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي عن ابن
عباس قال انما كانت المنعة في اول الاسلام كان
الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيزوج المرأة
بقدر ما يرى انه يقيم فتحفظ له مناعه وتصلح له
شيئته حتى نزلت هذه الآية الا على أزواجهم
او ما ملكت أيما نهم . قال ابن عباس فكل فرج
سوى هذين فهو حرام . قال ابو عيسى انما
رويت الرخصة عن ابن عباس عن رجع عن
قوله حيث اخبر عن النبي عليه السلام
قال الجارمي هذا السنن صحيح لولا موسى بن
عبيدة قال واما ما يحكى عن ابن عباس فانه

كان

كان يتناول في اباحته للمضطربين اليه بطول
الغربة وقلة اليسار ثم توقف عنه فيوشك ان
يكون سبب رجوعه عنه قول علي رضي الله عنه
وانكاره عليه .

وقال ابو عمر اصحاب عبد الله بن عباس من
اهل مكة واليمن كلهم يرونها حلالا على مذهب
ابن عباس وحرما سائر الناس .

وروى الليث بن سعد عن بكر بن الأشج عن
عمار مولى الشريد سألت ابن عباس عن المتعة
اسفاح هي ام تكاح قال لا سفاح ولا تكاح
قلت فاهي قال المتعة كما قال الله تعالى قلت
اهل عليها حيضة قال نعم حيضة قلت يتوارثان
قال لا .

واما عن ابي ذر فاخرجه عن ابي بشر عبد الملك
ابن مروان الرقي عن شجاع بن الوليد بن قيس
السكوني روى له الجماعة عن ليث بن ابي سليم
ابن زبير القرشي الكوفي احد مشايخ ابي حنيفة
وعن يحيى لابي اسيد روى له الجماعة البخاري
مستشهدا ومسلم مقرونا بابي اسحاق الشيباني
عن طلحة بن مصرف بن عمر والكوفي روى له
الجماعة عن خزيمة بن عبد الرحمن بن ابي سبرة

الكوفي لأبيه وحده صحبه روى له الجماعة عن
أبي ذر واسمه جندب بن جنادة .
وأخرجه البيهقي من طريق آخزمن حديث عباس
الدوري ثنا حنيس بن بكر بن خنيس ثنا مالك
ابن مفلح عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبي
ذر قال إنما أحلت لنا أصحاب رسول الله عليه
السلام متعة النساء ثلاثه أيام ثم نهى عنها
رسول الله عليه السلام .

قلت فيه انقطاع . وأخرج أيضا من حديث
يحيى بن أبي زائدة عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن
ابن الأسود عن ابراهيم التيمي عن سليم المحاربي
عن يزيد التيمي عن أبي ذر قال إنما كانت المتعة
لحوقنا وحربنا .

وأما عن جابر بن عبد الله فأخرجه باسناد صحيح
رجالهم رجال الصحيح ما خلا صالح بن عبد الرحمن
وسعيد لهو ابن منصور الخراساني شيخ مسلم
وأبي داود : —

ولمسئير لهو ابن بشير : —
وعبد الملك لهو ابن أبي سليمان العزرمي
الكوفي روى له الجماعة البخاري مستشهدا
وعطاء لهو ابن أبي رباح .

أدفع
مسئير

فان قيل

فان قيل قد ثبت الهى عن النبي عليه السلام
عن المتعة في حجة الوداع فكيف كانوا يمتنعون بالنساء
بعده عليه السلام حتى نهاهم عمر رضي الله عنه
قلت يمكن أن يكون النهى لم يبلغ للذين كانوا
يتمتعون فلما بلغ عمر رضي الله عنه أنهم كانوا
يتمتعون نهاهم عن ذلك .

وقد أخرج البيهقي في سننه من حديث همام عن
قتادة عن أبي نضرة عن جابر قال قلت أن ابن الزبير
يستهي عن المتعة وابن عباس يأمر بها قال على يدي
جرى الحديث تمتعنا مع رسول الله عليه السلام
ومع أبي بكر رضي الله عنه فلما ولي عمر رضي الله عنه
خطب الناس فقال إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم هدا الرسول وأن هدا القرآن هدا القرآن
وأنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله عليه السلام
وأما النهى عنهما وأما قب عليهما أحداها متعة
النساء ولا أقدر على رجل تزوج امرأة إلى أجل إلا
غيبته في الحجارة . والأخرى متعة الحج فاصلوا حكامكم
عن عمرتكم فإنه أنتم لحكمكم وأنتم لعمرتكم .

وقال البيهقي لا شك في كون المتعة على عهد رسول الله
عليه السلام لكننا وجدناه نهى عنها عام الفتح بعد
الأذن فيه ثم لم نجد له مجده أذن بعد فكان نهى عمر رضي الله



عنه عن نكاح المتعة موافقا لسنة رسول الله عليه السلام
فاخذنا به ولم نجد عليه السلام نهى عن متعة الحج
من رواية نصح عنه ووجدنا في قول عمر رضي الله
عنه ما يدل انه احب ان يفصل بين الحج والعمرة ليكون
اُتم لهما فحلمنا نهيه عن متعة الحج على التثنية لا على
التثنية.

وقد حدثنا عبد الله بن يوسف الاصبهاني انا عبد الرحمن
ابن يحيى الزهري الفاضل بمكة ثنا محمد بن اسحاق بن عمار
الصائغ ثنا ابو خالد الاموي ثنا منصور بن دينار
ثنا محمد بن محمد عن سالم عن ابيه عن عمر رضي الله
عنه انه صعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال ما بال
اقوام ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول الله عليه
السلام عنها لا اوقى باحد نكحها الا رجمته فان
صح هذا فهو بين ان عمر رضي الله عنه انما نهى
عنها لانهى النبي عليه السلام :-

ص: فهذا عمر رضي الله عنه قد نهى عن متعة
النساء محضرة اصحاب رسول الله عليه السلام
فلم ينكر ذلك عليه منكر وفي هذا دليل على
ما بعينهم له على ما نهى عنه من ذلك وفي اجماعهم
على النهي في ذلك عنها دليل على نسخها ثم هذا ابن
عباس يقول انما ابيحت والنساء قليل اي فلما

كثر

كثر ان ارتفع المعنى الذي من اجله ابيحت وقال
ابو ذر انما كانت لنا خاصة فقد يحتمل ان
تكون كانت لهم للمعنى الذي ذكره ابن عباس انما
ابيحت من اجله .

واما قول جابر كنا نسمع حتى نهانا عنها عمر رضي الله
عنه وفي تركه ما قد كان رسول الله عليه السلام
اباحه لهم دليل على انه الحجز عليه قد قامت له عنده
على نسخ ذلك وتحريمه فوجب لما ذكرنا نسخ ما
روينا في اول هذا الباب من اباحة متعة النساء
ثني : اشارة بقوله فهذا عمر رضي الله عنه الى
وقوع الاجماع على تحريم المتعة في ايامه والى ان
اجماعهم على ذلك دليل على ان ما روى من اباحتها
قد نسخ ورفع حكمه :-

قوله ثم هذا ابن عباس اشارة الى ان ما روى عن
ابن عباس من اباحة المتعة انما كان العلة ذكرها
وان تلك العلة قد زالت وزال الحكم المبني عليها
بزوالها :-

قوله وقال ابو ذر الى آخيه اشارة الى معنى التخصيص
التي ذكرها ابو ذر في المتعة انما كان المعنى الذي ذكره
ابن عباس وقد ارتفع ذلك كما ذكرنا :-
قوله واما قول جابر الى آخيه اشارة الى توجيه قوله

افقد يجوز ان يكون
لم يعلم بتحريم رسول الله
عليه السلام اياها حتى علم
من قول عمر رضي الله عنه

كما تمتنع حتى بها ناعسر وهو أنه كان يحتمل أنه لم يبلغه خبر التحريم حتى وقف عليه من عمر رضى الله عنه . ثم إن تركه دليل على أن الحجة قد قامت بتحريمها عنده فإذا كان كذلك فقد وقع الاتفاق عن كل من روى إباحة ذلك مع من كان يروى بحرمها فصار إجماعاً فهذا الإجماع قد دل على أن أحاديث الإباحة التي أحججت بها أهل المقالة الأولى منسوخة لا يعمل بها والله أعلم : —

ص : وقد قال بعض أهل العلم أن النكاح إذا عقد على متعة أيام فهو جائز على الأبد والشرط باطل : —

ش : من بعض من قال بهذا القول زفر بن الهذيل فإنه قال إذا تزوج امرأة عشرة أيام مثلاً أو شهراً سنة فالنكاح ثابت أبد أو الشرط باطل لأنه أتى بالنكاح والشرط والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة وقال الأوزاعي إذا نكح امرأة نكاحاً صحيحاً ولكنها توى في حين عقده عليها أن لا يمكث معها إلا شهراً أو نحوه ويطلقها فهي متعة ولا خير فيه وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يصح ذلك إذا لم يشترط في نكاحه : —

ص : فمن الحجة على هذا القول أن رسول الله

عليه

عليه السلام لما نهاهم عن المتعة قال لهم من كان عنده من هذه النساء التي تمتنع بهن شئ فليفارقهن فدل ذلك على أن ذلك العقد المتقدم لا يوجب دوام العقد الأبد لأنه لو كان يوجب دوام العقد للأبد لكان يفسخ الشرط الذي كان تعاقداً بينهما ولا يفسخ النكاح إذا كان قد ثبت على صحة وجواز قبل النهي ففي أمره إياهم بالمفارقة دليل على أن مثل ذلك العقد لا يوجب ملكاً بفسخ ولهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله ش : لهذا بيان وجه رد القول المذكور وهو ظاهراً جداً : —

قوله إذا كان أي حين كان ويجوز أن تكون إذ للتعليل أي لأجل كون ثبوت العقد على صحة : — قوله ولهذا قول أبي حنيفة أشار به إلى ما ذكر من تحريم المتعة وانتسأخها أنه قول أبي حنيفة ومناجبه رحمهم الله ^{قالوا} وهو أيضاً قول مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله : —

ص : باب مقدار ما يقسم الرجل عند التيب أو البكر إذا تزوجها

ش : أي هذا الباب في بيان القسمة بين البكر والتيب هل يقسم بينهما على السواء أو تخصص البكر بزيادة



ص : حدثنا يونس قال أنا سفيان عن أيوب
عن أبي قلابة عن أنس قال للبكر سبع والثيب
ثلاث : —

حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال أنا
خالد عن أبي قلابة عن أنس قال إذا تزوج البكر
أقام عندها سبعا ثم قسم وإذا تزوج الثيب
أقام عندها ثلاثا . قال خالد في حديثه ولو قلت
أنه رفع الحديث لصدقت ولكنه قال السنة كذلك
حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة
عن خالد الحذاء قال سمعت أبا قلابة يحدث عن
أنس قال السنة إذا تزوج الرجل البكر أقام عندها
سبعا وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا : —

حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن
أيوب عن أبي قلابة عن أنس مثله : —

حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا عبد الله بن مسلمة
القعيني قال ثنا مالك عن حميد الطويل عن أنس قال
للبكر سبع والثيب ثلاث : —

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا أخبره
فذكر بأبيه مثله : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو عمر الحوصي قال
ثنا خالد بن عبد الله عن حميد عن أنس قال سنة

البكر

البكر سبع والثيب ثلاث : —

حدثنا فهد قال ثنا أبو عسان قال ثنا زهير قال
ثنا حميد عن أنس قال إذا تزوج الرجل البكر وعنده
غيرها فلها سبع ثم يقسم وإذا تزوج الثيب فثلاث
حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال أنا
حميد قال سمعت أنس يقول مثل ذلك وزاد أنه
قال ولو قلت أنه رفع الحديث لصدقت ولكنه قال
السنة كذلك : —

حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال ثنا
حميد قال ثنا أنس بن مالك أن رسول الله عليه السلام
لما أصاب صفية بنت حيي وأخذها أقام عندها
ثلاثا : —

ثمن : هذه عشر طرف صحاح : —

الأول رجال الكرام رجال الصحيح : —

وسفيان هو ابن عيينة : —

وأيوب هو السخنياني : —

وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي أحد الأئمة
الأعلام .

وأخرجه مسلم حدثني محمد بن رافع قال ثنا عبد الرزاق

عن سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال من
السنة أن يقسم عند البكر سبعا . قال سفيان ولو



ثَلَاثٌ قُلْتُ رَفَعَهُ إِلَى ابْنِ أَبِي قَتَابَةَ .
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَالِدٍ مَعْلُفًا . وَقَالَ الزُّرْمَذِيُّ حَدِيثٌ
أَنْسَ حَدِيثَ حَسَنِ صَاحِبِ صَاحِبِ وَقَدْ رَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ
أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ وَلَمْ يَرَفَعَهُ بَعْضُهُمْ
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ عَنْ هِنَادِ بْنِ السَّرِيِّ
ثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ
أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ وَلِلْبَكْرِ سَبْعٌ .

وَأَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيُّ فِي صَحِيحِهِ أَيْضًا مَرْفُوعًا ثَنَا عَمْرَانُ
ثَنَا عَثْمَانُ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ
أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ
وَرَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمٍ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيثِ
عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ سَفْيَانَ ثَنَا أَيُّوبُ فَذَكَرَهُ مَرْفُوعًا
وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْغَرَائِبِ وَالْأَوَادُ وَقَالَ لَفَرَّدَهُ
عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ عَزِيزِ بْنِ أَيُّوبَ
عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وَفِيهِ ثُمَّ يَفُودُ إِلَى نِسَائِهِ .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ أَيْضًا مَرْفُوعًا ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ
ثَنَا أَبِي قَاسِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ ثَنَا حَيْدِيُّ قَاسِمٍ
ابْنُ أَصْبَغٍ ثَنَا أَيُّوبُ قَلَابَةَ هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بِيْزِيدٍ
الرَّفَاشِيُّ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ هُوَ الصَّمَالِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا سَفْيَانُ

التورى

التورى عن أيوب السخني في وخالد الخزاز كلاهما
عن أبي قلابة هو عبد الله بن زيد الجرمي عن أنس بن
مالك أن رسول الله عليه السلام قال إذا تزوج البكر
أقام عندها سبعة وإذا تزوج الثيب أقام عندها
ثلاثًا .

وقال أبو عمرو بن عبد البر لم يرفع حديث خالد عن
أبي خالد عن أبي قلابة عن أنس في هذا غير أبي عاصم
فما زعموا وأخطأ فيه .

وأما حديث أيوب عن أبي قلابة فمرفوع لم
يختلف في رفعه .

الثاني عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد بن
منصور الخراساني شيخ مسلم وأبي داود عن هشيم
ابن بشير عن خالد الخزاز عن أبي قلابة عبد الله بن
زيد عن أنس .

وأخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال أنا هشيم عن
خالد عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال إذا تزوج
البكر على الثيب أقام عندها سبعة وإذا تزوج
الثيب على البكر أقام عندها ثلاثًا . قال خالد ولو
قلت أنه رفعه لصدقت ولكنه قال السنة كذلك .

الثالث عن إبراهيم بن مرزوق عن أبي داود
سليمان بن داود الطيالسي عن شعيب بن الحجاج عن



خالد الخزاز عن أبي قلابه عن أنس .
 وأخرجه البخاري ثنا مسدد بن بشر قال ثنا خالد عن
 أبي قلابه عن أنس ولو شئت أن أقول قال النبي عليه
 السلام ولكن قال السنة إذا تزوج بالبكر أقام عندها
 سبعا وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا .
 وأخرجه الترمذي عن يحيى بن خلف عن بشر عن خالد إلى
 آخره نحوه : —

الرابع عن أبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسى
 عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن سفیان بن أيوب
 عن أبي قلابه عن أنس .

وأخرجه البخاري ثنا يوسف بن راشد ثنا أبو أسامة
 عن سفیان بن أيوب وخالد عن أبي قلابه عن أنس
 قال من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام
 عندها سبعا وقسم وإذا تزوج الثيب على البكر
 أقام عندها ثلاثا ثم قسم . قال أبو قلابه
 ولو شئت لقلت لأن أنس رفعه إلى النبي عليه السلام
 الخامس عن صالح بن عبد الرحمن عن عبد الله بن
 مسلمة بن قعنب القصبى عن مالك بن أنس عن حميد
 الطويل عن أنس .

وأخرجه مالك في موطنه عن حميد الطويل عن أنس
 أنه كان يقول للبكر سبع وللثيب ثلاث : —

السادس

السادس عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله
 ابن وهب عن مالك عن حميد الطويل عن أنس
 وأخرجه ابن وهب في مسنده عن مالك نحوه : —
 السابع عن إبراهيم بن أبي داود البرلسى عن أبي
 عمر حفص بن عمر الكوفى شيخ البخاري وأبي داود
 عن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطى الطحان
 عن حميد الطويل عن أنس .

وأخرجه البيهقى من حديث أبي قلابه وحميد عن
 أنس قال للبكر سبعة أيام وللثيب ثلاثة أيام
 الثامن عن فهد بن سليمان عن أبي غسان
 مالك بن اسماعيل النهدي شيخ البخاري عن زهير
 ابن معاوية عن حميد عن أنس .

وأخرجه البيهقى من حديث حميد عن أنس إذا تزوج
 بكرا فلها سبع ثم يقسم وإن كانت ثيبا أقام عندها
 ثلاثا ثم يقسم : —

التاسع عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد بن
 منصور عن هشيم بن بشير عن حميد الطويل عن
 أنس بن مالك . وأخرجه النسائي نحوه : —

العاشر عن صالح بن عبد الرحمن أيضا عن
 سعيد بن منصور عن هشيم بن بشير عن حميد عن
 أنس قال لما أصاب إلى آخره .

وأخرجه أبو داود ثنا وهب بن بقية وعثمان بن أبي
شيبه عن هشيد بن حميد عن أنس قال لما أخذ
رسول الله عليه السلام صغية أقام عندها ثلاثا
زاد عثمان وكانت ثيبيا: —

ص: قال أبو جعفر رحمه الله فذهب قوم
إلى أن الرجل إذا تزوج الثيب أنه بالخيار أن شاء
سبع لها وسبع لثيبه وإن شاء أقام عندها
ثلاثا ودار على بقية ثمانية يوما وليلة ووليته
ش: أراد بالقوم هؤلاء إبراهيم النخعي وعامر
الشمي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق
وأبانور وأبا عبيد لم يفتهم قالوا إذا تزوج الرجل
الثيب أنه بالخيار أن شاء سبع لها وسبع لثيبه
فإنه وإن شاء أقام عندها ثلاث ليال ودار
على بقية ثمانية يوما وليلة ليلة .

وتحقيق هذا العلم لها هنا ما ذكره ابن حزم
فقال إذا تزوج الرجل بكرا حرة أو أمة أو كتابية
ولها امرأة أخرى حرة أو أمة فعليه أن يخص
البكر بمبيت سبع ليال عندها ثم يقسم
فيعدل ولا يحاسب بذلك السبع ولا يثنى
منها فإن تزوج ثيبا حرة أو أمة وعنده
زوجة أخرى حرة أو أمة مسلمة أو كتابية

فله

فله أن يخصها بمبيت ثلاث ليال ثم يقسم
ويعدل ولا يحاسبها بذلك الثلاث فإن زاد على
الثلاث أقام عندها كما أقام عندها سواد
ويقطع حكمها في التقضيل ثم استدل على
ذلك بما روى عن أنس المذكور ثم قال وبه
يقول أنس بن مالك وإبراهيم النخعي والشمي
ومالك والشافعي وأحمد وأبو سليمان وذهبت
طائفة إلى غير ذلك وهو أن للبكر ثلاث ليال
وللثيب ليلتان روي ذلك عن عبد الرزاق عن
ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال عطاء
يأثرون عن أنس بن مالك أنه قال للبكر ثلاث
وللثيب ليلتان .

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس
ابن عبيد عن الحسن قال للبكر وللثيب ليلتان
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عن
سعيد بن المسيب قال يمكث عند البكر ثلاثا
ثم يقسم وعند الثيب يومين ثم يقسم وهو
قول حلاس بن عمرو وسفیان الثوري والأوزاعي
وقالت طائفة لا يقسم عند ثيب ولا بكر إلا يقسم
عند غيرها ممن عنده وهو قول الحكم بن عتيبة
وجاد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وأصحابه: —

ص: واحفظوا فيما ذكرنا بهذا الحديث ومحدث
أم سلمة رضي الله عنها: —

حدثنا يونس قال أناسفان عن عبد الله بن أبي بكر
عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن
عبد الرحمن قال لما نبى رسول الله عليه السلام
بأم سلمة قال لها ليس لك على أهلك هوان إن
شئت سبعت لك والافتلت ثم أدور: —
حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا الفعيني قال ثنا
مالك ح وحدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن
مالكا أخبره عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك
ابن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحارث
أن رسول الله عليه السلام حين تزوج أم سلمة
فأصبحت عنده قال ليس بك هوان على ذلك
إن شئت سبعت عندهك وسبعت عندهن وإن
شئت ثلثت ثم دوت قال ثلثت: —

حدثنا أبو أمية قال ثنا علي بن عبد الله بن جعفر
قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا سفان قال ثنا محمد بن
أبي بكر قال حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن
النبى عليه السلام قال لأم سلمة حين تزوجها مالك
هوان شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت

لنساء

لنساء. قالوا فلما قال رسول الله عليه السلام إن
شئت سبعت لك والافتلت ثم أدور ذلك
ذلك أن الثلاث شق لها دون سائر الناس: —
ثوب: أى احتج هؤلاء القوم فيما ذكرنا من الصورة
محدث أسلم مذكور واحفظوا أيضا حديث أم سلمة
وأخرجه من أربع طرق. الثلاثة الأولى مرسل
منقطعة: —

الأولى عن يونس بن عمار الأعمى عن سفان بن
عبيدة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم الأنصاري عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن
عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المدني عن أبيه أبي بكر
ابن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة قيل اسمه محمد
وقيل اسمه كنيته وهو لا، كلهم رجال الصحيح

وأخرجه أيضا منقطعا نا عبد الله بن مسلمة قال ثنا
سليمان يعني ابن داود عن عبد الرحمن بن محمد
عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن
أن رسول الله عليه السلام حين تزوج أم سلمة
فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت ثوبه فقال
رسول الله عليه السلام إن شئت سبعت
وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث

قوله ليس لك على أهلك هوان معناه ليس يلحقك هوان ولا يتعلق بك بل توفى حقتك في المقام والتأنيس به وذلك لما أخذت بثوبه عليه السلام حين أراد الخروج فهم منها استقلال مقامه عندها والاستكثار منه فبين لها وما عليها من ذلك وأنه إن زادها على حفها وحب أن يزيد لسانه فيطول عليها مغيبه فائرت الفروع بحفها من الثلاث ثم يعطى نسائه من بعدها أيا مهن المعلومه ثم يرجع اليها فيقرب رجوعه اليها ويؤبئها منه والمراد بأهلك هنا هو نفسه عليه السلام أي لا أفعل فعلا يظهر به هوانك على أو نظيه في : - قوله ان شئت سبعت لك والإفثلت ثم أدور وفي بعض طرقه ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث وفي بعض طرقه ان شئت ان أسبع لك وأسبع لنسائي ^{وان سبعت لود سبعت} نسائي في قوله سبعت لك أي أقيمت عندها سبعا : - قوله فثلثت أي أقيمت عندها ثلاثا وقد استنفوا فعل من الواحد الى العشرة يقال وحد وثني وثلث وربع وخمس وسدس وسبع وثمان وتسع وعشر : -

الثاني عن صالح بن عبد الرحمن عن عبد الله

ابن مسية

ابن مسية بن فضال عن مالك بن انس عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وأخرجه مالك في موطنه عن عبد الله بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أبيه أن رسول الله عليه السلام حين تزوج أم سلمة وأصبح عندها قال ليس بك على أهلك هوان ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت فقالت ثلثت : - الثالث عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله ابن وهب عن مالك الى آخره وأخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله عليه السلام حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده فقال ليس بك على أهلك هوان ان شئت سبعت عندك وان شئت ثلثت ثم درت قالت ثلثت قال أبو عمر رحمه الله هذا حديث ظاهر الانقطاع وهو متصل مسند صحيح قد سمعه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام من أم سلمة أن



رسول الله عليه السلام قال لها ان سئلت سبعت
لك وان اسبغ لك اسبغ لنا في .

فلت هذا مما تتبعه الدارقطني على مسلم وقال
ابو عمر من قال بحديث هذا الباب قال ان اقام
عبد البكر او الثيب سبعا اقام عند سائرنا
سبعا سبعا وان اقام عندها ثلثا اقام عند
كل واحدة منهن ثلثا ثلثا . وثا ولو افي قوله
وان سئلت ثلثت ودرت اى درت بثلاث على
سائرهن وهو قول فقها الكوفيين . وفي هذا
الباب عجب لانه صار فيه اهل الكوفة الى ما
رواه اهل المدينة وصار فيه اهل المدينة الى ما
رواه اهل البصرة : —

الرابع مستند متصل عن ابي امية محمد بن مسلم
ابن ابراهيم الطرسوسى عن علي بن عبد الله بن
جعفر بن نجيم السعدى شيخ البخارى و ابي داود
عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن
محمد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى
عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه
ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن ام سلمة
روح النبى عليه السلام .

واخرجه مسلم نا ابو بكر بن ابي شيبة ومحمد بن

سالم

ما سئد ويعقوب بن ابراهيم واللفظ لابي بكر
قالوا ما يحيى بن سعيد عن سفيان الى آخره نحوه
قوله قالوا اى القوم المذكورين ان قوله عليه
السلام والا فثلثت ثم ادور يدل على ان الثلاث
حق لها دون سائر النساء . وقال عياض فى قوله
ادورا ودرت حجة لمن ذهب ان القسم لا يكون الا
يوما واليه ذهب ابن المنذر وهو قول مالك وذهب
الشافعى الى جواز قسمه بينهما ثلاثا وثلاثين
يومين ولم يختلفوا اذا كان القسم اكثر من
يومين بنوا صيهن اجمع انه جائز : —

ص : وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا ان ثلثت
لها ثلثت لنا ثلثا كما اذا اسبغ لها سبع لسائر
نساءه واحتجوا فى ذلك بحديث ام حنبله ان
رسول الله عليه السلام قال لها ان سبعت
عندك سبعت عندهن : —

حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يزيد بن هارون قال
انا حماد بن سلمة ح وحدثنا ابن ابي داود قال
ثنا ابوسلمة موسى بن اسماعيل المنقرى قال ثنا حماد
ابن سلمة عن ثابت ح وحدثنا ابن ابي داود قال
ثنا آدم بن ابي اياس قال ثنا سليمان بن المغيرة عن
ثابت عن ابن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ام

سلمة أن رسول الله عليه السلام قال لها لما بنى بها
وأصحت عنده أن شئت سبعت لك فإن سبعت
لك سبعت للنسائي : —

حدثنا روح بن الفرج قال ثنا أحمد بن صالح قال
ثنا عبد الرزاق قال أنا ابن جزيج قال أخبرني حبيب
ابن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن عمرو
والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن أخبراه أنها سمعا
أبا بكر بن عبد الرحمن بن جبر عن أم سلمة زوج النبي
عليه السلام أنها أخبرته فذكرت عن رسول الله
عليه السلام مثله : —

ش : أي خالف القوم المذكورين جماعة
آخرون وأراد بهم حماد بن أبي سليمان والحكم
ابن عتيبة وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد فانهم
قالوا إن ثلث للثيب التي تزوجها ثلث أيضا
لسائر نسائه كما إذا سبعت للكبيرة سبع لسائر
نساءه أيضا واحتجوا في ذلك بقوله عليه السلام
لأم سلمة إن سبعت عندك سبعت عندهن. وأخرجه
من أربع طرق : —

الأول عن علي بن شيبان عن يزيد بن هارون
الواسطي شيخ أحمد عن حماد بن سلمة عن ثابت
البناني عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عمر بن أبي

سلمة

(أرواح)

سلمة عن أم سلمة أن رسول الله عليه السلام قد
ذكرنا في باب النكاح بغير ولي أن عمر بن أبي سلمة من
الصحابه . وأبو سلمة اسمه عبد الله بن عبد الأسد
وهو أيضا صحابي جليل وهذه الطرق الثلاث قد
مرت هناك بعينها بهؤلاء الرجال لأن هذا الحديث
الذي أخرجه هنا من بقية الحديث الذي أخرجه هناك
وقد ذكر هناك أن أحمد أخرجه في مسنده بهذه
الطرق مطولا وفي آخره قال شريفي بأهله ثم قال إن
شئت أن أسبع لك وسبعت للنساء. وقد ذكرنا
أن ابن عمر هذا يحتمل أن يكون محمد بن يعقوب بن محمد
ابن عيسى الزهري روى عن عبد الرحمن بن محمد بن عمر
ابن أبي سلمة عن أبيه عن حماد أحاديث : —

الثاني عن إبراهيم بن أبي داود البرقي عن موسى بن
اسماعيل المنقري التبوذكي شيخ البخاري عن حماد بن
سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن
أم سلمة .

وأخرجه الطبراني في الكبير ثنا أبو مسلم الكشي قال
ثنا أبو عمر الضري ناهما حماد بن سلمة عن ثابت قال أخبرني
ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة أن رسول
الله عليه السلام قال لها حين تزوج بها أن شئت أسبع
لك فسبعت لك ثم سبعت لسائر نسائي : —

الثالث عن ابراهيم بن ابي داود ايضا عن آدم
ابن ابي اياس شيخ البخاري عن سليمان بن المغيرة
القيسي روى له الجماعة عن ثابت عن ابن عمر
ابن ابي سلمة عن ابيه عن أم سلمة .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ثنا ابراهيم بن الحجاج
الثامي ثنا حماد عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة
عن ابيه عن أم سلمة مطولا وفي آخره فقال لأهلها
ان شئت ان أسبع لك كما سبعت للنساء .

الرابع عن روح بن الفرج الفطان المصري عن احمد
ابن صالح المعروف بابن الطبري شيخ البخاري عن
عبد الرزاق عن عبد الملك بن جريج المكي عن حبيب
ابن ابي ثابت قيس بن دينار روى له الجماعة عن
عبد الحميد بن عبد الله بن ابي عمرو بن عمرو بن
محزوم القرشي المخزومي المدني وثقه ابن حبان
وروى له النسائي هذا الحديث فقط .

وأخرجه الطبراني مطولا ثنا اسحاق بن ابراهيم
ثنا عبد الرزاق انا ابن جريج اخبرني حبيب أن
عبد الحميد بن عبد الله بن ابي عمرو والفاسم
ابن محمد بن عبد الرحمن اخبراه انهما سمعا ابا بكر
ابن عبد الرحمن يخبران أم سلمة روى النبي عليه
السلام اخبرته أنها لما قدمت المدينة اخبرتهم

أنها

أنها بنت أمية بن المغيرة فكذبوها ويقولون
ما كذب الغراب حتى أنشأ ناس منهم الى الحج
فقالوا انكسبين الى اهلك فكثبت معهم فرجعوا
الى المدينة يصدقونها وازدادت عليهم كرامة
فالت فلما وصفت زينب جاء في النبي عليه السلام
فخطبته فقلت ما مثلي بنك أما أنا فلا ولد في
وأنا غيور ذات عيال قال أنا احبر منك وأما
المغيرة فيذهبها الله. وأما العيال قال الله ورسوله
فتروجها فجعل ياتي فيقول كيف زنا اب ابن زنا اب
حتى جاء عمار بن ياسر يوما فاختمها وقال هذه
تمنع رسول الله عليه السلام وكانت ترضعها
فجاء النبي عليه السلام فقال ابن زنا اب قال قرينه
بنت ابي أمية وواففها عندها اخذها عمار بن
ياسر فقال النبي عليه السلام انا آتيتكم الليلة قالت
فتمت فوضعت ثمالي واخرجت حيات من شعير
كانت في جر واخرجت شحا ففضدته له قال فبات
النبي عليه السلام ثم اصبغ فقال حين اصبغ
ان بك على اهلك كرامة وان شئت سبعت
وان أسبع أسبع للناسي .

وأخرجه البيهقي ايضا نحوه .

قوله حتى أنشأ ناس منهم الى الحج أي خرج

فاس منهم الى مكة لفضد الحج : —
 قوله كيف زنا ب اراد بها زينب بنت أم سلمة
 قوله فاختلفها أي جذبها وترعها : —
 قوله قريبة بنت أبي أمية بالقاف والراء وهي
 قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن
 عمر بن مخزوم القرشية المخزومية الصحابية

بيان بالأصل

عن : قالوا فلما قال لها رسول الله عليه السلام
 ان سبعت لك سبعت لنسائي أي أعدل بينك
 وبينهن فأجعل لكل واحدة منهن سبعا كما أقت
 عندك سبعا كان كذلك أيضا إذا جعل لها ثلاثا
 جعل لكل واحدة منهن كذلك أيضا : —
 ثم : أي قال هو لاء الأخرى فلما قال النبي عليه
 السلام لها أي لأم سلمة ان سبعت لك سبعت
 لنسائي معناه أعدل بينك وبينهن الأخرى وقال
 محمد بن الحسن قوله وان شئت ثلثت ثم درت
 معناه بمثل ذلك أدور ثلاثا ثلاثا فلم يعطها
 في السبع شيئا إلا علمها أنه يعطى غيرها مثلها
 فدل ذلك على المساواة بينهما ولو استحققت الثيب
 ثلاثة أيام فسيه لها لوجب إذا سبعت عندها أن
 يربع لغيرها من نسائه .

وقال

وقال الخطابى قوله ان شئت سبعت لك وسبعت
 لنسائي لاجحة فيه لسقوط حقاها اذا لم يسبعت لها
 وهو الثلاث ولو كان ذلك لم يكن للتخيير
 معنى اذا لا يخير الانسان بين جمع الحق وبعضه
 ولم يختلفوا أنه اذا سبعت أنه يسبعت لغيره نسائه
 وبه قال الشافعى واحمد .

قلت معنى قوله ان سبعت لك هو ما ذكره
 الطحاوى وبه يدفع ما قاله الخطابى : —
 ص : فقال أصحاب المقالة الأولى فامعنى قوله
 ثم أدور قيل لهم يحتمل ثم أدور بالثلاثت عليهن
 جميعا لأنه لو كانت الثلاثت حقا لها دون سائر
 النساء لكان اذا قام عندها سبعا كانت ثلاثت
 منهن غير محسوبة عليها ولو وجب أن يكون لسائر
 النساء أربع أربع فلما كان الذى للنساء اذا قام
 عندها سبعا سبعا لكل واحدة منهن كان كذلك
 اذا قام عندها ثلاثت فلكل واحدة منهن ثلاثت
 ثلاثت هذا هو النظر الصحيح مع استقامة تأويل
 هذه الآثار عليه : —

ثم : هذا السؤال على التفسير الذى ذكره
 بقوله اني أعدل بينك الى آخره بيانه اذا كان
 المعنى على ما ذكرتم فامعنى قوله ثم أدور لأنه

ناس منهم الى مكة لفصد الحج .
قوله كيف زنا ب اراد بها زينب بنت أم سلمة
قوله فاختلفها أي جذبها وشرعها : —
قوله قريبة بنت أبي أمية بالقاف والراء وهي
قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن
عمر بن مخزوم القرشية المخزومية الصحابية

بياض بالأصل

ص: قالوا فلما قال لها رسول الله عليه السلام
ان سبعت لك سبعت لنسائي أي أعدل بينك
وبينهن فأجعل لكل واحدة منهن سبعا كما أقت
عندك سبعا كان كذلك أيضا اذا جعل لها ثلاثا
جعل لكل واحدة منهن كذلك أيضا : —
ش: أي قال هؤلاء الآخرون فلما قال النبي عليه
السلام لها أي لأم سلمة ان سبعت لك سبعت
لنسائي معناه أعدل بينك وبينهن الآخرة وقال
محمد بن الحسن قوله وان شئت ثلثت ثم درت
معناه بمثل ذلك أدور ثلاثا ثلاثا فلم يعطها
فالسبع شيئا إلا علمها أنه يعطى غيرها مثلها
فدل ذلك على المساواة بينهما ولو استحققت الثيب
ثلاثة أيام فسيتم لها لوجب اذا سبعت عندها أن
يربع لغيرها من نسائه .

وقال

وقال الخطابي قوله ان شئت سبعت لك وسبعت
لنسائي لاجحة فيه لسقوط حرفها اذا لم يسبق لها
وهو الثلاث ولو كان ذلك لم يكن للتخيير
معنى اذا لا يخير الانسان بين جمع الحق وبعضه
ولم يختلفوا أنه اذا سبعت أنه يسبعت لبقية نسائه
وبه قال الشافعي واحمد .

قلت معنى قوله ان سبعت لك هو ما ذكره
الطحاوي وبه يدفع ما قاله الخطابي : —
ص: فقال أصحاب المقالة الأولى فاما معنى قوله
ثم أدور قيل لهم يحتمل ثم أدور بالثلاث عليهن
جميعا لأنه لو كانت الثلاثة حقا لها دون سائر
النساء لكان اذا قام عندها سبعا كانت ثلاثة
منهن غير محسوبة عليها ولو وجب أن يكون لسائر
النساء أربع أربع فلما كان الذي للنساء اذا قام
عندها سبعا سبعا لكل واحدة منهن كان كذلك
اذا اقام عندها ثلاثة فلكل واحدة منهن ثلاث
ثلاث هذا هو النظر الصحيح مع استقامة تأويل
هذه الآثار عليه : —

ش: هذا السؤال على التفسير الذي ذكره
بقوله اني أعدل بينك الى آخرة بيانه اذا كان
المعنى على ما ذكرتم فاما معنى قوله ثم أدور لأنه

لم يبق له حينئذ فائدة لأن معناه ان سبعت
لك سبعت لغيرك أيضا وان لم أسبغ لك وثلثت
أدور عليهن بيوم بيوم .
والجواب أن المعنى أعدل بينك وبينهن فاذا
سبعت لك سبعت لك واحدة منهن غيرك وان
ثلثت لك أدور بالثلاث عليهن جميعا فافهم
والله أعلم : —

ص : وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي
يوسف ومحمد رحمهم الله : —

ش : أي النظر الصحيح هو قول أبي حنيفة ومحمد
واحتجت أصحابنا أيضا فيما ذهبوا إليه بحديث
أبو هريرة عن النبي عليه السلام قال اذا كانت
عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة
وشقه ساقط أخرج الزمذمي وأبو داود ولفظه
من كانت له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم
القيامة وشقه ما نزل والنبي ولفظه يعدلها على
ومحدث عائشة أيضا قالت كان رسول الله
عليه السلام يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا
قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك
بيني القلب أخرج الأربعة .

جاء في الصيام
أحمد بن حنبل

وذكر الزمذمي والنسائي أنه روى مرسلا

وقال

وقال الزمذمي ان المرسل اصح . وجه الاستدلال
بهذا ان قوله اذا كانت عند الرجل امرأتان لفظ
عام يتناول البكر والشيب والشابة والمجوزة والقديمة
والجدية والمسلمة والكتابية فحينئذ ليستوى
هؤلاء كلهن في القسم . واما اذا كانت احداهما
حررة والاخرى امة فللحررة يومان وللأمة يوم روى
ذلك عن علي رضي الله عنه .

وقال ابن المنذر واجمع كل من يحفظ عنه العلم
على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء الأتقان
حراسر فلا فرق بينهما في أحكام الأزواج .
وروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال اذا تزوج
الحررة على الأمة قسم للحررة يومين وللأمة يوما
وبه قال سعيد بن المسيب ومسروق والشافعي ومحمد
واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور .

وذكر أبو عبيد ان هذا قول الثوري والأوزاعي
وأحمد الرأي .

وقال مالك اذا تزوج العبد حررة وامة عدل
بينهما بالسوية .

وقال الكوفيون يقسم بينهما كما يقسم الحر . وبه قال
أبو ثور .

وكان أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور يقولون الصحيح والمرص



لم يبق له حينئذ فائدة لأن معناه ان سبعت
لك سبعت لغيرك أيضا وان لم أسبع لك وثلثت
أدور عليهن بيوم بيوم .
والجواب أن المعنى أعدل بينك وبينهن فاذا
سبعت لك سبعت لك واحدة منهن غيرك وان
ثلثت لك أدور بالثلاث عليهن جميعا فافهم
والله أعلم : —

ص : وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي
يوسف ومحمد رحمهم الله : —

ش : أي النظر الصحيح هو قول أبي حنيفة ومحمد
واحتجت أصحابنا أيضا فيما ذهبوا إليه بحديث
أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال اذا كانت
عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة
وشقه ساقط أخرج الزمذى وأبوداود ولفظه
من كانت له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم
القيامة وشقه ما نل والله في لفظه يعدلها على
ومحدث عائشة أيضا قالت كان رسول الله
عليه السلام يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا
قسمني فيما أملك فلا تملني فيما تملك ولا أملك
بمعنى القلب أخرج الأربعة .

جاء في البيهقي
أحمد بن حنبل

وذكر الزمذى والنسائي أنه روى مرسل

وقال

وقال الزمذى ان المرسل أصح . وجه الاستدلال
بهذا ان قوله اذا كانت عند الرجل امرأتان لفظ
عام يتناول البكر والشيب والشابة والجموز والقديمة
والحدیثة والمسلمة والكنابية فحينئذ يستوي
هؤلاء كلهن في القسم . وأما اذا كانت احداهما
حرة والأخرى أمة فللحرة يومان وللأمة يوم روى
ذلك عن علي رضي الله عنه .

وقال ابن المنذر واجمع كل من يحفظ عنه العلم
على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء لأنهن
حراسر فلا فرق بينهما في أحكام الأزواج .
وروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال اذا تزوج
الحرة على الأمة قسم للحرة يومين وللأمة يوما
وبه قال سعيد بن المسيب ومسروق والشافعي ومحمد
واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور .

وذكر أبو عبيد ان هذا قول الثوري والأوزاعي
وأهل الرأي .

وقال مالك اذا تزوج العبد حرة وأمة عدل
بينهما بالسوية .

وقال الكوفيون يقسم بينهما كما يقسم الحر . وبه قال
أبو ثور .

وكان أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور يقولون الصريح والمرضى



والعتين والحصى والمجنوب في القسم سواء
وكان الشافعي يقول في المرأة ثقيل لا بأس أن
يقسم عندها حتى تخف أو تموت ثم يوفي من بقي
من نسائه مثل ما أقام عندها وبه قال أبو ثور
وقال الكوفيون ما مضى هدر ويستقبل العدل
فيما يستقبل

وقال مالك الصغيرة التي جومت والبالغ
سواء وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك الحائض
والنفاء والمرضية والمجنونة لا تمتنع والصحيحة
سواء في القسم والله أعلم : —

ص : باب العزل

ش : أحدها باب في بيان عزل الرجل عن
موطوءته وهو عزل الماء عنها حد الرجل يقال
عزل الشيء يعزله عزلا إذا نحاه وعرفه : —

ص : حدثنا إبراهيم بن محمد بن يونس وصالح
ابن عبد الرحمن قال ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ
قال ثنا سعيد بن أيوب عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن
ابن نوفل عن عمروة عن عائشة قالت حدثتني
جدة أمة قالت ذكر عند رسول الله عليه السلام
العزل فقال ذاك الواد الخفي : —

حدثنا

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي مريير قال
حدثني يحيى بن أيوب قال أخبرني أبو الأسود قال
ثنا عمروة عن عائشة عن جدة أمة بنت وهب
الأسديّة عن رسول الله عليه السلام مثله : —
حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو زرعة قال أنا
حيوة عن أبي الأسود أنه سمع عمروة يحدث
عن عائشة عن جدة أمة عن رسول الله عليه
السلام مثله : —

ش : لهذه ثلاث طرق صحاح : —

الأول عن إبراهيم بن محمد بن يونس بن مروان
البصري وصالح بن عبد الرحمن كلاهما عن عبد الله
ابن يزيد المقرئ شيخ البخاري عن سعيد بن أبي أيوب
بعلاص الخزاعي المصري عن أبي الأسود محمد بن
عبد الرحمن بن نوفل المدني تلميذ عمروة عن عمروة بنت
الزبير بن العوام عن عائشة زوج النبي عليه السلام
عن جدة أمة بينهم الجيم وبالذال المهملة بنت وهب
الأسديّة الصحابية .

وأخرجه مسلم بألف منه ثنا عبدة بن سعيد
ومحمد بن أبي عمير قالنا البخاري قال ثنا سعيد
ابن أبي أيوب قال حدثني أبو الأسود عن عمروة
عن عائشة عن جدة أمة بنت وهب أخت عائشة

فالت حضرت رسول الله عليه السلام في أناس
وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة فنظرت
في الروم وفارس فاذا هم يقيلون أولادهم
فلا يضرا ولا دهم ذلك شيئا ثم سأله عن
العزل فقال رسول الله عليه السلام ذلك الواد
الكفى زاد عبيد الله في حديثه عن المقرى وهو
وَأَدِ الْمُوَدَّةَ سَأَلْتُ : —

الثاني عن إبراهيم بن أبى داود البرلسي عن سعيد
ابن الحكم المعروف بابن أبى مريم شيخ البخاري
عن يحيى بن أيوب الغافقي المصري عن أبى الأسود
محمد بن عبد الرحمن المدني عن عمروة عن عائشة
عن جدامة .

وأخرج أحمد في مسنده من حديث أبى الأسود
عن عمروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب
أخت عكاشة قالت حضرت رسول الله عليه
السلام في أناس وهو يقول لقد هممت أن أنهي
عن الغيلة فنظرت في الروم وفارس فاذا
هم يقيلون أولادهم ولا يضرا ولا دهم ذلك
شيئا ثم سأله عن العزل فقال رسول الله عليه
السلام ذلك الواد الكفى وهي الموودة سألته
الثالث عن ربيع بن سليمان الجيزي الأعمش عن

أبى زرعة

أبى زرعة وهب الله بن راشد الحجري المصري
المؤذن عن حيوة بن شريح بن صفوان النخعي
المصري الفقيه العابد عن أبى الأسود محمد بن
عبد الرحمن بن نوفل عن عمروة عن عائشة
عن جدامة .

وأخرج الطبراني من حديث أبى الأسود عن
عمروة عن عائشة عن جدامة عن النبي عليه
السلام نحوه : —

قوله ذلك إشارة إلى العزل والواد من وأد
بيدها وأد أفهى موودة وجعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم العزل عن المرأة بمنزلة
الواد إلا أنه خفي لأن من يعزل عن امرأته إنما
يعزل كعربا من الولد ولذلك سماه المسوودة
الصغرى والموودة الكبرى هي التي تدفن وهي
حية كان إذا ولد لأحدهم في الجاهلية بنت دفنها
في التراب وهي حية : —

قوله فاذا هم يقيلون من أمثال الرجل وأغيل
وأصله من الغيل بالفتح وهو أن يجامع الرجل
امرأته وهي مرضع وكذلك إذا حملت وهي مرضع
والغيلة بالكسر الاسم من الغيل ويقال فيه الغيلة
والغيلة بالكسر والفتح وقيل الكسر للاسم والفتح للمرأة

وقيل لا يصح الفتح إلا مع حذف الحاء . وقال أبو
عمر وقال مالك الغيلة أن يمر الرجل امرأته وهي
مرضع حملت أو لم تحم .
وقال الأخفش الغيلة والغيل سواء وهو أن تلد
المرأة فينشأها زوجها وهي ترضع فتحمل فإذا حملت
فد اللبن على الصبي ويفسد به جسده وتضعف
قوته : —

ص : قال أبو جعفر رحمه الله فكره قوم العزل
لهذا الأثر المروي في كراهة ذلك : —

ث : أراد بالقوم دعوى إبراهيم النخعي وسالم
ابن عبد الله والأسود بن يزيد وطاوس بن
كيسان فانهم قالوا العزل مكروه . وروى
ذلك عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر
وعثمان وابن عمر وشده فيه .

وقال ابن حزم وصح المنع منه عن جماعة كبار بني
حماد بن سلمة عن عبدة الله بن عمر بن نافع أن ابن
عمر قال لا يعزل وقال لو علمت أن أحد من ولدي
يعزل لنكته . قال علي لا يجوز أن ينكح على شيء
مباح عنده .

ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن
عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش أن علي بن أبي

طالب

طالب رضي الله عنه كان يكره العزل .
ورواه أيضا ابن حزم عن ابن مسعود أنه
قال في العزل هي المودة الخفية . وعنه
أيضا أنه قال في العزل هي المودة الصغرى
وعن أبي امامة الباهلي ما كنت أرى مسلما
يفعله .

وعن ابن عمر قال ضرب عمر رضي الله عنه
على العزل بعض بنيه .

وعن سعيد بن المسيب قال كان عمر بن الخطاب
وعثمان يكرهان ذلك أعني العزل قال علي رضي
الله عنه سمع سعيد بن عثمان صحیح : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا به
بأسا إذا أذنت الحرة لزوجها فيه وإن منعت
من ذلك لم يسعه أن يعزل عنها : —

ث : أي حالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم أبا حنيفة وأبا يوسف ومجاهد ومالك
والشافعي وأحمد فانهم قالوا لا بأس بالعزل
ولكن عن الحرة باذنها لأن لها حفا حتى إذا منعت
لا يسع له العزل .

وقال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم
ببعض أصحاب النبي عليه السلام وغيرهم في العزل

وقيل لا يصح الفخ الإمع حذف الماء . وقال أبو
عمر وقال مالك الغيلة أن يمر الرجل امرأته وهي
مرضع حملت أوله تحمده .
وقال الأخفش الغيلة والفيل سواء وهو أن تلد
المرأة فيغشاها زوجها وهي ترضع فتحمل فإذا حملت
فد اللبن على الصبي ويفسد به جسده وتضعف
قوته : —

ص : قال أبو جعفر رحمه الله فكره قوم العزل
لهذا الأثر المروي في كراهته ذلك : —

ث : أراد بالقوم هؤلاء إبراهيم النخعي وسالم
ابن عبد الله والأسود بن يزيد وطاوس بن
كيسان فانهم قالوا العزل مكروه . وروى
ذلك عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر
وعثمان وابن عمر وشده فيه .

وقال ابن حزم وصح المنع منه عن جماعة كبار بني
حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر بن نافع أن ابن
عمر قال لا يعزل وقال لو علمت أن أحدا من ولدي
يعزل لنكته . قال علي لا يجوز أن ينكح علي شي
مباح عنده .

ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن
عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش أن علي بن أبي

طالب

طالب رضى الله عنه كان يكره العزل .
ورواه أيضا ابن حزم عن ابن مسعود أنه
قال في العزل هي المودة الخفية . وعنه
أيضا أنه قال في العزل هي المودة الصغرى
وعن أبي امامة الباهلي ما كنت أرى مسلما
يفعله .

وعن ابن عمر قال ضرب عمر رضى الله عنه
على العزل بعض بنيه .

وعن سعيد بن المسيب قال كان عمر بن الخطاب
وعثمان يكرهان ذلك أعني العزل قال علي رضى
الله عنه سماع سعيد من عثمان صحيح : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا به
بأسا إذا أذنت الحرة لزوجها فيه وإن منعته
من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها : —

ث : أي حالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن مالك
والشافعي وأحمد فانهم قالوا لا بأس بالعزل
ولكن عن الحرة باذنها لأن لها حقا حتى إذا منعت
لا يسع له العزل .

وقال الترمذى وقد رخص قوم من أهل العلم
ببعض أصحاب النبي عليه السلام وغيرهم في العزل



وقيل لا يصح الفخ الإصح حذف الماء . وقال أبو
عمر وقال مالك الغيلة أن يمس الرجا مرارة وهي
مرصع حملت أوله تحمد .
وقال الأخفش الغيلة والغيل سواء وهو أن تلد
المرأة فيغشاها زوجها وهي ترضع فتجمل فإذا حملت
فد اللبن على الصبي ويفسد به جسده وتضعف
قوته : —

ص : قال أبو جعفر رحمه الله فكره قوم العزل
لهذا الأثر المروي في كراهة ذلك : —

ث : أراد بالقوم لعولاء إبراهيم النخعي وسالم
ابن عبد الله والأسود بن يزيد وطاوس بن
كيسان فانهم قالوا العزل مكروه . وروى
ذلك عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر
وعثمان وابن عمر وشدة رفيه .

وقال ابن حزم وصح المنع منه عن جماعة كبار بني
حماد بن سلمة عن عبدة الله بن عمر بن نافع أن ابن
عمر قال لا يعزل وقال لو علمت أن أحدا من ولدي
يعزل لنكحته . قال علي لا يجوز أن ينكح على شيء
مباح عنده .

ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن
عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش أن علي بن أبي

طالب

طالب رضى الله عنه كان يكره العزل .
ورواه أيضا ابن حزم عن ابن مسعود أنه
قال في العزل هي الموءودة الخفية . وعنه
أيضا أنه قال في العزل هي الموءودة الصغرى
وعن أبي امامة الباهلي ما كنت أرى مسلما
يفعله .

وعن ابن عمر قال ضرب عمر رضى الله عنه
على العزل بعض بنيه .

وعن سعيد بن المسيب قال كان عمر بن الخطاب
وعثمان يكرهان ذلك أعني العزل . قال علي رضى
الله عنه سماع سعيد من عثمان صحيح : —

ص : وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا به
بأسا إذا أذنت الحرة لزوجها فيه وإن منعته
من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها : —

ث : أي حالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم أبا خنيفة وأبا يوسف ومجاهد ومالك
والشافعي وأحمد فانهم قالوا لا بأس بالعزل
ولكن عن الحرة باذنها لأن لها حقا حتى إذا منعت
لا يسع له العزل .

وقال الزمذى وقد رخص قوم من أهل العلم
ببعض أصحاب النبي عليه السلام وغيرهم في العزل

وقال مالك بن أنس قسنا مرا حرة في العزل ولا قسنا من الأمة .

وفي سؤالات مهني سألت احمد عن حديث هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن سوار الكوفي عن ابن مسعود انه قال يعزل الرجل عن أمته ولا يعزل عن الحرة الا باذنها فقال كان يزيد يروي عن هشام .

قلت من سوار هذا قال لا أدري قلت بلغني عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول هذا الحديث شبه لا شيء فقال احمد كذا لا هو . وقال عبد الله بن احمد بن حنبل قرأت على أبي عن وكيع عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقييل عن جمانة وان جمانة سريّة علي بن أبي طالب رضي الله عنه قالت كان علي يعزل عنا فقلنا له فقال أحيى شيئا أماته الله عز وجل .

وقال عياض وبكر اهنة العزل قال بعض الصحابة وباجازته قال كثير منهم ومن التابعين وقفها الأمصار .

واختلفوا اهل للراة في ذلك حق فراء مالك والشافعي وأصحابها حفاظها اذا كانت حرة ولا يعزل عنها الا باذنها وكانهم رأوا الانزال

من

من تمام لذنها وحققها في الولد ولم يروا ذلك لازما في الأمة : —

ص : وقد خالفهم في ذلك آخرون فقالوا له أن يعزل عنها ان شاءت أو أبت .

ش : أي وخالف القومين المذكورين جماعة آخرون في الحكم المذكور وأراد بهم الحسن البصري وسعيد بن المسيب وعكرمة فانهم قالوا له أن يعزل عن امرأته ان شاءت أو أبت . وعن الحسن كراهة .

وروى الجواز مطلقا عن زيد بن ثابت وسعد ابن ابوقحاص وعن رافع بن خديج أيضا وحناب ابن الأرت وأبي أيوب الأنصاري وأبي بن كعب وعلي بن الحسن وأخس بن مالك وابن معقل وابن عباس والحسن بن علي بن أبي طالب وعلقمة . وسئل عنه ابن المسيب فقال هو حرتك ان شئت أعطشته وان شئت أرويته وكذا قاله عكرمة . وكذلك ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه : —

ص : والقول الاول عندنا أصح القولين وذلك انما رأينا الزوج له أن يأخذ المرأة بان يجامعها وان كرهت ذلك وله أن يأخذها بان يفضي اليها ولا



يعزل عنها فكان له أن يأخذها بأن يقضى اليها
 في جماعه أي أياها كما يأخذها بأن يجامعها وكان
 للمرأة أن تأخذ زوجها بأن يجامعها فكان لها
 أن تأخذها بأن يجامعها كما له أن يأخذها بأن
 يجامعها وكان حق كل واحد منهما في ذلك على
 صاحبه سواء . وكان من حقه أن يقضى اليها
 في جماعه أي أياها إن أجمت وإن كرهت هي ذلك
 فالنظر على ما ذكرنا أن يكون كذلك من حقه
 عليه أن يقضى اليها في جماعه اليها إن أحب ذلك
 أو كره هذا هو النظر في هذا الباب وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله : —
 ش : إنما قال أصح القولين مع أن المذكور ثلاثه
 أقوال لأن القول الثالث هو الذي يقابل القول
 الأول . والقول الثاني يقابل الأول من وجه
 ويقابل الثالث من وجه ففي الحقيقة القول
 الأول والثاني سواء في كراهة القول غير أن في
 القول الثاني شرطان الأول وهو إذن الحرة وهو الذي
 نص عليه الطحاوي بالصحة . وما صل كلامه يشير إلى
 أن الحق مشترك بينهما ولها حق في الولد وبالعزل
 يفوت ذلك فإذا أدت كانت راضية بصوات حقه
 وهذا هو النظر والقياس في هذا الباب : —

ص : والمولى

ص : والمولى في قولهم جميعا عند من كره العزل
 أصح النجاسات مع أمته ويعزل عنها في جماعه ولا
 يستأذنها في ذلك : —
 ش : أي للمولى في قول أصحاب المغالات
 المذكورة جميعا عند من كره العزل مطلقا
 أن يعزل عن أمته من غير استئذان منها لأن
 الأمة ليس لها حق فلا ضرر لها في العزل إلا ما
 روى عن أهل الظاهر من منع ذلك مطلقا عن
 الحرة والأمة جميعا .
 فان قيل نفس النطفة من الرجل فيها روح فصرفها
 عن الرحم أشد من ذلك الروح فتستوى فيه
 الحرة والأمة لكونه يصير وأدا .
 قلت لأنهم ذلك لأن الله عز وجل أوضح
 في كتابه وقت إمكان الوأد وهو قوله تعالى
 ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين إلى
 قوله ثم أنشأناه خلقا آخر فبارك الله أحسن
 الخالقين . فأعلمنا الله عز وجل بذلك الوقت
 الذي يكون فيه الحياة في المخلوق من النطفة فيجوز
 أن يؤد حينئذ فاما قبل ذلك فهي ميتة كسائر
 الأشياء التي لا حياة لها . ألا يرى إلى قول علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه أنها لا تكون مؤودة حتى

تمهرا بالتارات السبع ثم ثلثا ولقد خلفنا الدنيا
من سلاله من طين الى آخر الآية على ما يحيى ببيان
عن قريب ان شاء الله تعالى : —

ص : وان كان للرجل زوجة مملوكة فأراد ان
يعزل عنها فان ابا حنيفة و ابا يوسف ومحمد اقالوا
في ذلك فيما حدثني محمد بن العباس عن علي بن معبد
عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
الاذن في ذلك الى مولى الأمانة . وقد روى ابو
يوسف خلاف هذا القول .

حدثني ابن ابي عمران قال حدثني محمد بن شعيب
عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف قال الاذن
في ذلك الى الأمانة لا الى مولاها . قال ابن ابي
عمران هذا هو النظر على اصول ما بنى عليه هذا
الباب لأنها لو اباحت زوجها تركها كما كان
من ذلك في سنة ولم يكن لمولاها ان يأخذ زوجها
بان يجامعها . فلما كان الجماع الواجب على زوجها
اليها أخذ زوجها لا الى مولاها كان كذلك
الافضاء في ذلك الجماع الاخذ به اليها لا الى مولاها
فهذا هو النظر في هذا : —

ش : اذا تزوج الرجل أمة رجل فأراد ان
يعزل عنها فالاذن في ذلك الى مولاها عند ابي

حنيفة

حنيفة روى ذلك الطحاوي عن محمد بن العباس بن
الربيع الغبري البصري عن علي بن معبد بن شداد
العبدى الرقى نزيل مصر عن محمد بن الحسن الشيباني
عن ابي يوسف يعقوب عن ابي حنيفة .

وروى عن ابي يوسف ان الاذن في ذلك الى الأمانة
لا الى المولى رواها الطحاوي عن شيخه احمد بن ابي
عمران موسى الفقيه البغدادي عن محمد بن شعيب
الشلمى بالشاء المثلثة عن الحسن بن زياد اللؤلؤي
عن ابي يوسف ثم نقل الطحاوي عن احمد بن ابي عمران
انه قال الذي ذهب اليه ابو يوسف هو النظر
والقياس على اصول ما بنى عليه هذا الباب
وبين ذلك بقوله لأنها لو اباحت الى آخره وهو
ظاهر : —

ص : وانكره مولا جميعا الذين ابا حوا العزل ما
في حديث جد الامه بما روت عن رسول الله عليه
السلام من قوله انه لو اد الخفي . ورووا عن
رسول الله عليه السلام انكار ذلك القول على
من قاله وذكروا في ذلك ما حدثنا ابو بكره قال
ثنا ابو داود قال ثنا هشام بن ابي عبد الله ح
وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو داود عن هشام
عن يحيى بن ابي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ابي رفاعه

تمر بالتارات السبع ثم نزل ولقد خلفنا الاوس
من سلاله من طين الى آخر الآية على ما يحيى بيانه
عن قريب ان شاء الله تعالى : —

ص : وان كان للرجل زوجة مملوكة فأراد ان
يعزل عنها فان ابا حنيفة و ابا يوسف ومحمد اقالوا
في ذلك فيما حدثني محمد بن العباس عن علي بن معبد
عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
الاذن في ذلك الى مولى الامة . وقد روى ابو
يوسف خلاف هذا القول .

حدثني ابن ابي عمران قال حدثني محمد بن شعيب
عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف قال الازن
في ذلك الى الامة لا الى مولاها . قال ابن ابي
عمران هذا هو النظر على اصول ما بنى عليه هذا
الباب لأنها لو اباحت زوجها تركها كان
من ذلك في سفره ولم يكن لمولاها ان يأخذ زوجها
بان يجامعها . فلما كان اجماع الواجب على زوجها
اليها أخذ زوجها لا الى مولاها كان كذلك
الافضاء في ذلك اجماع الاخذ به اليها لا الى مولاها
فهذا هو النظر في هذا : —

ش : اذا تزوج الرجل امة رجل فأراد ان
يعزل عنها فالاذن في ذلك الى مولاها عند ابي

حنيفة

حنيفة روى ذلك الطحاوي عن محمد بن العباس بن
الربيع الغبيري البصري عن علي بن معبد بن شداد
العبدى الرقى نزيل مصر عن محمد بن الحسن الشيباني
عن ابي يوسف يعقوب عن ابي حنيفة .

وروى عن ابي يوسف ان الاذن في ذلك الى الامة
لا الى المولى رواها الطحاوي عن شيخه احمد بن ابي
عمران موسى الفقيه البغدادي عن محمد بن شعيب
الشبي بالشاء المثلثة عن الحسن بن زياد اللؤلؤي
عن ابي يوسف ثم نقل الطحاوي عن احمد بن ابي عمران
انه قال الذي ذهب اليه ابو يوسف هو النظر
والقياس على اصول ما بنى عليه هذا الباب
وبين ذلك بقوله لأنها لو اباحت الى آخره وهو
ظاهر : —

ص : وانكره مولا جميعا الذين اباحوا العزل ما
في حديث جد الامه بما روت عن رسول الله عليه
السلام من قوله انه الواد الكفى . ورووا عن
رسول الله عليه السلام انكار ذلك القول على
من قاله وذكروا في ذلك ما حدثنا ابو بكره قال
ثنا ابو داود قال ثنا هشام بن ابي عبد الله ح
وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو داود عن هشام
عن يحيى بن ابي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ابي رفاعه

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله عليه السلام أتاه رجل فقال يا رسول الله ان عندي جاريتي وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحم وأشتهي ما يشتهي الرجال فان اليهود يقولون هي الموءودة الصغرى فقال رسول الله عليه السلام كذبت يهود لو ان الله اراد ان يخلقهم لم تسطع ان تصرفه : —
 حدثنا ابن مرزوق قال ثنا هارون بن اسماعيل قال ثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاع عن أبي سعيد عن رسول الله عليه السلام مثله : —

حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال حدثني عباس بن عقبة الحضرمي عن موسى بن وردان عن أبي سعيد الخدري قال بلغ رسول الله عليه السلام أن اليهود يقولون ان العزل هو الموءودة الصغرى فقال رسول الله عليه السلام كذبت يهود وقال رسول الله عليه السلام لو أفضت لم يكن الا بقدر : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عياض الرقام قال ثنا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق ثنا محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي امامة بن سهل عن أبي سعيد قال أقمت جاريتي لبسوق بني قينقاع فمزني يهودي فقال ما هذه الجارية قلت

جاريتي

جاريتي لي قال أكنت تصيها قلت نعم قال فلعل في بطنها منك سمخة قال قلت اني كنت أعزل عنها قال تلك الموءودة الصغرى قال فأنيت النبي عليه السلام فذكرت ذلك له فقال كذبت يهود كذبت يهود : فهذا أبو سعيد حكى عن النبي عليه السلام كذاب من زعم ان العزل موءودة : —

ثب : أشار بهؤلاء الى أهل المقالة الثالثة الذين أباحوا العزل مطلقا وقوله الذين أباحوا العزل بدل من قوله هؤلاء . وقوله ما في حديث جدامة في محل النصب لأنه مفعول لقوله أنكروا هؤلاء . والحاصل أنهم أنكروا خبر جدامة بنت وهب الذي يخبر أن العزل هو الواد الحنفى وقالوا يرد خبر أبي سعيد الخدري حيث يخبر في حديثه عن النبي عليه السلام أنه أكذب من زعم أن العزل هو الواد الحنفى .

وقد قال ابن حزم لها هنا بعكس هذا حيث يقول لا يحمل العزل عن حرة ولا عن أمة برهان ذلك حديث جدامة قال وهو في غاية الصحة قال واجب من أباحه مخبر أبي سعيد الخدري الذي فيه لا عليكم ان لا تفعلوا قال ولهذا الى النهي أقرب وكذا قال ابن سيرين واحتجوا بكذب النبي عليه السلام قول يهود وبأخبار آخر لا تصح ويبارضها كلها خبر جدامة وقد علمنا

بيقين أن كل شيء أصحله الإباحة حتى ينزل
التخريم فصح أن خبر جدامة بالتخريم هو النسخ
لجميع الإباحات المتقدمة التي لا شك أنها قبل البعث
وبعد البعث وهذا أمر متيقن لأنه إذا أخبر عليه
السلام أنه الواد الحفي والواد محرم فقد نسخ
الإباحة المتقدمة وبطل قول من ادعى غيره
انتهى .

قلت قال الطحاوي في غير هذا الموضع وهو
جواب عما ذكره ابن حزم وهو أنه يجتمل أن
خبر جدامة لما كان عليه الناس من موافقة
أهل الكتاب ما لم يحدث الله عز وجل ناسخه
ثم إن الله عز وجل أعلم بكذبهم وأن الأمر
في الحقيقة مختلف ذلك فأعلم أنه عليه السلام
بكذبهم وأباح لهم الغزل على ما في حديث أبي
سعيد وأن الله عز وجل إذا أراد شيئا لا يمكن
وقوع غيره وبمعناه قال أبو الوليد بن رشد .
وقال ابن العربي خبر جدامة مضطرب قال
وقد قال قوم أن ذلك كان قبل أن يبين الله
له جواز ذلك فكان يتبع اليهود فيما لم يتبين
له فيشرع وهذا أسقط عظيم فإنه إنما كان يجب
موافقتهم فيما لم ينزل الله عليه فيه شيء مما لم

يكن

يكن من كذبهم وثبت يلهم وقد صرح
ها لنا عليه السلام بقوله كذبت يهود فكيف
يصح أن يكون معهم على كذبهم وتخبر به ثم يكذبهم
فيه في حال عقلا لا يجوز على الأنبياء عليهم
السلام .

فإن قيل ذكرنا أن جدامة أسلمت عام الفتح
حينئذ يكون حديثها متأخرا فيكون ناسخا لحديث
أبي سعيد وغيره .

قلت ذكرنا هذا وذكرنا أنما أسلمت قبل الفتح
قال عبد الحق وهو الصحيح .

ثم إنه أخرج حديث أبي سعيد من حنبل طريق
الأول عن ابن بكير القاسمي عن أبي داود
سليمان بن داود الطيالسي عن هشام بن أبي عبد الله
الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير الطائفي عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان العامري المدني وكلهم ثقة
أئمة كبار وهو يروي عن أبي رفاعه ويقال
له رفاعه أيضا ويقال له أيضا أبو مطيع بن عوف
أحد بني رفاعه بن الحارث وقد وقع الإسمان
في رواية الطحاوي كما ترى وهما أبو رفاعه وأبو
مطيع بن عوف وهو أبو مطيع بن رفاعه وقال
الحافظ المنذري قد اختلف على يحيى بن أبي كثير

في هذا الحديث ف قيل عنه عن محمد بن عبد الرحمن
ابن ثوبان عن جابر بن عبد الله وأخرجه الزمذني
والنسائي وقيل فيه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد
ابن عبد الرحمن عن أبي رفاعه عن جابر وقيل فيه
عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن رفاعه
وقيل فيه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن
عن أبي مطيع بن رفاعه وقيل فيه عن أبي سلمة
عن أبي هريرة .

قلت المذكور في حديث أبي سعيد عن رفاعه
وعن أبي رفاعه وعن أبي مطيع بن رفاعه .
أما عن رفاعه فأخرجه أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل
قال نا ابا ن قال نا يحيى أن محمد بن عبد الرحمن بن
ثوبان حدثه أن رفاعه حدثه عن أبي سعيد
الخديري أن رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية
وانا أعزل عنها فانا أكره أن تحمل وأنا أريد ما
يزيد الرجال وان اليهود تحدث أن العزل مودودة
صغرى قال كذبت يهود لو أراد الله أن يخلق
ما استطعت أن تصرفه .

وأما عن أبي رفاعه فقد أخرجه الطحاوي من
طريقين أحدهما ما ذكره والثاني عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي رفاعه عن أبي سعيد
الخديري

أخرجه عن أبي سعيد
ابن مرزوق عن أبي داود
سليمان بن داود الطالسي
عن هشام الدستوائي عن
يحيى بن أبي كثير

الخديري الى آخره .
وأخرجه النسائي أيضا نحوه وقال عن أبي رفاعه
وأما عن أبي مطيع بن رفاعه فأخرجه الطحاوي
أيضا وهو الطريق الثالث عن إبراهيم بن مرزوق
عن هارون بن اسماعيل الخراز البصري عن علي بن
المبارك الهنائي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن
عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعه عن أبي سعيد
أن رسول الله عليه السلام مثله .

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات أبيه ثنا أبو
قال ثنا وكيع نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير
عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي مطيع بن رفاعه
عن أبي سعيد الخديري قال قالت اليهود العزل
المودودة الصغرى قال أبي وكان في كتابنا أبو
رفاعة بن مطيع فقيره وكيع وقال عن أبي مطيع
ابن رفاعه فقال النبي عليه السلام كذبت يهود
ان الله لو أراد أن يخلق شيئا لم يستطع أحد أن
يصرفه .

وأخرجه النسائي وفي روايته أبو مطيع بن عوف
الأنصاري عن أبي سعيد .

الطريق الرابع عن يونس بن عبد الأعلى عن
عبد الله بن وهب عن عياش بن بشير البجلي آخر



الحروف وبالشين المعجمة بن عبدة الحضرمي عن
موسى بن وردان القرشي العامري المصري الفاص
مولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد
ولهذا اسناد مصري صحيح ورواؤه كلهم ثقات
مصريون .

وأخرجه البزار في مسنده نا عبدة بن عبد الله
أنا يزيد بن الحجاب أنا عياش بن عبدة الحضرمي
حدثني موسى بن وردان عن أبي سعيد الخدري
أنه قال قال رسول الله عليه السلام إن اليهود يقولون
إن الفزل الموءودة الصغرى فقال كذبت يهود
ولا تعلم روى موسى بن وردان عن أبي سعيد
الاهذا الحديث . وموسى بن وردان مدني صالح
الحديث وموسى بن وردان روى عن أبي هريرة
وأبي سعيد وإنما روى عنه محمد بن أبي حميد
أحاديث منكورة فأما هو فلا بأس به .
قلت موسى بن وردان مصري ولكن أصله مدني
والبزار إنما قال مدني باعتبار أصله ولكن عداوه
في المصريين : —

الطريق الخامس عن إبراهيم بن أبي داود البرقي
عن عياش بن بالياء آخر الحروف والشين المعجمة بن
الوليد الرقام شيخ البخاري وأبي داود عن عبد الأعلى

ابن عبد الأعلى

ابن عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق المدني عن
محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي النخعي المدني عن
أبي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وعن
أبي أسامة أسعد أو سعيد بن سهل بن حنيف
الأنصاري كلاهما عن أبي سعيد الخدري .

وأخرجه البزار أيضا في مسنده نا يوسف بن موسى
أنا سلمة بن الفضل نا الكجاج بن ارطاة عن محمد بن
إبراهيم بن الحارث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي سعيد الخدري قال أصبنا سبأيا بنى
المصطلق فأصابني شيء منها أو شيء منهم فكت
أعزل عنها لأبيعتها فلقيتني رجل من اليهود فقال
ما هذا يا أبا سعيد أتبيعها قلت نعم قال فلعلك
تبيعها وفي بطنها نسمة منك قلت أتبيعتني أعزل
عنها فقال تلك الموءودة الصغرى فأثبت رسول
الله عليه السلام أحبه قال فذكرت له ذلك
فقال عليه السلام كذبت يهود كذبت يهود .
وحدثنا يوسف بن موسى ثنا سلمة بن الفضل نا محمد
ابن اسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن النبي
عليه السلام بمثل ذلك . وحدثني ابن اسحاق عن
محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد أصح من

حديث الحجاج لأن الحجاج عندي لم يسمع من محمد

ابن ابراهيم

وأخرجه ابن أبي شلبية في مصنفه نا ابن نمير عن
محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم النبي عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن وأبي امامة بن سهل عنهما جميعا
عن أبي سعيد الخدري قال لما أصبنا سبي بني
المصطلق استمتعنا من النساء وعزلنا منهن
شذافي وقعت على جارية في سوق بني قينقاع
فصرى رجل من يهود فقال ما هذه الجارية
الى آخره مخور رواية الطحاوى : —

قوله واشترى ما يشتهي الرجال أى ما يشتهي
الرجال وأراد به الجماع : —

قوله هى المودودة الصغرى أى العزل هى المودودة
الصغرى والمودودة الكبرى هى أن تدفن البنت
وهى حية وانما سمي العزل المودودة الصغرى لأنه
بمنزلة الواد إلا أنه خفي لأن من يعزل عن امرأته
انما يعزل هربا من الولد وانما أنت الضمير وان
كان يرجع الى العزل باعتبار المودودة : —

قوله لو أقضت له يكن إلا بقدر معناه لو باشرته
وجامعته لم يكن الولد إلا بقدر من الله تعالى
وهو من قولك أقضى الرجل الى امرأته إذا باشرها

وجامعها

وجامعها : —

قوله بسوق بني قينقاع هو سوق مشهور من
أسواق العرب . وفي المطالع بنى قينقاع بضم النون
وكسرهما وفتحها وهم شعب من يهود المدينة أضيفت
اليهود السوق : —

قوله سحلة بفتح السين وسكون الحاء المعجمة وهى
فى الأصل ولد الغنم ولكن أريد بها هاهنا
الشحمة كما جاء ذلك فى رواية البزار : —

ص : ثم قد روى عن على رضى الله عنه دفع
ذلك والتنبيه على فساد معنى لطيف حسن

حدثنا روح بن القريح قال ثنا يحيى بن عبد الله
ابن بكير قال حدثني الليث قال حدثني معمر بن أبى

حبيبة عن عبيد الله بن عدي بن الحيار قال
ثنا أصحاب رسول الله عليه السلام عند

عمر رضى الله عنه العزل فاختلفوا فيه فقال
عمر قد اختلفتم وأنتم أهل بدر و الأختيار

فكيف بالناس بعدكم اذ ثنا جى رجلان
فقال عمر رضى الله عنه ما هذه المتاجاة قال

ان اليهود تغرم أنها المودودة الصغرى فقال
على رضى الله عنه انها لا تكون مودودة حتى
تمر بالنارات السبع . ولقد حلفنا الا نسا من

سلسلة من طين : —

حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا عبد الله
ابن يزيد المقرئ قال ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن
أبي حبيب عن معمر بن أبي حبيبة قال سمعت
عبيد بن رفاعَةَ الأنصاري قال ثنا أصحاب
رسول الله عليه السلام العزل ثم ذكر مثله
وزاد فحجب عمر من قوله وقال جزاك الله
خيروا فأخبر علي رضي الله عنه أنها لا مودة
إلا ما قد تفتح فيه الروح قبل ذلك . وأما ما لم
ينفتح فيه الروح فأنما هو موات غير مودة
وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا
نظير ما قد ذكرنا عن علي رضي الله عنه : —
حدثنا أبو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان
قال ثنا الأعمش عن أبي الوذالك أن قوما سألوا
ابن عباس عن العزل فذكر مثل كلام علي سواد
فهذا علي وابن عباس رضي الله عنهم قد اجتمعا
في هذا على ما ذكرنا ونابع عليا على ما قال عمر
رضي الله عنه ومن كان يحضرهما من أصحاب
رسول الله عليه السلام . ففي هذا دليل أن العزل
غير مكروه من هذه الجهة : —
ثم : أي ثم قد روى عن علي بن أبي طالب

رضي

رضي الله عنه دفع ما روى عن جد أمة بنت
وهب والتثنية على فسادها وذلك لأن عليا
رضي الله عنه قد بين في حديثه أن المودة لا
تكون إلا فيما تفتح فيه روح وأما ما لم يفتح فيه
الروح فإنه في حكم الجراد والموات فلا يكون
مودة . وكذلك قال ابن عباس لما سئل عن
العزل وكفى بواحد منهما حجة فكيف إذا اجتمعا
على قضية واحدة فإنه لا يعدل عنها ولا سيما
واقداً تابع عليا عمر بن الخطاب على ما قاله علي
وكذلك من كان يحضرهما من الصحابة فصار
ذلك بالإجماع على أن العزل غير مكروه من هذه
الجهة .

ثالثاً أنه أخرج حديث علي رضي الله عنه من طريقين
الأول — عن روح بن الفرج الفطاني المصري
عن يحيى بن عبد الله بن بكير الفرشي المخزومي المصري
روى له مسلم وابن ماجه عن الليث بن سعد عن
معمر بن أبي حبيبة بيانه مكررة آخر الجروف على
صورة التصفير ويقال معمر بن أبي حبيبة على
صورة التكبير وتفه يحيى وابن حبان وروى له
الترمذي حديثاً واحداً عن سعيد بن المسيب
عن عمرو في الصوم في السفر عن عبيد الله بن

عدي بن الحيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف
ابن قصي القرشي النوفلي المدني ولد في زمن النبي عليه
السلام وكان من فقهاء قريش العجلي مدني
تابعي ثقة من كبار التابعين روى له البخاري
ومسلم وابوداود والنسائي : —

والثاني عن صالح بن عبد الرحمن عن عبد الله
ابن يزيد المقرئ الفهري شيخ البخاري عن عبد الله
ابن لهيعة المصري فيه مقال عن يزيد بن أبي جيب
سويد المصري روى له الجماعة عن معمر بن أبي
حبيبة عن عبيد بن رفاع بن رافع الزرقاني البخاري
ذكره في الكمال في الصحابة وذكره ابن حبان في
التابعين الثقات : —

قوله واسم اهل بدر رجلة حاليتها —
قوله الأخيار بالرفع لانه صفة للأهل في قول
اهل بدر وهو جمع خير بتشديد الباء : —
قوله اذا ثنا جرحلان أي تساررافي الكلام
اراد انهما يتكلمان فيما بينهما حبيبة : —
قوله ثممر بالنارات السبع اراد بها الأحوال
السبع وهي أن تكون أولاً نطقاً ثم علقاً ثم مضغاً
ثم عظماً ثم كما ثم تنفخ فيه الروح ثم يظهر في الوجود
وليس سهل فلا تكون مودودة الا بعد مرورها على

هذه

هذه الأحوال السبع ولقد بين الله تعالى
هذه الأحوال في قوله ولقد خلقنا الانسان من
سلاية من طين .

وأخرج حديث ابن عباس باسناد صحيح عن أبي
بكرة بكارة الفاضلي عن مؤمل بن اسماعيل الفرشي
عن سفيان الثوري عن سليمان الأعمش عن أبي
الوداع جبر بن نوف البكائي الكوفي .

وأخرجه البيهقي في سننه من حديث الحسين عن
سفيان عن الأعمش عن عبد الملك الزراد عن مجاهد
سألنا ابن عباس فقال اذا دعوا فسلوا الناس
ثم اتوا واخبروني فسالوا فاجبروه فقلنا هذه
الآية . ولقد خلقنا الانسان من سلاية من طين
حتى فرغها ثم قال كيف تكون من المودودة حتى
تمر على هذا المخلق : —

صب : وقد روى عن رسول الله عليه السلام
في العزلة ايضاً ما حدثنا محمد بن عمرو بن يونس
قال ثنا اسباط عن مطرف عن أبي اسحاق عن أبي
الوداع عن أبي سعيد الخدري قال لما افتتح رسول
الله عليه السلام خيبراً أصبنا نساء فكانت نطأهن
فنزل عنهن فقال بعضنا لبعض اتفعلون هذا
ورسول الله عليه السلام الى جنبكم فلا تالونه

فألوه عن ذلك فقال ليس من كل الماء يكون
الولد إن الله عز وجل إذا أراد أن يخلق شيئا
لم يمنع شيئا فلا عليكم أن تعزلوا : —

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا ابن وهب قال
أخبرني ابن أبي الزناد عن أبي بصير قال حدثني محمد بن
يحيى بن حبان أن ابن محيريز حدثه أن أبا سعيد
حدثه أن بعض الناس كانوا رسول الله عليه السلام
في شأن العزل وذلك لأن عزوة بنى المصطلق
فأصابوا سبائيا وكرهوا أن يلدن منهم فقال
رسول الله عليه السلام ما عليكم أن لا تعزلوا فإن
الله عز وجل قدر ما هو خالق إلى يوم القيامة
حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكاً
حدثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن
يحيى بن حبان فذكر بأسناده مثله : —

حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الخصب قال
ثنا وهيب عن موسى بن عقبة عن محمد بن يحيى بن
حبان عن ابن محيريز عن أبي سعيد الخدري أنهم
أصابوا سبائيا أو طاس فأرادوا أن يستمتعوا
منهن فلا يجعلن فقالوا النبي عليه السلام عن ذلك
فقال لا عليكم أن تفعلوا فإن الله عز وجل قد كتب
ما هو خالق إلى يوم القيامة : —

حدثنا

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو ليلى ز قال أنا
شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال أخبرني
عبد الله بن محيريز الجعفي أن أبا سعيد الخدري
أخبره أنه بلغنا وهو جالس عند النبي عليه السلام
أذ جاءه رجل من الأنصار فقال يا رسول الله
إننا نصيب شيئا ونحب الإثم فكيف ترى في العزل
فقال النبي عليه السلام أو أنكم تفعلون ذلك لا
عليكم أن تفعلوا ذلك فإنها ليست نسمة كتب الله
أن تخرج الأخرجة : —

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو داود عن شعبة
عن أنس بن سيرين قال سمعت معبد بن سيرين
يحدث عن أبي سعيد قال سألت رسول الله عليه
السلام عن العزل فقال لا عليكم أن تفعلوا وإنما
هو القدر : —

حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو داود عن
شعبة عن أبي اسحاق السبيعي قال سمعت أبا الوداك
يحدث عن أبي سعيد الخدري قال لما أصبنا سبئ
حنين سألنا رسول الله عليه السلام عن العزل
فقال ليس من كل الماء يكون الولد وإذا أراد الله
أن يخلق شيئا لم يمنع شيئا : —

حدثنا أبو بكره قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان عن

أبي اسحاق عن أبي الورد الكندي عن أبي سعيد قال أصبنا
 فساء يوم حين فكنا نعزل عنهن نريد الفداء فقلنا
 لو سألنا رسول الله عليه السلام ثم ذكر مثله :-
 حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو ظفر قال ثنا
 جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي العالية
 عن أبي سعيد قال ثنا كونا العزل فخرج رسول
 الله عليه السلام فقال لا عليكم أن لا تفعلوا
 فأنما هو القدر :-
 شئ : أي قد روى عن رسول الله عليه السلام
 أيضا في إباحة العزل رواه أبو سعيد سعد
 ابن مالك الخدري رضي الله عنه وأخرج من
 قسغ طرق صحاح :-

الأول - على شرط مسلم عن محمد بن عمرو بن
 يوسف الثعلبي عن أسباط بن محمد الكوفي روى له
 الجماعة عن مطرف بن طريف الحارثي الكوفي روى
 له الجماعة عن أبي اسحاق عمرو بن أبي اسحاق
 السبيعي روى له الجماعة عن أبي الورد الكندي
 نوف البكائي روى له مسلم وأبو داود والترمذي
 وابن ماجه .

وأخرجه مسلم حدثني هارون بن سعيد الأيلي
 قال ثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني معاوية

يعني

يعني ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن أبي الورد الكندي
 عن أبي سعيد الخدري سمعه يقول نزل رسول
 الله عليه السلام عن العزل فقال ما من بكل الماء
 يكون الولد فإذا أراد الله خلق شيئا لم يمنعها
 شيئا :-

قوله لما افتتح خيبر كانت غزوة خيبر وفتحها
 سنة سبع من الهجرة :-
 قوله أتفعلون هذا أي العزل والألف فيه
 للاستفهام :-

قوله ورسول الله عليه السلام إلى جنينكم كلمة
 إلى هاهنا بمعنى عند كما في قوله :-

وذكره أشبه إلى من الرحيق السلسل :-
 قوله فلا عليكم أن لا نعزلوا أي فلا بأس عليكم
 ترك العزل ولهذا يفهم منه إباحة العزل وفهم
 منه الحسن البصري وابن سيرين النهي . فقال الحسن
 كان هذا زجريا وقال ابن سيرين هو أقرب
 إلى النهي .

وقال القرطبي فهمت طائفة من هذا التركيب
 النهي والزجر عن العزل كما حكى عن الحسن وابن سيرين
 فكانت فهموا من لا النهي عما يسأل عنه وحذف
 بعد قوله لا فكانت قال لا نعزلوا وعلينا أن لا نفعلوا

تأكيد ذلك الذي وفهمت طائفة أخرى
منها الإباحة كأنها جعلت جواباً للسؤال :
قوله لا عليكم أن لا تعزلوا أي ليس عليكم جناح
في هذا أن لا تعزلوا قال وهذا التأويل أولى
بدليل قوله ما من نسمة كائنته إلا وستكون. ويقول
افعلوا أو لا تفعلوا فاعمالها هو القدر. ويقول إذا
أراد الله عز وجل خلق شيئاً لم يمنع شيئاً وهذه
الألفاظ كلها مصرية بأن العزل لا يرد القدر
ولا يضر فانه قال لا بأس به.

قلت الذي قاله الطائفة الأولى ليس معنى
التركيب بل فيه تعسف والمعنى على ما قاله الطائفة
الثانية فلذلك وصفه الطحاوي هاهنا فافهم
الثاني عن ربيع بن سليمان المؤذن عن عبد الله
ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بالنون عن
أبيه عبد الله بن ذكوان عن محمد بن يحيى بن حبان
بفتح الحاء وتشديد الباء الموحدة بن منقذ الأنصاري
المدني عن عبد الله بن محرز بن جنادة المكي عن
أبي سعيد.

وأخرجه مسلم بن يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد
وعلى بن حجر قالوا أنا اسماعيل بن جعفر قال أخبرني
ربيع عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محرز

أنه

أنه قال دخلت أنا وأبو الصرمة عند أبي سعيد
أخذري فقال أبو الصرمة فقال يا أبا سعيد هل
سمعت رسول الله عليه السلام يذكر العزل
قال نعم عزونا مع رسول الله عليه السلام غزوة
بالمصطلق فبينما كرام العرب فطالت علينا
الغزبة ورغبنا في القداء فأردنا أن نستمع ونعزل
فقلنا نعم ورسول الله عليه السلام بين أظهرنا
لا نسأله وسألنا رسول الله عليه السلام فقال لا
عليكم إلا تفعلوا أما كتب الله خلق نسمة هي كائنته
اليوم القيامة الاستكون وفي لفظ له قال الله

اكتب من هو خالق اليوم القيامة :
قوله غزوة بنى المصطلق وهي غزوة المر ليسيع
قال أهل الحديث لهذا أولى من رواية ابن عتبة
انه كان في غزوة أوطاس ومعنى بالمصطلق أي
بنى المصطلق :

قوله سبياً جمع سبية وهي المأخوذة نهياً :
قوله ما عليكم أن تعزلوا أي لا بأس عليكم بأن
تتركوا العزل :

الثالث رجاله كلهم رجال الصحيح عن يونس
ابن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب عن مالك بن
أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني المعروف

بربيعة الرائي الى آخره .
 واخرجه أبو داود ثنا القعنبى عن مالك عن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن جبان عن أبي حنيفة
 قال دخلت المسجد فرأيت ابا سعيد الخدرى فجلست
 اليه فسألته عن العزل فقال أبو سعيد خرجنا مع
 رسول الله عليه السلام في غزوة بني المصطلق فأصابتنا
 سبيا من سبي العرب فاستهيننا النساء واشتدت
 علينا الغربة وأصابتنا الفداء فأردنا أن نعزل ثم قلنا
 فنزل ورسول الله عليه السلام بين أظهرنا قبل
 أن نسأله عن ذلك فسألناه عن ذلك فقال يا عليكم
 الا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا
 وهي كائنة : —

الرابع عن نصر بن مرزوق عن الخصيب بن ناصح
 الحارثى عن وهيب بن خالد عن موسى بن عقبة بن أبي
 عياش القرشى الى آخره .

واخرجه احمد في مسنده ثنا عفان نا وهيب نا
 موسى بن عقبة حدثني محمد بن يحيى بن جبان عن ابن
 حنيفة عن أبي سعيد في غزوة بني المصطلق أنهم
 أصابوا سبايا فأرادوا أن يستمتعوا بهن ولا يجعلن
 فسألوا رسول الله عليه السلام فقال ما عليكم ان
 تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب من هو خالق

الى

الى يوم القيامة انتهى . فهذا كما ترى قد وقع في
 روايته بنى المصطلق . وفي رواية الطحاوى أو طاس
 وقد قلنا ان أهل الحديث قالوا سبايا بنى المصطلق أولى
 من سبايا أو طاس .

وفي المطالع أو طاس واد في ديار رهوازن وهو موضع
 قرب حنين : —

الخامس على شرط البخارى عن إبراهيم بن أبي داود البرسى
 عن أبي اليمان أنه الحكيم بن نافع البهراني الحمصى شيخ
 البخارى عن شعيب بن أبي حمزة دينار الأموى الحمصى
 عن محمد بن مسلم الزهرى عن عبد الله بن الحنظلي
 وأخرجه احمد في مسنده نا أبو اليمان نا شعيب بن
 أبي حمزة عن الزهرى نحوه سواء .

وأخرجه البخارى ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء نا جويرية
 عن مالك عن الزهرى عن ابن حنيفة عن أبي سعيد الخدرى
 قال أصبنا سبايا فكننا نعزل فسألنا رسول الله عليه
 السلام فقال أو انكم لتفعلون فإلهات ثلاثا ما من
 نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هو كائنة .

وأخرجه مسلم نحوه عن عبد الله بن محمد بن أسماء
 الى آخره : —

قوله أو كنتم لتفعلون . ظاهره الإنكار والزرع غير
 أن قوله فانها ليست نسمة كتب الله أن تخرج الاخرى

يدفع ذلك فاذا ن يكون معناه الاستبعاد لفعلمهم له دليل ما جاء في الرواية الأخرى ولم يفعل ذلك أحدكم .

قال الراوى ولم يفعل ولا يفعل ذلك أحدكم فعلمه أنه ليس بنهى وهو أعلم بالمقال . وفي بعض الروايات ما من كل الماء يكون الولد يعنى أنه ينعقد الولد في الرحم من جزء من الماء لا يشتر العازل بخروجه فيظن أنه قد عزل كل الماء وإنما عزل بعضه فيخلق الله تعالى الولد من ذلك الجزء اللطيف وقال الأطباء ذلك الجزء هو الشيء الثخين الذى

يكون في الماء على هيئة نصف عدسة : —
قوله لا عليكم أى لا بأس عليكم . —
قوله نسمة أى روح وتفسر : —

السادس على شرط مسلم عن ابراهيم بن مرزوق عن ابي داود سليمان بن داود الطيالسي عن شعبة عن أنس بن سيرين عن معبد بن سيرين الا نضارى مولى أنس بن مالك عن ابي سعيد .

وأخرجه مسلم نا نضر بن علي الجهضمي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن أنس بن سيرين عن معبد ابن سيرين عن ابي سعيد الخدري . قلت له سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي عليه السلام قال لا عليكم

أن لا

فإنما هو القدر ومفاهه لا بأس عليكم انه لا تفعلوا

أن لا تفعلوا العزل ولو فعلتم فإن أمر الله لا بد من وقوعه وعزلكم لا يرد القدر : —

السابع على شرط مسلم أيضا عن ابراهيم بن مرزوق عن ابي داود سليمان بن داود الطيالسي عن شعبة عن ابي اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي عن ابي الوداك جبر بن نوف البكائي عن ابي سعيد

وأخرجه مسلم نحوه وقد ذكرناه في الطريق الأول الثامن كترديد القداء بكسر الفاء وأراد به أن يبيعوا السبايا من أهلهم يأخذون منهم مالا وفيه حجة لما عليه الجمهور من العفاه من أن يبيع أمهات الأولاد لا يجوز إذا القداء بيع وقد تقر عند قوم منعه بسبب الحمل . وقال بعضهم انما فيه حجة لمع بيعهن حبالى فقط لأجل استرقاق الولد وهو الذى عليه اجماع المسلمين : —

التاسع عن ابراهيم بن ابي داود البرلسي عن ابي ظفر بالظاء المعجمة عبد السلام بن مطهر البصرى شيخ البخارى و ابي داود عن جرير بن حازم عن محمد ابن سيرين عن ابي العالية رفيع بن مهران الرياحي عن ابي سعيد .

وهذا الحديث أخرجه بقية الجماعة بطرق مختلفة فالترمذي عن ابي عمر وقتيبة فالإسنا سفيان

را عن ابي بكره بكار الناصي عن مؤمن بن اسامعيل القرشي عن سفيان الثوري عن ابي اسحاق عمرو بن عبد الله الى آخره قوله صح



ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن فرعة
لهو ابن يحيى عن أبي سعيد قال ذكرت العزل عند
رسول الله عليه السلام فقال لم يفعل ذلك
أحدكم زاد ابن أبي عمير في حديثه ولم يقل
لا يفعل ذلك أحدكم قالوا في حديثها فأنها
ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها .

والنسائي عن اسماعيل بن مسعود وحميد بن
مسعدة قال ثنا يزيد بن زريع ثنا ابن عون عن
محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر بن مسعود
رد الحديث حتى رده إلى أبي سعيد الخدري
قال ذكر ذلك عن رسول الله عليه السلام قال
وما ذاكم قلنا الرجل تكون له المرأة فيصيبها
ويكره الحمل وتكون له الأمة فيصيب منها ويكره
أن تحمل منه قال لا عليكم أن لا تفعلوا فأنما هو
القدر .

وابن ماجه عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني
قال إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب حدثني عبد الله
ابن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال سألت رسول
الله عليه السلام عن العزل فقال أو تفعلون
لا عليكم أن تفعلوا فإنه ليس من نسمة قضى الله لها
أن تكون إلا هي كائنة : —

ص : حدثنا

ص : حدثنا أبو بكر وأبو مرزوق قال ثنا
أبو داود قال ثنا شعبة عن أبي الفيض قال سمعت
عبد الله بن مرة عن أبي سعد الزوقي أن رجلا
من أشجع سأل رسول الله عليه السلام عن العزل
فقال ما يقدر في الرحم يكن : —

ث : أبو بكر يكار القاضى : —
وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي : —
وأبو الفيض اسمه موسى بن أيوب ويقال
ابن أبي أيوب المهري الشامي الحمصي قال العجلي
شامي ثقة . وقال أبو حاتم صالح روى له أبو
داود والترمذي والنسائي : —

وعبد الله بن مرة الزوقي روى له الجماعة
وأبو سعد بفتح السين وسكون العين وقيل
أبو سعيد بزيادة الياء قال أبو عمر أبو سعد
أشبهه وقال ذكره خليفة بن خياط فيمن روى
عن النبي عليه السلام من الصحابة وقال لا يوقف
له على اسمه . وقال غيره أبو سعيد الزرقى
مشهور بكنيته واختلف في اسمه فقيل سعد بن
عمارة وقيل عمارة بن سعد وقيل عامر بن مسعود
وليس بشيء .

وأخرجه النسائي أنا محمد بن بشر عن محمد عن

شعبة عن أبي العيص سمعت عبد الله الزوفي
عن أبي سعد الزوفي أن رجلا سأل رسول الله
عليه السلام عن العزل فقال إن امرأق ترضع
وأنا أكره أن تحمل فقال النبي عليه السلام إن
ما قدر في الرحم سيكون .

واعلم أنه وقع في رواية النسائي أبو سعد
الزوفي بالزاي المفتوحة وسكون الواو وبالفاء
نسبة إلى زوف بن زاهر بن عامر بن عوثبان
ابن مراد وهو قبيل من حمير ووقع في رواية
الطحاوي وغيره الزرقى بضم الزاي وفتح الراء
وبالفاف نسبة إلى بني زريق قبيل من الخزرج
ص : حدثنا فهد قال ثنا أبو عسان قال ثنا
جعفر بن أبي المعيرة عن عبد الله بن أبي الهذيل عن
جرير قال أتى النبي عليه السلام رجل فقال ما وصلت
إليك من المشركين إلا بعينه لي أو بعينه أعزل عنها
أريد بها السوق قال جائها ما قدر :
ش : أبو عسان مالك بن اسمعيل النهدي شيخ
البخاري : —

وحضر بن أبي المعيرة الخزاعي القمي وثقه ابن
حبان وروى له الأربعة ابن ماجه في التفسير
وعبد الله بن أبي الهذيل العنزي الكوفي أبو

المعيرة

المعيرة روى له مسلم والنسائي
وجرير بن عبد الله البجلي العمالي رضي الله عنه
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا الفضل بن
دكين عن مندل بن علي عن جعفر بن أبي المعيرة
عن عبد الله بن أبي الهذيل عن جرير قال جاء رجل
إلى رسول الله عليه السلام فقال يا رسول الله
ما خلصت إليك من المشركين إلا بعينه وأب
أعزل عنها أريد بها السوق فقال رسول الله
عليه السلام جاءها ما قدر : —

قوله بعينه بفتح الفاف وسكون الياء آخر الحروف
وفتح النون وهي الأمة سواء كانت معنية أو لا وكثيرا
ما يطلق على المعنيات من الأماء وجمعها قيات
وقيات : —

ص : ففي هذه الآثار أيضا ما يدل على أن العزل
غير مكروه لأن رسول الله عليه السلام لما أجزوه
أنهم يفعلونه لم ينكر ذلك عليهم ولم ينههم عنه
وقال لا عليكم أن لا تفعلوه فانما هو القدر أي فان
الله إذا كان قد قدر أنه يكون له ولد كان ذلك الولد
ولم يمنع العزل ولا غيره محلا لأنه قد يكون مع العزل
افصاء بقليل الماء الذي قد رآه عز وجل أن
يكون منه فيكون منه ولد ويكون ما بقي من الماء

الذي تمتعون من الافضاء به بالعزل فضلا وقد
 يكون الله عز وجل قد قدر ان لا يكون من ماء ولد
 فيكون الافضاء بذلك الماء والعزل سواد في ان لا
 يكون منه ولد فكان الافضاء بالماء لا يكون ولد
 الا بان يكون في تقدير الله تعالى ان يكون في
 ذلك الماء ولد فيكون كما قدر وكان العزل اذا كان
 قد تقدم في تقدير الله عز وجل ان يكون من ذلك
 الماء الذي يعزل ولدا وصل الله عز وجل الى الرحم
 منه شيئا وان قل فيكون منه الولد فاعلمهم رسول
 الله عليه السلام ان الافضاء لا يكون منه
 ولد الا ان يكون قد سبق في تقدير الله عز وجل
 وان العزل لا يمنع ان يكون ولدا اذا كان سبق في
 علم الله انه كائن ولهم بينهم في جملة ذلك عن
 العزل : —

ش : اشار بهذه الاشارة الى الاحاديث التي
 رواها عن أبي سعيد الخدري بعدة طرق وأبي
 سعد الزوفي وجري بن عبد الله البجلي رضي الله عنهم
 وباقي الكلام ظاهرا : —

ص : ثم قد روى عن رسول الله عليه السلام
 في اباحته ايضا ما قد حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا
 اسد قال ثنا محمد بن خازم عن الأعمش عن سالم بن

أبي الجعد

أبي الجعد عن جابر رضي الله عنه قال أتى النبي عليه
 السلام رجل من الأنصار فقال يا رسول الله ان لي
 جارية تستقي على ناضح لي وانا اصاب منها فاعزل
 فقال له رسول الله عليه السلام نعم فاعزل فلم
 يلبث الرجل ان جاء فقال يا رسول الله قد عزلت
 عنها فحملت فقال رسول الله عليه السلام ما قدر
 الله لنفس ان يخلفها الا وهي كائنة : —

حدثنا أبو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان
 عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر عن
 النبي عليه السلام مثله فهذا جابر قد حكى عن
 رسول الله عليه السلام نظير ما حكى عنه أبو سعيد
 ومن ذكرنا معه في الفصل الذي قبل هذا وانه قد
 أذن له مع ذلك في العزل : —

ش : أي ثم قد روى عن رسول الله عليه السلام
 أيضا في اباحة العزل رواه جابر بن عبد الله فانه
 حكى في حديثه نظير ما حكى أبو سعيد الخدري
 وأبو سعد الزوفي وجري بن عبد الله وزار جابر
 في روايته بصرح الاذن من النبي عليه السلام في
 العزل فدل ذلك على ان العزل مباح وأن القدر
 لا يمنع العزل

وأخرج حديث جابر من طريقين صحيحين : —

الأول عن ربيع بن سليمان المؤذن عن أسد
ابن موسى عن محمد بن خازم بالخاء والزاي المجهزين
أبي معاوية الضرير عن سليمان الأعمش عن سالم
ابن أبي الجعد رافع الأشجعي الكوفي عن جابر بن عبد الله
الأنصاري .

وأخرجه البزار في مسنده نايوسف بن موسى
ناجرير عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن
جابر بن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي عليه السلام
لما عظمي فقال يا رسول الله إن لي جاريتي وأنا أعزل فقال
رسول الله عليه السلام ما قدر من نسمة
تخرج إلا وهي كائنة . وهذا الحديث روى
عن جابر من وجوه بالفاظ مختلفة قد ذكرنا
كل حديث بلفظه في موضعه .

قلت حديث جابر في هذا الباب أخرجه
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن
ماجة بالفاظ مختلفة وأسانيد متغايرة : —
الثاني عن أبي بكره بكار القاسمي عن مؤمل بن
اسماعيل القرشي عن سفيان الثوري عن منصور
ابن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن جابر
وأخرجه أحمد من حديث سالم بن أبي الجعد
نحوه : —

قوله

قوله تستقي على ناصح . الناصح الجمل الذي
يستقي عليه وجمعه نواصح وفي رواية تستوعب
ناصح ومعناه تستقي أيضا من سنا يسواذ السنقي
قوله نعم فأعزل صريح الأذن بالعزل قد لعل
أنه مباح : —

ص : ثم قد روى عن جابر رضي الله عنه في إباحة
العزل أيضا ما قد حدثنا أحمد بن أبي داود قال
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا حميد بن عبد الرحمن
الرواسي عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر رضي الله
عنه أن رسول الله عليه السلام أذن له في العزل
حدثنا يونس قال أنا سفيان عن عمرو بن دينار
عن عطاء عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل
حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة
عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال كنا
نعزل والقرآن ينزل قال شعبة فقلت لعمر
أسمعت هذا من جابر فقال لا : —

حدثنا أبو بكر وابن مروق قال ثنا أبو داود قال
ثنا هشام عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نعزل
على عهد رسول الله عليه السلام فلا ينهانا عن
ذلك : —
ش : هذه أربع طرق صحاح : —

الأول أسناده صحيح على شرط مسلم :
 وأبو بكر بن أبي شيبه أسد عبد الله بن محمد بن أبي
 شيبه وهو شيخ البخاري ومسلم وأبي داود وابن
 ماجه : —

وحميد بن عبد الرحمن روى له الجماعة . وأبوه
 عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرواسي
 الكوفي روى له مسلم وأبو داود والنسائي .
 ونسبته إلى رؤاس بضم الراء بعد هاء همرزة بن
 كلاب من هوازن : —

وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي من رجال مسلم
 وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه : —
 الثاني على شرط الشيخين ورجاله كلهم رجال
 الصحيح : —

وسفيان هوازن عيينة : —
 وأخرجه البخاري ثنا علي بن عبد الله ناسفيان
 قال عمرو أخبرني عطاء سمع جابرا قال كنا
 ننزل والقرآن ينزل وعن عمرو عن عطاء
 عن جابر قال كنا ننزل على عهد النبي عليه السلام
 والقرآن ينزل . وأراد بقوله والقرآن ينزل
 أن العزل لو كان ممنوعا لبينه عليه السلام
 لأن وقت نزول القرآن كان وقت بيان الحلال
 والحرام

والحرام وما يجوز فعله وما لا يجوز وقد علم
 أن قول الصحابي كنا نفعل ونحوه من الأمور
 المشروعة من جهة النبي عليه السلام : —

وقال الخطيب قول الصحابي كنا نفعل كذا
 ونقول كذا مني أمني إلى زمن النبي عليه السلام
 على وجه كان يعلم به رسول الله عليه السلام
 فلا تنكره ويجب القضاء بكونه شرعا وقام
 إقراره له مقام نطقه بالأمر به : —
 الثالث عن أبي بكرة بكار القاضي عن أبي داود
 سليمان بن داود الطيالسي عن شعبة عن عمرو
 ابن دينار إلى آخره .

وأخرجه الطيالسي في مسنده وإنما قال عمرو
 ابن دينار لا حين سأله شعبة أسمعت هذا من
 جابر لأنه قد كان يسمعه عن عطاء عن جابر
 ولم يسمعه من جابر وإن كان هو ممن سمع جابرا
 وروى عنه غيره هذا أفاهم : —

الرابع عن أبي بكرة أيضا وأبو بصير بن مرزوق
 كلاهما عن أبي داود سليمان بن داود الطيالسي
 عن هشام بن أبي عبد الله الدستواقي عن أبي الزبير
 محمد بن مسلم المكي عن جابر .
 وأخرجه مسلم حدثني أبو عيسى المسمى قال ثنا

معاذ يعني ابن هشام قال حدثني أبي عن أبي الزبير
عن جابر قال كنا نغزل على عهد النبي عليه السلام
فبلغ ذلك نبي الله فلم ينها : —
ص : فلما انتفى المعنى الذي به كره العزل وما
ذكر من ذكر في ذلك أنه من المودودة وثبت
عن رسول الله عليه السلام ما ذكرنا عنه من
إباحته ثبت أن لا بأس بالعزل لمن أراد على
الشرايط التي ذكرناها وقد فصلناها في أول
هذا الباب وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
رحمهم الله : —

ش : أراد بالمعنى الذي كره به العزل أي
بسببه العزل أنه هو الواو الخفي يعني لما
انتفى هذا المعنى بالأحاديث المذكورة وكذلك
لما انتفى ما ذكر من ذكر في ذلك أي في حكم
العزل أنه من المودودة وأراد بمن ذكر أهل
المقالة الأولى وهم الخفي وسالم وطاوس
وآخرون وثبت عن رسول الله عليه السلام
إباحة العزل بالأحاديث المذكورة ثبت أن
العزل لا بأس به ولكن على الشرط الذي ذكره
في أول الباب من وجه النظر والقياس وهو
أنه إذا كان العزل عن الحركة لا يباح الإبرضاها

وان

وان كان عن الأمة فله ذلك مطلقا .
فان قيل الأحاديث المذكورة ليس فيها هذا
القييد .
قلت روى هذا القيد بحديث أخرجه ابن
ماجة نا الحسن بن خلال نا اسحاق بن عيسى نا
ابن لهيعة حدثني جعفر بن ربيعة عن الزهري عن
المحرر بن أبي هريرة عن أبيه عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال نهى رسول الله عليه
السلام أن يعزل عن الحركة الإباذنها .
فان قيل قال الدارقطني ففرد به اسحاق بن عيسى
الطباع عن ابن لهيعة عن جعفر عن الزهري عن
المحرر عن أبيه عن عمر وهو فيه وحالف
عبد الله بن وهب فرواه عن ابن لهيعة عن جعفر
عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن
أبيه عن عمر قال ووهما أيضا والصواب مرسل
عن حمزة عن عمر ليعن فيه عن أبيه . وقال أبو
حاتم ثنا أبو صالح كاتب الليث عن ابن لهيعة عن
جعفر عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن عمر قال
وهو أصح وهذا من مخالطة ابن لهيعة .
وأخرجه البيهقي من حديث اسحاق عن ابن لهيعة
عن جعفر الخ آخره بخور رواية ابن ماجه . ورواه

الفسوى في تاريخه . وقال الذهبي ولا أعرف
اسحاق والحديث ضعيف .

وفي سؤالات أبي داود سمعت أبا عبد الله وذكر
حديث ابن لبيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري
عن المحرز عن أبي هريرة قال قال رسول الله
عليه السلام لا يعزل عن المرأة إلا بذنها فقال
ما أنكره .

قلت روى البيهقي من حديث منصور عن
ابراهيم قال تتأمر الحرة في العزل ولا تتأمر
الامة .

وروى عبد الكريم الجزري عن عطاء عن ابن عباس
مثله .

وأخرج من حديث أبي معاوية عن أبي عرجه
القاسمي عن عطية عن ابن عمر قال يعزل عن
الامة ولا تتأمر الحرة .

وروى جعفر بن برقان عن عطاء في العزل قال
عن الحرة برضاها .

وأخرج أبو قرة السكسكي قال ذكر المثنى بن الصباح
عن عطاء عن جابر أنهم كانوا يعزلون على عهد
رسول الله عليه السلام إذا أذنت الحرة . وإما
الامة فيعزل عنها إن شاء انتهى .

وكفى

وكفى في الفيد المذكور حجة بما روى عن ابن
عباس وابن عمر وجابر وعطاء ، و ابراهيم ويقوى
به الحديث المذكور أيضا وهذا جابر رضي الله عنه
ممن روى عن اباحه العزل مطلقا ثم روى عنه
أنه قيده بأذن الحرة فدل على أن كل ما روى
من اباحه العزل فالمراد منه بالأذن في حق الحرة

ص : باب الحائض ما يحل لزوجها منها
ث : أي هذا الباب في بيان الحائض كيف يستمع
بها زوجها . وكان المناسب أن يذكر هذا الباب
في باب الحيض في كتاب الطهارة ولكن لما كان
متعلقا بالنساء ومخصوصا بهن ذكره في هذا
الموضع لأنه مشتمل على أحكام النساء : —

ص : حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا
شعبة عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان النبي عليه السلام يأمر
أحدانا أن نترز وهو حائض ثم أيضا جمعها . قال
شعبة وقال مرة يباشرها : —

حدثنا علي بن معبد قال ثنا يعلى بن عبيد قال
ثنا حريث بن عمرو عن الشعبي عن مسروق عن
عائشة قالت رجا يباشرني النبي عليه السلام وأنا
حائض فوق الإزار : —

ش : هذان ظريفات : —
 الاول اسناده صحيح عن أبي بكر بن بكارة القاصي
 عن أبي داود سليمان بن داود الطيالسي عن شعبة
 عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم الضمعي عن الأسود
 ابن يزيد .

وأخرجه الجماعة مطولا ومختصرا .
 فالبخاري عن قتيبة قال نا سفيان عن منصور عن
 ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كنت أعتسل
 أنا والنبى عليه السلام من اناء واحد كلانا جنب
 وكان يا مرفى فأتزرفيا شرفى وأنا حائض
 وكان يخرج رأسه الى وهو معتكف فأغسله وأنا
 حائض .

ومسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب
 واسحاق بن ابراهيم قال اسحاق وأنا وقال الأحران
 نا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن
 عائشة قالت كانت احدا أنا اذا كانت حائضا
 أمرها رسول الله عليه السلام فأتزربا زار ثم
 يباشرها .

وأبو داود عن مسلم قال أنا شعبة عن منصور
 عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت
 كان رسول الله عليه السلام يأمر احدانا اذا

كانت

كانت حائضا أن أتزرتي أيضا جمعها زوجها
 وقال مرة يباشرها .

والترمذي عن محمد بن بشر قال نا عبد الرحمن بن
 مهدي عن سفيان بن منصور عن ابراهيم عن
 الأسود عن عائشة قالت كان رسول الله عليه
 السلام اذا حضت يا مرفى أن أتزرتي يباشرني
 والنسائي عن اسحاق بن ابراهيم قال أنا جرير عن
 منصور الى آخره بخور واية أبي داود .
 وابن ماجه عن ابن أبي شيبة نا جرير الى آخره
 بخور واية مسلم : —

قوله أن أتزرتي تشد ازار والمعنى تستر
 برتها وما تحنها الى الركبة : —

قوله أيضا جمعها اي ينام معها : —
 قوله يباشرها يعني يستمتع بها من وجوه الملا
 والتقبيل ونحو ذلك : —

الثاني عن علي بن معبد بن بلوح المصري عن
 يعلى بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي
 وعن يحيى ضعيف في سفيان وعن ثقة في غيره
 روى له الجماعة عن حريث بن عتمر وهو حديث
 ابن أبي مطر الفزاري أبو عمر الخياط بالنون
 الكوفي قال ابن معين لا شيء وقال أبو حاتم

ضعيف الحديث . وقال البخاري فيه نظر روى له
الترمذي وابن ماجه عن عامر بن شراحيل الشعبي
عن مسروق بن الأجدع عن عائشة : —
ص : حدثنا ربيع المؤدب قال ثنا أسد قال ثنا
أسباط ح وحدثنا محمد بن عمرو قال ثنا أسباط
عن أبي اسحاق الشيباني عن عبد الله بن شداد عن
ميمونة قالت كان رسول الله عليه السلام يباشر فاه
فوق الأزار وهو حيض : —

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس
والليث عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة بن
الزبير عن نديبة قال ابن وهب قال الليث يقول
نديبة مولاة ميمونة زوج النبي عليه السلام قالت
كان رسول الله عليه السلام يباشر المرأة من
فاه وهي حائض إذا كان عليها أزار يبلغ أنصاف
الفخذين والركبتين في حديث الليث **مختارة** —

ش : هذه أربع

الأول عن ربيع بن سليمان المؤدب صاحب الشافعي
عن أسد بن موسى عن أسباط بن محمد الكوفي عن أبي
اسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني الكوفي
عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن خالته ميمونة
زوج النبي عليه السلام .

وأخرجه مسلم

وأخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال أنا خالد بن
عبد الله الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة
قالت كان رسول الله عليه السلام يباشر
فاه فوق الأزار وهو حيض : —

الثالث عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله
ابن وهب عن يونس بن يزيد الأيلي والليث بن
سعد كلاهما عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
عن حبيب الأعور القرشي الجازي مولى عروة بن
الزبير وثقه ابن حبان وروى له أبو داود والترمذي
والنسائي عن نديبة بفتح النون وسكون الدال المهملة
وفتح الباء الموحدة . وقال معمر بضم النون . وقال
يونس بضم الباء الموحدة في أولها وسكون الدال وفخ
الياء آخر الحروف . ووقع في كتاب عبد الله بن
الربيع التميمي نديبة بفتح النون وفخ الدال وفتح الباء
الموحدة .

وفي الأصل من سنن النسائي قرئ على شيخ الدوني
بديبة بفتح الباء الموحدة وكسر الدال المعجمة وتشديد
الياء آخر الحروف . ويقال بديبة بضم الباء الموحدة
وفخ الدال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف . وقال
الدارقطني نديبة هكذا يقول المحدثون نديبة بفتح
الدال ومثله الحسن بن حبيب بن نديبة وخفاف

ابن ندبة . وقال أهل الفقه هوندة الدال ساكنة
وهي مولاة ميمونة زوج النبي عليه السلام وثقفا
ابن جبان .

وأخرج النسائي أنا الحارث بن مسكين قراءة
عليه وأنا أسمع عن ابن وهب عن يونس والليث
عن ابن شهاب عن جبيب مولى عروة عن بديعة
وكان الليث يقول بديعة مولاة ميمونة عن ميمونة
قالت كان رسول الله عليه السلام يباشر المرأة
من نساءه وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ
انصاف الفخذين والركبتين في حديث الليث
محتجزة به : —

قوله كان يباشر من المباشرة التي بمعنى الملاسة
وأصله من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة وقد يبرد
بمعنى اللوط في الفرج وخارج منه والمراد هنا
المعنى الأول بالاجماع : —

قوله وهي حائض جملة اسمية حالية : —
قوله انصاف الفخذين . الانصاف جمع نصف وانما
جمعه باعتبار أن التثنية يطلق عليها الجمع . ووقع
في رواية أبي داود إلى انصاف الفخذ وجمعها هنا
باعتبار وقوع الفخذ معروفا باللام : —
قوله محتجزة بالراء المهملة من الاحتجاز وهو الانتفاع

والمعنى

والمعنى محتجزة بالازار والاصح أنه بالزاي المعجمة
ومعناه شاة مشزرها على العورة وما لا يحل
مباشرتها . والحاجز الحائل بين الشيئين وأصله
من حمزة بحمزة حمزا أي منعه من باب نصر ينصر
وحمزة الازار معقده . وحمزة السراويل التي فيها
التكة . ثم انه وقع في بعض النسخ بالرفع وكذا
وقع في نسخة النسائي ووجهه ان صح أن يكون خبر
مبتدأ محذوف أي هي محتجزة به والمشهور أنه
منصوب على الحال : —

الرابع عن ربيع بن سليمان المودني عن اسد بن موسى
عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن جبيب عن
ندبة عن ميمونة رضي الله عنها .

وأخرج أبو داود ثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن
موهب قال حدثني الليث عن ابن شهاب عن جبيب
مولى عروة عن ندبة مولاة ميمونة عن ميمونة أن النبي
عليه السلام كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض
إذا كان عليها إزار إلى انصاف الفخذ والركبتين
محتجزة به : —

ص : — وذهب قوم إلى أن الحائض لا ينبغي لزوجهما
أن يجامعا إلا كذلك ولا يطلع منها على عورة وأنجوا
في ذلك بفعل رسول الله عليه السلام الذي ذكرنا

ومن قال ذلك أبو حنيفة رحمه الله : —
 ش : أراد بالقوم هؤلاء سعيد بن المسيب وشركا
 وطاوسا وعطاء بن أبي رباح وسليمان بن يسار
 وقناة ومالك والشافعي في قول فانهم قالوا الزوج
 الحاضر أن يباشرها فيما فوق الأزار ويحرم عليه مباشرة
 ما تحت الأزار وهو ما بين السرة والركبة واحتجوا في
 ذلك بفعل رسول الله عليه السلام الذي ذكر في
 حديث ميمونة ومن قال بهذا القول الامام أبو حنيفة
 وأبو يوسف في روايته : —
 ص : واحتجوا في ذلك أيضا بما روى من قول رسول
 الله عليه السلام فانه حدثنا ابراهيم بن أبي داود
 قال ثنا علي بن الجعد قال انا زهير بن معاوية عن أبي
 اسحاق عن عاصم بن عمر والشامي عن أحد النفر
 الذين أتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانوا ثلاثة
 فسالوه ما للرجل من امرأته اذا أحدثت يعنون الحيض
 فقالوا لعمري عن شيء ما سألني عنه أحد منذ سات
 عنه رسول الله عليه السلام فقال له منها ما فوق
 الأزار من الثقبيل والضم ولا يطلع على ما تحته : —
 حدثنا فهد قال ثنا أبو عسان قال ثنا اسرائيل عن أبي
 اسحاق عن عاصم بن عمر والبعلي أن قوما أتوا عمر **بن الخطاب**
 فسالوه ثم ذكر مثله : —

حدثنا

حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا المسعودي
 قال ثنا عاصم بن عمر والبعلي أن قوما أتوا عمر بن
 الخطاب ثم ذكر مثله : —
 حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبد الله
 ابن عمرو وعمر بن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن
 عاصم بن عمرو وعمر بن مولى لعمر عن عمر مثله
 ش : أي احتج هؤلاء القوم أيضا بقول **رسول الله**
 رسول الله عليه السلام وما روى عن عمر رضي
 الله عنه وأخرجه من أربع طرق : —
 الأول عن ابراهيم بن أبي داود والبرقي عن علي
 ابن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي شيخ البخاري
 وأبي داود عن زهير بن معاوية بن حديث أحد
 أصحاب أبي حنيفة روى له الجماعة عن أبي اسحاق
 عمرو بن عبد الله السبيعي عن عاصم بن عمر والبعلي
 من أهل الشام قال أبو حاتم صدوق وذكره ابن
 حبان في الثقات وهو يروي عن أحد النفر الذين
 أتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مجهول
 وأخرجه أحمد في مسنده نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت
 عاصم بن عمر والبعلي يحدث عن رجل عن القوم الذين
 أتوا عمر بن الخطاب فقالوا انما أئتنا لانسألك
 عن ثلاث عن صلاة الرجل في بيته تطوعا وعن

آية

الفصل من الجنابة وعن الرجل ما يصلح له من امرائه
 اذا كانت حائضاً فقال استجار انتم لقد سألته في
 عن شيء ما سألني عنه احد منذ سألت عنه رسول
 الله عليه السلام فقال صلاة الرجل في بيته تطوعاً
 نور فمن شاء نور بيته . وقال في الفصل من الجنابة
 يفسل فرجه ثم ينوضاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً
 وقال في الحائض له ما فوق الأزار : —
 قوله اذا أحدثت أي حاضت وقد فسره هكذا
 في الحديث بقوله يعنون الحيض : —
 قوله له منها أي للرجل من امرائه الحائض ما فوق
 الأزار وهو ما فوق السرة ومما تحت الركبة : —
 الثاني عن فهد بن سليمان عن أبي عسان
 مالك بن اسماعيل النهدي شيخ البخاري عن اسرائيل
 ابن يونس عن أبي اسحاق عمر والسبيعي عن عاصم بن
 عمر والبعلي الى آخره .
 وأخرجه ابن حزم من حديث أبي اسحاق عن عاصم
 ابن عمر البجلي أن نفراً سألوا عمر بن الخطاب فقال
 سألت رسول الله عليه السلام ما يحمل للرجل من
 امرائه حائضاً قال رسول الله عليه السلام لكن
 ما فوق الأزار ولا تطلعن علي ما تحنه حتى تظهر
 قال ورواه عاصم بن عمرو عن مجهول : —

الثالث

الثالث عن أبي بكرة بكار الفاضي عن أبي داود
 سليمان بن داود الطيالسي عن عبد الرحمن بن
 عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي
 الكوفي عن عاصم بن عمرو البجلي . وأخرجه
 الطيالسي في مسنده : —
 الرابع عن فهد بن سليمان عن علي بن معبد
 ابن شداد العبدي عن عبيد الله بن عمرو بن
 أبي الوليد الحزري عن زيد بن أبي أنيسة عن
 أبي اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي عن عاصم
 ابن عمرو البجلي عن عمير مولى زهير بن حرب
 نا عبيد الله بن جعفر الحزري نا عبيد الله بن
 عمرو الحزري عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي
 اسحاق عن عاصم بن عمرو وعن عمير مولى عمر
 ابن الخطاب قد ذكر نحوه .
 وأخرجه أيضاً من حديث أبي اسحاق عن عمير
 عن عمر وهذا منقطع لأن أبا اسحاق لم يسمعه
 من عمر وإنما رواه عن عاصم بن عمرو البجلي
 ص : وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا بأس
 بما تحت الأزار منها اذا اجنبت مواضع الدم
 ش : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
 وأراد بهم عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري

را عمر بن الخطاب قد ذكره ابن
 حبان في الثقات عن عمر بن
 الخطاب عن النبي الله عنه وأ
 ابن حزم من حديث عمير

والأوزاعي والحكم بن عتيبه ومسروق والشافعي
في الأصح وأحمد بن حنبل وأصبغ بن أبي الفرج
واسحاق وإبائور وداود فانهم قالوا لا بأس أن
يتمتع الرجل بما تحت الأزار من الحائض إذا اجتنبت
موضع الدم. ومن قال بهذه القول محمد بن الحسن
وأبو يوسف في رواية قالوا وهذا أقوى دليل لا
كحديث أنس أصموا كل شيء إلا الجماع واقتصر
النبي عليه السلام في مباشرة علي ما فوق الأزار
محمول على الاستحباب.

واعلم أن مباشرة الحائض أقسام

أحدها حرام بالإجماع ولو اعتقد حله يكفر وهو
أن يباشرها في الفرج عامداً فإن فعله غير مستحل
يستغفر الله تعالى ولا يعود إليه. وهل تجب
الكفارة. فيه خلاف العلماء.

الثاني المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر
أو بالقبلة أو بالمعانقة أو بالمس أو غير ذلك فهذا
حلل بالإجماع إلا ما حكى عن عبادة السلف وغيره
أنه لا يباشر شيئاً منها فهو شاؤ منكر مردود بالأحاديث
الصحيحة.

والثالث المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل
والدبر فعند أبي حنيفة ومن ذكرنا معه حرام، وعند

محمد

محمد بن ذكوانا معه بجنب شعار الدم فقط : —
ص: وقالوا أما ما ذكرتم من فعل النبي عليه
السلام فلا حجة لكم في ذلك لأننا نحن لا نكر أن
لزواج الحائض منها ما فوق الأزار فيكون لهذا
الحديث حجة علينا ببل نحن نقول له منها ما فوق
الأزار وما تحتها إذا اجتنبت مواضع الدم كاله أن
يفعل ذلك قبل حدوث الحيض وإنما هذا الحديث
حجة على من أنكر أن لزواج الحائض منها ما فوق
الأزار فأما من أباح ذلك له فإن هذا الحديث ليس
بحجة عليه وعليكم البرهان بعد لقولكم أنه ليس له
منها إلا ذلك. وقد روى عن عائشة في هذا عن
النبي عليه السلام ما يوافق ما ذهبنا نحن إليه ونحال
ما ذهبتم إليه إليه وهي أحد من روينا عنه ما كان
رسول الله عليه السلام يفعل بنسائه إذا حضنت
ما ذكرتم من ذلك : —

حدثنا فهد قال ثنا أحمد بن يوسف قال ثنا زهير
قال ثنا أبو اسحاق عن أبي ميسرة عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله عليه السلام يباشرني
في شعار واحد وأنا حائض ولكنه كان أممكم أو أمك
لرببه فهذا أعلى أنه كان يباشرها في أزار واحد
ففي ذلك إباحة ما تحت الأزار فلما جاء هذا عنها

وقد جاء عنها أنه كان يأمرها أن تأثر ثم يباشرها
 كان هذا عندنا على أنه كان يفعل هكذا أمره
 وهكذا أمره . وفي ذلك إباحة المعنيين جميعا :
 ش : هذا جواب عما قاله أهل المقالة الأولى من
 اسند لأهلهم فيما ذهبوا إليه بفعل النبي عليه السلام
 أي قال أهل المقالة الثانية أما ما ذكرته من
 فعل النبي عليه السلام وهو أنه كان يباشر نساءه
 فوق الأزار وهو حيض فلا حجة لكم في ذلك لأنه
 لا يتم به الاستدلال لأننا لا نذكر أن لزوج الحائض
 أن يباشرها ما فوق الأزار حتى يكون هذا الحديث
 حجة علينا وهو معنى قوله فيكون هذا الحديث حجة
 علينا بنصب فيكون لأنه جواب النفي وإن الناصبة
 مقدرة فيه بل نحن نقول له أن يباشرها ما فوق
 الأزار وما تحته أيضا إذا اجتنب مواضع الدم
 كما جازله أن يفعل ذلك قبل حدوث الحيض
 وهذا الحديث إنما هو حجة على من أنكر أن يباشرها
 فيما فوق الأزار وهو حائض كما ذهب إليه عبدة السلف
 وغيره فانهم منعوا زوج الحائض عن المباشرة
 مطلقا . فأما الذين أباحوا ذلك له فإن هذا الحديث
 ليس حجة عليهم فاذا كان كذلك فقد دل هذا
 الحديث على إباحة المباشرة فيما فوق الأزار ولا

يستلزم

يستلزم ذلك معنى المباشرة فيما تحت الأزار فيحسد
 يجب عليكم أن تأثروا ببرهان يدل على مدعا حكم
 أنه ليس له منها إلا ما فوق الأزار ومع هذا روى
 عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام في
 هذا الباب ما يوافق ما ذهبنا إليه ومخالف ما
 ذهبتم أنتم إليه والحال أنها أحد من رويت
 عنها ما كان رسول الله عليه السلام يفعل
 بنسائه إذا حصن وهو أنها قالت كان رسول
 الله عليه السلام يباشرني في شعار واحد فهذا
 يدل على إباحة المباشرة فيما تحت الأزار ونفي
 الكلام في التوفيق بين روايتي عائشة رضي الله عنها
 وقد أشارة إليه بقوله فلما جاء هذا عنها إلى آخره
 أي فلما جاء هذا الحديث عن عائشة وهو قولها
 كان رسول الله عليه السلام يباشرني في شعار
 واحد وقد جاء عنها أيضا أنه كان يأمرها أن
 تأثر ثم يباشرها كان هذا محمولا على أنه كان
 يفعل هكذا أمره وهكذا أمره وفي ذلك إباحة المعنيين
 جميعا فيرفع بذلك الشايقض بين الروايتين ويحصل
 التوفيق بينهما فقولنا الأعمال بالأروايتين وفيما ذكر
 لقولنا الأعمال بأحدهما والأعمال بالأخرى فالأعمال
 أولى من الأفعال .

قد انه أخرج حديث عائشة رضي الله عنها بأسناد صحيح
عن فهد بن سليمان عن أحمد بن عبد الله بن يونس
شيخ البخاري ومسلم وأبي داود عن زهير بن معاوية
عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي عن أبي مليرة
عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي روى له الجماعة سوى
ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها .

وأخرج الجماعة بوجوه مختلفة ولكن البيهقي أخرجه في
سننه نحوه من حديث زهير عن أبي إسحاق عن أبي مليرة
عن عائشة كان رسول الله عليه السلام يباشرني
في شعار واحد وأنا حائض ولكنه كان أملككم لإربه
أو يملك إربه .

فقال البخاري نا اسماعيل بن خليل قال أنا أبو علي
ابن مسهر قال أنا أبو إسحاق وهو الشيباني عن عبد الرحمن
ابن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت كانت أحدنا
إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله عليه السلام أن
يباشرها أمرها أن تنزرت في فور حيضتها ثم يباشرها
قالت وأيكم يملك إربه كما كان النبي عليه السلام
يملك إربه .

وقال مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا علي
ابن مسهر عن الشيباني وحدثني علي بن حجر السعدي
واللفظ له قال أنا علي بن مسهر قال أنا أبو إسحاق

عن

عن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة نحوه .
وقال أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا جرير
عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن
عائشة قالت كان رسول الله عليه السلام يامرنا
في فوج حيصتنا أن تنزرت ثم يباشرها وأيكم كان
يملك إربه كان رسول الله عليه السلام يملك
إربه .

وأما رواية البقية الثلاثة فقد ذكرنا في أول
الباب : —

قوله في شعار واحد . الشعار بكسر الشين الثوب
الذي يلي الجسد لأنه يلي شعره : —

قوله لإربه أكثر الروايات فيه بكسر الميم وسكون
الراء ومعناه محضوه الذي يستمتع به الفرج . ورواه
جماعة بفتح الميم والراء ومعناه حاجته وهي شهوة
الجماع واختار الخطابي هذه الرواية وأبو الأؤلى
وعابها على المحدثين وفي رواية أيكم أملك لنفسه
والمقصود أنه عليه السلام أملككم لنفسه فبأمر
مع هذه المباشرة الوقوع في المحرم وهو مباشرة قسج
الحائض : —

قوله فور حيصتنا بفتح الفاء واسكان الواو أي في معظم
حيصتنا ووقت كثرتها والحيضة هاءنا بفتح الحاء أراد بها

المحيط وكذلك معنى قوله في فوه حيينتنا وهو بالحاء المهملة: —

ص: وقد روى عن رسول الله عليه السلام من غير هذا الوجه ما يوافق هذا القول الذي صحناه عليه حديثي عائشة رضي الله عنها اللذين ذكرنا به — حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا أبو الوليد الطيالسي قال ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه أن اليهود كانوا لا يأكلون ولا يشربون ولا يقعدون مع المحيط في بيت فذكر ذلك للنبي عليه السلام فأنزل الله عز وجل . ويسألونك عن المحيط قل هو أذى فاعزلوا النساء في المحيط . فقال رسول الله عليه السلام اصنعوا كل شيء ما خلا الجماع . ففي هذا الحديث أنهم قد أجمعوا من الحائض كل شيء ومنها غير جماعها خاصة وذلك على الجماع في الفرج دون الجماع فيما دونه: —

ث: ذكر هذا أنا بيد الماصح عليه حديثي عائشة اللذين أحدها قد ذكره في أول الباب في معرض الاحتجاج لأهل المقالة الأولى . والأخر الذي ذكره أهل المقالة الثانية وذلك أن أنسا قد صرح في حديثه أنهم أبيع لحم من الحائض كل شيء ومنها غير جماعها خاصة وذلك الجماع هو جماع الفرج دون جماع غيره . والفرج يتناول الفحل والدبر . وأخرج

حديثه

حديثه باسناد صحيح عن محمد بن خزيمة عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي شيخ البخاري عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس . وأخرجه النسائي أنا إسحاق بن إبراهيم قال ناسليمان ابن حرب قال ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال كانت اليهود إذا أحاضت المرأة منهم لم يؤاكلوهن ولم يجامعوهن في البيوت فسألوا النبي الله عليه السلام عن ذلك فأنزل الله عز وجل . ويسألونك عن المحيط قل هو أذى الآية . فأمرهم رسول الله عليه السلام أن يؤاكلوهن ويشربوهن ويجامعوهن في البيوت وأن يصنعوا كل شيء ما خلا الجماع . وأخرجه مسلم مطولا حديثي زهير بن حرب قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا حماد بن سلمة قال ثنا ثابت عن أنس أن اليهود كانوا إذا أحاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت فسأل أصحاب النبي عليه السلام النبي عليه السلام فأنزل الله تعالى . ويسألونك عن المحيط قل هو أذى فاعزلوا النساء في المحيط إلى آخر الآية فقال رسول الله عليه السلام اصنعوا كل شيء إلا النكاح فبلغ ذلك اليهود وقالوا ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئا الا خالفنا فيه فجاء أسيد بن حضير وعبداد

ابن بشر فقال يا رسول الله ان اليهود تقول كذا وكذا
أفلا نجامعهم فنغير وجه رسول الله عليه السلام
حتى ظننا أن قد وجد عليها فخرجا فاستقبلها هدية
من ابن الرسول الله عليه السلام فأرسل في آثارها
فسأها ففرقتا أن لم نجد علينا : —

ص : وقد روي هذا القول بعينه عن عائشة
رضي الله عنها : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا
عبيد الله بن عمرو عن أيوب عن ابن قلابة أن
رجلا سأل عائشة ما يحل للرجل من امرأته إذا كانت
حائضا قالت كل شيء إلا فرجها : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو وقال ثنا عبيد الله
عن أيوب عن أبي معشر عن إبراهيم بن مسروق
عن عائشة مثل ذلك : —

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا شعيب بن الليث
قال ثنا الليث عن بكير عن أبي مرة مولى عقيل عن
حكيم بن عقال قال سألت عائشة عما يحرم على
من امرأته إذا حاضت قالت فرجها فهذا وجه هذا
الباب من طريق نصيح معاني الآثار : —

ش : أي قد روي هذا القول الذي روي عن انس
عن النبي عليه السلام اصنعوا كل شيء إلا الجماع

بعينه

بعينه عن عائشة رضي الله عنها . وأخرجه من ثلاث
طرق : —

الأول — عن إبراهيم بن أبي داود البرقي عن عمرو
ابن خالد بن فروخ الجزري الحراني بزيل مصر وشيخ
البخاري عن عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي
عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عبد الله بن زيد
الجرمي وهو لاد كلهم رجال الصريح فاختار إبراهيم
ولكن هذا امرسل لأن أبا قلابة لم يذكر عائشة
وفي التكميل حدث أبو قلابة عن جماعة من الصحابة
ولم يذكرهم . منهم حذيفة وابن عباس وابن عمر
وعمر بن الخطاب ومعاوية والنعمان بن بشير وأبو
ثعلبة وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم وروى عن
انس بن مالك الأنصاري وانس بن مالك الكعبي وسمره
ابن جندب : —

الثاني عن إبراهيم بن أبي داود البرقي أيضا عن
عمرو بن خالد أيضا عن عبيد الله الرقي أيضا عن أيوب
السخيتي أيضا عن أبي معشر زيار بن كليب عن
إبراهيم النخعي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها
ولهذا السناد صحيح متصل .

وأخرجه ابن حزم من حديث أيوب عن أبي معشر عن
إبراهيم النخعي عن مسروق قال سألت عائشة ما يحل

لمن امرأتى وهي حائض قالت كل شئ إلا الفرج
الثالث عن ربيع بن سليمان المؤذن صاحب
الثاني عن شعيب بن الليث عن أبيه الليث بن سعد
عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي مرة يزيد مولى
عقيل بن أبي طالب روى له الجماعة عن حكيم بن
عقال الجلي البصرى ذكره ابن حبان في الثقات
التابعين

وأخرج البيهقي في سننه من حديث الليث عن بكير
عن أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقال أنه
قال سألت عائشة ما يحرم على من امرأتى وأنا
صائم قالت فرجها . قلت ما يحرم على من امرأتى
إذا حاضت قالت فرجها : —

ص : وأما وجهه من طريق النظر فإنا رأينا المرأة
قبل أن تحيض لزوجها أن يجامعها في فرجها وله منها
ما فوق الأزار وما تحت الأزار أيضا إذا حاضت لم عليه
الجماع في فرجها وحل له منها ما فوق الأزار أيضا
واختلفوا فيما تحت الأزار على ما ذكرنا فأباح بعضهم
فجمل حكمه حكم ما فوق الأزار ومنع منه بعضهم
وجعل حكمه في حكم الجماع في الفرج فلما اختلفوا
في ذلك وجب النظر لتعلم أي الوجهين له فيه
أشبه فحكم له بحكمه وإنا الجماع في الفرج يوجب

حرم

الحمد

الحمد والمهر والغسل وإنا الجماع فيما سوى الفرج
لا يوجب من ذلك شيئا ويسوى في ذلك حكم
ما فوق الأزار وما تحت الأزار فثبت بما ذكرنا
أن حكم ما تحت الأزار أشبه بما فوق الأزار منه
بالجماع في الفرج فالنظر على ذلك أن يكون كذلك
لهو في حكم الحائض فيكون حكمه حكم الجماع فوق
الأزار لا حكم الجماع في الفرج . وهذا قول محمد بن الحسن
رحمه الله وبه نأخذ : —

ثم : أي وأما وجه هذا الباب من طريق
النظر والقياس أن للرجل الاستمتاع بمراة طاهرة
مطلقا بالجماع في فرجها والمباشرة فيما فوق الأزار
وتحتمها بلا خلاف فإذا حاضت حرم عليه الجماع
ولكن حل له الاستمتاع بما فوق الأزار بلا خلاف وخد فهم
فيما تحت الأزار فأباح بعضهم وهم أهل المقالة الثانية
فجعلوا حكم ما فوق الأزار ومنعه بعضهم وهم أهل
المقالة الأولى وجعلوا حكم الجماع في الفرج فلما اختلفوا
لهذا الاختلاف نظرنا فيه فوجدنا المختلف فيه أشبه
بحكم ما فوق الأزار فأحفظناه به في أن حكمه حكم
الجماع فوق الأزار لا حكم الجماع في الفرج ووجه المشابهة
الذي هو الجماع ما ذكره : —

قوله وبه نأخذ أي ويقول محمدناخذ به به على أنه



اختار قول محمد في هذا الباب :-

ص : قال أبو جعفر رحمه الله ثم نظرنا بعد ذلك في هذا الباب وفي تصحيح ~~مكة~~ الآثار فيه فإذا هو يدل على ما ذهب إليه أبو حنيفة لا على ما ذهب إليه محمد بن الحسن وذلك أنا وجدناها على ثلاثة أنواع فنوع منها ما روى عن رسول الله عليه السلام أنه كان يباشر نساءه ولهن حيض فوق الأزار فلم يكن في ذلك دليل على منع الحيض من المباشرة تحت الأزار لما قد ذكرناه في موضع من هذا الباب . ونوع منها وهو ما روى محمد بن مولى عمر عن عمر رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام ما قد ذكرناه في موضعه فكان في ذلك منع من جماع الحيض تحت الأزار لأن ما فيه من كلام رسول الله عليه السلام وذكره ما فوق الأزار إنما هو جواب لسؤال عمر رضي الله عنه أياها ما للرجل من امر أنه إذا كانت حائضا فقال له ما فوق الأزار فكان ذلك جواب سؤاله لا تفصان فيه ولا تفصير . ونوع آخر وهو ما روى عن أنس رضي الله عنه على ما قد ذكرناه عنه فذلك نص على أنه مبيح لانيان الحيض دون الفرج وان كانت تحت الأزار فأردنا أن ننظر في هذين النوعين فأخرج عن صاحبه فجعله تاسمالة فنظرنا في ذلك فإذا حديث أنس رضي الله عنه فيه اخبار عما كانت

اليهود

اليهود عليه . وقد كان رسول الله عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بخلافهم قدر وينا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما في كتاب الجنائز . وقد أمره الله عز وجل في قوله أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده . فكان عليه اتباع من تقدمه من الأنبياء عليهم السلام حتى تحدث له شريعة تلغ شريعته فكان الذي نسخ ما كان اليهود عليه من اجتناب محارم الحائض ومواكلتها والاجتماع معها في بيت هو ما في حديث أنس رضي الله عنه لا واسطة بينهما وفي حديث أنس هذا أيضا جماعها فيما دون الفرج . وكان الذي في حديث عمر رضي الله عنه الإباحة لما فوق الأزار والمنع مما تحت الأزار فاستحال أن يكون ذلك منقذ ما كحديث أنس إذا كان حديث أنس هو النسخ لاجتناب الاجتماع مع الحائض وهو ككثرتها ومشاربتها وثبت أنه متأخر عنه ونسخ لبعض الذي أبح فيه فثبت ما ذهب إليه أبو حنيفة من هذا التصحيح مع كل الآثار وانثى ما ذهب إليه محمد بن الحسن رحمه الله :-

ش : لما ذكرنا وجه النظر والقياس في هذا الباب اقتضى أن يكون الممنوع من الاستمتاع بالحائض موضع الدم فقط وإشار إليه أنه اختياره ثم لما نظر في تصحيح



الاحاديث الواردة في هذا الباب تبين له أن الأمر ما ذهب إليه أبو حنيفة ومن معه لا ما ذهب إليه محمد بن الحسن ومن معه وأشار إلى بيان بقوله وذلك أنا وجدنا إلى آخره .

تفريده أن الأحاديث الواردة في هذا الباب على ثلاثة أنواع .

الأول ما روى عن عائشة وميمونة رضي الله عنهما أنه كان يباشر نسائه وهن حيض فوق الأزار فهذا لا دليل فيه على منع الحيض من المباشرة تحت الأزار لما قد ذكرنا أن فعله عليه السلام لهذا لا يستلزم عدم جواز المباشرة تحت الأزار .

النوع الثاني ما رواه عمير مولى عمر بن الخطاب عن عمر رضي الله عنه ومنه المنع من المباشرة تحت الأزار لأن فيه أن عمر قال رسول الله عليه السلام ما للرجل من امرأته إذا حاضت وأجاب رسول الله عليه السلام بقوله له منها ما فوق الأزار فدل على منع ما تحت الأزار إذ لو لم يدل على ذلك لم يكن الجواب مطابقاً للسؤال وأشار إلى ذلك بقوله فكان ذلك جواب سؤاله لا نقصان فيه ولا تفصير أي فكان قوله عليه السلام له منها ما فوق الأزار جواب سؤال عمر رضي الله عنه حين

سأله

سأله ما للرجل من امرأته إذا حاضت جواباً مطابقاً لسؤاله مفتعلاً لا نقصان فيه لا امتناع ولا تفصير فيه للتطابق .

النوع الثالث ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عنه عليه السلام أصنعوا كل شيء وما خلا الجماع ففيه أبا حة المباشرة ما فوق الأزار وما تحته دون الفرج وهو معنى قوله فذلك نص على أنه مبيح لا تبيان الحيض دون الفرج وإن كان تحت الأزار .

أي من تحت

والحيض يضم الحاء وقد زيد الياء جمع حائض فهذه ثلاثة أقسام يجب تصحيح معانيها على وجه يقطع التطابق فيها ويرفع الخلاف وأشار إلى ذلك بقوله فأردنا أن ننظر أي نوعين النوعين تأخر عن صاحبه وأراد بهما حديث عمر وحديث أنس وإنما عين النوعين الأخيرين لأن النوع الأول دخل في النوع الثالث في الحقيقة ثم بيان ذلك أن يقال إن بين حديثي عمر وأنس تعارضاً ظاهراً على ما لا يخفى ودفعه بأن يقال إن حديث عمر رضي الله عنه تاسع حديث أنس رضي الله عنه بيان ذلك أن حديث أنس فيه أخباراً كانت لليهود تفعل مع الحيض وقد كان عليه السلام يحب

موافقة أهل الكتاب في الذي لم يؤمر فيه بخلافهم
 روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد
 ذكر ذلك في كتاب الجنائز . وأيضا قاله تعالى
 أمرينا عليه السلام أن يفتع من تقدمه من
 الأنبياء عليهم السلام والقرآن نطق به وهو
 قوله تعالى . أولئك الذين هدى الله فبهداهم
 اقتده . فأمره بأنباعه لهم إلى أن تحدث له شريعة
 تنسخ ما أمر به من أئبائه وقد نسخ ما في حديث
 أنس مما كانت اليهود تفعله مع الحيض بقوله عليه
 السلام اصنعوا كل شي ما خلا الجماع فهذا فيه
 اباحة جماعها فيما دون الفرج . وفي حديث عمر الأباحة
 لما فوق الأزار والمنع مما تحت الأزار فمن المحال أن
 يكون حديثه منقدا على حديث أنس لأن في
 حديثه لم يخطر البعض ما في حديث أنس ومحرمه
 فلا شك أن المحرم متأخر عن المبيح فهذا نسخ
 بدلالة التاتخ لا بعين التاتخ إذا التاتخ لم يعلم
 ولكن القاعدة أن الإباحة والخطر إذا اجتمعا
 فالخطر أولى ومن بين الدلالة على تأخر حديث عمر
 رضي الله عنه أن في حديث أنس رضي الله تعالى
 قوله تعالى . ويسألونك عن المحيض قل هو أذى
 للناس الآية ولو كان سؤال عمر رضي الله عنه حال

نزول

نزول الآية لاكتفى بما ذكرنا من قوله عليه
 السلام اصنعوا كل شي ما خلا الجماع فحيث لم
 يكلف وسأل عما للرجل في امرأته إذا حاضت فدل
 ذلك على أن سؤاله كان بعد ذلك والله أعلم
 وأيضا يقضد ظاهرا قوله تعالى فاعترضوا النساء
 في الحيض ولا تغربوهن حتى يطهرن خبر عمر رضي الله
 عنه وخبر أنس يوجب تخصيصه وما يوافق القرآن
 من الأخبار فهو أولى مما يخصه . وأيضا خبر أنس
 مجمل عام ليس فيه إباحة موضع بعينه . وخبر
 عمر رضي الله عنه مفسر فيه بيان حكم الموضعين
 فيما تحت الأزار وما فوقه والله أعلم :-
 ص : باب وطء النساء في أديارهن
 ش : أي هذا باب في بيان وطء النساء في
 أديارهن وهو جمع دبر خلاف القبل :-
 ص : حديثنا أحمد بن داود قال ثنا يعقوب بن
 حميد قال ثنا عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد
 عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي
 سعيد رضي الله عنه أن رجلا أصاب امرأته في
 دبرها فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا أضرها
 فأمر الله عز وجل نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم
 أني شئتم :-

موافقة أهل الكتاب في الذي لم يؤمر فيه بخلافهم
 روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد
 ذكر ذلك في كتاب الجنائز . وأيضا قاله تعالى
 أمريننا عليه السلام أن يفتح من تقدمه من
 الأنبياء عليهم السلام والقرآن نطقه وهو
 قوله تعالى . أولئك الذين هدى الله فبهداهم
 اقتده . فأمرنا بانباة لهم إلى أن تحدث له شريعة
 تفسخ ما أمر به من أتباعه وقد نسخ ما في حديث
 أنس مما كانت اليهود تفعله مع الحيض بقوله عليه
 السلام اصنعوا كل شي ما خلا الجماع فهذا فيه
 اباحة جماعها فيما دون الفرج . وفي حديث عمر الأباحة
 لما فوق الأزار والمنع مما تحت الأزار فمن المحال أن
 يكون حديثه منقدا على حديث أنس لأن في
 حديثه خطر البعض ما في حديث أنس ومحرمه
 فلا شك أن المحرم متأخر عن المبيح فهذا نسخ
 بدلالة التاتخ لا بعين التاتخ إذا التاتخ لم يعلم
 ولكن القاعدة أن الاباحة والخطر إذا اجتمعا
 فالخطر أولى ومن بين الدلالة على تأخر حديث عمر
 رضي الله عنه أن في حديث أنس رضي الله تعالى
 قوله تعالى . ويسألونك عن المحيض قل هو أذى
 للناس الآية ولو كان سؤال عمر رضي الله عنه حال

نزول

نزول الآية لاكتفى بما ذكرنا من قوله عليه
 السلام اصنعوا كل شي ما خلا الجماع فحيث لم
 يكتف وسأل عما للرجل في امرأته إذا حاضت فدل
 ذلك على أن سؤاله كان بعد ذلك والله أعلم
 وأيضا يقصدنا لمرقوله تعالى فاعزوا النساء
 في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن خبر عمر رضي الله
 عنه وخبر أنس يوجب تخصيصه وما يوافق القرآن
 من الأخبار فهو أولى مما يخصه . وأيضا خبر أنس
 مجمل عام ليس فيه اباحة موضع بعينه . وخبر
 عمر رضي الله عنه مفسر فيه بيان حكم الموضعين
 فيما تحت الأزار وما فوقه والله أعلم :-
 ص : باب وطء النساء في أديارهن
 ش : أي هذا باب في بيان وطء النساء في
 أديارهن وهو جمع دبر خلا في القبل :-
 ص : حدثنا أحمد بن داود قال ثنا يعقوب بن
 حميد قال ثنا عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد
 عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي
 سعيد رضي الله عنه أن رجلا أصاب امرأته في
 دبرها فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا أضرها
 فأ نزل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم
 أن يثمنو :-

ث: يعقوب بن حميد بن كاسب المدني قد قلنا
غير مرة انه ضعفه بعضهم ووثقه آخرون :-
وعبد الله بن نافع الصائغ المدني روى له الجماعة
البخاري في غير الصحيح . والباقي رجال الجماعة .
أثرفها من أثفرت الدابة اذا شدت عليها الثفر
واتفرا المرأة كناية عن الوطء في دبرها :-
قوله حرث لكم . الحرث المزروع وجعل في هذا
الموضع كناية عن الجماع وسمى النساء حرثا لأنهن
مزروع الأولاد .

وقال الزمخشري نساؤكم حرث لكم مواضع حرث
لكم وهذا مجاز شبههن بالبحارث تشبيها لما يلقي
في أرحامهن من النطف التي منها النسل بالبذور
قوله فاتوا حرثكم اني شئتكم تمثيل أي فاتوهن
كما تاتون أراضكم التي تريدون ان تحرثوها في
أي جهة شئتكم لا يحظر عليكم جهة دون جهة
والمعنى جاء معوهن من أي شق أردتم بعد أن
يكون المأتى واحدا وهو موضع الحرث . ولكن
طائفة اسندوا على ابا حنيفة ان النساء في أدبارهن
وثا ولو اهداه الآية على وفق ما ذهبوا اليه وقالوا
معناه حيث شئتكم من القبر والدبر وهذا تأويل
فاسد على ما ذكره ان شاء الله تعالى .

واعلم

واعلم ان اني يستفهم بها عن الحال نحو اني لقيت
زيدا ايا غتا او مكافحا وقد يستفهم بها عن المكان
فيقال اني كنت أي أين كنت وعن الزمان كقولك
اني سرت أي متى سرت ويحزم بها الشرط والجزاء
نحو اني نذرت ان اذهب وأصل وضعها للاستفهام
ككيف والمعنى في الآية فاتوا حرثكم كيف شئتكم
مستقبليين أو مسند برين غير ان يكون المأتى واحدا
وهو موضع الحرث :-

ص: قال ابو جعفر رحمه الله فذهب قوم
الى أن وطء المرأة في دبرها جائز واحتجوا في ذلك
بهذا الحديث وثا ولو اهداه الآية على ابا حنيفة ذلك
ث: أراد بالقوم هؤلاء محمد بن كعب القرظي
وسعيد بن يسار المدني ومالك وبعض الثاقفية
فانهما قالوا وطء المرأة في دبرها جائز واحتجوا
في ذلك بالحديث المذكور وثا ولو اهداه الآية
يعني قوله تعالى فاتوا حرثكم اني شئتكم وقالوا
معناه حيث شئتكم من القبر والدبر .
وقال عياض رحمه الله اختلف الناس في وطء
النساء في أدبارهن هل ذلك حرام أم لا . وقد
تفلق من قال بالتحليل بظاهر الآية ولا يفصل عنها
من يحرم بأن المراد بها ما نزلت عليه من السب

والرد على اليهود فيما قالت والعموم إذ أخرج على سبب قصر عليه عند بعض أهل الأصول . ومن قال بتعديده وحمله على مقتضى اللفظ من التفهيم كانت الآية حجة له في نفي التحريم لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع منه فيكون ذلك تخصيصا للعموم الآية بأخبار الأحاديث وفي ذلك خلاف بين الأصوليين .

وقال الحافظ أبو بكر بن العربي في كتابه أحكام القرآن اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في دبرها فجوزته طائفة كثيرة وقد جمع ذلك ابن سبعان في كتابه جماع النسوان وأحكام القرآن وأسند جوازه إلى زمرة كريمة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة .

وقال أبو بكر الجصاص في كتابه أحكام القرآن المشهور عن مالك أيا حذ ذلك وأصحابه يتفون عنه هذه المقالة لفتحها وشنا عنها وهي عنه أشهر من أن تندفع بنفيهم عنه .

وقد روى محمد بن سعد عن أبي سليمان الجوزجاني قال كنت عند مالك بن أنس سئل عن النكاح في الدبر فضرب بيده إلى رأسه وقال الساعة اعتسلت منه وقد رواه عنه ابن القاسم على ما يحيى ، وقال

قال الطحاوي

هو قال الطحاوي وحكى لنا محمد بن عبد الله بن الحكم أنه سمع الشافعي يقول ما صح عن رسول الله عليه السلام في تحريمه ولا تحليله شيء والقياس أنه حلال .

وروى أصيبغ بن الفرج عن ابن القاسم عن مالك ما أدركت أحدا اقتدى به في ديني يشك فيه أنه حلال يعني وطء المرأة في دبرها ثم قرأنا لكم حرت لكم فاتوا حرتكم أني شئتم قال فأى شيء أبين من هذا وما أشك فيه . نحو قال ابن القاسم فقلت لمالك بن أنس إن عندنا بمصر الليث بن سعد . محمد ثنا عن الحارث بن يعقوب عن سعيد ابن يسار أبي الخطاب قال قلت لابن عمر رضي الله عنهما ما تقول في الجوارى المحض لهن قال وما التخصيص فذكرت الدبر قال أو يفعل ذلك أحد من المسلمين فقال مالك فأشهد على ربيعة ابن أبي عبد الرحمن محدثي عن أبي الخطاب سعيد ابن يسار أنه سأل ابن عمر عنه فقال لا بأس به قال ابن القاسم فقال رجل في المجلس يا أبا عبد الله فانك تذكر عن سالم أنه قال كذب العبيد على أبي يعني نأفعا كما كذب عكرمة عن ابن عباس فقال مالك وأشهد على يزيد بن رومان محدثي

عن سالم عن أبيه أنه كان يفعل: —
 ص: وخالفهم في ذلك آخرون فكرهوا ووط
 النساء في أديارهن ومنعوا من ذلك: —
 ش: أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
 وأراد بهم عطاء بن أبي رباح ومجاهد والنخعي والثوري
 وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد أو الشافعي في الصحيح
 وأحمد وإسحاق وآخرون كثيرين فانهم كرهوا ووط
 النساء في أديارهن ومنعوا من ذلك ويروي
 ذلك عن جماعة من الصحابة منهم علي بن طلق
 وابن عباس وأبو الدرداء وابن مسعود وأبو
 هريرة وحزيفة بن ثابت وجابر بن عبد الله وعبد
 ابن عمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب وأم سلمة
 رضي الله عنهم .

وقد اختلف فيه عن عبد الله بن عمر والأصح عنه
 المنع: —

ص: وثنا ولو اهذه الآية على غير هذا التاويل
 حدثنا يونس قال أناسفيا ن عن محمد بن المنكدر عن
 جابر رضي الله عنه أن اليهود قالوا من أتى امرأة
 في فرجها من دبرها خرج ولد لها حول فأنزل الله
 تعالى نساؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أنى شئتم
 حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال ثنا سفيا ن

الثوري

الثوري أن محمد بن المنكدر حدثه عن جابر بن
 عبد الله ضله: —

حدثنا محمد بن زكريا أبو شريح قال ثنا الفريابي
 قال ثنا سفيا ن الثوري قد كرى باسناده مثله: —
 حدثنا ابن مزيق قال ثنا وهب قال ثنا شعيب عن
 محمد بن المنكدر عن جابر قال قالت اليهود إذا أتى
 الرجل امرأته بركة جاء الولد أحول فذكر ذلك
 للنبي عليه السلام ثم ذكر مثله قالوا فأنما كان
 من قول اليهود ما ذكرنا فأنزل الله عز وجل
 دعو لقولهم وأباحوا للوط في الفرج من الدبر
 والقبل جميعا: —

ش: أي وثنا ولو اهذه الآية على غير هذا التاويل
 فأنوا حرثكم أنى شئتم على غير التاويل الذي أوله
 أهل المقالة الأولى والمعنى ولوه فأنوا حرثكم
 أنى شئتم مستقبليين أو مستدبرين ولكن في موضع
 الحرث وهو الفرج خاصة وذلك لأن اليهود لما
 قالوا من أتى امرأة بركة جاء الولد أحول أنزل
 الله عز وجل فأنوا حرثكم أنى شئتم دعو لقولهم
 وإنكارا عليهم بين الله تعالى في ذلك كذبهم وأباح
 الوط في الفرج سواء كان من جهة الدبر أو من
 جهة القبل فينبذ بغيرها باحة الوط في الفرج

ويبقى الوطء في الله بحرهما كما كان قبل العقد ولقائل
أن يقول أن القاعدة عندكم أن العبرة عندكم
لعموم اللفظ لا لمخصوص السبب فلنا نعم هذه
القاعدة ولكن وردت أحاديث كثيرة فأخرجت
الآية عن عمومها وأقصرناها على أبا حنيفة الوطء في
الفرج ولكن على أي وجه كان من أي شيء كان وفيه
مناقشة وهي أن يقال نفل عن الشافعي ثم عن النسائي
أيضا أنه لم يصح عن النبي عليه السلام شيء في تحريم
إتيان النساء في أديارهن ولا في أبا حنيفة
فلت عدم الصحة عندها لا ينافي الصحة عند غيرها
وهذا الطحاوي أخرج أحاديث صحيحة في التحريم
يعرفها من ينظر فيه والله أعلم .

ثم أنه أخرج حديث جابر من أربع طرق صحاح
الأول رجاله كلهم رجال الصحيح عن يونس بن
عبد الأعلى عن سفيان بن عيينة إلى آخره .
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ناسفيا بن عيينة
عن ابن المنكدر روى جابر يقول كانت اليهود تقول إذا
أتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها كان الولد
أحول فنزلت نساؤكم حرث لكم : —
الثاني أيضا رجاله رجال الصحيح . وأخرجه
بخاري ومسلم كلاهما من حديث سفيان عن ابن

المنكدر

المنكدر سمعت جابرا يقول ان اليهود يقولون
اذا جامع الرجل أهله في فرجها من ورائها كان
ولده أحول فانزل الله تعالى نساؤكم حرث
لكم فانوا حرثكم اني شئتم .
وفي لفظ البخاري يقولون اذا جامعها من ورائها
جاء الولد أحول : —

الثالث عن أبي شريح محمد بن زكريا بن يحيى
القضاعي عن محمد بن يوسف الفريابي شيخ البخاري
عن سفيان الثوري إلى آخره .

وأخرجه أبو داود نا محمد بن بشار قال ثنا عبد الرحمن
قال ناسفيا بن عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابرا
يقول ان اليهود تقول اذا جامع الرجل امرأته في
فرجها من ورائها كان الولد أحول فانزل الله عز
وجل نساؤكم حرث لكم فانوا حرثكم اني شئتم
الرابع عن ابراهيم بن مرزوق عن وهب بن جرير
ابن حازم إلى آخره .

وأخرجه مسلم نا محمد بن مشي قال ثنا وهب بن جرير
قال ثنا شعبه عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله
عنه أن يهود كانت تقول اذا أتت المرأة من دبرها
ثم حملت كان ولدها أحول قال فأزلت نساؤكم
حرث لكم فانوا حرثكم اني شئتم : —

ص: وقد روى آخرون هذا الحديث عن ابن المنكدر على ما ذكرنا وزادوا فيه إذا كان من الفرج: —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا المقدمي قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن يهوديا قال إذا نكح الرجل امرأته مجبية خرج ولده أحول فأنزل الله عز وجل **لَكُمْ لَكُمْ لَكُمْ** فأنقوا حرثكم أني شئتم. إن شئتم مجبية وإن شئتم غير مجبية إذا كان ذلك في سهام واحد: —

حدثنا يونس بن عيسى قال ثنا ابن وهب قال أخبرني ابن جريج أن محمد بن المنكدر حدثه عن جابر بن عبد الله أن اليهود قالوا للمسلمين من أتى امرأته وهي مدبرة جارية ولده أحول فأنزل الله عز وجل **لَكُمْ لَكُمْ لَكُمْ** فأنقوا حرثكم أني شئتم فقال رسول الله عليه السلام مدبرة ومقبلة ما كان في الفرج، ففي توقيف النبي عليه السلام أياهم في ذلك على الفرج أعلام منه أياهم أن الذي يختلف ذلك: —

نش: أي قد روى جماعة آخرون من المحدثين مثل جرير بن حازم وعبد الملك بن جريج والنعمان بن راشد

ومحمد

ومحمد بن مسلم الزهري هذا الحديث وزادوا فيه حرفا وهو قولهم إذا كان من الفرج. وأخرجه من طريقين صحيحين: —

الأول عن إبراهيم بن أبي داود البرقي عن محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي الثقفي البصري شيخ البخاري ومسلم عن وهب بن جرير عن أبيه جرير بن حازم بن زيد البصري روى له الجماعة عن النعمان بن راشد الخزري أبي اسحاق الرقي روى له الجماعة البخاري مسند شهدا عن محمد بن مسلم الزهري عن محمد بن المنكدر المدني عن جابر: —

وأخرجه مسلم حدثني عبيد الله بن سعيد وهارون بن عبد الله وأبو يعنى الرقاشي قالوا ثنا وهب بن جرير قال ثنا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه نحوه: —

قوله مجبية يعني على وجهها. وقال ابن الأثير أي منكبة على وجهها تشبها بهيئة السجود وقال أبو عبيد في حديث عبد الله وذكر القيامة فقال ويحبون تجبية رجل واحد لله رب العالمين والتجبية تكون في الحالين أحدهما أن يضع يديه على

ركبتيه وهو قائم . والوجه الآخر أن ينكب على وجهه باركا قال وهذا الوجه هو المعروف عند الناس وقد حمله بعضهم على أنهم يخرون سجداً جعل السجود هو التمجية .

قلت هو من جى تجى تجبية كعلى بعلى تعلية وما دنته جيم وبار موحدة وألف :- قوله اذا كان ذلك في صيام واحد بكسر الصاد المهملة أى اذا كان في صيام واحد والصيام ما يسد به الفرج فهو يجوز أن يكون التقدير في موضع صيام واحد على حذف المضاف ويروى بالسين في صيام واحد أى ما في واحد وهو من صيام الأبرة ثقبها :-

الثاني عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله ابن وهب عن عبد الملك بن جريج المكي إلى آخره وهو لاء كلهم رجال الصحيح :-

قوله مدبرة ومقبلة منصوبان على الحال والتقدير يأتي أحدكم امرأته حال كونها مفضلة وحال كونها مدبرة ويجوز أن يكون خبر كان المفدر أى سواء كانت مقبلة أو مدبرة ما دام الوطء في الفرج قوله فمن توقيف النبي عليه السلام أياهما في ذلك أى في وطء امرأته على الفرج اعلام منه أى

من النبي

من النبي عليه السلام أن الدين بخلاف القبل في الوطء لأن تنصيصه على الفرج ينافي دخول الدين في الفهم :-

ص :- وقد قيل في ثاويل هذه الآية أيضا غير هذا الثاويل :-

حدثنا أحمد بن داود قال ثنا مسدد قال ثنا أبو الأحوص قال ثنا أبو اسحاق عن زائدة هو ابن عمير قال سألت ابن عباس عن العزل فقال لناؤكم حرث لكم ان شئت فاعزل وان شئت فلا تعزل :-

ث :- أى قد قيل في ثاويل قوله تعالى لناؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم غير الثاويل

المذكور وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن أحمد ابن داود المكي عن مسدد شيخ البخاري عن أبي الأحوص سلام بن سليم عن أبي اسحاق عمرو

ابن عبد الله السبيعي عن زائدة بن عمير الطائي وثقه ابن حبان عن ابن عباس رضي الله عنهما

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه نا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن زائدة بن عمير عن ابن عباس

في قوله تعالى لناؤكم حرث لكم قال من شاء أن يعزل فليعزل ومن شاء أن لا يعزل فلا يعزل . وروى



مخوذ ذلك عن سعيد بن المسيب أخرجه الدارمي
قال أنا خليفة قال ثنا المعتمر قال سمعت ليشا حدث
عن عيسى بن قيس عن سعيد بن المسيب لساؤمكم
حرف لكم فأتوا حرفكم أني شئت قال ان شئت
فاعزل وان شئت فلا تعزل انتهى . فاذا كان
ثأويل الآية هكذا عند ابن عباس لا يبقى فيها حجة
لأهل المقالة الأولى لهما ذهبوا إليه : —

ص : وكان من حجة أهل المقالة الأولى أيضا
لقولهم في ذلك ما قد روى عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما من اباحة ذلك كما حدثنا
أبو قرة محمد بن حميد بن هشام الرعييني قال ثنا
أصبع بن العرج وأبو زيد عبد الرحمن بن أبي
الغمر قال قال ابن القاسم حدثني مالك بن أنس
قال حدثني ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي الجباب
سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه يعني وطء
النساء في أديارهن فقال لا بأس به : —

شئ : أي وكان من جملة ما أخرج به أهل المقالة
الأولى فيما ذهبوا إليه من اباحة أتيان النساء في
أديارهن عا روى عن عبد الله بن عمر أنه قال
لا بأس بالوطء في أديار النساء أخرجه بإسناد
صحيح عن أبي قرة محمد بن حميد بن هشام الرعييني

عن

عن أصبع بن العرج الفقيه الفرشي الأموي وراق
عبد الله بن وهب وشيخ البخاري وعن عبد الرحمن
ابن أبي الغمر بالعين المعجمة أبي زيد كلاهما عن
محمد بن القاسم بن شعبان المصري الفقيه المالكي
عن مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
فروخ المدني عن أبي الجباب بضم الجاء المهملة وفتح
الباء الموحدة المنخفضة وفي آخره بار أيضا سعيد
ابن يسار المدني مولى ميمونة زوج النبي عليه السلام
أنه سأل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
إلى آخره : —

ص : قال أبو جعفر رحمه الله قد روى عن
عبد الله بن عمر كما ذكرتم وروى عنه غيره
حدثنا فهد قال ثنا عبد الله بن صالح ح وحدثنا
ربيع المؤذن قال ثنا عبد الله بن وهب قال ثنا
الليث قال ابن وهب في حديثه عن الحارث بن
يعقوب وقال عبد الله بن صالح قال حدثني الحارث
ابن يعقوب عن سعيد بن يسار أبي الجباب قال قلت
لابن عمر ما تقول في الجوارى المحصنات قال وما
المحصنات فذكرت الدبر فقال وهل يفعل ذلك أحد
من المسلمين فقد ضاده هذا عن ابن عمر ما قدرناه
عنه أهل المقالة الأولى والدليل على صحة هذا النكار

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

سالم بن عبد الله أن يكون ذلك من أبيه : —
 حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي مريم قال أنا
 عطاء بن خالد عن موسى بن عبد الله بن حسن
 أن أباه سأل سالم بن عبد الله أن يحدثه بحديث
 نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً يا ثياب
 النساء في أدبارهن فقال سالم كذب العبد وأخطأ
 إنما قال لا بأس أن يوتين في فروجهن من أدبارهن
 ولقد قال ميمون بن مهران أن نافعاً إنما قال ذلك
 بعد ما كبر وذهب عقله : —

حدثنا بذلك فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا
 عبيد الله عن ميمون بن مهران فقد يضعف ما هو
 أكثر من هذا بأقل من قول ميمون ولقد أنكروه نافع
 أيضاً علي من رواه عنه : —

حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا زكرياء بن يحيى كاتب
 العمري قال ثنا الفضل بن فضالة عن عبد الله بن
 عياش عن كعب بن علقمة عن أبي النصر أنه أخبره
 قال لنا نافع مولى عبد الله بن عمر أنه قد أكثر عليك
 القول أنك تقول عن ابن عمر أنه أفنى أن توتى النساء
 في أدبارهن قال نافع كذبوا علي ولكن سأخبرك كيف
 الأمران ابن عمر رضي الله عنهما عرض المصحف يوماً
 وأنا عنده حتى بلغ نساء وكم حرث لكم فاتوا حرثكم

أني شئتم

أني شئتم . قال يا نافع هل تعلم من أمر هذه الآية
 قلت لا قال أنا كنا معشر قريش نجبي النساء فلما
 دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهم
 مثل ما كنا نريد فإذا هم قد كرهن ذلك وأعظمه
 وكانت نساء الأنصار قد أخذت بحال اليهود
 إنما يوتين على جنوبهن وأنزل الله عز وجل نساء وكم
 حرث لكم فاتوا حرثكم أني شئتم . ففي هذا الحديث
 انكار نافع لما روى عنه عن ابن عمر من أبا حنيفة
 النساء في أدبارهن وأخبار منه عن ابن عمر أن
 نأويل قول الله عز وجل نساء وكم حرث لكم فاتوا
 حرثكم أني شئتم . لم يحن علي ما نأوله أهل المقالة
 الأولى ولكن علي أبا حنيفة وطه النساء بركات
 في فروجهن : —

ش : لهذا جواب عما رواه مالك عن عبد الله
 ابن عمر من أبا حنيفة والنساء في أدبارهن
 بيان ذلك أن يقال سلمنا أن ما ذكرتم روى عن ابن عمر
 رواه عنه سعيد بن يسار ولكن روى سعيد بن يسار
 عنه أيضاً ما يضاده وما يخالفه وهو ما أخرجه من
 طريقين صحيحين : —

الأول — عن فهد بن سليمان عن عبد الله بن صالح
 وراق الليث بن سعد وشيخ البخاري عن الليث بن سعد

قال حدثني الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار
قال قلت لابن عمر الى آخرة .

واخرجه الدارمي في مسنده انا عبد الله بن صالح
قال حدثني الليث قال حدثني الحارث بن يعقوب عن
سعيد بن يسار ابي الجباب قال قلت لابن عمر
ما تقول في الجوارى احمضهن قال وما التحميص
فذكرت الدهر قال وهل يفعل ذلك احد من
المسلمين : —

الثاني عن ربيع بن سليمان المؤذن صاحب
الثاني عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد
عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار الى
آخرة نحوه : —

قوله احمض بالحاء المهملة والضاد المعجمة يقال
احمضت الرجل عن الامر اى حولته عنه وهو
من احمضت الابل اذا ملت من رعى الحلة وهو
الكلو من النبات واشتهت الحمض فتحولت اليه
ومنه قيل للثمنيد في الجماع تحميص . فهذا قد صناد
وخالف ما رواه اهل المقالة الاولى عن ابن عمر
مع ما فيه من الانكار البليغ حيث نسب ابن عمر من
يفعل ذلك الى الخروج من زمرة المسلمين فدل ذلك
ان ما روى عنه من ابا حنيفة ذلك ساقط غير صحيح : —

قوله

قوله والدليل على صحة هذا انكار سالم بن
عبد الله ان يكون هذا من ابيه اى الدليل
على صحة مصداقة هذه الرواية ما رواه اهل
المقالة الاولى وعلى صحة هذه الرواية وسقوط
ما رواه اهل المقالة الاولى انكار سالم بن
عبد الله بن عمر ان يكون ذلك اى خيرا با حنيفة
اثنيان النساء في اديبارهن من ابيه حيث قال
كذب العبد اخطا يعنى نافع مولى ابيه عبد الله
وذلك لما قال نافع عن ابن عمر انه كان لا يرى
باسا اثنيان النساء في اديبارهن . اخرج ذلك عن
ابراهيم بن ابي داود الراسي عن سعيد بن الحكم
المعروف بابن ابي مرثمة البخاري عن عطاء
ابن عبد الله بن العامر القرشي الخزومي ابي صفوان
المدني وثقه يحيى واحمد وابوداود وروى له
الترمذي والنسائي وابوداود في القدر عن موسى
ابن عبد الله بن حسن بن حسن العلوي وثقه ابن
معين وقال البخاري فيه نظر عن ابيه عبد الله
ابن حسن بن حسن بن علي بن ابي طالب رضي الله
عنهم وثقه ابو حاتم والنسائي وقال يحيى بن
معين ثقة ما موز . وقال الواقدي كان من
العباد عن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم

قوله ولقد قال ميمون بن مهران الى آخره
اشارة الى وجه آخر في فساد ما روى عن نافع
عن ابن عمر من ابا عنه اتيان النساء في اديبارهن
والحاصل انه بين فساد رواية نافع عن مولاة
التي احتج بها هذا المقالة الاولى بثلاثة اشياء
الأول ان سالما قد كذبه في هذا اوله
الى الخطأ وفي رواية قال كذب العج على أبي
يعني ناعما كما كذب عكرمة على ابن عباس
الثاني ان ميمون بن مهران الجزري الأندلسي
قال انما قال ذلك نافع بعد ما كبر وزهد
عقله .

قال الطحاوي حدثنا بذلك أي بما روى عن
ميمون هذا فهد بن سليمان عن علي بن معبد
ابن شاذان العنبري الرقي نزيل مصر عن عبيد الله
ابن عمرو بن أبي الوليد الأندلسي الرقي عن ميمون
فيكون لهذا الكلام عن نافع وقت خرفه فلا
يمس به . وقد يصف ما هو أكثر من هذا بما
هو أقل مما قال له ميمون .

الثالث ان ناعما نفسه أنكر هذا القول على
من رواه عنه أشار اليه بقوله ولقد أنكره نافع
أيضا على من رواه عنه وقد علمه أن الراوي اذا

أنكر

أنكر ما روى عنه يسقط الاحتجاج به ويفسد
ذلك الخبر .

أخرج ذلك باسناد صحيح عن يزيد بن سنان
القزاز شيخ النسائي أيضا عن زكرياء بن يحيى
كاتب العمري وهو زكرياء بن صالح بن يحيى
ابن يعقوب القعناعي أبو يحيى المصري الحرسي
كاتب العمري الفاضل واسمه عبد الرحمن بن
عبد الله روى عنه مسلم وغيره قال ابن
أنس وكانت القضاة تقبله عن المفضل بن
فضالة بن عبيد أبي معاوية المصري فاضل
مصر روى له الجماعة عن عبد الله بن عياش
بالباء آخر الحروف والشين المعجمة بن عباس
بالباء الموحدة والسين المهملة القنباقي المصري
وثقه ابن حبان وروى له مسلم وابن ماجه
عن كعب بن علقمة بن كعب النخعي أبي عبد الحميد
المصري روى له مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي عن أبي النصر بالنون والصاد المعجمة
سالم بن أبي أمية القرشي المدني روى له الجماعة
عن نافع الى آخره .
وأخرجه الجماعة في أحكامه معلقا من حديث
المفضل بن فضالة الى آخره نحوه : —

قوله قد أكثر عليك القول على صيغة
المجهول : —
قوله نجى النساء من التجية بالجيد وقد
ذكرناه ونحو أن تكون بالحاء المهملة والنون
من التحنيد وثلاثيه حنا نحو اذا طأ طأ
رأسه أسفد شبه الراكع : —
ص : وقد روى عن أم سلمة رضي الله عنها
أيضا نحو من ذلك : —
حدثنا فهد قال ثنا موسى بن اسماعيل أبو
سلمة التبوذكي قال أنا وهيب قال أنا
عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن
سابط قال أنيت حفصة بنت عبد الرحمن
فقلت لها اني أريد أن أسالك عن شيء وأنا
أستحي منك فقالت سل يا ابن أخي عما بد لك
فقلت عن اتيان النساء في أدبارهن فقالت
حدثني أم سلمة أن الأنصار كانوا لا يحبون
وكان المهاجرون يحبون وكانت اليهود
تقول من جبي خرج ولده أحول فلما قدم المهاجرون
المدينة نكحوا نساء الأنصار ففتح رجل من المهاجرين
أمرأة من الأنصار فبها فأتت أم سلمة فذكرت
لها ذلك فلما دخل النبي عليه السلام ذكرت ذلك

له

له أم سلمة واستحيت الانصارية فخرجت
فقال النبي عليه السلام ادعيها فدعنها فقال
نساء وكدرت لكم فأتوا حرثكم أني شئتم
صماما واحدا فقد أخبرت أم سلمة بنا وبهذه
الآية وثوقيف النبي عليه السلام أياهم بقوله
صماما واحدا فدل ذلك أن حكمه ضد ذلك
الصمام بخلاف حكم ذلك الصمام ولولا ذلك
لما كان لقوله صماما واحدا معنى : —
ش : أي قد روى عن أم سلمة عند بنت أبي
أمية أم المؤمنين مثل ما روى عن عبد الله
ابن عمر أخرجه بإسناد صحيح على شرط مسلم
عن فهد بن سليمان عن موسى بن اسماعيل المصفي
التبوذكي بفتح التاء المشناة من فوق وصمد البناء
الموحدة وسكون الواو وفتح الذال المعجمة بعدها
كاف نسبة إلى تبوذك محلة بالبصرة وهو شيخ
البخاري وأبو داود يروى عن وهيب بن خالد
البحري روى له الجماعة عن عبد الله بن عثمان
ابن خثيم البخاري أبي عثمان الملكي روى له الجماعة
البخاري مستشهدا عن عبد الرحمن بن سابط ويقال
عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط القرشي الجمحي الملكي
روى له الجماعة سوى البخاري عن حفصة بنت عبد الرحمن

ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم قال العجلي
ثابتة ثقة روى لها مسلم وأبو داود وابن
ماجة .

وأخرجه الدارمي في سننه عن مسلم بن إبراهيم
عن وهيب عن عبد الله بن عثمان إلى آخره نحوه
سواء على أن في لفظه سما ما بالسين المهملة ثم
قال والسما السيل الواحد .

قلت وانتصابه على الظرفية أي في صمام
واحد لكنه ظرف مخصوص أجرى مجرى المبهوم
فأفهم : —

ص : وقد روى عن ابن عباس رضي الله
عنهما في ثابتة وهذه الآية ما يرجع معناه إلى
هذا المعنى أيضا : —

حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو الأسود قال
ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عامرا
ابن يحيى المعافري حدثه أن حدثت بن عبد الله
السبائي حدثه أنه سمع ابن عباس يقول إن ناسا
من حمير أتوا إلى رسول الله عليه السلام يسألونه
عن النساء فأ نزل الله تعالى فأتواكم حرثكم
فأتوا حرثكم أني شئتكم فقال رسول الله عليه السلام
إنها مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في القرح

ثم : أي

ثم : أي قد روى عن عبد الله بن عباس
في ثابتة قوله تعالى فأتواكم حرثكم
فأتوا حرثكم أني شئتكم ما يرجع معناه إلى معنى
ما روى عن أم سلمة أخرجه عن ربيع بن سليمان
الجيزي الأعرج عن أبي الأسود النضر بن عبد الجار
المراذلي المصري عن يحيى كان رواية ابن لهيعة
وكان شيخ صدق عن عبد الله بن لهيعة فيه ما
فيه عن يزيد بن أبي حبيب سويد المصري روى له
الجماعة عن عامر بن يحيى بن جثيب بن مالك
ابن سريع المعافري الشرعي أبي خنيس بالحاء
المعجمة المضمومة والنون والسين المهملة وثقه أبو
داود والنسائي وروى له مسلم والترمذي وابن
ماجة عن حدث بن بفتح الحاء المهملة والنون وبالسين
المعجمة بن عبد الله السبائي أبي رشدين الصنعائي
من صنعاء دمشق قال العجلي وأبو زرعة ثقة روى
له الجماعة إلا البخاري .

والسبائي بفتح السين المهملة بعدها باء موحدة نسبة
إلى سبأ بن يشجب بن يعرب
وأخرجه الطبراني في الكبير نا بكر بن سهل نا عبد الله
ابن يوسف نا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن
عامر بن يحيى عن حدث الصنعائي عن ابن عباس

أن أناساً من حمير أتوا النبي عليه السلام يسألونه
عن أشياء فقال رجل منهم أني أحب النساء
وأحب أن آتي امرأتي حبيبة فكيف ترى في ذلك
فأنزل الله عز وجل نساؤكم فأنوا حرثكم أني
شئتم فقال رسول الله عليه السلام إنتها
مقبلة ومدبرة إذا كان ذلك في الفرج : —
ص : ثم جاءت الآثار مشواترة بالنهي عن
إتيان النساء في أدبارهن فمن ذلك ما حدثنا أبو
قال أناسيان عن ابن الهادي عن عمارة بن
حزيمة بن ثابت عن أبيه أن رسول الله عليه
السلام قال أن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أدبارهن : —

حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يحيى بن عبد الله
ابن بكير قال ثنا الليث بن سعد قال حدثني عمر
مولى عفرة بنت رباح أخت بلال مؤذن رسول
الله عليه السلام عن عبد الله بن علي بن السائب
عن عبدة الله بن الحصين عن عبد الله بن هرمي
الخطمي عن حزيمة بن ثابت أن رسول الله عليه
السلام قال قد كرمته : —

حدثنا روح قال ثنا إبراهيم بن محمد الشافعي قال
ثنا محمد بن علي قال كنت مع ابن كعب القرظي فسأله

رجل

رجل قال يا أبا حمزة ما ترى في إتيان النساء
في أدبارهن فأعرض أو سكت فقال هذا شيخ
قريش فأسأله يعني عبد الله بن علي بن السائب
فقال عبد الله اللهم قد را ولو كان حلالاً
قال جدي ولم يكن سمع في ذلك شيئاً قال ثم
أخبرني عبد الله بن علي أنه لقي عمرو بن أبي
أجمحة بن الجلاح فسأله عن ذلك فقال أشهد
لسمعت خزيمه بن ثابت الذي جعل رسول الله
عليه السلام شهادته شهادة رجلين يقول أني
رجل إلى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله
آتي امرأتي من دبرها فقال رسول الله عليه السلام
نعم مرتين أو ثلاثاً قال ثم فطن رسول الله
عليه السلام فقال في أي الخضعين أو في أي
الخرزيتين كان أمن دبرها في قبلها فنعم فأما
في دبرها فإن الله عز وجل بينها كرم أن تأتوا
النساء في أدبارهن : —

حدثنا عبد الرحمن بن الجارود قال ثنا سعيد بن
عفير قال حدثني الليث بن سعد قال حدثني عبدة الله
ابن عبد الله بن الحصين الأنصاري ثم الواثلي
عن هرمي بن عبد الله الواثلي عن خزيمه بن ثابت
عن النبي عليه السلام قال لا تأتوا النساء في

أجمحة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

أدبارهن : —

حدثنا بكر بن ادريس قال ثنا ابو عبد الرحمن المقرئ قال حيوة وابن لهيعة قالانا حسان مولى محمد بن سهل عن سعيد بن ابي هلال عن عبد الله بن علي عن هرمي بن عمرو الخطمي عن خزيمة بن ثابت عن النبي عليه السلام مثله حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا ابو عبد الرحمن فذكر باسناده مثله : —

حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا ابو زرعة قال اخبرني حيوة قال انا حسان فذكر باسناده مثله حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا ابو الأسود قال اخبرني ابن لهيعة عن حسان مولى محمد بن سهل ابن عبد العزيز عن سعيد فذكر باسناده مثله : —

ثنا : أي قد جاءت الأحاديث عن النبي عليه السلام والآثار من بعده من الصحابة منواترة أي متكاثرة مترادفة منها حديث خزيمة بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه ، واخرجه من ثمان طرق : —

الأول رجالهم رجال الصحيح ما خلا عمارة بن خزيمة وهو أيضا ثقة روى له الأربعة

عن

عن يونس بن عبد الأعلى عن سفیان بن عيينة عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي الليثي عن عمارة بن خزيمة عن أبيه ثابت رضي الله عنه .

واخرجه الطبراني نا ابو يزيد الفراء طيبي نا أسد ابن موسى ح . وثنا ابو حصين القاضي نا يحيى الكحاني قال ثنا سفیان بن عيينة عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي عن عمارة بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه قال قال رسول الله عليه السلام ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن : —

الثاني عن روح بن الفرج القطان المصري عن يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي المصري شيخ البخاري عن الليث بن سعد عن عمر ابن عبد الله مولى عفرة بنت رباح بالباد الموحدية فيه مقال فعن احمد لا بأس به ولكن أكثر حديثه مراسيل وعن يحيى ضعيف وكذا عن النسائي وقال ابن حبان يقلب الأخبار فلا يحج به روى له أبو داود والترمذي عن عبد الله بن علي بن السائب ابن عبيد القرشي المطليبي له أراحد تكلم فيه روى له أبو داود والنسائي عن عبيد الله بن الحصين وهو



عبد الله بالنصير ابن عبد الله بالتكبير ابن الحسين
ابن محسن الانصاري الخطمي وقد ينسب الى جده
ويقال فيه عبد الله بن عبد الله بالتكبير فيهما
قال البخاري لا يصح قال ابو زرعة وابن حبان
ثقة ولكن في حديثه هذا اضطراب لأن عبد الله
ابن هرمي الخطمي قد اضطرب فيه فقيل هرمي بن
عبد الله وقيل هرمي بن عقبه وقيل هرمي بن
عمرو وقيل عبد الله بن هرمي الانصاري الواقفي
ويقال الخطمي المدني مختلف في صحته له هذا
الحديث الواحد عن خزيمة بن ثابت، وذكره
ابن حبان في الثقات من التابعين وقال ابن
سنة هرمي بن عبد الله الواقفي ذكر في الصحابة
ولا يثبت وقال ابن الأثير قال ابو عمر رحمه
الله هرم بغير ياء الانصاري من بني عمرو
ابن عوف لهوا حد البكائين وكذا قال ابو
نصير والكلبي وقال ابن ماجه لا انه شهد الخندق
والمشاهد الا تبوكا ولهوا حد البكائين وجعله
ابو مندة وابو موسى صغيرا في زمن النبي عليه السلام
والأول أصح.

وأخرجه الطبراني نا مطلب بن شعيب الأزدي
ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن عمر مولى

عفة

عفة عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله
ابن الحسين عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة بن
ثابت أن رسول الله عليه السلام قال إن الله لا
يستحي من الحق لا يحل لأحد أن يأتي النساء في
أربارهن : —

الثالث عن ووح بن الفرج الفطاني المصري
عن ابراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن نافع
القرشي أبي اسحاق المطليبي المكي الشافعي ابن عم
الامام محمد بن ادريس الشافعي وشيخ الجماعة مسلم
في غير الصحيح قال ابو زرعة صدوق وقال الدارقطني
ثقة عن محمد بن علي بن شافع القرشي المطليبي عم
محمد بن ادريس الشافعي وقال عمي ثقة وهو جد
ابراهيم بن محمد الشافعي من الأم عن محمد بن كعب
القرظي أبي حمزة المدني روى له الجماعة.

وأخرجه البيهقي من حديث ابراهيم بن محمد بن
عباس الشافعي قال ثنا جدي محمد بن علي قال كنت
عند محمد بن كعب القرظي فجاءه رجل فقال يا أبا عمرو
ما تقول في اتيان المرأة في دبرها فقال هذا شيخ
من قريش فسئل يعني عبد الله بن علي وكان
عبد الله لم يسمع في ذلك قال اللهم قد
والوكان حلالا ثم ان عبد الله لفي عمرو بن أجمحة

فقال هل سمعت في اتيان المرأة في دبرها شيئا
فقال اشهد لسمعت الى آخره نحوه . قال يا ابا
حمزة كنية محمد بن كعب الفرظي ويكنى بابي عبد الله
وبابي عمر وايضا كما وقع كذلك في رواية البيهقي
قوله فقال عبد الله أي عبد الله بن علي
ابن السائب : —

قوله اللهم قدرا ولو كان حلالا قد وقع قدرا
منصوبا في رواية الطحاوي ومرفوعا في رواية
البيهقي فوجه النصب على المفعولية والتقدير
نرى ذلك قدرا ولو كان حلالا ووجه الرفع على
أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو قدري يعني هذا
الفعل قدرو ولو كان حلالا والقدر حد الطاقة
وشيء قدري أي بين القدرة وقدرت الشيء
بالكسر وتقدرته واستقدرته اذا كرهته : —
قوله ولو كان حلالا معطوف على شيء محذوف
تقديره ان لم يكن حلالا ولو كان حلالا .

فان قيل ما وجه قوله اللهم في هذا الموضع .
قلت اللهم تستعمل في الكلام على ثلاثة أنحاء
الأول للنداء المحض وهو ظاهر
الثاني للايدان بتدريه المستثنى كقول الجري
اللهم الآن نفذ زاد الجوع .

الثالث

الثالث لتدل على تيقن المجيب في الجواب المفترن
لهوبه كقولك لمن قال ان زيد قائم لا والمهملا
والتي لها هنا من القبيل الثالث : —
قوله قال جدى أي قال ابراهيم بن محمد الشافعي
قال جدى وجده هو محمد بن علي بن شافع وهو
جده من امه كما ذكرنا : —

قوله ولم يكن سمع في ذلك شيئا أي لم يكن
عبد الله بن علي بن السائب سمع في حكم الاتيان في
أرباب النساء شيئا : —

قوله قال ثم اخبرني أي قال محمد بن علي بن
شافع ثم اخبرني عبد الله بن علي بن السائب
قوله لقي عمرو بن أبي أجمحة بضم الهجزة وفتح
الحاء بين المهملين بينهما ياء آخر الحروف ساكنة
ابن الجراح بضم الحيم وتخفيف اللام وفي آخره
حاء مهملة بن الحريش الانصاري المدي في الصحابي
قوله ثم فطن رسول الله عليه السلام بفتح
الطاء ومعناه فهم فكأنه عليه السلام لما قال
لذلك الرجل نفوس مرتين أو ثلاثا لم يكن ذهنه
حاصرا في ذلك الجواب لكونه مستغولا بشيء آخر
فلما فطن لذلك عاد وسأل فقال أي الخصميتين
قال ابن الأثير معناه في أي الثقتين وكذلك

اللهم نعم

معنى قوله في أي الخرزتين أو في الخرزتين والثلاثة
بمعنى واحد كلها قد رويت .
قلت الخصفة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد
المهملة الثقبة وكذلك الخزرة بضم الخاء المعجمة
وسكون الزاي وكذلك الخزبة بضم الخاء المعجمة وسكون
الراء وفتح الباء الموحدة وكل ثقب مستدير فهو
خزبة : —

الرابع عن عبد الرحمن بن الجارود بن عبد الله
الكوبي عن سعيد بن كثير بن عفيرة الأنصاري المصري
شيخ البخاري عن الليث بن سعد المصري عن عبد الله
ابن عبد الله بالنصف في الابن والتكبير في الأب
عن هرمي بن عبد الله بن هرمي وقد ذكرنا
الاضطراب فيه عن قريب .

وأخرجه البيهقي من حديث سعيد بن عبد العزيز
ابن محمد عن ابن الهادي عن عبيد الله بن عبد الله
ابن حصين عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة أن
رسول الله عليه السلام قال لا تأتوا النساء في
أدبارهن . وقال الشافعي أخطأ في سنده : —
أخماس عن بكر بن أدريس عن أبي عبد الرحمن
عبد الله بن يزيد القرشي المقرئ الفصير شيخ البخاري
عن حيوة بن شريح وعبد الله بن لحيعة كلاهما

عن

عن حسان بن عبد الله الأموي مولى محمد بن سهل
ابن عبد العزيز بن مروان بن الحكم وثقه ابن
حبان عن سعد بن أبي هلال أبي العلاء المصري
مولى عروة بن شبيب روى له الجماعة عن عبد الله
ابن علي بن السائب المذكور عن قريب عن هرمي
ابن عمرو وهو هرمي بن عبد الله عن خزيمة
ابن ثابت .

وأخرجه الطبراني ثنا هارون بن مخلوف المصري
ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا حيوة بن شريح
وابن لحيعة فالأثنا حسان مولى محمد بن سهل عن
سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن السائب
عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة بن ثابت أن رسول
الله عليه السلام قال إن الله لا ينجي من الحق
لا تأتوا النساء في أدبارهن : —

السادس عن صالح بن عبد الرحمن عن أبي
عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة وابن
لحيعة إلى آخره نحوه : —

السابع عن ربيع بن سليمان الجيزي الأعرج عن أبي
زرعة وهب الله بن راشد الحنظلي المصري عن حيوة
ابن شريح بن صفوان الحميري الفقيه العابد
عن حسان بن عبد الله مولى محمد بن سهل عن سعيد

ابن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن السائب
عن هرمي بن عبد الله عن حزيمة بن ثابت عن النبي
عليه السلام قال لا تأتوا النساء في أدبارهن : —
الثامن عن ربيع بن سليمان الجيزي عن أبي
الاسود النخعي عن عبد الجبار المرادي المصري عن
عبد الله بن لهيعة المصري عن حسان بن عبد الله
الآخره نحوه .

وأخرجه أحمد في مسنده نا عبد الله بن علي نا حيوة
وابن لهيعة فالأثنا حسان مؤلف محمد بن سعد عن
سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي عن
هرمي بن عمرو الخطمي عن حزيمة بن ثابت صاحب
رسول الله عليه السلام أن رسول الله عليه السلام
قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء
في أدبارهن : —

ص : حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصب
ابن ناصح قال ثنا همام عن قتادة عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام قال هي
اللوطية الصغرى يعني وطء النساء في أدبارهن : —
ش : رجاله ثقات ذكروا غير مرة .

وأخرجه الطيالسي في مسنده نا همام عن قتادة عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو

عن النبي

عن النبي عليه السلام ^{تدو} قال اللوطية الصغرى
يعني اثنتان المرأة في دبرها .

وأخرجه البيهقي في سننه من طريق الطيالسي
ص : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا معلى بن أسد
قال ثنا عبد العزيز بن المنخار عن سهيل بن أبي صالح
عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا
ينظر الله عز وجل إلى رجل وطئ امرأة في دبرها : —

حدثنا الربيع الجيزي قال ثنا حيوة بن شريح قال أنا
يزيد بن الهاد فذكر بأسناده مثله غير أنه قال امرأته
حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا الليث
عن ابن الهادي عن سهيل فذكر بأسناده مثله : —
حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن يوسف قال
ثنا اسما عيل بن عياش عن سهيل عن الحارث بن مخلد
عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام قال لا
تأتوا النساء في أدبارهن : —

حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا حماد بن سلمة عن
حكيم الأثرم عن أبي ميمونة وهو الهجيمي عن أبي هريرة
عن رسول الله عليه السلام قال من أتى حائضاً أو
امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد عليه
السلام : —

ش : كعدو جمن طروق :

الأول عن محمد بن خزيمه عن معلى بن أسد العمري البصري شيخ البخاري عن عبد العزيز بن المختار الأنصاري أبي اسحاق الدباغ البصري روى له الجماعة عن سهيل بن أبي صالح ذكوان المدني روى له الجماعة البخاري مقرونا بغيره عن الحارث بن مخلد بتشديد اللام الزرقاني الأنصاري المدني وثقه ابن حبان وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نا أحمد بن اسحاق عن وهيب عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة قال قال رسول الله عليه السلام لا ينظر الله عز وجل الى رجل جامع امرأة في دبرها — الثاني عن الربيع بن سليمان الجيزي عن حيوة بن شريح بن صفوان الجعفي المصري عن يزيد بن عبد الله ابن أسامة بن الهاد المدني عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة .

وأخرجه ابن ماجه نا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب نا عبد العزيز بن المختار نا سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال لا ينظر الله الى رجل جامع امرأة في دبرها — الثالث عن روح بن العرج الفطاني عن عمرو بن

خالد

خالد بن فروخ الحراني نزيل مصر وشيخ البخاري عن الليث بن سعد عن يزيد بن عبد الله بن أسامة ابن الهاد عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة .

وأخرجه أحمد في مسنده ثنا عفان ثنا وهيب نا سهيل عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال لا ينظر الله عز وجل الى رجل جامع امرأة في دبرها —

الرابع عن إبراهيم بن أبي داود البركسي عن عبد الله ابن يوسف شيخ البخاري عن اسماعيل بن عياش بالياء آخر الحروف وبالشين المعجمة الشافعي الحمصي عن سهيل ابن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة الخامس عن فهد بن سليمان عن أبي نعيم الفضل بن دكين عن حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم البصري عن أبي تميمة طريف بن مجالد الهجيمي البصري عن أبي هريرة وهذا السناد صحيح ورجال ثقاة .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي نعيم عن حماد بن سلمة عن حكيم الى آخره نحوه سواء .

وأخرجه البيهقي في سننه من حديث حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال من أتى كاهنا فصدقه بما يقول

ومن أتى حائضا ومن أتى امرأة في دبرها فقد برئ
 مما أنزل الله على محمد عليه السلام .

وأخرجه أبو داود أيضا عن أبي هريرة ولفظه
 قال قال رسول الله عليه السلام من أتى امرأته
 في دبرها : —

قوله كفر معناه إذا كان مستحلا والمراد كفران
 النعمة أو وهو على وجه التعليل : —

ص : حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن
 يوسف قال ثنا اسماعيل بن عياش عن سهيل بن
 أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
 أن رسول الله عليه السلام قال إن الله لا يستحي
 من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن : —

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا اسماعيل
 ابن عياش عن سهيل بن أبي صالح وعمر مولى حفصة
 عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه أن رسول
 الله عليه السلام قال إن الله لا يستحي من الحق لا
 يجعل مآتات النساء في حشوشهن : —

ش : هذان طريقان رجالهما ثقافات إلا أن عمر
 مولى حفصة فيه مقال وقد ذكرناه عن قريب : —
 قوله في محاشهن وتشديد الشين المعجمة جمع محشة
 وهي الدبر . قال الأزهرى ويقال أيضا بالسين

تفتح بهم

المهملة

المهملة كنى بالمحاش عن الأدبار كما يكنى بالحشوش
 عن مواضع الغائط ومنه حديث ابن مسعود محاش
 النساء عليكم جرام : —

قوله لا يجعل مآتات فهو من قولك أنتيت الأمر من مآتة
 أي في وجهه الذي يؤتى منه : —

قوله في حشوشهن أي أدبارهن جمع حش وحشوف
 الأصل السنان والجمع حشان كصنيف وضيغان والمراد
 به هاهنا المخرج وكذلك الحش بضم الحاء لأنهم
 كانوا يفتنون حوايجهم في البساتين والجمع حشوش
 والمحشة بفتح الميم الدبر فالخاص أن الحشوش هاهنا
 كناية عن المخارج التي هي الأدبار فافهم : —

ص : حدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال ثنا أبو
 معاوية عن عاصم عن عيسى بن حطان عن مسلم بن
 سلام عن علي بن طلق رضي الله عنه أن رسول الله
 عليه السلام قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
 النساء في أعجازهن : —

حدثنا أبو أمية يعني محمد بن إبراهيم قال ثنا المعلى
 ابن منصور قال ثنا جرير عن عاصم الأحول حدثنا
 أبو أمية قال ثنا محمد بن الصباح قال ثنا اسماعيل بن
 زكرياء عن عاصم فذكر بأساده مثله : —
 ش : هذه ثلاث طرق : —

الأول عن محمد بن عمرو بن يونس عن أبي معاوية
الضريبي عن محمد بن خازم روى له الجماعة عن عاصم
ابن سليمان الأحول روى له الجماعة عن عيسى
ابن حطان الرقاشي ويقال العائدي وثقه ابن
حبان عن مسلم بن سلام الحنفى أبو عبد الملك
وثقه ابن حبان عن علي بن طلق الحنفى الصحابي
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نا حفص عن عاصم
عن عيسى بن حطان عن مسلم بن سلام عن علي بن
طلق قال سمعت رسول الله عليه السلام يقول
ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن
أو قال في أدبارهن .

وأخرجه الترمذي نا أحمد بن منيع وهناد قال
نا أبو معاوية عن عاصم الأحول عن عيسى بن
حطان عن مسلم بن سلام عن علي بن طلق قال
أتى أعرابى النبى عليه السلام فقال يا رسول الله
الرجل متى يكون في الصلاة فتكون منه الروحية
ويكون في الماء قلنا فقال رسول الله عليه السلام
إذا فسا أحدكم فليتنوضأ ولا تأتوا النساء في
أعجازهن فان الله لا يستحي من الحق . —

الثاني عن أبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم
الطرسوسى عن المعلى بن منصور الرازى أحد

أصحاب

أصحاب أبي حنيفة عن جرير بن حازم عن عاصم بن
سليمان الأحول عن عيسى بن حطان عن مسلم بن
سلام عن علي بن طلق .

وأخرجه البيهقي من حديث حسين بن حفص عن
سفيان عن عاصم عن عيسى بن حطان عن مسلم بن
سلام عن علي بن طلق قال نهى رسول الله عليه
السلام أن تأتوا النساء في أدبارهن . —

الثالث عن أبي أمية أيضا عن محمد بن الصباح
الدولابى البغدادي البرازى صاحب كتاب السنن
وشيوخ البخارى ومسلم وأبو داود عن اسمعيل بن
نكريان الخلقافى الكوفي الأسدى عن عاصم
الأحول الى آخره .

وأخرجه الداريمى في سننه أنا عبد الله بن يحيى
نا عبد الواحد بن زياد عن عاصم الأحول عن
عيسى بن حطان عن مسلم بن سلام الحنفى عن
علي بن طلق قال قال رسول الله عليه السلام
إذا أحدث أحدكم في الصلاة فليتنوضف وليتنوضأ
ثم يصلى وقال رسول الله عليه السلام لا تأتوا النساء
في أدبارهن فان الله لا يستحي من الحق . —

ص : وقد احتج أهل المقالة الأولى بقولهم أيضا
بما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي مريم قال أنا

ابن كعب عن محمد بن زياد بن يونس بن المهاجر عن محمد بن كعب
القرظي أنه كان لا يرى بأساً بآتيان النساء في
أدبارهن وتخرج بقول الله عز وجل في ذلك. أنا تون
الذكريان من العالمين ونذرون ما خلق لكم ربكم
في أزواجكم بل أنتم قوم عادون. أي من أزواجكم
مثل ذلك إن كنتم تشتهون. قيل لهم ومن يوافق
محمد بن كعب القرظي على هذا التأويل وقد قال
خالفوه ونذرون ما خلق لكم من أزواجكم مما قد
أحل لكم من جماعهن في فروجهن وهذا التأويل
عندنا أولى من التأويل الأول لموافقته لما جاء عن
رسول الله عليه السلام مما قد ذكرنا. ولئن
وجب أن يقلد في هذا القول محمد بن كعب فإن سعيد
ابن المسيب أولى :-

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس
عن ابن شهاب قال كان سعيد بن المسيب وأبو
بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو
ظنن أنه أبو بكر ينهيان أن تؤق النساء في دبرها أشد
النهي وكيف وقد قال بذلك من هو أجل منهما
حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية الضرير عن
الكجاج عن أبي عكيم الفقعاق الجرمي عن عبد الله
ابن مسعود رضى الله عنه قال محاش النساء حرام

حدثنا

حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يحيى بن سعيد القطان
قال حدثني ابن أبي عمير عن قنادة عن أبي أيوب
عن عبد الله بن عمرو قال في الذي يأتي امرأته
في دبرها قال اللوطية الصغرى :-

شئ : أخرج أهل المقالة الأولى أيضا لما ذهبوا إليه
بما روى عن محمد بن كعب بن سليم القرظي من التابعين
الكبار والصالحين العالمين بالقرآن والحديث
أخرج عن إبراهيم بن أبي داود البرقي عن سعيد
ابن الحكم المعروف بابن أبي مريم شيخ البخاري عن
عبد الله بن كعب بن قيس قال قال محمد بن زيد بن
المهاجر بن قنفذ المدني روى له الجماعة سوى البخاري
عن محمد بن كعب إلى آخره .

وأجاب عنه بقوله قيل لهم ومن يوافق إلى آخره
أراد أنه لم يوافق أحد من أهل العلم من التابعين
ومن بعدهم محمد بن كعب على هذا التأويل الذي
أوله في قوله تعالى أنا تون الذكريان من العالمين
بل لهم قد خالفوه فيه وأولوا بنا ويل أحسن من
تأويله فالأخذ بنا ويلهم أولى لموافقته الأحاديث
التي جاءت بالنهي عن آتيان النساء في أدبارهن
قوله ولئن وجب أن يقلد إلى آخره جواب عما
يقال كيف لا يقلد محمد بن كعب فيما ذهب إليه بالتأويل

الذي اوله وهو عالم بمعاني القرآن وتأويلاته
 فقال ان وجب تقليد محمد بن كعب في هذا القول
 فتقليد غيره ممن هو اكبر منه اولى فان سعيد
 ابن المسيب سيد التابعين قد روى عنه انه كان
 ينهى عن اتيان النساء في اديارهن اخرج ذلك
 باسناد صحيح عن يونس بن عبد الاعلى عن عبد الله
 ابن وهب عن يونس بن يزيد الايلي عن محمد بن مسلم
 ابن شهاب الزهري قال كان سعيد بن المسيب الى
 آخيه وهو لاء كلهم رجال الصحيح : —
 وابوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن
 المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي
 المخزومي المدني احد الفقهاء السبعة قيل ان اسمه
 محمد وقيل اسمه هو كنيته : —
 وابوسلمة بن عبد الرحمن اسمه عبد الله بن عبد الرحمن
 ابن عوف المدني : —
 قوله وكيف وقد قال بذلك من هو اجل منهما
 اى وكيف لا يقلد سعيد بن المسيب وابوبكر بن
 عبد الرحمن ا وابوسلمة بن عبد الرحمن والحال انه
 قد قال بما قال من هو اعظم منهما مقدار العبد لله
 ابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وعلي
 ابن ابي طالب وابي الدرداء وابي عباس رضى

الله

الله عنهم .
 اما الذي روى عن ابن مسعود فاخرجه عن ابي
 بشر عبد الملك بن مروان الرقي عن ابي معاوية
 الصريحي محمد بن خازم عن الكجاج بن اوطاة النخعي
 الفاضل فيه كبن عن ابي الفعقاع الحرمي ذكره ابن
 سعد في الطبفة الاولى من نابه الكوفة .
 واخرجه البيهقي في سننه باسناد منه من حديث ابن
 عليه اخبرني ابو عبد الله السفري حدثني ابو الفعقاع
 قال شهدت الفارسية وانا غلام اويافع قال جاء
 رجل الى عبد الله فقال آتى امرأتي كيف شدت
 قال نعم قال وحيث شدت قال نعم قال واني
 شدت قال نعم ففتن له رجل فقال انه يريد ان
 ياتيها في مقعدتها فقال لامحاش النساء عليكم
 حرام اى اديارهن وقد ذكرناه ~~في~~
 واما الذي روى عن عبد الله بن عمرو فاخرجه
 عن يزيد بن سنان الفرار عن يحيى بن سعيد القطان
 عن سعيد بن ابي عروبة عن قيادة عن ابي ايوب
 العتكي يحيى بن مالك ويقال حبيب بن مالك عن
 عبد الله بن عمرو بن العاص وهذا اسناد صحيح
 واخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا عبد الاعلى
 عن سعيد عن قيادة عن ابي ايوب عن عبد الله

ابن عمرو قال هي اللوطية الصغرى يعني الاثنيان في اديار النساء .

واما الذي روى عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فاخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه نا ابن مبر عن الصلت بن بهرام عن عبد الرحمن بن مسعود عن ابي المعترأ و ابي الجويرية قال ناري على رضى الله عنه على المنبر فقال سلوني فقال رجل انوني النساء في اديارهن فقال سفلت سفل الله بك اذ تتران الله يقول انا تون الفاحشة . واخرجه البيهقي ايضا .

واما الذي روى عن ابي الدرداء فاخرجه ابن ابي شيبة ايضا نا وكيع عن هشام عن قتادة عن عتبة ابن وشاح عن ابي الدرداء قال وهل يفعل ذلك الا كافر

واما الذي روى عن ابن عباس فاخرجه البيهقي من حديث داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يعيب النكاح في الدبر عيا شديدا ص : وما في هذا الباب عن اصحاب رسول الله عليه السلام ونا بعهد فاكثر من ان يستغنى ولكننا حذفنا ذلك من كتابنا لهذا الكثرة وطوله فلما نوازت الاحبار عن رسول الله عليه السلام

بالنهي

بالنهي عن وطء المرأة في دبرها شرها عن اصحابه وعن تابعيهم ما يوافق ذلك وجب القول به ونرا ما خالفه ولهذا ايضا قول ابي حنيفة و ابي يوسف ومحمد رحمهم الله : —

قوله وما في محل الرفع على الابتداء و خبره قوله فاكثر من ان يستغنى ود حول الفاء لغرض المنبذ معنى الشرط : —

قوله فلما نوازت اي تكاثرت وتظاهرت . وقوله وجب القول جواب لما ووجه القياس ايضا يقتضى ذلك لان العفء السليم والطبع المستقيم لا يميل الى موضع النجاسة لاستفداره اياها ولا يقع ذلك الا عن فرط سبق وكثافة طبع فيصير في ذلك من يفعل شبيهه حيوان لا يميز بين المحلين من شدة الغلبه : —

قوله وهذا ايضا اشارة الى ما ذكره من قوله بالنهي عن وطء المرأة في دبرها : —

ص : باب وطء الحبالى ش : اى هذا باب في بيان حكم وطء النساء الحبالى وهو جمع حبلى : —

ص : حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال ثنا ابن ابي عمية عبد الملك بن حميد عن محمد بن المهاجر الانصاري



عن أبيه عن أسماء بنت يزيد الأنصارية قالت سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا تفضلوا أولادكم سرا فان قتل الغيل يدرك الفارس فيد عشره عن ظهر فرسه : —

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا اسماعيل قال ثنا اسد قال ثنا اسماعيل بن عياش عن عمرو بن المهاجر عن أبيه عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية قالت سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا تفضلوا أولادكم سرا فان الغيل يدرك الفارس فيد عشره عن ظهر فرسه : —

شئ : لهذات طريقان صحيحان : —

الأول عن فهد بن سليمان عن أبي نعيم الفضل ابن دكين عن ابن أبي عمير عن عبد الملك بن حميد الخزازي الكوفي روى له الجماعة عن محمد بن المهاجر الأنصاري الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد قال يحيى وأبو زرعة الدمشقي وسفيان ابن عيينة ثقة روى له الأربعة عن أبيه مهاجر بن دينار الأنصاري الشامي مولى أسماء بنت يزيد ذكره ابن حبان في الثقات وروى له أبو داود وابن ماجه عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية الأشعريه الصحابية .

١ شيخ البخاري

وأخرجه

وأخرجه أبو داود ثنا الربيع بن نافع أبو ثوبان قال ثنا محمد بن مهاجر عن أبيه عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت سمعت النبي عليه السلام الى أخيه محور واية الطحاوي وفي لفظ لا تفضلوا أولادكم وفي لفظ لا تفضلوا أولادكم

وأخرجه أحمد أيضا في مسنده عن الفضل بن دكين الى أخيه نحوه : —

الثاني عن ربيع بن سليمان المؤذن عن أسد بن موسى عن اسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي عن عمرو بن مهاجر بن أبي مسلم الدمشقي أخى محمد ابن مهاجر المذكور عن أبيه مهاجر مولى أسماء بنت يزيد عن أسماء بنت يزيد الأنصارية

وأخرجه الطبراني نا أحمد بن المفضل الدمشقي ثنا هشام بن عمار نا يحيى بن حمزة عن عمرو بن المهاجر انه سمع اباة يحدث عن أسماء بنت يزيد وكانت مولاته أنها سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا تفضلوا أولادكم سرا فوالذي نفسي بيده ان الغيل ليذكر الفارس على ظهر فرسه حتى يصرعه وأخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن عمرو بن مهاجر عن أبيه عن أسماء عن النبي عليه السلام نحوه : —

قوله فان قتل الغيل الى آخره المراد النهي عن الغيلة
وهو ان يجامع الرجل المرأة وهي مرضع فربما حملت
واسم ذلك اللبن الغيل بفتح العين المعجمة فازاحمت
من لبنها يريد ان من سود اثره في بدن الطفل وانسار
مزاجه وارخاء فواه وان ذلك لا يزال ما ثلث فيه
الى ان يشد ويبلغ مبلغ الرجاء فاراد منازلة قرن
في الحرب وهن عنه وانكسر وسبب وهنه وانكساره
الغيل ! —

قوله فيد عثره من الدعثرة وهو الهدم والمدعثر
المهدوم

وقال الجوهري في معنى الحديث في قوله فيد عثره
أحبيده مه ويخطيه يعني بعد ما صار رجلا
سب: قال ابو جعفر رحمه الله فذهب قوم
الى هذا ففكر هو ووطء الرجل امرأته او جاريتها
اذا كانت حبلية واحتجوا في ذلك بهذا الحديث
ش: أراد بالقوم هؤلاء قنادة وابا قلابه
عبد الله بن زيد وسعيد بن المسيب وآخرين
فانهم قالوا يكره للرجل ان يطأ امرأة فهو حبلية
واسند لواء على ذلك بالحديث المذكور وهذا
الخلافا انما هو في المرأة الحبلية او الجارية الحبلية
اذا كانت حبلية منه اما اذا اشترى جارية

وهي

وهي حبلية او سبي امرأة وهي حبلية لا يجوز له
ان يطأها بالاجماع حتى تضع حملها: —
ص: وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا بأس
بذلك واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن ابي داود
قال ثنا ابن ابي مريم قال ثنا يحيى بن ابيوب
اخبرني عياش بن عباس قال اخبرني ابو النضر
عن عامر بن سعد بن ابي وقاص ان اسامة بن
زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص قال ان
رحبلا جاز الى رسول الله عليه السلام فقال اني
احزل عن امرأتي فقال لو قال شققا على الولد
فقال رسول الله عليه السلام اذا كان لذلك فلا
ما كان ضار فارس والروم ففي هذا الحديث
اباحه ووطء الكاهل واخبار من رسول الله عليه
السلام ان ذلك اذا كان لا يضرب فارس والروم
فانه لا يضرب غيرهم فخالف هذا الحديث حديث اسماء
رضي الله عنها: —

ش: أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم عطاء بن ابي رباح ومجاهد والثوري وابا
حنيفة وابا يوسف ومحمد او مالك والشافعي واحمد
وأخرين فانهم قالوا لا بأس بذلك أي بوطء الكاهل
واسند لواء على ذلك بحديث اسامة بن زيد رضي

أوأصته م

قوله فان قتل الغيل الى آخره المراد النهي عن الغيلة وهو ان يجامع الرجل المرأة وهي مرضع فربما حملت واسم ذلك اللبن الغيل بفتح العين المعجمة فاذا حملت من لبنها يريد ان من سود اثره في بدن الطفل وفساد مزاجه وارضاء فواءه وان ذلك لا يزال ما ثلث فيه الى ان يشد ويبلغ مبلغ الرجاء فاراد منازلة قرن في الحرب وهن عنده وانكسر وسبب وهنه وانكساره الغيل —

قوله فيدعته من الدعثة وهو الهدم والمدعتر المهدم

وقال الجوهري في معنى الحديث في قوله فيدعته احميه منه ويطحطه يعني بعد ما صار رجلا حس: قال ابو جعفر رحمه الله فذهب قوم الى هذا فكريهوا وطء الرجل امراته او جاريتها اذا كانت حبلى واحتجوا في ذلك بهذا الحديث ش: اراد بالقوم هؤلاء قنادة وابا قلابة عبد الله بن زيد وسعيد بن المسيب وآخرين فانهم قالوا يكره للرجل ان يطأ امراته وهي حبلى واستدلوا على ذلك بالحديث المذكور وهذا الخلاف انما هو في المرأة الحبلى او الجارية الحبلى اذا كانت حبلت منه اما اذا اشترى جارية

او اوصته

وهي

وهي حبلى او سبى امرأة وهي حبلى لا يجوز له ان يطأها بالاجماع حتى تضع حملها: —

ص: وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا بأس بذلك واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن ابى داود قال ثنا ابن ابى مريم قال ثنا يحيى بن ايوب اخبرني عياش بن عباس قال اخبرني ابو النضر عن عامر بن سعد بن ابى وقاص ان اسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابى وقاص قال ان رجلا جاء الى رسول الله عليه السلام فقال انى اعزل عن امرأتى فقال له قال شققا على الولد فقال رسول الله عليه السلام اذا كان لذلك فلا ما كان ضار فارس والروم ففى هذا الحديث اباحة وطء الكاهل واخبار من رسول الله عليه السلام ان ذلك اذا كان لا يضرب فارس والروم فانه لا يضرب غيرهم فخالف هذا الحديث حديث اسماء رضى الله عنها: —

ش: اعد خالف القوم المذكورين جماعة آخرون واراد بهم عطاء بن ابى رباح ومجاهد والثوري وابا حنيفة وابا يوسف ومحمد او مالك والشافعى واحمد وآخرون فانهم قالوا لا بأس بذلك اى بوطء الكاهل واستدلوا على ذلك بحديث اسامة بن زيد رضى

الله عنهما فان في حديثه ابا حذوطة الحامل واخبر
فيه رسول الله عليه السلام ان ذلك كان لا يضر
فارس والروم فاذا كان لا يضر هؤلاء فكذلك
لا يضر غيرهم وهو معنى قوله واخبار عن رسول
الله عليه السلام ان ذلك اى وطة الحامل اذ
كان اى حين كان لا يضر فارس والروم فانه لا
يضر غيرهم .

ثوانه اخرج حديث اسامة باسناد صحيح على شرط
مسلم عن ابراهيم بن ابي داود البرلسي عن سعيد
ابن الحكم المعروف بابن ابي عريم المصري شيخ
البخاري عن يحيى بن ايوب القافى المصرى روى
له الجماعة عن عياش بالياء آخر الحروف المستدرة
وبالسين المعجمة بن عباس بالياء الموحدة والسين
المهملة الفنباني المصرى روى له الجماعة البخارى في
غير الصحيح عن ابي النصر بالنون والصاد المعجمة سالم بن
ابى أمية المدنى روى له الجماعة عن عامر بن سعد بن
ابى وقاص القرشى الزهرى المدنى روى له الجماعة ان
اسامة بن زيد بن حارثة الصمى رضى الله عنه اخبره
والده سعد بن ابي وقاص احد العشرة المبشرة
بالجنة قال ان رجلا الى آخره .
واخرجه مسلم حدثني محمد بن عبد الله بن نمير

وزهير

وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير فالاشاعرة عبد الله
ابن يزيد قال ثنا حيوة قال حدثني عياش بن عباس
ان ابا النصر اخبره عن عامر بن سعد ان اسامة بن
زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص ان رجلا جاء
الى رسول الله عليه السلام فقال انى اعزل عن
امراتى فقال رسول الله عليه السلام لم تفعل ذلك
فقال الرجل اشفق على ولدها وعلى اولادها
فقال رسول الله عليه السلام لو كان ذلك ضارا
ضارا فارس والروم .

وقال زهير في روايته ان كان لذلك فلا ما كان
ضارا ذلك فارس والروم .

واخرجه الكجى في سننه من حديث حيوة عن عياش
عن ابي النصر عن عامر سمعت اسامة بن زيد يحدث
عن والده ابي وقاص يحدث والده شك عياش بن عباس
ان رجلا سأل الحديث : —

قوله لم . اى لم تعزل : —

قوله سققا على الولد . اى خوف عليه من فساد
اللبين . —

قوله فلا اى ان كان خوفك لاجل ذلك فلا تخف
اى فلا تعزل : —

قوله ما كان ضارا اى ما كان ضارا بالتحقيد

من الضير يقال ضاره يعضه ضيرا أى ضره لغة فيه
ويروى ما ضار فارس والروم من ضاره يعضه مفاخرة
مثل ضره يعضه .

وفي المطالع الضر والضير والضر والضر والضرار
كل ذلك بمعنى ومنه في الحديث لا ضيرأولا يضير
ولا ضرر ولا ضار قيل لهما بمعنى على التأكيد وقيل
الضر ما تضر به صاحبك مما تنفع به أنت والضرار
أن تضره من غير أن تنفع نفسك ومتى قرن بالنفع
لم يكن فيه إلا الضرا والضر لا غير انتهى .

وفارس والروم جيلان مشهوران واستفيد منه
وطء الحبالى من قسائه أو أمانه من غير كراهة
وإباحة العزل أيضا إذ لم ينهه عليه السلام عن
ذلك . وفيه أنه عليه السلام كان يجتهد في الأحكام
برأيه وهي مسألة اختلف فيها أرباب الأصوك
والله أعلم : —

قوله فخالف لهذا الحديث . أى حديث أسامة
حديث أسماء بنت يزيد بن السكن أراد أن يبينها
تعارضها وقد علم أنه إذا وقع تعارض بين الحديثين
يحتاج إلى دفعه بوجه من الوجوه المذكورة في باب
وقد أشار إلى بيان ذلك بقوله : —
ص : فأردنا أن نعلم أيهما الناسخ للأخر فنظرنا

في ذلك

في ذلك فوجدنا محمد بن خزيمة قد حدثنا قال ثنا أبو
مسهر قال ثنا مالك بن أنس ح وحدثنا أبو
بكرة قال ثنا إبراهيم بن أبي الورد قال ثنا مالك
ابن أنس عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة
عن عائشة عن جدامة بنت وهب أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن أنهي عن الغيلة
حتى ذكرت أن فارس والروم يصنعون ذلك فلا
يضر أولادهم : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن أبي مرثد
قال أخبرني يحيى بن أيوب قال حدثني أبو الأسود محمد
ابن عبد الرحمن بن نوفل قال ثنا عروة بن الزبير
عن عائشة زوج النبي عليه السلام عن جدامة بنت
وهب الأسدينة عن رسول الله عليه السلام أنه لم
أن ينهي عن الغيال قال فنظرت فإذا فارس والروم
يعملون فلا يضر ذلك أولادهم : —

حدثنا إبراهيم بن محمد بن يونس وصالح بن عبد الرحمن
قالا ثنا المفري يعني أبا عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن
أبي أيوب عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة
أنها قالت حدثتني جدامة فذكر نحوه : —

حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو زرعة قال أنا حيوة
عن أبي الأسود أنه سمع عروة يحدث عن عائشة عن

جدا منه عن رسول الله عليه السلام متله ففنى لهذا
 الحديث ان رسول الله عليه السلام لم يهزم بالزهي عن ذلك
 حتى بلغه ان فارس والروم يفعلونه فلا يضرا اولادهم
 ففي ذلك ابا حنيفة ما قد حضر الحديث الاول فاحتمل
 ان يكون احد الامرين ناسخا للاخر فنظرنا في ذلك
 فاذا روح بن الفرج قد حدثنا قال ثنا يحيى بن عبد الله
 ابن بكير قال ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن
 دينار عن عطاء بن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان النبي عليه السلام كان يهزم عن الاغتيال ثم قال
 لو ضرا احد الضرفارس والروم فثبت بهذا الحديث
 الا با حنيفة بعد الزهي فهو اولي من غيره ودلني رسول
 الله عليه السلام عن ذلك من جهة خوف الضرر
 من اجله ثم ابا حنيفة لما تحقق عنده انه لا يضرا انه
 لم يكن منع منه في وقت ما منع منه من طريق الوحي
 ولا من طريق ما يحل ويجرم ولكنه على طريق ما وقع
 في قلبه منه شيء فامر به على الشفقة منه على امته
 لا غير ذلك :-

شئ : اشار بهذا الى بيان دفع المعارضة بين الحديثين
 المذكورين وهما حديث اسماء بنت زيد وحديث اسماء
 ابن زيد ، اى فاردنا ان نعلم اى الحديثين ناسخ
 للاخر فحدثنا اسماء ناسخ ام حديث اسماء وانما

عين

عين صورة النسخ من بين وجوه ما يدفع به
 المعارضة لان فيها التخرين والاباحة ودفع احداهما
 بالآخر من باب النسخ على ما عرف في موضعه
 بيان ذلك ان حديث اسماء فيه خطر لاجل الزهي
 فيه . وحديث اسماء فيه الاباحة فوقع التعارض
 بينهما فاحتمل ان يكون كل منهما ناسخا للاخر
 ولم يتحقق ايها النسخ لعدم التاريخ . ووجدنا
 حديث جدامة بنت وهب ايضا يدل على اباحة ما
 خطر حديث اسماء بنت زيد ولكن الاحتمال المذكور
 لم يدفع بعد فنظرنا في هذا الباب فوجدنا حديث
 ابن عباس رضى الله عنهما يدل على ان الاباحة بعد
 الزهي لانه صرح في حديثه ان النبي عليه السلام كان
 يهزم عن الاغتيال ثم قال لو ضرا احد الضرفارس
 والروم فتمحقق من ذلك ان الاباحة بعد الزهي فثبت
 نسخ ما كان من الخطر في حديث اسماء بنت زيد
 وهو معنى قوله فثبت بهذا الحديث اى حديث
 ابن عباس الاباحة بعد الزهي فهو اولي من غيره اى
 فحدثنا ابن عباس اولي بالعمل من غيره لان فيه صريح
 الاباحة بعد الخطر دون الاحتمال المذكور .
 واشار الطحاوى الى ان حديث ابن عباس دل على
 شئ آخر وهو ان نهييه عليه السلام في حديث اسماء

جدا منه عن رسول الله عليه السلام مثله . ففي هذا الحديث ان رسول الله عليه السلام هم بالزهي عن ذلك حتى بلغه ان فارس والروم يفعلونه فلا يضرا ولا ذمهم ففي ذلك ابا حنيفة ما قد حظر الحديث الاول فاحتمل ان يكون احد الامرين ناسخا للآخر فنظرنا في ذلك فاذا روي عن ابن عمر قال ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام كان ينهى عن الاغتيال ثم قال لو ضرا احد الضرفارس والروم فثبت بهذا الحديث الا با حنيفة بعد النهي فهو اولي من غيره ودل به رسول الله عليه السلام عن ذلك من جهة خوف الضرر من اجله ثم ابا حنيفة لما تحقق عنده انه لا يضرا له لم يكن منع منه في وقت ما منع منه من طريق الوحي ولا من طريق ما يحل ويحرم ولكنه على طريق ما وقع في قلبه منه شيء فالمرتب على الشفقة منه على أمته لا غير ذلك :-

شئ : اشارة بهذا الى بيان دفع المعارضة بين الحديثين المذكورين وهما حديث أسماء بنت يزيد وحديث أسماء بنت زيد . أي فاردنا ان نعلم أي الحديثين ناسخ للآخر فحديث أسماء ناسخ أم حديث أسماء وانما

عين

عين صورة النسخ من بين وجوه ما يدفع يد المعارضة لأن فيها التبريد والاباحة ودفع أحدهما بالآخر من باب النسخ على ما عرف في موضعه بيان ذلك ان حديث أسماء فيه خطر لأجل النهي فيه . وحديث أسماء فيه الاباحة فوقع التعارض بينهما فاحتمل ان يكون كل منهما ناسخا للآخر ولم يتحقق أيهما الناسخ لعدم التاخر . ووجدنا حديث جدهما بنت وهب أيضا يدل على ابا حنيفة ما خطره حديث أسماء بنت يزيد ولكن الاحتمال المذكور لم يدفع بعد فنظرنا في هذا الباب فوجدنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما يدل على ان الابا حنيفة بعد النهي لأنه صرح في حديثه ان النبي عليه السلام كان ينهى عن الاغتيال ثم قال لو ضرا احد الضرفارس والروم فتمحقق من ذلك ان الابا حنيفة بعد النهي فثبت نسخ ما كان من الخطر في حديث أسماء بنت يزيد وهو معنى قوله فثبت بهذا الحديث أي حديث ابن عباس الابا حنيفة بعد النهي فهو اولي من غيره أي فحديث ابن عباس اولي بالعمل من غيره لأن فيه صريح الابا حنيفة بعد الخطر دون الاحتمال المذكور .

واشار الطحاوي الى ان حديث ابن عباس دل على شئ آخر وهو ان نهيه عليه السلام في حديث أسماء



بنت يزيد لم يكن من طريق الوحي ولا من طريق
التشريع لأمنه وهو معنى قوله ولا من طريق ما
يجل ويحرم وإنما كان على طريق ما وقع في قلبه من
ذلك شيء فامر به أن ينزل وطء الجبال على سبيل
الشفقة منه على أمنه لا غير ذلك كما قد كان أمر
بترك تأثير النهي فإن ذلك أيضا لم يكن منه على
طريق الوحي وإنما كان ذلك على طريق الظن ولهذا
قال إنما هو ظن ظننته على ما يجيء بيانه إن
شاء الله تعالى —

قوله أن لا يضر فاعل لقوله لما تحقق وقوله أنه
لم يكن متعلق بقوله ودل نهى رسول الله عليه
السلام والتقدير ودل نهى رسول الله عليه السلام
بأنه لم يكن منع منه أي بأن رسول الله عليه السلام
لم يكن منع من وطء الجبال في وقت ما منع منه
أي في وقت منعه آياه وكلمة ما مصدرية وقوله
من طريق الوحي متعلق بقوله لم يكن منع فافهم
شأنه أخرج حديث جدامة بنت وهب الأسديّة
من خمس طرق صحاح : —

الأول — عن محمد بن حزمينة عن أبي مسهر بضم
الميم عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي عن
مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل

عن

عن عمروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب أن
رسول الله عليه السلام .
وأخرجه مالك في موطئه عن محمد بن عبد الرحمن
إلى آخره نحوه وقد استوفينا ترجمته جدامة بنت
وهب في باب اللباس والطيب فتنى بحلان للحرم
الثاني عن أبي بكرة بكارة الفاضلي عن إبراهيم
ابن أبي الوزير وهو إبراهيم بن محمد بن مطرف
الهاشمي المكي أبو عمرو وعن مالك بن أنس إلى
آخره .

وأخرجه مسلم ثنا خلف بن هشام قال نا مالك
ابن أنس ونا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك
عن يحيى بن عبد الرحمن بن نوفل إلى آخره : —
الثالث عن إبراهيم بن أبي داود البرلسي عن
سعيد بن أبي مريم المصري شيخ البخاري عن يحيى
ابن أيوب الفافقي المصري عن أبي الأسود محمد بن
عبد الرحمن بن نوفل .

وأخرجه مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا يحيى
ابن اسحاق قال نا يحيى بن أيوب عن محمد بن
عبد الرحمن بن نوفل الفرشي عن عمروة عن عائشة
عن جدامة بنت وهب الأسديّة أنها قالت سمعت
رسول الله عليه السلام قد كرم مثل حديث سعيد

ابن أبي أيوب الأقي ذكره الآن : —
 الرابع عن إبراهيم بن محمد بن يونس وصاح بن
 عبد الرحمن كلاهما عن أبي عبد الرحمن عبد الله
 ابن يزيد المقرئ شيخ البخاري ومسلم عن سعيد
 ابن أبي أيوب مقلدا من الخزاعي المصري عن أبي الأسود
 محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة
 عن جد امته .

وأخرجه مسلم ثنا عبيد الله بن سعيد ومحمد بن
 أبي عمير قالنا المقرئ قالنا سعيد بن أبي أيوب
 قال حدثني أبو الأسود عن عروة عن عائشة عن
 جد امته بنت ولها تحت عكاشة قالت حضرت
 رسول الله عليه السلام في اناس وهو يقول
 لقد هممت ان أنهي عن الغيلة فتطرت في الروم
 وفارس فاذا هم يغفلون اولادهم فلا يضر
 اولادهم ذلك شيئا الحديث : —

الخامس عن ربيع بن سليمان الجيزي عن أبي زرعة
 وثب الله بن راشد الجزي المصري عن حيوة بن شريح
 ابن صفوان النخعي عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن
 ابن نوفل عن عروة عن عائشة عن جد امته .
 وأخرجه البيهقي من حديث أبي الأسود عن عروة
 الى آخره نحوه : —

قوله

قوله عن الغيلة بكسر العين المعجمة وسيكون اليا
 قال أبو عمير اختلف العلماء واهل الفقه في معنى
 الغيلة فقال منهم فائلون كما قال مالك الغيلة
 ان يمشي الرجل امراته وهي مرضع حملت اولم تحمل
 وقال الاحفش الغيلة والغيل سواء وهو ان تلد
 المرأة فيقتسها زوجهما وهي مرضع فحمل فاذا حملت
 فدالبن على الصبي ويفسد به جده وتضعف
 قوته حتى ربما كان ذلك في عقله .
 وقال بعض اهل العلم واهل اللغة المغيال ان
 ترضع المرأة ولدها وهي حامل .
 وقال الاصمعي الغيل لبن الحامل .
 وفي المطالع ونهيه عن الغيلة بفتح العين وكسرهما
 وقال بعضهم لا يصح الفتح الا مع حذف الهاء .
 وحكى أبو مروان وغيره من اهل اللغة الغيلة بالماء
 والفتح والكسر معا هذا في الرضاع . واما في الغيل
 فبالكسر لا غير .
 وقال بعضهم هو بالفتح من الرضاع المرة الواحدة
 وفي بعض روايات مسلم عن الغيال وكله وطير
 المرضع يقال اغال الرجل ولده والاسم الغيل والاعتيا
 والاعتال . وقوله ما سقى بالغيل ففيه العشر الغيل
 بالفتح الماء الجاري على وجه الارض من نهارا وغيره

وكذلك الغال قاله أبو عبيد والغيلة أن يقتل
في خفية ومخادعة وحيلة .

وقوله ولا غائلة أي لا خديعة ولا حيلة .

وأخرج حديث ابن عباس باسناد صحيح على شرط
الشيخين عن روح بن الفرج الفطان المصري عن يحيى
ابن عبد الله بن بكير الفرشي المخزومي المصري
شيخ البخاري عن سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن عطاء بن أبي رباح الملكي عن ابن
عباس رضي الله عنهما : —

ص : كما قد كان أمر في نزل نأبير النهر فانه
حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا أبو عامر قال ثنا الربيع
قال ثنا سمارك عن موسى بن طلحة عن أبيه قال مررت
مع النبي عليه السلام في نخل المدينة فاذا أنا في
رؤوس النخل يلقحون النخل فقال النبي عليه السلام
ما يصنع هؤلاء فقيل ياخذون الذكر ويجعلونه
في الأنثى فقال ما الظن ذلك يعني شيئاً قبلهم
~~فتركوه ونزعوا عنها فأم تحمى تلك السنة شيئاً قبلهم~~
ذلك النبي عليه السلام فقال إنما هو ظن ظنننا ان
كان يعني شيئاً فلتصنعوه فإنا أنا نستر مثلكم
وإنما هو ظن ظنننا والظن مخطئ ويصيب ولكن
ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله

حدثنا

حدثنا يزيد قال ثنا أحمد بن عبدة قال أنا حفص
ابن جميع قال ثنا سمارك أنه سمع موسى بن طلحة يحدث

عن أبيه عن النبي عليه السلام نحوه : —

حدثنا يزيد قال ثنا أبو الوليد ويحيى بن حماد
قالا ثنا أبو عوانة عن سمارك بن حرب عن موسى

ابن طلحة عن أبيه عن النبي عليه السلام نحوه : —

حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا أبو عوانة
عن سمارك فذكر بأسناده مثله . فأخبر رسول الله

صلى الله عليه وسلم في هذه الحديث أن ما قاله

من جهة الظن فهو فيه كسائر البشر في ظنونه

وأن الذي يقوله مما لا يكون على خلاف ما يقوله هو

ما يقوله عن الله عز وجل . فلما كان بهية عن الغيلة

لما كان خاف منها على أولاد الكوا من ثم أباحها لما

علم أنها لا تضرهم دل ذلك على أن ما كان نهى عنه لم

يكن من قبل الله عز وجل ولو كان من قبل الله عز

وجل لكان يقف به على حقيقة ذلك ولكنه من قبل

ظنه الذي وقف بعده على أن ما في الحقيقة مما نهى

عما نهى عنه من ذلك من أجله بخلاف ما وقع في قلبه

من ذلك فثبت بما ذكرنا أن وطء الرجل امرأته أو أمته

حاصله لا لم يحرم عليه قط وهذا قول أبي حنيفة

وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله : —

شئ مثل نهيه عليه السلام عن الغيبة بنهيه عن
 نأبير النخل في كون كل منهما عن ظن ظنه ولم يكن
 ذلك من طريق الوحي اذ الذي يقوله من طريق
 الوحي لا يكون على خلاف ما يقوله وقد صرح في
 حديث الثأبير بقوله انما هو ظن ظننته وصرح بان
 الظن يخطئ ويصيب فدل ذلك ان ما قاله من
 جهة الظن فهو فيه كاسائر الناس في ظنونهم واما
 الذي يقوله ولا يخالف فيه فهو الذي يقوله عن
 الله تعالى لان ما كان عن الله لا خلاف فيه ولا يقع
 ما هو خلافه وبهذا يحصل الجواب عما يقال كيف
 يجوز على النبي عليه السلام ان يقول شيئا ويقع
 خلافه .

والتحقيق فيه ان النبي عليه السلام له حالتان
 حالة مطلق البشرية فهو وسائر الناس فيه سواء
 والدليل عليه قوله انما انا بشر مثلكم لانه من جنسهم
 وليس من جنس غيرهم فبالنظر الى هذه الحالة ربما
 يظن امر او قد كان الواقع خلافه لان الظن يخطئ
 ويصيب كما في سائر الخلق .

والحالة الاخرى التي هي زائدة على تلك الحالة
 وهو كونه نبيا رسولا من عند الله معصوما في قوله
 وفعله بحيث انه اذا قال قولاً او فعل فعلاً فهو

الحق

الحق عند الله تعالى ولا يقع خلافه اصداله لانه من
 الله تعالى وعليه قوله تعالى وما ينطق عن الهوى
 ان هو الا وحي يوحى . غير ان الوحي قسمان احدهما
 منلو وهو القرآن والاخر غير منلو وهو اقواله
 وافعاله التي في اجواب التشريع .

ثم وجه التمثيل المذكور هو صدور ذلك القول
 عن ظن ظنه . الا يرى انه لما قال في نأبير النخل ما اظن
 ذلك يعني شيئا وبلغهم ذلك فتركوه فلم يحمل
 تحملهم تلك السنة شيئا قال انما هو ظن ظننته
 والظن يخطئ ويصيب ولكن ما قلت لكم قال الله
 فلن اكذب على الله . ولو كان ذلك القول من
 الله حملت تحملهم تلك السنة بدون الثأبير فكذلك
 نهيه عن الاغتيال انما كان ظنا منه لاجل خوفه على
 اولاد الكواهل فلما علم من الله تعالى ان ذلك لا
 يضر لهم قال لو ضرا احد الضرفارس والروم فدل
 ذلك ان ما كان من نهيه صار حلسوفا وثبت ان
 وطء الرجل امرانه او امته حاملا حلال لا يجرم
 عليه قط والله اعلم .

ثم انه اخرج حديث طلحة من اربع طرق :
 الاول - اسناده صحيح عن يزيد بن سنان القراني
 عن ابي عامر عبد الملك بن عمرو والعفدي عن ابراهيم

ابن يونس عن سماك بن حرب عن موسى بن طلحة عن
أبيه طلحة بن عبيد الله بن عثمان النخعي أحد العشرة
المشهورة لهم بأحبة وأحد الثمانية الذين سبقوا
إلى الإسلام وأحد الخمسة الذين أسلموا على يدي
أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأحد الثمانية أصحاب
الشورى الذين توفى رسول الله عليه السلام وهو
عنهم راض .

وأخرجه أحمد في مسنده ثنا عبد الرزاق أنا
إسرائيل عن سماك أنه سمع موسى بن طلحة يحدث عن
أبيه قال مررت مع رسول الله عليه السلام في
نخل المدينة فرأيت أقواما في رؤوس النخل يلقحون
فقال ما يصنع هؤلاء قال يأخذون من الذكر يجعلونه
في الأنثى يلقحون به فقال ما أظن ذلك يعني شيئا
فبلغهم فزكوه ونزلوا عنها فلم تحم تلك السنة شيئا
فبلغ رسول الله عليه السلام فقال إنما هؤلاء ظننته
إن كان يعني شيئا فاصنعوا فإنا ما نبشر مثلكم
والظن مخطئ ويصيب ولكن ما قلت لكم قال الله
فلن أكذب على الله عز وجل .

وأخرجه ابن ماجه أيضا عن علي بن محمد عن عبيد الله
ابن موسى عن إسرائيل عن موسى بن طلحة عن أبيه نحوه
الثاني عن يزيد بن سنان أيضا عن أحمد

ابن عبدة

ابن عبدة بن موسى الضبي شيخ الجماعة غير
البخاري عن حفص بن جميع الكوفي ضعفه أبو حاتم
الرازي وقال أبو زرعة ليس بالقوي وقال ابن
حبان كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به
إذا انفرد وهو يروي عن سماك بن حرب عن
موسى بن طلحة عن أبيه عن النبي عليه السلام .

وأخرجه البزار في مسنده ثنا أحمد بن عبدة نا
حفص بن جميع عن سماك بن حرب عن موسى بن
طلحة عن أبيه عن النبي عليه السلام نحوه :
الثالث عن يزيد أيضا عن أبي الوليد هشام
ابن عبد الملك الطيالسي شيخ البخاري ومحيي بن
حماد بن أبي زياد الشيباني البصري حدثني أبي
عوانة كذاها عن أبي عوانة الوضاح البشكري
عن سماك بن حرب عن موسى بن طلحة عن أبيه
عن النبي عليه السلام .

وأخرجه البزار أيضا في مسنده نا أبو كامل الجحدي
نا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن موسى بن طلحة
عن أبيه قال مررت مع رسول الله عليه السلام
في نخل فرأيت قوما في رؤوس النخل يلقحون فقال
ما يصنعون أو ما يصنع هؤلاء قال يأخذون
من الذكر ويجعلون في الأنثى فقال ما أظن هذا

يعنى ثلثا فبلغهم ذلك فتركوه فصارت شيئا
فقال انتم اعلم بما يصلحكم في دنياكم واني قلت
لكم ظنا ظننته فما قلت لكم قال الله عز وجل
فلن أكذب على الله تبارك وتعالى .

وقال البزار وقد روى هذا الحديث عن سماك
ابن حرب اسرائيل واسباط بن نصر وغير
واحد ولا تعلم يروى عن طلحة الا من هذا الوجه
بهذا الاسناد .

ورواه عن النبي عليه السلام جماعة منهم انس
وعائشة ورافع بن حديث وجابر بن عبد الله وسبير
ابن عمرو رضي الله عنهم : —

الرابع عن ابى بكر بن بكارة القاسمي عن ابى داود سليمان
ابن داود الطيالسي عن ابى عوانة الوضاح عن سماك
ابن حرب عن موسى بن طلحة عن ابيه عن النبي عليه
السلام نحوه .

وأخرجه الطيالسي في مسنده : —

قوله يلغون من ألغمت النخلة اذا وضعت طلع
الذكر في طلع الانثى اول ما يسوق . والتأبير مصدر
من قولك أبرت الخمل بالتشد . وأبرتها بالتخفيف
أى لغتها والنخلة مؤبرة وما بورة أى ملقحة
والشيص بكسر الشين المعجمة وسكون الياء آخر

الحروف -

الحروف وفي آخرها صار سهمة وهو فاسد التمر
ورد بيته الذي لم يثمر ويلسوق قبل تمام نضجه ولم
ينفقد نواه : —

ص : باب انتهاب ما ينتثر على القوم
هما يفعله الناس في النكاح

ش : أى هذا باب في بيان حكم انتهاب النثار
الذى ينتثر على الناس عند عقد النكاح أو ليلة الزفاف
أو نحو ذلك هل يجوز ذلك أم لا : —

ص : حدثنا ربيع الموزن قال ثنا شعيب بن الليث
قال ثنا الليث عن يزيد بن ابى حبيب عن ابى الخير
عن الصنائح عن عبادة بن الصامت رضى الله
عنه قال يا بعنا رسول الله عليه السلام على أن لا
نتنهب : —

ش : اسناد صحيح ورجال رجال الصحيح ما خلا
ربيعا : —

وابو الخير مرشد بن عبد الله الزنى المصرى روى
له الجماعة : —

والصنائح هو عبد الرحمن بن عسيلة بضم العين بن عسل
بكسر العين وسكون السين بن عسال بالتشديد المرادى
والصنائح بطن من مراد من اليمن رحيل الى النبي عليه السلام
فقبض النبي عليه السلام وهو بالحجة قبل أن يصل

نخمس أوست أو دون ذلك روى له الجماعة .
وأخرجه البخاري بأثم منه ثنا قتيبة ثنا الليث
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن الصناحي
عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال
إن من النبیاء الذين بايعوا رسول الله عليه السلام
وقالوا يا يغناء على أن لا نشرك بالله شيئا ولا
نرني ولا نسرقة ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا
بالحق ولا ننتهب ولا نعصى الجنة أن فعلنا ذلك
فان غشنا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك
إلى الله . وأخرجه مسلم أيضا : —

قوله أن لا ننتهب من الانتهاب وهو من النهب
وهو الفارة والسلب على أن لا نطلب شيئا لأحد
له قيمة : —

ص : حدثنا فهد قال ثنا أحمد بن يونس قال
أنا زهير قال ثنا حميد الطويل عن الحسن عن
عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول
الله عليه السلام من انتهب فليس منا : —
ش : أسناده صحيح ورجال الصحيح ما
خلافه : —

وأحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس
شيخ البخاري ومسلم وأبي داود : —

وزهير

وزهير هو ابن معاوية : —

والحسن هو البصري : —

وأخرجه ابن ماجه نا حميد بن مسعدة ثنا يزيد
ابن زريع ثنا حميد عن الحسن عن عمران بن حصين
أن رسول الله عليه السلام قال من انتهب نهبه
فليس منا معناه فليس هو على شريعنا ولسنا
ص : حدثنا علي بن عبد الرحمن قال ثنا علي بن
المجعد قال ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن
أنس وحميد عن أنس قال نهى رسول الله عليه
السلام عن النهبة وقال من انتهب فليس منا
ش : علي بن المجعد بن عبید الجوهري أحد

أصحاب أبي يوسف وشيخ البخاري وأبي داود : —
وأبو جعفر الرازي مولد بني ميم قيل اسمه عيسى
ابن أبي عيسى واسم أبي عيسى ما هان وقيل
اسمه عيسى بن عبد الله بن ما هان وعن يحيى ثقة

وروى له الأربعة والربيع بن أنس البكري الخفي البصري ثم الحراسي
وأخرجه الترمذي نا محمود بن غيلان قال
ثنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس
رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام
من انتهب فليس منا قال أبو عيسى هذا حديث
حسن صحيح خريب من حديث أنس : —

قال العمري مدوق وقال
النسائي بأسره وروى
له الأربعة ص



ص: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر
عن ابن ابي ذئب عن مولى جهينة عن عبد الرحمن
ابن زيد بن خالد الجهني عن ابيه ان النبي عليه
السلام نهى عن الخلسة والنهبة: —
ث: ابو عامر عبد الملك بن عمر والعقدي
روى له الجماعة: —

وابن ابي ذئب له محمد بن عبد الرحمن بن
ثابت بن المغيرة بن ابي ذئب المدني روى
له الجماعة: —
ومولى جهينة مجهول: —

وعبد الرحمن بن زيد بن خالد روى له احمد
في مسنده ولم ارا احدا تكلم فيه بشيء.
واخرجه احمد في مسنده عن يزيد بن هارون
عن ابن ابي ذئب الى آخره نحوه.

واخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ناي زيد بن هارون
انا ابن ابي ذئب عن مولى جهينة عن عبد الرحمن
ابن زيد بن خالد عن ابيه عن النبي عليه السلام
انه نهى عن النهبة والمثلة.

واخرجه الطبراني وليس فيه ذكر مولى جهينة
قالنا احمد بن داود الملكي ثنا ابراهيم بن محمد بن
عمر بن ناصف بن عيسى نا ابن ابي ذئب عن

عبد الرحمن

عبد الرحمن بن زيد بن خالد الجهني عن ابيه
ان رسول الله عليه السلام نهى عن الخلسة
والنهبة: —
قوله الخلسة بضم الخاء المعجمة من خلست الشيء
واخلسه اذا سلبته وفي الحديث ليس في
النهبة ولا في الخلسة قطع اى ما يؤخذ سلبا
ومكابرة.

والنهبة بضم النون اسم لادائها وكذلك النهبي
قال في المطالع وهي اخذ الجماعة التي واخطاها
على غير سوية لكن بحسب السبق اليه.

والمثلة بضم الميم وهي التشويه بالخلق من قطع
الأنوف والأذان وجمعها مثلات ومثل وأما
المثلات في قوله تعالى قد خلت من قبلهم المثلات
فهي العقوبات: —

ص: حدثنا فهد قال ثنا ابو عسان قال ثنا
زهير قال ثنا سماك بن حرب قال ان ابا ثعلبة
ابن الحكم اخبرني ليث انه اتي رسول الله عليه
السلام بقدر فيها كمد عندها نهبوها فأمر بها
فألقيت وقال ان النهبة لا تجل: —

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة
عن سماك عن ثعلبة بن الحكم قال اصاب الناس على

عهد رسول الله عليه السلام عنما فأنهبوها
فقال النبي عليه السلام لا تصلح النهبة ثم أمر
بالقدور فأكفنت : —

حدثنا حسين بن نصر قال ثنا الفزاري قال ثنا
اسرائيل قال ثنا سماك قد ذكر بأسناده مثله
حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا يحيى بن
زكرياء بن أبي زائدة قال ثنا أبي وغيره عن
سماك قد ذكر بأسناده مثله : —
ش : هذه

الأول — عن فهد بن سليمان عن أبي عسان مالك
ابن اسماعيل النهدي شيخ البخاري عن زهير بن
معاوية عن سماك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم
الليثي الصحابي عداة في الكوفيين .

وأخرج الطبراني أنا مسلم الكشي نا أبو الوليد
وثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أحمد بن يونس
وثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني نا أبي وثنا
أبو مسلم الكشي ثنا أبو الوليد قالوا نازهير ثنا
سماك بن حرب نا في ثعلبة بن الحكم أخو بني
ليث أنه رأى رسول الله عليه السلام مر على
قدور فيها كرم عنما فأنهبوها فأمر بها فأكفنت
وقال ان النهبة لا تحل : —

... الثاني

الثاني عن ابراهيم بن ميرزوق عن وهب بن جرير
عن شعبة عن سماك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم
وأخذه ابن ماجه نا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص
عن سماك عن ثعلبة بن الحكم قال أصبنا عنما للعدو
فأنهبناها فنصننا قدورنا فمر النبي عليه السلام
بالقدور فأمر بها فأكفنت ثم قال ان النهبة لا تحل
قوله فأكفنت أي أفلبت من كفأت الفرد اذا كبنتها
لتفرغ ما فيها يقال كفأت الإناء وأكفأته اذا كبنته
وأملتد : —

الثالث عن حسين بن نصر بن المعمار عن محمد بن
يوسف الفزاري شيخ البخاري عن اسرايل بن يونس عن
سماك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم .

وأخذه أبو يعلى في مسنده ثنا روح بن عبد المؤمن
ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم عن
رسول الله عليه السلام قال انهبوا يوم حبر عنما
فنصبوا القدور فأمر بها رسول الله عليه السلام فأكفنت
وقال ان النهبة لا تصلح : —

الرابع عن ربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي
عن أسد بن موسى عن يحيى بن زكرياء عن أبيه زكرياء
ابن أبي زائدة وغيره عن سماك بن حرب عن ثعلبة
ابن الحكم : —

وأخرجه أسد السنة في مسنده .
فلت هذا كما قد رأيت قد أخرج الطحاوي في هذا
الباب عن عبادة بن الصامت . وعمران بن حصين
وأثر بن مالك . وزيد بن خالد الجهني . وتعليبة بن الحكم
وفي الباب أيضا عن رافع بن خديج . وأبي رحمانه . وأبي
الدرداء . وعبد الرحمن بن سمرة . وجابر بن عبد الله
وأبي هريرة . وأبي أيوب .

أما حديث رافع فأخرجه الترمذي ثنا هناد قال ثنا
أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن
رفاعة عن أبيه عن جده رافع قال كنا مع رسول
الله عليه السلام في سفر فنقدم سرعان الناس
فنعجلوا في القيام فاطحنوا ورسول الله عليه السلام
في آخرى الناس فمر بالقدور فأمر بها فأكفئت
ثم قسم بينهم فعدل بغيرا بعشر شياه .

وأما حديث أبي رحمانه فأخرجه أحمد في
مسنده ثنا زيد بن الحباب نا يحيى بن أيوب
عن عياش بن عباس الحميري عن أبي الحصين
الحجري عن أبي رحمانه عن النبي عليه السلام
أنه كره عشر خصال الوشر والنفث والوشم
والمطامعة والمكامعة والرجل الرجل والمرأة
المرأة ليس بينهما ثوب والنهبة وركوب الخيل

وانخاذ

وانخاذ الديباج لها هنا وهناك أسفل في الثياب
والمناكب وانخاذ الذي سلطان .

وأما حديث أبي الدرداء فأخرجه أبو يعلى في
مسنده بأسناده اليه أنه قال نهى رسول الله
عليه السلام عن كل خبطة وعن كل نهبة وعن
كل صخمة وعن أكل ذي ناب من السباع .

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فأخرجه الطبراني
ثنا علي بن عبد العزيز ثنا عفان وثنا أبو مسلم الكشي
ثنا سليمان بن حرب قال ثنا جرير بن حازم عن يعلى
ابن حكيم عن أبي لبيد قال غزوت مع عبد الرحمن
ابن سمرة كابل فأصاب الناس غنيمه فاشتبهوا
فقام خطيبا فقال اني سمعت رسول الله عليه السلام
ينهى عن النهي فردوا ما أخذوا ففسده بينهم
واللفظ لحديث سليمان بن حرب .

وأما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه ابن ماجه ثنا
محمد بن بشر ومحمد بن المثنى قال ثنا أبو عاصم ثنا
ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال
قال رسول الله عليه السلام من انشبه نهبة
مشهورة فليس منا .

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه أيضا ثنا
عيسى بن حماد أنا الليث بن سعد عن عقيل عن ابن

شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام قال لا يترقى الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يتهب نهبه ترفع الناس إليه أبصارهم حين ينهبها وهو مؤمن .
 وأما حديث أبي أيوب رضي الله عنه فأخبره الطبراني ثنا محمد بن محمد الجدي وعي القاضى ناعقة بن مكرم ثنا يعقوب بن اسحاق الحضرمي ثنا شعبه عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب قال قال رسول الله عليه السلام عن النهبة والمثلة ص : قال أبو جعفر رحمه الله فذهب قوم الى أن الرجل اذا نثر على قوم شيئا وأباحهم أخذه أن أخذه مكروه لهم حرام عليهم وذهبوا في ذلك الى أنه من النهبة التي نهى عنها رسول الله عليه السلام في هذه الآثار : —

ش : أراد بالقوم هؤلاء عطاء بن رباح وعكرمة وبرايسم النخعي والشافعي في قول فانهم قالوا لا يجوز الأخذ من النثار على القوم في الذهب والفضة وان كان النثار أباح ذلك لمن أخذه لأنه في معنى النهبة التي نهى عنها النبي عليه السلام وفي هذه الآثار هو نهبة

عالم

ما لم يؤذن في انتهابه ص وأما ما نشره رجل على قومه وأباحهم انتهابه وأخذه فليس كذلك لأنه ما ذون فيه والأول ممنوع منه : —

ش : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون وأراد بهم عامر الشعبي والحسن البصري ومحمد بن سيرين والثوري وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الشافعي في قول فانهم قالوا النهبة الى آخره .
 فالخاص ان النهبة على نوعين : الأول حرام بالاجماع وهي التي لا اذن فيها من صاحب المتاع ولا اباحة وهو المراد من الأحاديث المذكورة . والثاني مباح وهي التي فيها اذن و اباحة وسواء في ذلك الدراهم والدنانير والثياب وسائر الأمتعة والأطعمة ص : وقد وجدنا مثل هذا قد أباحه رسول الله عليه السلام : —

حدثنا أبو بكرة وابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم قال ثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن عبد الله بن كح عن عبد الله بن قرط قال قال رسول الله عليه السلام أحب الأيام الى الله يوم النحر ثم يوم الفرفرة الى رسول الله عليه السلام يدان حمر أوست فطفقن يزدلفن اليه بأيشهن يبدا فلما وجدت جنونها قال كلمة خفية لم أفتها فقلت للذي كان الى جنبي ما قال رسول الله

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

عليه السلام فقال قال رسول الله عليه السلام
من شاء افنطع فلما قال رسول الله عليه السلام في
هذا الحديث من شاء افنطع وانا اح ذلك دل هذا ان
ما اباحه به الناس من طعام او غيره فلهم ان ياخذوا
من ذلك ما احبوا وذلك خلاف النهية التي نهى عنها
في الآثار الأولى . فثبت بما ذكرنا ان النهية التي نهى
في الآثار الأولى هي نهية ما لم يؤذن فيه وان ابيح ذلك
فيه واذا فعل ما في هذا الأثر الثاني : —

ش : أي قد وجدنا مثل الانتهاك الذي نثرفيه
رجل منا عه وأباحه لهم أخذه ونهيه ما قد اباحه
رسول الله عليه السلام في حديث عبد الله بن قريط
الأزدي الثمالي الصحابي وكان اسمه شيطان بن قريط
أسلم سماه رسول الله عليه السلام عبد الله عداة
في الشاهيين وكان أميراً على حمص من قبل أبي عبيدة
ابن الجراح رضي الله عنهما

وانما قال مثل هذا لأنه مماثل النار الذي فيه الاذن
والاباحه وليس هو حقيقة النهية لأن قوله عليه السلام
من شاء افنطع ليس بنسار حقيقة وانما هو مجرد اباحه
وأخرجه باسناد صحيح عن أبي بكر بن بكار القاصي والبرهم
ابن مرزوق كلاهما عن أبي عاصم النبيل الضحاك بن
مخلد عن ثور بن يزيد بن زياد الرحبي أبي خالد الشامي

الحمصي

الحمصي روى له الجماعة سوى مسلم عن راشد بن سعد
المقري ويقال الحبراني الحمصي قال يحيى وأبو حاتم
والعجلي والنسائي ثقة وروى له الأربعة عن عبد الله
ابن يحيى الحوزي الشامي قال العجلي شامي تابعي ثقة
من كبار التابعين روى له من الأربعة غير الثوري
وأخرجه أبو داود نا إبراهيم بن موسى الرازي ونا
مسدد قال ثنا عيسى وهذا اللفظ إبراهيم عن ثور
عن راشد بن سعد عن عبد الله بن عامر بن يحيى عن
عبد الله بن قريط عن النبي عليه السلام قال ان أعظم
الأيام عند الله تبارك وتعالى يوم النحر ويوم القدر
قال عيسى قال ثور وهو اليوم الثاني قال وقرب لرسول
الله عليه السلام بدناات خمس فطفقن يودفن اليه — ادست
باينهن يبدأ قال فلما وجبت جنوبها قال فنكلمه كلمة
خفية لم أفهمها فقلت ما قال . قال من شاء افنطع
وأخرجه النسائي أيضاً : —

قوله يوم القدر بفتح القاف وهو اليوم الذي يلي يوم
النحر سمي به لأن الناس يعفرون بمني لأنهم قد فرغوا
من طواف الافاضة والنحر : —

قوله فطفقن يودفن اي يفترق من الازدلاق
يقال ازدلف اذا اقترب أصله من زلف فنقل الى
باب الافعال فصارت زلف ثم أبدلت الناء والـ



فصار زلف. وقوله طفق من أفعال المقاربة
يقال طفق يفعل كذا أى جعل يفعل كذا وهو
بفتح الطاء وكسر الفاء ويقال فيه طفق بفتح الفاء
أيضا وإنما يقوله العرب في الأحياب : —
قوله فلما وجبت جنوبها أى سقطت أنفثها
فقطت على جنوبها .

وليتفاد منه أحكام . فضيلة يوم النحر وأنه
أعظم الأيام عند الله ثم من بعده يوم القدر
وهو اليوم الثاني منه .

وفيه دليل على جواز هبة المشاع وفيه خلاف
يأتى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وفيه دليل على جواز أخذ النثار الذى فيه الأذن
والإباحة والله أعلم : —

ص : وقد روى عن رسول الله عليه السلام
حديث منقطع قد فرحكم النهية المتهمة عنها والنهية
المباحة وإنما اردنا بذكرها هنا تفسيره لمعنى
هذا المنصل : —

حدثنا عبد العزيز بن معاوية الصنابى قال ثنا
عون بن عمارة قال ثنا لمازلة بن المغيرة عن ثور بن
يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل رضى
الله عنه قال شهد رسول الله عليه السلام أملاك

شباب

شباب من الأنصار فلما زوجه قال على الألفه والطير
المهيون والسنة في الرزق بارك الله لكم دفنوا
على رأس صاحبكم فليدليث أن جاءت الجوارى
معهن الأطباق عليها اللوز والسكر فأمسك
القوم أيديهم فقال رسول الله عليه السلام إلا
تنتهبون فقالوا يا رسول الله أنك كنت نهيت
عن النهية قال تلك نهية العساكر فأما العرسات
فلا قال فرأيت رسول الله عليه السلام يجاذبهم
ويجاذبونهم : —

ثم : حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه هذا

يفسر حكم النهية الحرام والنهية المباحة ويبين
الفرق بينهما وهو الفيصل بين الأحاديث المذكورة

في هذا الباب فهذا وإن كان منقطعا ولكنه
يصلح للتفسير لما ذكرنا فلكذلك اعتقد الطحاوى

بقوله وإنما اردنا بذكره الى آخره . وأما انقطاعه
فلأنه رواية خالد بن معدان عن معاذ وخالد

هذا من تابعي أهل الشام الثقات ولم يسمع من معاذ
وعون بن عمارة منكر الحديث قاله أبو زرعة

وقال أبو داود ضعيف روى له ابن ماجه : —
ولما زلة بن المغيرة مجهول قاله البيهقي وقال أبو

حاتم لا أعرفه : —

وثور بن يزيد قدم ذكره الآن .
 وأخرجه البيهقي في سننه أنا إسماعيل بن إبراهيم
 ابن عروة البندار ببغداد أنا أبو سهل الفطاني
 ناصح بن محمد المرادي حدثني عصم بن سليمان
 ثنا لمازلة بن المغيرة عن ثور بن يزيد عن خالد عن
 معاذ قال شهد النبي عليه السلام أملاك رجل
 فقال على الألف والطيء الميمون والسعة في الرزق
 بارك الله لكم دفقوا على رأسه في بالدف وحى
 بأطباق عليها فاكهة وسكر فقال النبي عليه السلام
 انتهوا فقال يا رسول الله أولم تنهنا عن النهبة
 قال إنما نهيتكم عن نهبة العساكر أما العرسات
 فلا .

وقال البيهقي في أسناده مجاهد وانقطاع .
 وقال الذهبي في مختصر السنن صالح ثقة : —
 وعصمة قال أبو حاتم ما كان به بأس بالألف
 من لمازلة ولا أعرفه بحال .
 وقال البيهقي ويروى نحوه بأسناد مجهول عن
 عروة عن عائشة عن معاذ رضي الله عنهما : —
 قوله أملاك شاب بكسر الهمزة أي تزويجه وعقد
 نكاحه . قال ابن الأثير أملاك والإملاك التزويج
 وعقد النكاح قال الجوهري لا يقال أملاك : —

قوله

قوله على الألف أي ليكن زواجكما على الألف
 والطيء الميمون أي الحظ المبارك : —
 قوله دفقوا من دفقت أي ضربت بالدف : —
 قوله نهبة العساكر أراد بها نهبة العنائم التي
 تنهبها العساكر : —
 قوله فأما العرسات بضم العين والزاء جمع عرس
 وهو طعام الوليمة . قال الجوهري العرس طعام
 الولية يذكر ويؤنت والجمع الأعراس والعرسات
 وقد أعرس فلان إذا اتخذ عرسا .
 ويستفاد منه فوائد . استحباب الحضور لاملاك
 شخص ونكاحه .

واستحباب الدعاء للزوجين بقوله على الألف والطيء
 الميمون والسعة في الرزق بارك الله لكم .
 واستحباب ضرب الدف في العرس . واستحباب
 النشأ فيه .

وجواز أخذ النشأ المباح . وجواز المجازب عليه
 وحرمة النهبة في العنائم والله أعلم : —
 ص : وقد روى عن جماعة من المتقدمين أيضا
 وذلك أيضا اختلاف : —

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال
 أنا إسماعيل عن أبي حصين عن عبد الله بن

سنان أنه قال كان لابن مسعود صبيان في
الكتاب فأرادوا أن يتهبوا عليهم فاشترى لهم
جوزا بدرهمين وكره أن يتهبوا مع الصبيان
فقد يجوز أن يكون ذلك كان على الخوف منهم
عليهم في النهاية لا غير ذلك : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوهبي قال ثنا
المسعودي عن الفاسم أنه كان يستحب أن
يوضع السكر في الاملاك ويكره أن ينثر : —
حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن الجعد قال ثنا
شعبة عن حصين عن عكرمة أنه كرهه : —
ش : أي قدروى عن جماعة من الصحابة ومن
بعدهم من التابعين أيضا اختلاف في إباحته
أخذ النصارى ممن كره ذلك من الصحابة أبو مسعود
البدرى واسمه عتبة بن عمرو .

وأخرجه عن إبراهيم بن مرزوق عن عثمان بن فارس
البصرى عن إسرائيل بن يونس عن أبي حصين بفتح الحاء
وكسر الصاد المهملة واسمه عثمان بن عاصم
الأسدي الكوفي روى له الجماعة عن عبد الله بن
سنان الأسدي الكوفي وثقه ابن معين وابن سعد
وأخرج البيهقي من حديث نصر بن حماد نا شعبة عن
قيس بن الربيع عن أبي حصين عن خالد بن سعد أن

غلوما

غلاما من الكتاب حذق فأمر أبو مسعود فاشترى
لصبيانه بدرهم جوزا وكره النهب .

وأخرج أيضا من حديث عبد الصمد بن عبد الوارث نا
شعبة عن قيس عن أبي حصين عن خالد أن أبا مسعود
كره نهاب الغلمان وفي لفظ كره نهاب العريس : —
قوله حذق بفتح الحاء المهملة وكسر الذا الموحدة وفي آخره
فأف ويقال حذق أيضا بفتح الذا قال الجوهري

حذق الصبي القرآن والعمل بحذق حذقا وحذفا وحذافة
وحذافا إذا مهر فيه وحذق بالكسر لغة فيه ويقال
لليوم الذي تحتم فيه القرآن هذا يوم حذافة وقلات
في صنعة حاذق باذق وهو اشاع له .

قوله فقد يجوز أن يكون إلى آخره جواب عما ذهب إليه
أبو مسعود من كراهته ذلك وهو ظاهر . ومن كرهه
ذلك من التابعين الفاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
وعكرمة .

أما ما روى عن الفاسم فأخرجه عن إبراهيم بن أبي
داود البرلسي عن أحمد بن خالد الكندي شيخ البخاري في

غير الصحيح عن عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله
أبي مسعود المسعودي الكوفي عنه : —

قوله في الاملاك بكسر المعزة وهو التزويج
وأما ما روى عن عكرمة فأخرجه عن إبراهيم بن أبي

داود أيضا عن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري شيخ البخاري وأبي داود عن حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي روى له الجماعة عن عكرمة وأخرج البهقي من حديث شعبة عن حصين عن عكرمة انه كرهه أي كره نثار العرس : —

ص: حدثنا ابن أبي داود قال ثنا علي بن الجعد قال انا شعبة عن الحكم قال كنت أمشي بين ابراهيم والشعبى فنذاكران العرس فكرهه ابراهيم ولم يكرهه الشعبى فقد يجوز ان يكون ابراهيم كره ذلك من أجل ما ذكرنا من خوف العطب على المنهين فنظرنا في ذلك فاذا صاحب بن عبد الرحمن قد حدثنا قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم في النهاب في العرس قال كانوا يأخذونه للصبيان فذل ما روى عن ابراهيم في هذا مع ذكره ممن كان قبله ممن يفندى به من أنهم كانوا يأخذونه للصبيان في هذا الحديث أن كراهته في الباب الأول ليس من جهة تحريمه ولكن من جهة ما ذكرنا ش: الحكم هو ابن عتبة : —

وابراهيم هو النخعي : —
والشعبى هو عمار بن شراحيل : —
قوله فقد يجوز الى آخره اشارة الى ثاويل ما

ذهب

ذهب اليه ابراهيم من كراهة النهبة والباقي ظاهر . وقد الأثر أخرجه البهقي أيضا من حديث شعبة عن الحكم قال كنت أمشي بين ابراهيم والشعبى نحوهم : —

ص: حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم عن يونس عن الحسن انه كان لا يرى بذلك بأسا : —
ش: صالح هو ابن عبد الرحمن : —
وسعيد هو ابن منصور الخراساني شيخ مسلم وأبي داود : —

وهشيم هو ابن بشير : —
ويونس هو ابن عبيد بن دينار البصرى : —
والحسن هو البصرى : —
قوله لا يرى بذلك بأسا أي ينهت الشارف العرس : —

ص: حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يحيى القطان عن الشعبى عن الحسن قال لا بأس بانتهاب الجوز وقال محمد بن سيرين يعطون في أيديهم : —

ش: أشعث هو ابن عبد الملك الخراساني البصرى روى له البخاري تعليقا وروى له الأربعة : —
قوله يعطون في أيديهم اشارة الى أن ابن سيرين كان يكره الانتهاب وإنما عنده بوضع النثار

ثم يعطى كل واحد يداه وذلك خوفا من العطب
عليهم عند التجاذب .
وأخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين أنه قال أدركت
رجالا صالحين إذا أتوا بالسكر وضعوه وكرهوا
أن ينثر : —
ص : وما فيه الإباحة من هذه الآثار عندنا أوجه
في النظر مما فيه الكراهية وهو قول أبو حنيفة وأبو
يوسف ومحمد أرحمهم الله : —
ش : وجه كون ذلك أوجه في النظر هو أن وجود
الأذن من صاحب النثر يسدعي الإباحة لمن أخذه
فلا وجه حينئذ لكراهة ذلك ولا سيما وردت
أحاديث وأخبار كثيرة في إباحة ذلك .
وأخرج البيهقي من حديث الحسن بن عمرو بن سيف
عن الفاسم بن عطية عن منصور عن صفية عن أمه
عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عليه السلام
تزوج بعض فرائده فبشر عليه التمر .
وأخرج أيضا عن عاصم بن سليمان عن هشام عن أبيه
عن عائشة كان النبي عليه السلام إذا زوج أو تزوج
نثر تمرا .
قلت كلاهما ضعيف قال الذهبي الحسن بن عمرو
ابن سيف هالك : —

وعاصم

وعاصم بن سليمان كذبوه والله أعلم

قد فرغت عيني مؤلفه عن تنقيح هذا الجزء يوم
الخميس المبارك الثالث من شوال المبارك عام
هـ در ثمانمائة بحارة كتابه بالفاخرة المحروسة
بمدرسته التي أنشأها فيها عمرها الله تعالى
بذكره والمسؤول من فضله ولطفه الحفي البلوغ
إلى آخره أنه على ذلك قد يسر وبالاجابة جدير
وصلى الله على سيدنا محمد وآله .

ينلوه الجزء السادس ان شاء الله تعالى وأوله
كتاب الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتي
ص : كتاب الطلاق
ش : أي هذا باب في بيان أحكام الطلاق وأنواعه
وجه المناسبة بين الكتابين ظاهر إذ الطلاق ينفق
وضع الأحكام فيهما والطلاق اسم للتطيق والسلام
اسم للتسليم يقال طلق
وطلقت هو بالفتح يطلق طلاقا فهو طالق وطالقة

الوهنا آخر الجزء الخامس
من الأصل؟ تأم

أول الجزء السادس
من الأصل

بياض بالأصل يدعى



أيضا. قال الأخصر لا يقال
ومعناه في اللغة رفع القيد مطلقا ما خوذ من الطلاق
البعير وهو إرساله من عقاله. وفي

رفع قيد النكاح : —
ص: باب الرجل يطلق امرأته وهي حائض
شر يريد أن يطلقها للسنة متى يكون له ذلك
ش: أي هذا باب في بيان حكم من يطلق امرأته
في حالة الحيض شر يريد أن يطلقها طلاق السنة
متى يكون له ذلك : —

ص: حدثنا أبو بكر وأبراهيم بن مرزوق قال
ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير قال سمعت
عبد الرحمن بن أيمن يسأل عبد الله بن عمر عن
الرجل يطلق امرأته وهي حائض فقال فعل ذلك عبد الله
ابن عمر فسأل عمر رضي الله عنه عن ذلك رسول
الله عليه السلام فقال مرة فليراجعها حتى تظهر
شر يطلقها قال ثم تلا إذا طلقتم النساء فطلقوهن
قبل عدتهن : —

حدثنا قهد قال ثنا يحيى بن عبد الحميد الكوفي قال
ثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن آل
طلحة عن سالم بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض
فقال عمر رضي الله عنه النبي عليه السلام فقال

مرة

مرة فليراجعها شر يطلقها وهي طاهرة أو حامل : —
حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور
قال ثنا هشيم قال أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال طلقنا مرائي وهي
حائض فردها على رسول الله عليه السلام حتى
طلقها وهي طاهرة : —

حدثنا قهد قال ثنا الكوفي قال ثنا هشيم عن ابن
شريم ذكر بأسناده مثله : —

حدثنا أبو بكر قال ثنا ولقب بن جبير قال ثنا هشام
ابن حسان عن محمد بن سيرين عن يونس بن
جبير قال سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهو
حائض فقال هل تعرف عبد الله بن عمر قلت نعم
قال فانه طلق امرأته وهي حائض فأتى عمر رضي الله
عنه النبي عليه السلام فذكر ذلك له فقال مرة فليراجعها
قلت وتعتد بذلك المطلقة قال فيه أرايت ان عجز
واستحق ولم يذكر أبو بكر في حديثه هذا غير
ما ذكرنا : —

حدثنا محمد بن حزيمة قال ثنا حجاج بن المنهال قال أنا
شعبة قال أخبرني أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر
يقول طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر
رضي الله عنه للنبي عليه السلام فقال النبي عليه السلام

مره فليراجعها فاذا ظهرت فليطلقها فقيل احتسب بها قال فمه : —
 حدثنا فهد قال ثنا النفيل قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا عبد الملك بن ابي سليمان عن ابي سيرين قال سألت ابن عمر كيف صنعت في امرائك التي طلفت فقال طلفتها وهي حائض فذكرت ذلك لعمر رضي الله عنه فاق رسول الله عليه السلام فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها عند طهر قال فقلت جعلت فداك اعندت بالطلاق الاول وما يمنعني وان كنت انساك واستحقت حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصب قال ثنا يزيد ابن ابراهيم عن محمد بن سيرين قال حدثني يونس وهو ابن جبير قال سألت عبد الله بن عمر فقلت رجل طلق امرأته وهي حائض قال اتعرف عبد الله بن عمر فقلت نعم قال فان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهو حائض فاقني عمر النبي عليه السلام فساله فامر النبي عليه السلام ان يراجعها ثم يطلقها في عدتها : —

ش : هذه ثمان طرق صحاح : —

الأول عن ابي بكرة بكار القاضى وابراهيم بن مرزوق كلاهما عن ابي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد شيخ البخاري عن عبد الملك بن جزيج المكي روى له الجماعة عن ابي الزبير محمد بن مسلم المكي روى له الجماعة البخاري

مستشهدا

مستشهدا عن عبد الرحمن بن ايمين وبيقال مولى ايمين القرشي المخزومي المكي وثقه ابن جبان وروى له مسلم وابوداود والنسائي .
 واخرجه مسلم حدثني هارون بن عبد الله قال ثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جزيج اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمين مولى عروة يسأل ابن عمر وابي الزبير يسمع كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله عليه السلام فسال عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال له النبي عليه السلام ليراجعها فردها وقال اذا ظهرت فليطلقها وليمسك قال ابن عمر وقرأ النبي عليه السلام يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن .

حدثني هارون بن عبد الله قال نا ابو عاصم عن ابن جزيج عن ابي الزبير عن ابن عمر نحو هذه الفقرة .

واخرجه ابوداود والنسائي ايضا : —
 الثاني عن فهد بن سليمان الى آخره . واخرجه مسلم ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب وابن نمير واللفظ لابي بكر قالوا نا وكيع عن سفيان عن محمد ابن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر

أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي
الله عنه للنبي عليه السلام فقال مره فليراجعها ثم
ليطلقها طاهرا أو حاملا .

وأخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع
عن سفيان إلى آخره نحوه .

والترمذي عن هناد عن وكيع .

والنسائي عن محمود بن غيلان عن وكيع .

وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع
إلى آخره : —

الثالث عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد بن
منصور عن هشير بن بشير عن أبي بشر جعفر بن
أياس بن أبي وحشية الشكري روى له الجماعة

عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وأخرجه النسائي أخبرني زياد بن أيوب ثنا هشير
أنا أبو بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه طلق
امرأته وهي حائض فرد عليه رسول الله عليه
السلام حتى طلقها وهي طاهر : —

الرابع عن فهد بن سليمان عن يحيى بن عبد الحميد
الحافى عن هشير بن بشير عن أبي بشر جعفر بن أياس

عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر

وأخرجه أحمد في مسنده نحوه : —

الخامس

الخامس عن أبي بكرة بكار القاضى إلى آخره .

وأخرجه مسلم حدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي
عن ابن علي عن يونس عن محمد بن سيرين عن

يونس بن جبيرة قال قلت لأبي عمر رجل طلق امرأته
وهي حائض فقال أنكرت عبد الله بن عمر فإنه

طلق امرأته وهي حائض فأبى عمر النبي عليه السلام
فأله فامرء أن يراجعها ثم يستقبل عدتها قال

فقلت له إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أتعقد
بتلك التولية قال فمه أو ان عجز واستحوق .

وأخرجه أبو داود عن القعيني عن يزيد بن إبراهيم عن
محمد بن سيرين عن يونس بن جبيرة إلى آخره نحوه .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه : —

السادس عن محمد بن خزيمه عن حجاج بن منهال
شيخ البخاري إلى آخره .

وأخرجه البخاري حدثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة
عن أنس بن سيرين قال سبقت ابن عمر قال طلق

ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر عمر رضي الله عنه
للنبي عليه السلام فقال فليراجعها فلست بحاسب

قال فمه .

وعن قتادة عن يونس بن جبيرة عن ابن عمر قال مره
فليراجعها قلت بحسب قال إرايت ان عجز واستحوق

السابع عن فهد بن سليمان عن عبد الله بن محمد بن
علي بن نفيذ النخعي الكوفي شيخ البخاري وأبي داود عن
زهير بن معاوية عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي
الكوفي عن أنس بن سيرين .

وأخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال أنا خالد بن
عبد الله عن عبد الملك عن أنس بن سيرين قال
سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن امرأة التي طلق
قال طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره
للنبي عليه السلام فقال مره فليراجعها فإذا طهرت
فليطلقها لظهرها قال فراجعها ثم طلقها لظهرها
قلت فأعندت بذلك التي طلقت وهو حائض
قال مالي لا أعند بها أو ان كنت عجزت واستحقت
الثامن عن سليمان بن شعيب الكليبي عن الخليل
ابن ناصح الكوفي عن يزيد بن إبراهيم اللبدي
عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير الهمداني
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نا وكيع عن يزيد
ابن إبراهيم عن ابن سيرين عن يونس بن جبير
عن ابن عمر أنه طلقوا امرأة وهي حائض ففيل له احتسب
بها يعني التلخيص قال فقال فما يعني ان كنت عجزت
واستحقت .
وأخرجه البخاري عن حجاج عن يزيد بن إبراهيم

عن

عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير عن ابن عمر
نحوه :-

قوله يسأل عبد الله حمله فعلية موضعها النسب
على الحال . وقوله يطلق امرأة أيضا جملة حالية
وكذلك قوله وهي حائض :-

قوله فعل ذلك أي الطلاق في الحيض :-
قوله من قبل عدتهن تفسير لقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن وقرئت لقبيل عدتهن وهي لا يختلفان في
المعنى وروى مالك عن عبد الله بن دينار سمعت
ابن عمر قرأ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لقبيل عدتهن .

وقال ابن جرير كان مجاهد يقرأها هكذا .
وقال الواحدى في تفسيره عن فائدة عن أنس رضي
الله عنه قال طلق رسول الله عليه السلام حفصة
فأنزل الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء
الآية . وقيل له راجعها فأنها صراحة قوامه وهي
من إحدى أزواجك ونسائك في الجنة .

وقال السدي نزلت في عبد الله بن عمر وذلك أنه
طلق امرأته حائضا فأمره رسول الله عليه السلام
أن يراجعها .
وقال مقاتل نزلت في عبد الله بن عمر وعقبة بن



السابع عن فهد بن سليمان عن عبد الله بن محمد بن
علي بن نفيل الثقفي الكوفي شيخ البخاري وأبي داود عن
زهير بن معاوية عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي
الكوفي عن أنس بن سيرين .

وأخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال أنا خالد بن
عبد الله عن عبد الملك عن أنس بن سيرين قال
سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن امرأة التي تطلق
قال طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره
للنبي عليه السلام فقال مره فليراجعها فإذا طهرت
فليطلقها لظهورها قال فراجعها ثم طلقها لظهورها
قلت فأعندت بذلك التي طلقت وهو حائض
قال عالي لا أعند بها أو ان كنت عجزت واستحقت
الثامن عن سليمان بن شعيب الكوفي عن الخليل
ابن ناصح الكوفي عن يزيد بن إبراهيم اللبدي
عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير إلى آخره
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نا وكيع عن يزيد
ابن إبراهيم عن ابن سيرين عن يونس بن جبير
عن ابن عمر أنه طلقوا امرأة وهي حائض فقبل له احتسب
بها يعني التلخيص قال فقال فما يعني أن كنت عجزت
واستحقت .

وأخرجه البخاري عن حجاج عن يزيد بن إبراهيم

عن

عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير عن ابن عمر
بخوه : —

قوله يسأل عبد الله حمله فعلية موضعها التمسب
على الحال . وقوله يطلق امرأة أيضا حمله حالية
وكذلك قوله وهي حائض : —

قوله فعل ذلك أي الطلاق في الحيض : —

قوله من قبل عدتهن تفسير لقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن وقرئت لقبيل عدتهن وهي لا يختلفان في
المعنى وروى مالك عن عبد الله بن دينار سمعت
ابن عمر قرأ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لقبيل عدتهن .

وقال ابن جرير كان مجاهد يقرأها هكذا .

وقال الواحدي في تفسيره عن فائدة عن أنس رضي
الله عنه قال طلقوا رسول الله عليه السلام حفصة
فأنزل الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء
الآية . وقيل له راجعها فأنها صوامة قوامه وهي
من إحدى أزواجك ونساءك في الجنة .

وقال السدي نزلت في عبد الله بن عمر وذلك أنه
طلق امرأته حائضا فأمره رسول الله عليه السلام
أن يراجعها .

وقال مقاتل نزلت في عبد الله بن عمر وعقبة بن

عمر والمازني وطفييل بن الحارث بن المطلب
وعمر بن سعيد بن العاص رضي الله عنهم . وفي
تفسير ابن عباس رضي الله عنهما قال عبد الله
وذلك ان ابن عمر ونفرا معه من المهاجرين
كانوا يطلقون لعير عدة ويراجعون بغير شهود
فنزلت .

وقال الزجاج في تفسيره هذا خطاب للنبي
عليه السلام والمؤمنون داخلون معه في الخطاب
ومعناه اذا اردتم طلاق النساء كما قال اذا قسمتم
الى الصلاة معناه اذا اردتم القيام الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم : —

قوله فمه . استفهام كأنه قال فما يكون ان لم
تحتسب بذلك التلبيث .

قال القاضي عياض فمه استفهام معناه التقرير
أي فما يكون ان لم تحتسب بذلك التلبيث أي هل
يكون الا ذلك فأبدل في المعلوم ويروي أو استحق
على صيغة المجهول والأول أولى ليراجح مجز فافهم
وفيه حذف تقديره أفيرفع عنه الطلاق ان عجز
أو استحق قال القاضي معناه ان مجز عن الرجعة وفعل
فعل الفجار أو فعل فعل الحمق . وقيل رأيت ان عجز
في المراجعة التمام بها يعني حين فانه وقتها بتمام

عدنها

من الألف هانما
قالوا بها وانما
ما أي أي شيء قوله
أرأيت ان عجز أو استحق
كلاهما على صيغة هي

عدنها أو ذهب عقله فلم يمكنه بعد في الحالين
مراجعة النبي معلقة لا ذات زوج ولا مطلقه فلا
يدعون احتسابه بذلك الطلاق الذي أوقعه علي
غير وجهه كما لو عجز عن بعض فرائضه فلم يقضه
أو استحق فطبيعته اكان يسقط عنه وهذا انكار
كبير وحجة علي من قال لا يعند به وقاله راوي
القصة وصاحب النازلة وقد جاء مفسر في حديث
آخر رأيت ان كان ابن عمر عجز واستحق فما يمنعه
ان يكون طلاقا : —

قوله وما يميني أي عن اعتد انك الطلقة
قوله واستحققت أي فعلت فعل الحمق وحقيقة
الحمق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بفساده
يقال استحقته أي وجدته أحمق فهو لازم ومنعد
ويستنبط منه احكام .

الأول ان الطلاق في الحيض محرم وتكمنه ان أوقع
لزم وقد ذكر ابن عمر انه اعتد بها . وقال عياض
ذهب بعض الناس ممن شذ انه لا يقع الطلاق في هذا
الحديث أنه لم يعند بها . ورواية مسلم وغيره هاهنا
أصح . وذكر بعض الناس انه طلقها ثلاثا . وذكر
مسلم عن ابن سيرين أنه أقام عشرين سنة مجذبة
من لا ينهم أنه طلقها ثلاثا حتى لقي الباهلي وكان

ذاتبت فحدثه عن ابن عمر انه طلقها تطليقة
وقد نص مسلم على انها تطليقة واحدة من طريق
الليث عن نافع عن ابن عمر .

وقال ابن حزم في المحلى كلما طويلا في هذا
الموضع فمأخذه انه قال من اراد طلاق امرأة
لم قد وطئها لم يحل له ان يطلقها في حيضتها
ولا في طهر وطئها فيه فان طلقها طلعين او طلقة
في طهر وطئها فيه او في حيضها لم ينفذ ذلك
الطلاق وهو امراته كما كانت الا ان يطلقها
كذلك ثالثة او ثلاثا مجموعة فيلزم فان
طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة
لازم كيف ما وقع ان شاء طلقة واحدة وان
شاء طلعين مجموعين وان شاء ثلاثا مجموعة
وان كانت حاملا منه او من غيره فله ان يطلقها
حاملا وهو لازم لو اشر وطئها اياها فان كان لم
يطأها فله ان يطلقها في حال طهرها وفي حال
حيضها ان شاء واحدة وان شاء اثنتين وان شاء
ثلاثا فان كانت لم تحض قط وقد انقطع حيضها
طلقها ايضا كما قلنا في الحامل مني شار
وفيما ذكرنا اختلف في ثلاثة مواضع احدها
هل ينعقد الطلاق الذي هو بدعة مخالف لامر الله

تعالى

تعالى أم لا ينعقد

والثاني هل طلاق الثلاث بدعة أم لا .
والثالث صفة طلاق السنة .

أما الأول فقد اختلف الناس في الطلاق في الحيض
ان طلق الرجل كذلك او في طهر وطئها فيه هل
يلزم ذلك الطلاق أم لا قال علي ادعى بعض القائلين
بهذا انه اجماع وقد كذب مدعى ذلك واختلف
في ذلك موجودا وبيننا من طريق عبد الرزاق عن
وهيب بن نافع ان بكرمة اجبره انه سمع ابن عباس
يقول الطلاق على أربعة اوجه وجهان حلالين
وجهان حرامين . فاما الحلالان فان يطلقها من غير
جماع او حاملا مستبينا حملها . واما الحرامان فان
يطبقها حائضا او حين يحام معها لا يدري اشتمل
الرحم على ولد أم لا . ومن طريق عن ابن وهب
اخبرني جرير بن حازم عن الأعمش عن ابن مسعود
قال من طلق كما أمره الله فقد بين الله له ومن
خالف فانا لا نطبق خلافه .

وروي أيضا باسناده الى ابن عمر انه قال في
الرجل يطلق امراته وهي حائض . قال ابن عمر لا ينعقد
بذلك .
وباسناده عن طاوس انه كان لا يرى طلاقا خالف

ذاتك فحدثه عن ابن عمر انه طلقها تطليقة
وقد نص مسلم على انها تطليقة واحدة من طريق
الليث عن نافع عن ابن عمر .
وقال ابن حزم في المحلى كلما طويلا في هذا
الموضع فملخصه انه قال من اراد طلاق امرأة
لم قد وطئها لم يحل له ان يطلقها في حيضتها
ولا في طهر وطئها فيه فان طلقها طلقين او طلقة
في طهر وطئها فيه او في حيضها لم ينفذ ذلك
الطلاق وهو امراته كما كانت الا ان يطلقها
كذلك ثالثة او ثلثة مجموعا فيلزم فان
طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة
لازم كيف ما وقع ان شاء طلقة واحدة وان
شاء طلقين مجموعين وان شاء ثلثة مجموعا
وان كانت حاملا منه او من غيره فله ان يطلقها
حاملا وهو لازم لو اشر وطئها اياها فان كان لم
يطأها قط فله ان يطلقها في حال طهرها وفي حال
حيضها ان شاء واحدة وان شاء اثنتين وان شاء
ثلاثة فان كانت لم تحض قط وقد انقطع حيضها
طلقها ايضا كما قلنا في الحمل مني شاء
وفيما ذكرنا خلاف في ثلثة مواضع احدها
هل ينعقد الطلاق الذي هو بدعة مخالف لامر الله
تعالى

تعالى ام لا ينعقد .
والثاني هل طلاق الثلاث بدعة ام لا .
والثالث صفة طلاق السنة .
اما الاول فقد اختلف الناس في الطلاق في الحيض
ان طلق الرجل كذلك او في طهر وطئها فيه هل
يلزم ذلك الطلاق ام لا قال علي ادعى بعض القائلين
بهذا انه اجماع وقد كذب مدعى ذلك والخلاف
في ذلك موجود وروينا من طريق عبد الرزاق عن
وهيب بن نافع ان مكرمة اجبره انه سمع ابن عباس
يقول الطلاق على اربعة اوجه وجهان حلال
وجهان حرام . فاما الحلال فان يطلقها في غير
جماع او حاملا مستبينا حملها . واما الحرام فان
يطلقها حائضا او حين يحام معها لا يدري اشتمل
الرحم على ولد ام لا . ومن طريق عن ابن مسعود
اخبرني جرير بن حازم عن الأعمش عن ابن مسعود
قال من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن
خالف فانا لا نطبق خلافه .
وروي ايضا باسناده الى ابن عمر انه قال في
الرجل يطلق امراته وهي حائض . قال ابن عمر لا ينعقد
بذلك .
وباسناده عن طاووس انه كان لا يرى طلاقا خالف



وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه
الطلاق أن يطلقها طاهرا عن غير جاع وإذا استبان
حملها .

وبإسناده عن خلاس بن عمرو أنه قال في الرجل
يطلق امرأته وهي حائض قال لا ينعدها .
قال علي والعجب من جراءة من ادعى الإجماع على
خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في
امضاء الطلاق في الحيض أو في طهرها معها فيه
كلمة عن أحد من الصحابة غير رواية عن ابن
عمر وقد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن
عمر وروايتين ساقطين عن عثمان وزيد بن
ثابت رضي الله عنهما أحدهما رويناهما في طريق
ابن وهب عن ابن سمعان عن رجل أخبره أن عثمان
ابن عفان رضي الله عنه كان يفتي في المرأة التي
يطلقها زوجها وهي حائض أنها لا تعتد بحيضتها
تلك وتعتد بعدها ثلاثة قروا . والآخريين
طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن قيس
ابن سعد مولى ابن علقمة عن رجل سماه عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه أنه قال فيمن طلق امرأته وهي
حائض يلزمه الطلاق وتعتد ثلاث حيض سوى
تلك الحيضة .

قال

قال علي واحتجوا في الآثار بما رويناه من طريق
ابن وهب نا ابن أبي ذئب أن نافعا أخبرهم عن ابن
عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال عمر رسول
الله عليه السلام فقال مرة فليراجعها ثم ليمسكها
حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد
ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فذلك العدة التي
أمر الله أن يطلق لها النساء وهي واحدة .

ومن طريق مسلم عن سالم عن أبيه قد ذكر طلاقه
لامرأته وهي حائض وقال في آخره فراجعها وحسبت
لها التطليقة التي طلقها .

وبها في بعض تلك الآثار من قول ابن عمر ما يعنى أن
أعتد بها . وفي بعضها منه أرايت أن عجزوا استحق
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أرسلنا
الذناقع وهو يرحل في دار الندوة ذاهبا إلى المدينة
ونحن مع عطاء أهل حبت تطليقة عبد الله بن عمر
امرأته حائضا على عهد رسول الله عليه السلام قال
نعم .

وذكر بعضهم فخر روايته من طريق عبد الباقي بن قانع
عن أبي يحيى الساجي نا اسماعيل بن أمية الداعج نا
ابن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال قال
رسول الله عليه السلام من طلق في بدعة الزمان

بدعته . قال على كل هذا الإحتمال فيه .
أما حديث أنس فهو صنوع بلا شك له يرويه أحد من
أصحاب حماد بن زيد الثقات إنما هو من طريق إسرائيل
ابن أمية الدراع قال كان الفرشي الصغير البصري وهو
بلا شك فهو ضعيف متروك وإن كان غيره فهو
مجهول لا يعرف من هو .

ومن طريق عبد الياحي بن فافع راوى كل كذبة
المنفرد بكل طائفة وليس بحجة لأنه تغير بأخيه ثم لو
صح ولم يصح فهذا كان لا حجة فيه لأنه كان معنى
قوله الزمناه بدعته أي أمها .

وأما خبرنا فافع فهو قوف عليه وليس فيه أنه سمعه
من ابن عمر فيبطل الاحتجاج به .

وأما ما روى عن ابن عمر فمه رأيت أن يحجز واستحق
فلا بيان فيه أن تلك الطلقة عدت له طلقة والشرائع
لا تؤخذ بلفظ لا بيان فيه بل قد يحتمل أن يكون أراد
الزجر عن السؤال عن هذا والأخبار بأنه محسن
واستحق في ذلك .

وأما ما روى من قوله ما يمنعني أن أعتد بها وقوله
وحسبت لها النطيفة التي طائفتها فلي يقدر فيه
أن رسول الله عليه السلام حسبها نطيفة ولا أنه
عليه السلام هو الذي اعتد بها طلقة إنما هو أخبار

عن

عن نفسه ولا حجة في فعله ولا في فعل أحد من رسول

الله عليه السلام . ^{الذي}
وأما حديث ابن أبي ذئب في آخره وهي واحدة فهذه
لقطة أتى بها ابن أبي ذئب وحده ولا يقطع على
أنها من كلام رسول الله عليه السلام ويمكن أن
تكون من قول من رونه عليه السلام والشرائع
لا تؤخذ بالظنون . ثم لو صح يفينا أنها من كلام
رسول الله عليه السلام لكان معناه وهي واحدة
أخطأ فيها ابن عمر أو هي قضية واحدة لازمة لكل
مطلق .

وأما الثاني وهو الاختلاف في هل الطلاق الثلاث
مجموعة بدعنا أم لا فزعم قوم أنها بدعة ثم اختلفوا
فقال طائفة منهم لا يقع البتة لأن البدعة مردودة
وقالت طائفة بل ترد إلى حكم الواحدة المأمور بان
يكون حكم الطلاق كذلك . وقالت طائفة بل يقع
كما هي ويؤدب المطلق كذلك . وقالت طائفة
ليست بدعة ولكنها سنة لا كراهة فيها .

واخرج من قال أنها تبطل بحديث أخرجه النسائي
عن محمود بن ^{قال} لبيبة خير رسول الله عليه السلام
عن رجل طلق امرأته ثلاث نطيفات جميعا فقام
غضبان ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم

فقام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله قال النساء
لا أعلمه أحد رواه غير محزمة بن بكر بن الأشج
عن أبيه محمود بن لبيد .

وقال ابن حزم خبر ابن لبيد مرسل ولا حجة في
مرسل ومحزمة لم يسمع من أبيه شيئا .

واجب من قال ان الثلاث تجعل طلعة واحدة بما
رواه مسلم عن ابن عباس قال كان الطلاق على
عهد رسول الله عليه السلام وأبو بكر وسنتين
من خلافة عمر رضي الله عنهما الثلاث بواحدة
فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعملوا
في أمر كان لهم فيه اناة فلو أفضيناها عليهم
فأفضله عليهم .

وبارواه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء قال لا بن عباس فعلها
كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله
عليه السلام وأبو بكر وثلاثا في اماراة عمر رضي
الله عنه قال نعم .

وقال ابن حزم ليس في شيء من هذا أنه عليه السلام
علم بذلك فأقره ولا حجة الا فيما صح أنه عليه السلام
قالها أو فعله أو علمه فلو ينكره .
واجب من قال انها معصية وانها تقع بما رواه

عبد الرزاق

عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن
الوليد الوضائي العجلي عن ابراهيم لهو ابن عبيد الله
ابن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن
الصامت رضي الله عنه قال طلق جدي امرأته له
ألف بطلاقة فانطلق أبي الى رسول الله عليه السلام
فذكر ذلك له فقال له النبي عليه السلام أما اتق
الله جديك أما ثلاث فله وأما تسعة وتسعة
وتسعون فقد وان وظلم ان شاء الله محذبه
وان شاء عقر له .

ورواه بعض الناس عن صدقة بن أبي عمران عن

ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن
أبيه عن جده قال طلق بعض آباءي امرأته فانطلق
ينوء الى رسول الله عليه السلام فقالوا يا رسول
الله ان آياتنا طلق أمنا ألفا فهل له من حرج
فقال ان آياتك لم يبق الله فيجعل له محرجا بان
منه بثلاث على غير السنة وتسمائة وسبع وتسعون
اشد في عنقه .

وبارواه محمد بن شاذان عن معلى بن منصور عن
شعيب بن زريق ان عطاء الخراساني حدثهم عن
الحسن قال ثنا عبد الله بن عمران طلق امرأته وهي
حائض ثم اراد ان يتبعها بطلاقة خزين عند

القرأين الباقين فبلغ ذلك رسول الله عليه
السلام فقال يا ابن عم ما هكذا أمرك الله
انك قد أخطأت السنة وذكر الخبر وفيه
فقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلاثاً أكان
لي أن أراجعها قال لا كانت تبين وتكون معصية
وقال ابن حزم أما حديث عبادة بن الصامت
ففي غاية القوط لأنه من طريق يحيى بن العلاء
وليس بالقوي عن عبدة بن الوليد الوضافي
وهو مالك عن إبراهيم بن عبدة بن عبادة
ابن الصامت وهو مجهول لا يعرف ثم هو منكر
جد لأنه لم يوجد قط في شيء من الآثار أن والده
عبادة رضي الله عنه أدرك الإسلام فكيف
جده وهو حال بلا شك .

وأما حديث ابن عمر ففي غاية القوط لأنه عن
زريق بن شعيب التامى وهو ضعيف .

وأحجج من قال إن الثلاث مجموعة سنة لا بثلاثة بقوله
فقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
غيره . فهذا يقع على الثلاث بمجموعة ومفرقة ولا
يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض
وجارواه مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد
الساعدي أخبره عن حديث الثقات عويمر

المجذلي

المجذلي مع امرأته وفي آخره أنه قال كذبت عليها
يا رسول الله إن أمكنها فطلقها ثلاثاً قبل أن
يأمره رسول الله عليه السلام قال وأنا مع الناس
عند رسول الله عليه السلام .

وقال ابن حزم لو كان الطلاق الثلاث مجموعاً معصية
لله تعالى لما سكت رسول الله عليه السلام عن
بيان ذلك فصح يقينا أنها سنة مباحة .

ثم إن ابن حزم ذكر حججاً أخرى في ذلك من الأحاديث
والأخبار وقال في آخره لا تعلم عن أحد من التابعين
أن الثلاث معصية صريح بذلك إلا الحسن والقول
بأن الثلاث سنة قول الشافعي وأبو ثور وأصحابهما
وأما الثالث وهو صفة طلاق السنة
فقال ابن حزم قد ذكرنا قول ابن مسعود من طريق
الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن
مسعود إذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فإذا
حاضت وطهرت طلقها أخرى ومثله عن قتادة
وابن المسيب وإبراهيم النخعي وهو قول الشافعي
ومن كره أن يطلقها أكثر من واحدة الليث
والأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وعبد العزيز بن
الماجنون والحسن بن حي وأبو سليمان وأصحابهم
قلت . ها هنا مناقشات .

المناقشة الأولى فيما ذكره من وجود الرد فيما
احتج به من يذهب إلى وقوع الطلاق في الحيض
وفي الظهر الذي وطئها فيه حديث ابن عمر
الذي رواه ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر
وغیره مما ذكرناه آنفا .

فنقول في ذلك كل ما ذكره من وجوه الرد فهو
مردود بما رواه الدارقطني بسند صحيح .

ثنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا عبد الملك بن محمد
أبو قلابة ثنا بشر بن عمر ثنا شعبه عن أنس بن سيرين
سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول طلقت امرأتی
وهي حائض فأتى عمر النبي عليه السلام فسأله فقال
مره فليراجعها فاذا طهرت فليطئها ان شاء غا
فقال عمر يا رسول الله أفتحتسب بذلك التولية
قال نعم .

ويخوه أخرجها الطحاوي والبخاري وقد ذكرناه .
وبما رواه النسائي بسند صحيح عن سالم أن عبد الله
قال طلقت امرأتی الحديث وفيه كان عبد الله طئها
تولية فحسبت من طئها وراجعها عبد الله .

وبما رواه الدارقطني بسند صحيح أن رجلا قال لعمر
انني طلقت امرأتی البتة وهي حائض فقال عصيت
ربك وفارقت امرأتك فقال الرجل فان رسول الله

عليه

عليه السلام امر ابن عمر حين فارق امرأته أن
يراجعها فقال له عمران رسول الله عليه السلام
أمره أن يراجع امرأته بطلاق بقى له وأنت لم تبقي
ما ترجع به امرأتك قال أبو الحسن قال لنا المغيرة
روى لهذا الحديث غير واحد لم يذكر وافية
كلام عمر رضي الله عنه ولا أعلم روى هذا
الكلام غير سعيد بن عبد العزيز الحمصي .

وبما رواه أيضا بسند صحيح عن أبي غلاب قال
قلت لابن عمر أكنت أعتدت بتلك التولية
قال وما لي لا أعتد بها .

وبسند صحيح أيضا عن جابر قلت لابن عمر أعتدت
بتلك التولية قال نعم .

وبسند جيد أيضا عن الشعبي طلق ابن عمر امرأته
واحدة وهي حائض فانطلق عمر رضي الله عنه إلى
رسول الله عليه السلام فاجره فأمره أن يراجعها ثم
يستعيد الطلاق في عدتها ويحتسب بهذه التولية
التي طلق أول مرة .

وبما رواه البيهقي بسند صحيح عن عبيد الله عن نافع
قال أعتد ابن عمر بالتولية ولم يفتد امرأته بالحضة
المناقشة الثانية في قوله وأما حديث ابن أبي
ذئب إلى آخره فما ذكره هاهنا يرد ما رواه الدارقطني

عن ابن عمر عن النبي عليه السلام قال هي واحدة
قال فهذا نص في موضع الخلاف وليس فيما تقدم في
الكلام شيء يصلح أن يعود عليه الضمير إلا الطلاق والمقدم
وكذلك يردده ما رواه ابن وهب في مسنده أن ابن
ابن ذئب عن نافع قد ذكر الحديث وفيه ^{قال} ابن أبي ذئب
والحديث عن رسول الله عليه السلام وهي واحدة
قال وحدثنى حنظلة بن أبي سفيان سمع سالما يحدث
عن أبيه عن النبي عليه السلام بذلك .
وقال عبد الحق الخزرجي وكيف يكون ما قاله ابن حزم
موجبها وفي الحديث فقال رسول الله عليه السلام
قال وحديث الدارقطني يدفع قوله أيضا لأنه لم
يورد فيه غير قوله عليه السلام هي واحدة .
وقوله ثم لوجه يفينا إلى آخره كلام ساقط وتأويل
يعيد يورده الحديث وسياق الكلام فافهم .
المناقشة الثالثة في قوله حبر ابن لبيد مرسل
ولا حجة في مرسل فنقول لا نسلم ذلك لأن شيخ الحديثين
محمد بن اسماعيل لما ذكره في تاريخه جعله من جملة
الصحيحة وقال قال أبو نعيم عن عبد الرحمن بن
الغبير عن عاصم بن عمر عن حميد بن لبيد قال
أسرع النبي عليه السلام حتى تقطعت نعلتا يوم
مات سعد بن معاذ . وقال ابن حبان البستي

في كتاب

في كتاب الصحابة له صحبة . ولما ذكره الزمذني فيهم
قال رأى سيدنا رسول الله عليه السلام وهو غلام .
وقال عنه أبو عمران الشمر كسفت فخرج النبي عليه السلام
وخرجنا حتى أمنا في المسجد فأطال القيام الحديث . قال
أبو عمر قول البخاري أولي يعني كونه ذكره في الصحابة
وقد ذكرنا من الأحاديث ما يشهد له وهو أولي بأن
يذكر في الصحابة من محمود بن الربيع فإنه أسن منه .
وذكره مسلم في التابعين فلم يصنع شيئا ولا علمه
ما علم غيره . وذكره في جملة الصحابة أيضا جماعة منهم
أبو منصور الباقوري وأبو سليمان بن زبر وأبو يعلى
الموصل وأبو خثيمة في تاريخه ويعقوب بن شيبة
وأحمد بن حنبل وأبو أحمد العسكري وأبو الفاسم
البغوي وابن مندة وأبو نعيم رحمهم الله .
المناقشة الرابعة في قوله ومخرمة لم يسمع من
أبيه شيئا فنقول يرد ذلك قول مالك بن أنس قلت
لمخرمة ما حدثت به عن أبيك سمعته منه فحلف بالله
لقد سمعته .

وله كتاب الطمان في كتابه رجال مالك قال محمد بن
الحسن بن أنس قال لي مالك لفتي مخرمة بالروضه فقلت
له سألتك رب هذه الروضة اسمت من أبيك شيئا
قال نعم . وقال معن بن عيسى الفزاز مخرمة سمع من أبيه

المناقشة الخامسة في قوله ليس في شيء من هذا أنه عليه السلام علم بذلك الأمر كان شرعا على ما ذكره المحققون ولكن الجواب عن حديث ابن عباس هذا ما ذكره الشافعي في فعال تشبيهات يكون ابن عباس قد علم شيئا ثم نسخ وبسبب ذلك في باب ان شاء الله تعالى

أما قوله في قوله فقول قول الصحابي كان الأمر كذا على عهد رسول الله عليه السلام أو كذا تفعل كذا يدل على أن ذلك

وقال ابن شريح يمكن أن يكون ذلك الما جاز في نوع خاص من الطلاق الثلاث وهو أن يفرق بين اللفظ كأنه يقول أنت طالق أنت طالق كان في عهد النبي عليه السلام وأبي بكر وعمر والناس على صدقهم وسلامتهم ولم يكن طرفهم الخداع فكانوا يصدقون بأنهم أرادوا الثالثة لا الثلاث فلما رأى عمر رضي الله عنه أمورا ظهرت وأحوالا تغيرت منع من حمل اللفظ على التكرار والزمهم الثلاث

وقال بعضهم إنما ذلك في غير المدخول بها وإلى هذا ذهب جماعة من أصحاب ابن عباس رأوا أن الثلاث لا تقع على غير المدخول بها لأنها الواحدة ثمين وقوله ثلاثا كلام وقع بعد البيوتنة فلا يعتد به

وقال بعضهم المراد أنه ان كان المعناد في زمن النبي

النبي عليه السلام تطلقه واحدة وقد اعتاد الناس التطلق بالثلاث والمعنى كان الطلاق الموقوع الآن ثلاثا يرفع واحدة فيما قبل انكار الخروج عن السنة

وقال الاثرم سألت احمد بن حنبل عن حديث ابن عباس يعني هذا بأى شيء قد فعه قال برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكره عن عدة عن ابن عباس أنها ثلاث قال وإلى هذا يذهب

وقال الخدول عن احمد كرا أصحاب عبد الله رويوا خلاف ما قال طاوس ولم يروه عنه غيره

وقال البيهقي انما ترك البخاري رواية هذا الحديث لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس أنه أجاز الطلاق الثلاث وأمضاه

وقال ابن المنذر فغيره جاز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن رسول الله عليه السلام ثم يفتي بخلافه المناقشة السادسة في قوله وأما حديث عبادة ابن الصامت ففي غاية السقوط إلى آخره فيه نظر من وجوه

الأول قوله في يحيى بن العلاء ليس بالقوى غير حسن لأن احمد قال فيه كان كذا أبا يضع الحديث



وقال عمرو القلاس والفسوى والأزدى متروك الحديث . وقال ابن عدى أحاديثه موضوعات وقال ابن حبان ينفرد عن الثقات بالمقلوبات لا يجوز الاحتجاج به . وقال الساجي وصالح بن محمد منكر الحديث .

الثاني في الأسانيد من يصلح أن يكون علمه وهو عبيد الله بن الوليد فان أبا عبد الرحمن وعمر القلاس قالوا هو متروك الحديث . قال ابن حبان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يسبق إلى القلب أنه المتمد لها فاستحق الترك . وقال أبو عبد الله النيسابوري والنفاث يروى عن محارب أحاديث موضوعة . وقال أبو داود ليس بشيء وكذا قال ابن معين .

الثالث إذا قد رنا أن الوضافي وبجي علمه للحديث فقد وجدنا الدارقطني لما روى هذا الحديث من طريق محمد بن عيينة قال ثنا عبد الله بن الوليد الوضافي وصدقة ابن أبي عمران عن إبراهيم وصدقة هذا حديثه مخرج في صحيح مسلم فكان الوضافي لم يكن وكذلك بجي .

الرابع حديث الدارقطني هذا يفهم منه غير الذي يفهم من حديث ابن حزم وذلك أنه قال عن إبراهيم

ابن عبيد الله

ابن عبيد الله بن عبد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال طلق بعض آباءي أمرانه ألفا الحديث فان جد إبراهيم عبد الله . وقوله بعض آباءي يحتمل أن يكون عبادة ويحتمل أن يكون أبا لأمه أو جداتها أو أبا أو جد من الرضاة وما أشبه ذلك فزال ما توهمه ابن حزم من دخول الصامت أو أبيه في الحديث .

الخامس سكونه عن حال إبراهيم بن عبيد حتى كانتا معروفة مشهورة عند غالب من ينظر في كتابه وليست كذلك فانما لم نجد من عرفها وكذلك أبوه وجده لم نر من ذكرهما جملة فافهم .

المناقشة السابعة في قوله وأما حديث ابن عمر ففي غاية السقوط فنقول انما أعل ابن حزم هذا الحديث بشيخ بن زريق الشامي وقال هو ضعيف وليس كذلك فان الدارقطني قال فيه لما سأله عنه البرقاني ثقة . وقال أبو حاتم صالح وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وكذلك ابن خلصون وأخرج له الحاكم في مسنده حديثا صحيح سنده . ثم إن هذا الحديث رواه الدارقطني أيضا ثم قال البيهقي أتى عطاء الخراساني في هذا الحديث بزيادة لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقبل منه ما ينفرد به

قلت ليس الأمر كذلك فإن عطاء هذا وثقه
جماعة منهم الطبراني ومحمد بن سعد وابن عبد البر
والدارقطني ويحيى بن معين وأبو حاتم وخرج حديثه
الجماعة كلهم .

الثاني من الأحكام أنهم اختلفوا في معنى قوله عليه
السلام مره فليراجعها فقال مالك هذا الأمر
محمول على الوجوب . ومن طلق زوجته حائضا
أو نفسا فإنه يجبر على رجعتها فسوى دم النفاس
بدم الحيض .

وقال مالك يجبر على الرجعة في الحيضة التي طلق فيها
وفي الطهر بعده وفي الحيض بعد الطهر وفي الطهر بعد
ماله تنقص العدة .

وقال أشهب يجبر على الرجعة في الحيضة الأولى خاصة
فإذا طهرت منها لم يجبر على رجعتها .

وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى والشافعي والأوزاعي
واحمد وإسحاق وأبو ثور يومر بالرجعة ولا يجبر ويحلوا
الأمر في ذلك على الندب ليقع الطلاق على السنة ولم
يختلفوا أنها إذا انقضت عدتها لا يجبر على رجعتها
وأجمعوا أنه إذا طلقها في طهر قد مهرها فيه أنه لا يجبر
على رجعتها ولا يومر بذلك وإن كان قد أوقع
الطلاق على غير سنة .

الثالث

الثالث يستفاد منه أن طلاق السنة أن يكون في
طهر ولهذا باب اختلفوا فيه فقال مالك طلاق
السنة أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم تمسها فيه
تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تنقضي العدة برؤية
أول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث
والأوزاعي . وقال أبو حنيفة هذا أحسن من الطلاق
وله قول آخر قال إذا أراد أن يطلقها ثلاثا طلقها
عن كل واحدة من غير جماع وهو قول الثوري وأشهب
وزعم المرعشي أن الطلاق على ثلاثة أوجه عند
أصحاب أبي حنيفة حسن وأحسن وبدعي فالأحسن
أن يطلقها تطليقة واحدة في طهر لم تمسها فيه
ويتركها حتى تنقضي عدتها وأحسن هو طلاق السنة
وهو أن يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاثة أطهار
والبدعي أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو ثلاثا
في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان
عاصيا .

وقال عياض اختلف العلماء في صفة طلاق السنة
فقال مالك وعامة أصحابه هو أن يطلق الرجل امرأته
تطليقة واحدة في طهر لم تمسها فيه ثم يتركها حتى تكمل
عدتها .

وقال الليث والأوزاعي وقال أبو حنيفة وأصحابه

ثم هذا حسن الطلاق وله قول آخر وهو أنه ان
شلتها بطلقها ثلاثا طلقها في كل طهر مرة وكلاهما
عند الكوفيين طلاق سنة .

وقال ابن معمر واختلف فيه قول أشهب فقال
مثله مرة وأجاز أيضا ارتجاعها ثم نطقوا ثم ترجع
ثم تطلق فتتم الثلاث .

وقال الشافعي واحمد وأبو ثور ليس في عدد
الطلاق سنة ولا بدعة وإنما ذلك في الوقت
الرابع في قوله فليراجعها دليل على أن الطلاق غير
البائن فلا يحتاج الى رضا المرأة .

الخامس فيه دليل ان الرجعة نصح بالقول ولا خلاف
في ذلك . وأما الرجعة بالفعل فقد اختلفوا فيه
فقال عياض ويصح عندنا أيضا بالفعل الحال محل
القول الدال في العبارة على الارتجاع كالوطء والتقبيل
واللمس بشرط القصد الى الارتجاع به وأنكر الشافعي
صحته الارتجاع بالفعل أصلا وأثبت أبو حنيفة
وان وقع من غير قصد وهو قول ابن وهب من
أصحابنا في الواطئ بغير قصد .

السادس . استدل به أبو حنيفة أن من طلق امرأته
وهي حائض فقد أتم وينبغي له أن يراجعها فإن تركها
تمضى في العدة بانته منه بطلاق على ما يجي عن

قريب

قريب منتقصر ان شاء الله تعالى .

السابع قال عياض ان في قوله ثم لطلقها وهي
طاهرة او حامل ان طلاق الحامل طلاق سنة
وقت شاء من الحمل ما لم يقرب ويصير في حد المرض
وهو قول حكاة العلماء .

وقال الشافعي ويكره الطلاق عليها فيه متى شاء
حتى يتم الثلاث على أصله .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يجعل بيد التليقين
شهرًا .

وقال مالك ومحمد بن الحسن وزفر لا يقع عليها
أكثر من واحدة حتى تضع .

وفي البدائع وأما الحامل اذا استبان حملها فالأحسن
أن يطلقها واحدة رجعية وان كان قد جامعها
وطلقها عقيب إجماع لأن الكراهة في ذات القهر
لاحتمال الندامة لاحتمال الحمل فمنى طلقها مع علمه
بالحبل فالطاهر أنه لا يندم . وكذلك في ذات

الشهر في الأيسنة والصغيرة الأحسن أن يطلقها
واحدة رجعية وان كان عقيب طهر جامعها فيه
وهذا قول أصحابنا الثلاثة .

وقال زفر يفصل بين طلاق الآية والصغيرة وبين
جامعها شهر .



الثامن أن الظاهرية استدلو بما روى سعيد بن جبير عن ابن عمر قال طلقت امرأة وهي حائض فردها على رسول الله عليه السلام حتى طلقها وهي طاهر ان الرجل اذا طلق امرأته في حيضها لم ينفذ ذلك الطلاق ولا يحل له أن يطلقها في حيضتها وهو مذهب الخوارج والرافضة أيضا .
 وحكى عن ابن عليه أيضا وأجمع أئمة الفتوى من التابعين وغيرهم على أن الطلاق في الحيض واقع ولكنه محرم أما وقوعه فلا من رسول الله عليه السلام لأن عمر بمراجعة امرأته اذا طلقها حائضا والمراجعة لا تكون الا بعد لزوم الطلاق لأنه لو لم يكن لازما ما قال له راجعها لأن من لم يتركها حتى ينفذ الطلاق لا يقال فيه راجعها لأنه محال أن يقال لرجل امرأته في عصمته لم يفارقها راجعها . وأما كونه محرما فلكون المطلق في الحيض مطلقا لغير العدة لأن الله عز وجل يقول اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن . وقرئ فطلقوهن لقبل عدتهن على ما مر عن قريب . وكذا كان يفراه ابن عمر وغيره وقال أبو عمرو وعلي هذا جماعة فقهاء الأمصار وجهه ورعلاء المتكلمين . وان كان عندهم بدعة غير سنة فهو لازم عند جميعهم ولا يخالف في

ذلا

ذلك الا اهل البيع والضلال والجهل فانهم يقولون ان الطلاق لعين السنة غير واقع ولا لازم وروى مثل ذلك عن بعض التابعين وهو شذوذ لم يعرج عليه اهل العلم .

ص : قال أبو جعفر رحمه الله قد ذهب قوم الى هذه الاشارة وقالوا من طلق امرأته وهي حائض فقد أشد وينبغي له أن يراجعها لأن طلاقه ذلك طلاق خطأ فان تركها تمضي في العدة بانته منه بطلاق خطأ ولكنه يؤمر أن يراجعها لخرجها بذلك من أسباب الطلاق الخطأ ثم يتركها حتى يظهر من هذه الحيضة ثم يطلقها طلاقا صوابا فتمضي في عدة من طلاق صواب فان شاء راجعها فكانت امرأته وبطلت العدة . وان شاء تركها حتى ينين منه بطلاق صواب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله .

ش : أراد بالقوم هؤلاء شقيق بن سلمة وسعيد ابن جبير وقتادة والنخعي والثوري والمزني من أصحاب الشافعي فانهم قالوا من طلق امرأته الى آخره وهذا أيضا قول أبي حنيفة .

وقال الكاساني في البداية ولو طلق امرأته في حالة الحيض ثم راجعها ثم أراد طلاقها ذكر في الأصل أنها اذا ظهرت ثم حاضت ثم ظهرت طلقها ان شاء



وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي
الحيضة .
وذكر الكرخي أن ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة
وما ذكره في الأصل قول أبي يوسف ومحمد : —
ص : وخالفهم في ذلك آخرون منهم أبو يوسف
فزعوا أنه إذا أطلقها حائضاً لم يكن له بعد ذلك أن
يطلقها حتى تطهر من هذه الحيضة ثم تحيض حيضة
أخرى ثم تطهر منها : —
ش : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأزاد بهم سألما والليث بن سعد وعبد الملك بن
جريج والزهري وعطاء الخراساني والحسن البصري
ومالك وأبو يوسف والشافعي فانهم قالوا إذا أطلقها
حال كونها حائضاً إلى آخر ما قاله والتحقيق فيما
قاله هو لا ، ما قاله أبو عمران للحيضة الثانية والطهر
الثاني رجوعاً عند دمها هنا لأن المراجعة لا تكاد
تعلم صحنها إلا بالوطء ، لأنه المبتغى من النكاح في
الأغلب فكان ذلك الطهر موضعاً للوطء الذي
تتبعه المراجعة فإذا مسها لم يكن سبيل إلى
طلاقها في طهر قد مس فيه لإجماعهم على أن المطلق
في طهر قد مس فيه ليس يبطلوا للعدة كما أمره الله عز
وجل ففيلله دعها حتى تحيض أخرى ثم تطهر ثم
طلق

طلق أن شئت قبل أن تمس وقد جاء هذا منصوصاً
في الحديث عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض
فأمره رسول الله عليه السلام أن يراجعها فإذا
طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها
وإن شاء أمسكها وبه قال مالك وأصحابه لا خلاف
في ذلك عنهم ولا يطلقها بعد طهرها من ذلك الدم
الدم الذي ارتجعها فيه بالقضاء فإن فعل لزم .
وقد قال بعض أصحابنا أن الذي ليس في الطهر إنما
نهى عن الطلاق فيه لأنها لا تدرى أعدة حائض
تعتد أم عدة حائض : —
ص : وعارضوا الآثار التي رويناها في مواضع
القول بما حدثنا نصر بن ضرر بن قبيصة وأبي داود
قالا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال
حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن
عبد الله أن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأته
وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله عنه لرسول الله
عليه السلام فتغيط عليه رسول الله عليه السلام
ثم قال رسول الله عليه السلام ليراجعها ثم لمسها
حتى تطهر ثم تحيض فنطهر فإن بد الله أن يطلقها
فليطلقها طاهر قبل أن يمسه فقلت العدة كما أمر
الله : —

حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا أبو صالح فذكر
 بإسناده مثله : —
 حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن ما لكا
 أخبره عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته
 وهي حائض على عهد رسول الله عليه السلام
 فقال عمر عن ذلك رسول الله عليه السلام
 فقال مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم
 تحيض ثم تطهر فذلك العدة التي أمر الله عز
 وجل أن تطلق لها النساء : —
 حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا القعقبي
 قال ثنا مالك فذكر بإسناده مثله غير أنه
 قال ثم يتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم إن شاء
 طلق : —
 حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا
 حماد عن أيوب وعبيد الله ح وحدثنا
 نصر بن مرزوق قال ثنا الخصب قال ثنا
 حماد عن أيوب وعبيد الله عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي عليه السلام مثله
 حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم
 البرقي قال ثنا عمرو بن أبي سلمة عن زهير
 ابن محمد قال أخبرني يحيى بن سعيد وموسى

ابن عتبة

ابن عتبة وعبيد الله بن عمر عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي عليه السلام مثله : —
 حدثنا فهد وحسين بن نصر قال ثنا أحمد
 ابن يونس قال ثنا زهير قال ثنا موسى
 ابن عتبة قال حدثني نافع أن عبد الله بن
 عمر ثم ذكر مثله .
 فقد أخبر سالم بن يحيى نافع عن ابن عمر في هذه
 الآثار أن رسول الله عليه السلام أمره أن
 يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فزاد على ما في
 الآثار الأولى فهو أولى منها فهذا وجه هذا
 الباب من طريق الآثار : —
 ش : أي عارض هؤلاء الآخرون أحاديث ابن
 عمر التي رويناها في موافقة قول أهل المقالة
 الأولى بما روى عن سالم بن عبد الله عن
 عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه طلق امرأة
 وهي حائض الحديث فإنه أخبر في حديثه
 هذا مثل ما في الأحاديث المذكورة وزاد
 عليها فوجب الأخذ بهذه الزيادة . وكذلك
 رواه نافع عن ابن عمر بهذه الزيادة على ما
 يحيى . ولم تشمل على هذه الزيادة رواية أبي
 الزبير وسعيد بن جبير ويونس بن جبير

ومحمد بن سيرين والسري بن سري التي
 ذكرت في الفصل الأول والأخذ بها أولى
 لكونها من الثقات ومعلوم أن جميع ذلك
 إنما ورد في قضية واحدة وإنما ساق بعضهم
 لفظ النبي عليه السلام على وجهه وحذف
 بعضهم ذكر الزيادة اغفالا أو نسيانا فوجب
 استعماله بما فيه من زيادة ذكر الحصة إذ
 لم يثبت أن النبي عليه السلام قال ذلك
 مرة عاريا عن غير ذكر الزيادة وذكره مرة
 مقرونا بها إذ كان فيه اثبات القول منه
 في حالين وهذا مما لا تعلل فغير جائز اثباته
 على تقدير أنه لو كان عليه السلام قد
 قال ذلك في حالين لم يحل أن يكون المتقدم
 منهما هو الخبر الذي فيه الزيادة والآخر
 متأخر عنه فيكون ناسخا له أو يكون الخبر
 الذي لا زيادة فيه هو المتقدم ثم ورد بعده
 ذكر الزيادة فيكون ناسخا للأول بإثبات
 الزيادة ولا سبيل إلى العلم بتاريخ الخبرين
 لاسيما وقد أشار الجميع من الرواة إلى قصة
 واحدة فإذا لم يعلم التاريخ وجب إثبات
 الزيادة من وجهين أحدهما أن كل شيئين

لا يعلم

تاريخها

لا يعلم فالواجب الحكم بهما معا ولا يحكم
 بتقدم أحدهما على الآخر كالفرق والقوم
 يقع عليهم البت فكذلك هذان الخبران
 وجب الحكم بهما جميعا إذ لم يثبت لهما
 تاريخ فلم يثبت الحكم إلا مقرونا بالزيادة
 المذكورة فيه.

والوجه الثاني أنه قد ثبت أنه عليه السلام
 قد ذكر الزيادة وأثبتها وأمر باعتبارها
 بقوله مرة فليدعها حتى تطهر ثم تحيض ثم
 تطهر ثم يطفئها إن شاء لورودها من طرق
 صحيحة فإذا كانت ثابتة في وقت واحتمل أن
 تكون منسوخة بالخبر الذي فيه حذف الزيادة
 واحتمل أن تكون غير منسوخة لم يحز لنا اثبات
 النسخ بالاحتمال ووجب بقاء حكم الزيادة
 فافهم.

وقال أبو داود والإمامان كلهما على حذف
 ما قال أبو الزبير.

وقال أبو عمر وأبو الزبير ليس بحجة فيما خالفه
 فيه مثله فكيف فيما خالف من هو أثبت منه
 وقال الشافعي نافع أثبت في ابن عمر من
 أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى

ومحمد بن سيرين وأبي بن سيرين التي
ذكرت في الفصل الأول والأخذ بها أولى
لكونها من الثقات ومعلوم أن جميع ذلك
انما ورد في قضية واحدة وانما ساق بعضهم
لفظ النبي عليه السلام على وجهه وحذف
بعضهم ذكر الزيادة اغفالا او نسيانا فوجب
استعماله بما فيه من زيادة ذكر الحصة اذ
لم يثبت ان النبي عليه السلام قال ذلك
مرة عاريا عن غير ذكر الزيادة وذكره مرة
مقرونا بها اذ كان فيه اثبات القول منه
في حالين وهذا مما لا يعلل فغير جائز اثباته
على تقدير انه لو كان عليه السلام قد
قال ذلك في حالين لم يخل ان يكون المتقدم
منها هو الخبر الذي فيه الزيادة والآخر
مناخر عنه فيكون ناسخا له او يكون الخبر
الذي لا زيادة فيه هو المتقدم ثم ورد بعده
ذكر الزيادة فيكون ناسخا للاول باثبات
الزيادة ولا سبيل الى العلم بتاريخ الخبرين
لا سيما وقد اشار الجميع من الرواة الى قصة
واحدة فاذا لم يعلم التاريخ وجب اثبات
الزيادة من وجهين احدهما ان كل شيئين

لا يعلم

تاريخها

لا يعلم فالواجب الحكم بهما معا ولا يحكم
بتقدم احدهما على الآخر كالفرق والقوم
يقع عليهم البيت فكذلك هذان الخبران
وجب الحكم بهما جميعا اذ لم يثبت لهما
تاريخ فلم يثبت الحكم الا مقرونا بالزيادة
المدكورة فيه .

والوجه الثاني انه قد ثبت انه عليه السلام
قد ذكر الزيادة واثبتها وامر باخبارها
بقوله مرة فليدعها حتى تظهر ثم تحيض ثم
تظهر ثم يطفها ان شاء لورودها من طرق
صحيحة فاذا كانت ثابتة في وقت واحتمل ان
تكون منسوخة بالخبر الذي فيه حذف الزيادة
واحتمل ان تكون غير منسوخة لم يحز لنا اثبات
النسخ بالاحتمال ووجب بقاء حكم الزيادة
فافهم .

وقال ابو داود والاحاديث كلها على خلاف
ما قال ابو الزبير .

وقال ابو عمر وابو الزبير ليس بحجة فيما خالفه
فيه مثله فكيف فيما خالف من هو اثبت منه
وقال الشافعي نافع اثبت في ابن عمر من
ابي الزبير والاثبت من الحديثين أولى

ومحمد بن سيرين وابن سيرين التي
ذكرت في الفصل الأول والأخذ بها أولى
لكونها من الثقات ومعلوم أن جميع ذلك
انما ورد في قضية واحدة وانما ساق بعضهم
لفظ النبي عليه السلام على وجهه وحذف
بعضهم ذكر الزيادة انخفا لا او نسيانا فوجب
استعماله بما فيه من زيادة ذكر الحصة اذ
لم يثبت ان النبي عليه السلام قال ذلك
مرة عاريا عن غير ذكر الزيادة وذكره مرة
مقرونا بها اذ كان فيه اثبات القول منه
في حالين وهذا مما لا فعله فغير جائز اثباته
على تقدير انه لو كان عليه السلام قد
قال ذلك في حالين لم يخل أن يكون المتقدم
منها هو الخبر الذي فيه الزيادة والآخر
مناخر عنه فيكون ناسخا له أو يكون الخبر
الذي لا زيادة فيه هو المتقدم ثم ورد بعده
ذكر الزيادة فيكون ناسخا للأول باثبات
الزيادة ولا سبيل الى العلم بتاريخ الخبرين
لا سيما وقد اشار الجميع من الرواة الى قصة
واحدة فاذا لم يعلم التاريخ وجب اثبات
الزيادة من وجهين احدهما ان كل شيئين

لا يعلم

تاريخها

لا يعلم فالواجب الحكم بهما معا ولا يحكم
بتقدم احدهما على الآخر كالغرق والقوم
يقع عليهم البيت فكذلك هذان الخبران
وجب الحكم بهما جميعا اذ لم يثبت لهما
تاريخ فلم يثبت الحكم الا مقرونا بالزيادة
المدكورة فيه .

والوجه الثاني انه قد ثبت انه عليه السلام
قد ذكر الزيادة وأثبتها وأمر باختيارها
بقوله مرة فليدعها حتى تطهر ثم تحيض ثم
تطهر ثم يطفها ان شاء لورودها من طرق
صحيحة فاذا كانت ثابتة في وقت واحتمل ان
تكون منسوخة بالخبر الذي فيه حذف الزيادة
واحتل ان تكون غير منسوخة لم يحز لنا اثبات
النسخ بالاحتمال ووجب بقاء حكم الزيادة
فافهم .

وقال ابو داود والاحاديث كلها على خلاف
ما قال ابو الزبير .

وقال ابو عمر وابو الزبير ليس بحجة فيما خالفه
فيه مثله فكيف فيما خالف من هو اثبت منه
وقال الشافعي نافع أثبت في ابن عمر من
ابي الزبير والأثبت من الحديثين أولى

أن يقال به إذا خالفه .
 وكذلك رواه عطاء الخراساني عن الحسن
 عن ابن عمر بهنئة الزيادة .
 وقال أبو عمر وكذلك رواه علقمة عن ابن عمر
 وقال البيهقي وكذلك رواه عمرو بن دينار مثل رواية سالم ونافع
 وقال البيهقي وأكثر الروايات عن ابن عمر
 أن النبي عليه السلام أمره أن يراجمها حتى
 تطهر ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك فإن
 كانت الرواية عن سالم ونافع وابن دينار
 في أمره أن يراجمها حتى تطهر ثم تحيض ثم
 تطهر محفوظة فقد قال الشافعي رحمه الله
 يحتمل أن يكون إنما أراد بذلك الاستبراء أن
 يكون يشترطها بعد الحيضة التي طلقها فيها
 تطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي
 قلم عدتها الحمل في أم الحيض أو ليكون
 تطليقها بعد علمه بحمل وهو غير جاهل
 ما صنع أو يرغب فيمسك للحمل أو ليكون أن
 كانت سالت الطلاق غير حامل أن يكف
 عنه حاملا . وقال غيره وما قبله بتأخير
 الطلاق جزاء بما قطعته في المحرم عليه وفي هذا
 نظر لأن ابن عمر لم يكن ليعلم الحكم ولا تحقق

التحریم

التحریم فتعمد ركوبه وحاشاه من ذلك
 فلا وجه لعقوبته .

وقيل إن الطهر الذي بعد الحيض والحيضة قبله
 الموقع فيها الطلاق كالفرء الواحد فلو طلق فيه
 لصار كموقع طلقين في فرء واحد وهذا ليس هو
 طلاق السنة .

وقيل إنما أمره بالتأخير لأن الطهر الذي يلي
 الحيضة الموقع الطلاق فيها ينبغي أن ينهى عن
 الطلاق فيه حتى يطأ فيه فيحقق الرجعة لئلا
 يكون إذا طلق فيه قبل أن يحبس كمن ارتجع
 الطلاق لا للنكاح وفي هذا نظراً يوجب
 أن ينهى عن الطلاق قبل المدخول لئلا يكون
 نكح أيضاً للطلاق لا للنكاح .

وقيل إنما منى عن الطلاق في هذا الموضع
 ليطول مقامه معها والظن من ابن عمر أنه يمنعه
 حقها من الوطء فلعلمه إذا وطئها ذهب ما في نفسه
 من الكراهة وأمسكها ويكون ذلك حرصاً على
 ارتفاع الطلاق وحرصاً على استيفاء الزوجية
 ثم إنه أخرج هذا الحديث بهذه الزيادة من ثمان
 طرق صحاح : —
 الأول رجاله كلهم رجال الصحيح ما خلا نصراً

وابراهيم بن ابي داود البرلسي وعقيل
 بمضم العين بن خالد الذهبي الزبدي
 وأخرجه البيهقي في سننه من حديث الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم أن أباه
 أخبره أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر
 ذلك عمر رضي الله عنه لرسول الله عليه
 السلام فتهيظ منه رسول الله عليه السلام
 ثم قال رسول الله عليه السلام ليرأ جمعها
 ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان
 بداله أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن
 يمسه فذلك العدة التي أمر الله عز وجل
 وأخرجه النسائي أخبرني كثير بن عبيد عن
 محمد بن حرب ثنا الزبيدي قال سئل الزهري
 كيف الطلاق للعدة فقال أخبرني سالم
 ابن عبد الله بن عمران عبد الله بن عمر
 قال طلقت امرأتي في حياة رسول الله عليه
 السلام وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول
 الله عليه السلام فتهيظ وجه رسول الله
 عليه السلام في ذلك فقال ليرأ جمعها ثم يمسكها
 حتى تحيض حيضة فتطهر فان بداله أن يطلقها
 طاهرا قبل أن يمسه فذلك الطلاق للعدة

كما أنزل

كما أنزل الله عز وجل . قال عبد الله بن عمر
 فراجعها وحسبت لها التظليفة التي طلبتها
 الثاني عن يزيد بن سنان القرأزي عن أبي
 صالح عبد الله بن صالح شيخ البخاري عن
 الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن محمد بن مسلم
 ابن شهاب الزهري عن سالم عن ابن عمر نحوه .
 وأخرجه أحمد في مسنده ثنا روح ثنا محمد بن أبي
 حفصة ثنا ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه طلق امرأته
 وهي حائض فذكر ذلك عمر فانطلق عمر إلى رسول
 الله عليه السلام فأخبره فقال رسول الله عليه السلام
 ليمسكها حتى تحيض غير هذه الحيضة ثم تطهر فان بداله
 أن يطلقها طاهرا كما أمره الله عز وجل وان بداله
 يمسكها أمسكها : —

الثالث عن يونس بن عبد الأعلى إلى آخره ورجالهم
 كلهم رجال الصحيح .
 وأخرجه البخاري ثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني
 مالك عن نافع عن ابن عمر إلى آخره نحوه .
 ومسلم ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك بن
 أنس عن نافع إلى آخره نحوه : —
 قوله أن تطلق لها النساء ، أحضت به الشافعية والمالكية
 أن الأقراء التي تعتد بها المرأة هي الاطهار لأنه قال فان



شاء تطلق يعني عند طهرها ثم قال فذلك العدة
التي أمر الله أن تطلق لها النساء وتعي لها أي فيها
فأثبت عليه السلام الطهر عنده .
قلت لأنفسكم أن اللام لها هنا بمعنى الظرف
لأن اللام تنصرف على معاني ليس من أقسامها
ما يدل على كونها ظرفاً لأن معانيها التي تستعمل على
أوجه .

لام الملك كقوله له مال .

ولام الفعل كقوله له كلام وله حركة .
ولام العلة كقولك قام لأن يزيد اجاءه وأعطاه
لأنه سأل .

ولام النسبة كقولك له أخ وله أب .

ولام الاختصاص كقولك له علم وله ارادة .

ولام الاستغاثة كقولك يا ليكر ويا لدارم .

ولام كي كقوله تعالى وليرضوه وليفرقوا .

ولام العاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا

بل اللام هنا للاستقبال كما في قولهم ناهب

للسنا وكما في قولهم لثلاث بفين من الشهر أي

مستقبل ثلاث .

وقال الزمخشري في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن

يعني مستقبلات لعدتهن وإنما قلنا ذلك لأن

اللام

اللام قد تكون كحال ما ضنية وكحال مستقبله
الأيضي إلى قوله عليه السلام صوموا لرؤيته
يعني صوموا لرؤيته ما ضنية . وقال تعالى
ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها . يعني الآخرة
فاللام فيما نحن فيه للاستقبال كما ذكرنا فإذا كان
للاستقبال فليس في مفتضاه وجوده عقيب
المدكور بلا فصل وإذا كان كذلك ووجدنا
قوله عليه السلام لا تب علفيه ذكر حيضه
ما ضنية والحيضه المستقبله معلومه وأن لم
تكن مذكورة وذلك في قوله مره فليراجعها
ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم
ليطلقها إن شاء فذلك العدة التي أمر الله أن
تطلق لها النساء فاحتمل أن يكون ذلك إشارة
إلى الحيضه الماضيه فيدل ذلك على أن العدة
إنما هي الحيض وجائز أن يريد حيضه مستقبله
أذ هي معلوم كذبها على محرمي العادة فليس
الطهر حينئذ نأول بالأعباء من الحيض لأن
الحيض في المستقبل وإن لم يكن مذكوراً في الخبر
أن يراد به إذ كان معلوماً كما أنه لم يذكر طهر
العدة الطلاق وإنما ذكر طهرها قبله ولكن
الطهر لما كان معلوماً وجوده بعد الطلاق

إذا طلقها فيه على حجري العادة جاز عندك رجوع
الكلام فيه وإرادته باللفظ ومع ذلك فما بُز
أن يختص عقيب الطلاق بفصل فليس أذافي
اللفظ دلالة على أن المعتبر في الإعتدال به هو
الطهر دون الحيض فافهم : —

الرابع عن صالح بن عبد الرحمن عن عبد الله بن
مسلم بن قعنب الفعيني شيخ البخاري وأبي داود
عن مالك إلى آخره .

وأخرجه أبو داود والفعيني عن مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهو حائض
على عهد رسول الله عليه السلام قال عمر بن
الخطاب رسول الله عليه السلام عن ذلك فقال
رسول الله عليه السلام مره فليترجعهما ثم
ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء
أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس
فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء
الخامس عن محمد بن خزيمة عن حجاج بن منهال
شيخ البخاري عن حماد بن سلمة عن أيوب السخنيان
وعبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر
ابن الخطاب كلاهما عن نافع عن ابن عمر
وأخرجه مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا

أبي

أبي قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال لطلقت
امرأتني على عهد رسول الله عليه السلام وهي
حائض فذكر ذلك لرسول الله عليه السلام
فقال مره فليترجعهما وليدعها حتى تطهر ثم تحيض
حيضتها أخرى فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها
أو يمسكها فإنها العدة التي أمر الله أن تطلق لها
النساء .

قال عبيد الله قلت لنا نافع ما صيغت التطلقه
قال واحدة عندتها .

وحدثني زهير بن حرب قال نا إسماعيل عن أيوب
عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض
فقال عمر النبي عليه السلام فامرءه أن يرجعها ثم
يمهلها حتى تحيض حيضتها أخرى ثم يمهلها حتى تطهر
ثم يطلقها قبل أن يمسها فتلك العدة التي أمر
الله عز وجل أن تطلق لها النساء : —

السادس عن نصر بن مروق عن الخصيب بن
نصاح البخاري عن حماد بن سلمة عن أيوب السخنيان
وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

وأخرجه البزار في مسنده نا محمد بن المثنى نا يحيى عن
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال طلفت امرأتني
وهي حائض على عهد رسول الله عليه السلام فأتيت

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

عمر رسول الله عليه السلام فقال ان عبد الله
طلق امرأته وهي حائض فقال مره فليراجعها حتى
تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء اطلقها قبل
ان يجامعها وان شاء أمسكها فانها العدة التي
قال الله تعالى :-

السابع عن احمد البرقي عن عمرو بن ابي سلمة
الثبيسي ابي حفص الدمشقي مولى ابن هاشم
نزيل تليس روى له الجماعة عن زهير بن محمد
التميمي الصيرفي ابي المنذر الخراساني روى له الجماعة
عن يحيى بن سعيد الانصاري وموسى بن عقبة بن
ابي عياش القرشي الاسدي المدني وعبيد الله
ابن عمر شاذل عنهم عن طلحة بن عبيد الله بن
عليه السلام مثله .

فحديث يحيى بن سعيد عن نافع اخرج البزار
في مسنده ثنا محمد بن المشني ثنا يزيد بن هارون
نا يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع عن ابن عمر
انه طلق امرأته وهي حائض فقال عمر رضي الله
عنه رسول الله عليه السلام فامر ان يراجعها
ثم يهتها حتى تحيض حيضه ثم يهتها حتى تطهر
ثم يطلقها قبل ان يمسه ان لم يرد امساكها
فذلك العدة التي امر الله ان يطلق لها الناس

وحديث

وحديث عبد الله بن عمر عن نافع اخرج مسلم
كما ذكرناه .

واخرج النسائي وابن ماجه ايضا .

وحديث موسى بن عقبة عن نافع اخرج الدارقطني
ثنا ابو بكر النيسابوري ثنا احمد بن يوسف
السلي ثنا احمد بن يونس ثنا زهير ثنا موسى
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته
في عهد رسول الله عليه السلام تطلقه واحدة
وهي حائض فاستفتى عمر رسول الله عليه السلام
ثم ذكر نحو الحديث المذكور :-

الثامن عن فهد بن سليمان وحسين بن نصر
كلهما عن احمد بن عبد الله بن يونس شيخ
البخاري عن زهير بن معاوية عن موسى بن عقبة
عن نافع عن ابن عمر .

واخرج الدارقطني نحوه وقد ذكرناه الآن
ص : واما وجهه من طريق النظر فانا وجدنا
الأصل في ذلك أن الرجل نهى ان يطلق امرأته
حائضاً ونهى ان يطلقها في طهر قد يطلقها فيه
فكان قد نهى عن الطلاق في الطهر الذي يطلقها
فيه كما نهى عن الطلاق في الحيض ثم رأيناهم
لا يختلفون في رجل جامع امرأته حائضاً ثم أراد

أن يطلقها للسنة أنه ممنوع من ذلك حتى يظهر
من هذه الحيضة الذي كان الجماع فيها
ومن حيضة أخرى بعد^{ها} ويجعل جماعه أياها
في الحيضة كجماعه أياها في الطهر الذي يعقب
تلك الحيضة فلما كان حكم الطهر الذي يعقب
كل حيضة كحكم نفس الحيضة في وقوع الطلاق
في الجماع وكان من جامع امرأته وهي حائض
فليس له أن يطلقها بعد ذلك حتى يكون بين ذلك
الجماع وبين الطلاق الذي يوقعه حيضة كاملة
مستقبلة كان كذلك في النظر أنه إذا طلق
امرأته وهي حائض ثم أراد بعد ذلك أن يطلقها
لم يكن له ذلك حتى يكون بين طلاقه الأول
الذي طلقها أياها وبين طلاقه أياها الثاني
حيضة مستقبلة فهذا وجه النظر عندنا في هذا
الباب مع موافقة الآثار وهو قول أبي يوسف
رحمه الله : —

ش : أي وأما وجه هذا الباب من طريق النظر
والقياس فتفسيره أن الأصل في هذا الباب أن
الرجل منهي عن ايقاع الطلاق في الطهر الذي طلق
امرأته فيه كما هو منهي عن ايقاعه في الحيض
ثم أنه إذا جامعها فيها حائض وأراد أن يطلقها

للسنة

للسنة فإنه يمتنع من الطلاق حتى تطهر من هذه الحيضة
التي جامعها فيها أو من حيضة أخرى مستقبلة
بعدها فلم يعتبر الطهر الذي يعقب الحيضة
التي كان فيها الجماع فصار حكمه كحكم نفس
الحيضة فلما لم يكن لهذا الجماع في الحيض أن
يطلقها للسنة حتى يكون بين جماعها الذي وقع
في الحيضة وبين الطلاق الذي يريد وقوعه
حيضة كاملة مستقبلة كان القياس على ذلك
يقضي للذي طلق امرأته وهي حائض ثم أراد
بعد ذلك أن يطلقها أن لا يطلقها حتى يكون بين
طلاقه الأول الذي قد أوقعه وبين طلاقه
الذي يريد وقوعه حيضة مستقبلة فافهم
فهذا هو وجه النظر في هذا الباب وهو الذي
ذهب إليه أبو يوسف ومن ذكرناهم معه فيما
مضى : —

ص : وفي منع النبي عليه السلام ابن عمر أن
يطلق امرأته بعد الطلاق الأول حتى تكون بعد
ذلك حيضة مستقبلة فيكون بين التلقيبين
حيضة مستقبلة دليل أن حكم الطلاق في السنة
أن لا يجمع منه تليقتان في طهر واحد فافهم ذلك
فإنه قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله

ش: هذه اشارة وتبنيده على فائدة تستنبط
 من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولحق خفية
 لا تظهر الا لمن له بصيرة نفاذة وقرحة وقادة
 فلذلك بنه على ذلك بقوله فافهم وهذه الفائدة
 هي التي تستفاد من منع النبي عليه السلام عبد الله
 ابن عمر ان يطلق امرأته بعد طلاقه الأول وهي
 حائض حتى تكون بعد الطلاق الأول حيضة مستقبله
 فحق هذا دليل على ان حكم الطلاق في السنة ان
 لا يجمع بين تطلقين في طهر واحد
 فان قيل كية كذا ذلك من هذا الحديث
 قلت لان الحيضة التي وقع فيها الطلاق غير محسوبة
 في العدة فكان ايقاع الطلاق فيها كايقاعه
 في الطهر الذي يليها. ثم انه عليه السلام امره
 ان لا يطلق بعد ذلك حتى تكون حيضة مستقبله
 فظهر من هذا انه لو طلقها قبل الحيضة المستقبله
 يكون موقعا تطلقين في طهر واحد فلو لم يكن
 هذا مكروها لما منعه عليه السلام ان يطلقها
 بعد الطلاق الأول قبل الحيضة المستقبله فلما منع
 من ذلك علمنا ان ايقاع التطلقين في طهر واحد
 مكروه بالمعنى الذي ذكرناه فافهم فانه موضع
 يحتاج الى دقة نظرية

قوله

قوله فانه قول ابن حنيفة أي فان ما ذكرنا
 من ان حكم الطلاق في السنة ان لا يجمع منه تطلقين
 في طهر واحد قول ابن حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 رحمهم الله .

ثم اعلم ان الحيضة التي يخرج فيها الطلاق لا
 تحتسب عن العدة كما ذكرنا وهو مذهب أبي
 قلابه والزهرى وقتادة والليث وشريح
 والشعبي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء
 ابن أبي رباح ومالك بن دينار وجابر بن زيد
 ومحمد بن سيرين ذكر ذلك كله ابن أبي شيبة
 في حاشيته باسناد جيد .

وذكر عن الحسن البصري انه كان يقول تعتد
 بتلك الحيضة والله اعلم :
 ص: باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا معا
 ش: أي هذا باب في بيان حكم الرجل الذي
 يطلق امرأته ثلاث تطلقات جملة واحدة :
 ص: حدثنا روح بن الفرج قال ثنا احمد بن صالح
 قال ثنا عبد الرزاق قال ثنا ابن جريج قال أخبرني
 ابن طاوس عن ابيه ان ابا الصهباء قال لا بيت
 عباس ائعلم ان الثلاث كانت تجعل واحدة
 على عهد رسول الله عليه السلام وأبي بكر وثلاثا



من اماره عمر قال ابن عباس نعم : —
 ش : اسناده صحيح على شرط مسلم : —
 وابن جريج هو عبد الملك بن جريج المكي : —
 وابن طاوس هو ابو عبد الله : —
 و ابو الصهباء البصرى مولى ابن عباس اسمه
 صهيب وثقه ابو زرعة وابن حبان وروى له مسلم
 و ابو داود والنسائي .

واخرج مسلم نا اسحاق بن ابراهيم قال انا روي
 ابن عباد قال انا ابن جريج ح ونا ابن رافع واللفظ
 له قال ثنا عبد الرزاق قال انا ابن جريج قال انا
 ابن طاوس عن ابيه ان ابا الصهباء قال لابن عباد
 اتعلم انما كانت الثلث تحمل واحدة على عهد
 النبي عليه السلام و ابي بكر وثلاثا من اماره عمر
 فقال ابن عباس نعم ، واخرج ابو داود والنسائي
 قوله انعلم استفهام على سبيل التقرير : —
 قوله ان الثلث أى الطلقات الثلث كانت
 تحمل واحدة أى طلقة واحدة : —
 قوله على عهد رسول الله عليه السلام أى فى
 زمنه وأيامه : —

قوله وثلاثا من اماره عمر رضى الله عنه أى
 وثلاث سنين من خلافة أمير المؤمنين عمر بن

الخطاب

الخطاب رضى الله عنه : —
 قوله نعم أى نعم كان الأمر كذلك : —
 ص : قال ابو جعفر رحمه الله فذهب قوم
 الى ان الرجل اذا اطلق امرأته ثلاثا معا فقد
 وقعت عليها واحدة اذا كانت فى وقت سنة
 وذلك ان تكون طاهرا فى غير جماع واحتجوا
 فى ذلك بهذا الحديث وقالوا لما كان الله
 عز وجل انما أمر به عباده ان يطلقوا الوقت
 على صفة فطلقوا على غير ما أمرهم به لم يقع
 طلاقهم وقالوا لا تزون ان رجلا لو أمر رجلا
 ان يطلق امرأته فى وقت فطلقها فى غيره
 أو أمره ان يطلقها على شرطه فطلقها على غير
 تلك الشريطة ان طلاقه لا يقع اذ كان قد
 خالف ما أمر به قالوا فكذلك الذى أمر به
 العباد فاذا وقعوا كما أمروا به وقع واذا
 وقعوه على خلاف ذلك لم يقع : —

ش : اراد بالقوم هؤلاء طاوسا ومحمد بن اسحاق
 والحجاج بن أرطاة النخعي وابن مفضل وبعض الظاهريين
 فانهم قالوا اذا اطلق الرجل امرأته ثلاثا تطلقات
 فانه يقع عليها واحدة والثلاثان لغو واحتجوا فى
 ذلك بالحديث المذكور : —

قوله وقالوا الى آخره ظاهر : —
 ص : وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم
 ففألو الذي أمر به العباد من ايقاع الطلاق
 فهو كما ذكرتم اذا كانت المرأة طاهرا من غير
 جماع او حاملا وامروا بتفريق الثابت اذا
 ارادوا ايضا محهن ولا يقعهن معا فاذا خالفوا
 ذلك فطلقوا في الوقت الذي لا ينبغي لهم ان يطلقوا
 فيه واوقعوا الطلاق أكثر مما امروا بايقاعه
 لزمهم ما أوقعوا من ذلك وهم آثمون في
 قديهم ما أمرهم الله به وليس ذلك
 كالوكالات لان الوكلاء انما يفعلون ذلك
 للموكلين فيحلون في أفعالهم تلك محلهم فان
 فعلوا ذلك كما أمروا الزم وان فعلوا ذلك على
 غير ما أمروا به يلزم والعباد في طلاقهم
 انما يفعلونه لأنفسهم لا لغيرهم ولا يحلون في
 فعلهم ذلك محل غيرهم فيراد منهم من
 ذلك اصابة ما أمرهم به الذين يحلون في
 فعلهم ذلك محله فلما كان ذلك كذلك لزمهم
 ما فعلوا وان كان ذلك مما قد نهوا عنه لأننا
 رأينا أشياء مما قد نهى الله العباد عن فعلها
 أوجب عليهم اذا فعلوها أحكاما من ذلك

أنه

أنه نهاهم عن الظهار ووصفه بأنه منكر من
 القول وزور ولم يمنع ما كان كذلك أن تحرم
 به امرأة على زوجها حتى يفعل ما أمر الله به
 من الكفارة . فلما رأينا الظهار قولا منكرا وزورا
 ولقد لزمنا به حرمة كان كذلك الطلاق
 المنهى عنه هو منكر من القول وزور والحرمة
 به واجبة وقد رأينا رسول الله عليه السلام
 لما سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن
 طلاق عبد الله امرأته وهي حائض أمره بمراجعتها
 وتوارثت عنه بذلك إلا نثار وقد ذكرناها
 في الباب الأول . ولا يجوز أن يؤمر بالمراجعة
 من لم يقع طلاقه فلما كان النبي عليه السلام
 قد ألزمه الطلاق في الحيض وهو وقت لا يحل
 ايقاع الطلاق فيه كان كذلك من طلق امرأته
 ثلاثا فأوقع كل الطلاق في وقت بعضه دون
 ما ينفي منه لزمه من ذلك ما ألزم نفسه وان
 كان فعله على خلاف ما أمر به فهذا هو النظر
 في هذا الباب : —

ش : أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
 وأراد بهم جماعة غير العلماء من التابعين ومن بعدهم
 منهم الأوزاعي والنخعي والثوري وأبو حنيفة



وأصحابه . ومالك وأصحابه . والشافعي وأصحابه
 واحمد وأصحابه . وإسحاق . وأبو ثور . وأبو عبيد
 وآخرون كثيرون فانهم قالوا اذا طلق الرجل
 امراته ثلاث طلاقات وقع ولكنه يأنث
 أما وقوعه فلا نال الطلاق في نفسه مشروع ما فيه
 حظر وإنما الحظر في غيره وهو كون ايقاع
 الثلاث في طهر واحد بدعة لمخالفة السنة
 وهو كون ايقاع الثلاث في طهر واحد بدعة
 لمخالفة السنة فوق الطلاق وأثم لذلك فصار
 كالبيع وقت اذان الجمعة والصلوة في الأرض
 المغصوبة والقياس على الوكالة فاسد لأن
 الوكيل قائم مقام موكله فان فعل كما أمر به
 لزم وان خالف لم يلزم للمخالفة .
 قوله وان كان فعله على خلاف ما أمر به وذلك
 لأن المأمور به أن يطلقها للسنة وهو الذي
 أذن الله فيه للعدة كما قال فطلقوهن لعدتهن
 أي في غير عدتهن كما ذكرنا ثم اختلفوا في طلاق
 السنة فقال أبو حنيفة وسفيان الثوري وسائر
 أهل الكوفة من أراد أن يطلق امرأته للسنة طلقها
 حين تطهر من حيضتها قبل أن يجامعها طلقه
 واحدة ثم يدعيها حتى تحيض ثم تطهر فاذا ظهرت

طلقها

طلقها أخرى ثم يدعيها حتى تحيض ثم تطهر
 فاذا ظهرت طلقها ثالثة فبالتلثة حرمت
 عليه حتى تنكح زوجا غيره .
 وقال مالك وأصحابه طلاق السنة أن يطلق
 طلقه في طهر لم يجامعها فيه ولو كان في آخر
 ساعة منه ثم يجامعها حتى تنقضي عدتها وذلك
 بطهور أول الحيضة الثالثة في الحرة أو الحيضة
 الثانية في الأمة فتد للحرة ثلثة اقراء وللأمة
 قرآن فان طلقها في كل طهر نكحها أو طلقها
 ثلاثا مجتمعات في طهر لم يجامعها فيه فقد لزم
 وليس بمطلق للسنة وهو قول الأوزاعي وأبي
 عبد القاسم بن سلام .

وقال الشافعي واحمد وداود ليس في عدد
 الطلاق سنة ولا بدعة وإنما السنة في وقت
 الطلاق فاذا أراد أن يطلق امرأته للسنة أمهلها
 حتى تحيض ثم تطهر فاذا ظهرت طلقها من قبل
 أن يجامعها كما شاء ان شاء واحدة أو اثنتين أو
 ثلثا أي ذلك فعل فهو مطلق للسنة .
 وأجمع العلماء أن طلاق السنة هو في المدح حول
 بها وأما غير المدح حول بها فليس في طلاقها سنة
 ولا بدعة لأنه لا عدة عليهن .

وقال اشهب لا يظلمها وان كانت غير مدخول
بها حائضا .
وقال ابن الفاسد يظلمها متى شاء وان كانت حائضا
وعليه الناس ولا خلاف بينهم في الحمل ان يطلقها
للسنة من اول الحمل الى آخره لأن عدتها ان تضع
حافيتها : —

ص : وفي حديث ابن عباس ما لو اكتفينا به
كان حجة فاطمة وذلك أنه قال فلما كان زمن
عمر رضي الله عنه قال يا أيها الناس قد كان لكم
في الطلاق إناؤه وإنه من نجانناة الله في الطلاق
الزمناء إياه حدثنا بذلك ابن أبي عمير قال ثنا
اسحاق بن إسرائيل قال أنا عبد الرزاق وحديثنا
عبد الحميد بن عبد العزيز قال ثنا أحمد بن منصور
الرمادي قال ثنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن
طاوس عن أبيه عن ابن عباس مثل الذي ذكرناه
في أول هذا الباب غير أنها لم يذكرها بالصهايا
ولا سؤال ابن عباس وإنما ذكرها مثل جواب
ابن عباس الذي في ذلك الحديث وذكرنا من كلام
عمر رضي الله عنه ما قد ذكرناه قبل هذا الحديث
فحاطب عمر بذلك الناس جميعا وفيهم أصحاب
رسول الله عليه السلام الذين قد علموا ما قد تقدم

من

من ذلك في رسول الله عليه السلام فلم ينكره
عليه منهم منكر ولم يدفعه دافع فكان ذلك أكبر
الحجة في نسخ ما تقدم من ذلك لأنه لما كان نقل أصحاب
رسول الله عليه السلام نقلوا بحجة كان كذلك
اجماعهم على القول اجماعا بحجة به الحجة كان كذلك
كان اجماعهم على النقل برى من الوهم والزلل
كان كذلك اجماعهم على الرأي برى من الوهم
والزلل وقد رأينا أشياء كانت على عهد رسول الله
عليه السلام على معاني جعلها أصحابه من بعده
على خلاف تلك المعاني لما رأوا منه مما قد خفي
على من بعدهم فكان ذلك حجة ناسخا لما قد تقدمه
من ذلك تدوين الدواوين ومنع بيع أمهات
الأولاد وقد كن يبعن قبل ذلك والتوقيت في حد
الخمر ولم يكن فيه توقيت فلما كان ما علموا به
من ذلك ووقفونا عليه لا يجوز لنا خلافة الى ما
روينا مما تقدم فعلهم به كان كذلك ما وقفونا
عليه من الطلاق الثلاث الموقع معا أنه يلزم لا
يجوز لنا خلافة الى غيره مما قد روى أنه كان قبله
على خلاف ذلك : —

س : لهذا جواب عن حديث ابن عباس الذي
احتجبت به أهل المفاخر الأولى لما ذهبوا اليه بيان

ذلك أن يقال روى عن ابن عباس في هذا الحديث ما لو اكتفينا به لفامت به حجة فاطمة فيما ندعيه من وقوع ثلاث طلقات عند التلفظ بها وهو أنه قال في روايته فلما كان زمن عمر رضي الله عنه قال أربها الناس قد كان لكم في الطلاق إناة وأنه من تجمل إناة الله في الطلاق الزمناه إياه أخرجه من طريقين صحيحين : —

الأول عن أحمد بن أبي عمران موسى الفقيه البغدادي عن اسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم المروزي شيخ البخاري في غير الصحيح عن عبد الرزاق بن هشام عن معمر بن راشد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه طاوس عن ابن عباس .

وأخرجه مسلم نا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن رافع واللفظ لابن رافع قال اسحاق أنا وقال ابن رافع نا عبد الرزاق قال أنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله عليه السلام وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعملوا في أمركانت لهم فيه إناة فلو أمضيناها عليهم فامضاه عليهم : —

بالمجهزين

بالمجهزين الفاضل أحد فقهاء الدنيا وأحد الأئمة الحنفية الكبار الثقة الموثق عن أحمد بن منصور بن يسار الرمادي شيخ ابن ماجه وأبي عوانة الاسفرائيني عن عبد الرزاق إلى آخره . —
وأخرجه البيهقي وغيره من حديث عبد الرزاق نحوه قوله إناة بفتح الهيمزة أي مهلة وبقية استمناع وانظار للرجعة : —

وفي المطالع الإناة بالمد والقصر وهو التثنية في الأمور وترك العجلة والثاني هو المكث والابطاء يقال أنيت وأنيت وأنيت مشددا وأنايت : —

قوله فخطب عمر بذلك أي بهذا القول للناس جميعا والحال أن فيه ^{أعني رسول} رسول الله عليه السلام : —
قوله فكان في ذلك أي رضا لهم بكلام عمر وعدم ردهم إياه أكبر الحجج لأنه صار أجماعا والاجماع من أقوى الحجج بدليل قوله عليه السلام لا تجتمع أمتي على الضلالة ولا سيما هؤلاء السادات من الصحابة رضي الله عنهم ومثل عمر بينهم : —

قوله في نسخ ما تقدم من ذلك أي من حديث ابن عباس .

فإن قيل ما وجه هذا النسخ وعمر رضي الله عنه لا ينسخ وكيف يكون النسخ بعد النبي عليه السلام ولو



كان عمر نسخ ذلك لبادرت الصحابة الى انكار ذلك عليه وان كان يزداد انه نسخ في حياة النبي عليه السلام فهو ارادة صحيحة ولكنه يلزم المحدثون من وجه آخر وهو انه يخرج عن ظاهر الخبر في قوله كان على عهد النبي عليه السلام وابي بكر لانه اذا نسخ النبي عليه السلام لم يصدق الراوي فيما قال قلت قد ذكرنا لك ان هذا الخطاب عمر للصحابة قد كان اجماعا والنسخ بالاجماع جوزه بعض منا يخنا بطريق ان الاجماع موجب علم اليقين كالنصر فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى في الخبر المشهور فاذا كان النسخ يجوز بالخبر المشهور في الزيادة على النص فجوازه بالاجماع اول.

وقد اعترض بعضهم بان اجماعهم على النسخ من تلقاء انفسهم لا يجوز في حقهم لانه يكون اجماعا على الخطا وهم معصومون من ذلك.

واجيب عن ذلك بانه قد يحتمل ان يكون ظهر لهم نصر او جب النسخ ولقد بينا ذلك.

وقد اجاب الناس عن حديث ابن عباس باجوبة غير ذلك. منها ما قال احمد بن حنبل ان رواية ابن عباس هذه مدفوعة برواية الناس عنه من وجوه

مخلاف.

مخلاف ذلك وقال كل اصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى عنه طاووس وقال البيهقي فلذلك ترك البخاري روايته لهذا الحديث لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس انه اجاز الطلاق وامضاء.

وقال بعضهم هذا الحديث في غير المدخول بها وذهب الى هذا جماعة من اصحاب ابن عباس رضي الله عنهما ورواوا ان الثلاث لا تقع على غير المدخول بها لانها بالواحدة تبين فاذا قال انت طالق بانت وقوله ثلاثا كلام وقع بعد البيوتة فلا يعتد به وقال بعضهم المراد به انه كان المعتاد في زمن النبي عليه السلام تطليقة واحدة وقد اعتمد الناس الآن التثليق بالثلاث.

وقال ابو العباس احمد بن سريح جوابا آخر قد ذكرناه في باب الرجل يطلق امرأته وهي حائض فليعاد وهناك.

وقال الجصاص حديث ابن عباس هذا منكروا على ما قيل قلت قاله الطحاوي هكذا في غير هذا الموضع قوله من ذلك ندين الدواوين وهو الكتاب الذي يكتب فيه اهل الجيش واهل العتية واول من دون الدواوين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

والديوان اصله دوان بتشديد الواو فغوض
من احدى الواوين ياء لانه يجمع على دواوين
ولو كانت الياء اصلية لقالوا دياون ولو كانت
الياء اصلية لقالوا دياون قاله الجوهري
وحكى ابن دريد دياون فافهم :-

اقوله ولم يكن فيه توقيت اى حد معلوم :-
ص : ثم هذا ابن عباس قد كان من بعد يفتى من
طلق امراته ثلاثا ان طلاقه قد لزمه وحرمتها
عليه :-

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو حذيفة قال ثنا
سفيان عن الاعمش عن مالك بن الحارث قال جاء
رجل الى ابن عباس فقال ان عمي طلق امراته ثلاثا
فقال ان عمك عصي الله فآثمه الله واطاع الشيطان
فلم يجعل له مخرجا فقلت فكيف ترى في رجل يجعلها
له فقال من يخار الله يخارعه :-

ش : ذكر هذا وما بعده من احاديث ابن عباس
شاهدتها قاله من اتساح حديثه ذلك اى ثم هذا
عبد الله بن عباس قد كان يفتى من بعد ان روى
الحديث المذكور بوقوع الطلاق والثلاث عند
التلفظ بها فالراوى اذا روى شيئا ثم افتى بخلافه
او عمل بخلافه دل على انه قد ثبت عنده نسخ روايا

وقال

وقال الشافعي يشبه ان يكون ابن عباس قد علم
شيئا ثم نسخ لانه لا يروى عن رسول الله عليه
السلام شيئا ثم يخالفه بشئ ولم يعلمه كان من
البنى عليه السلام فيه خلاف :-

وقال البيهقي رواية عكرمة عن ابن عباس قد
مصنت في النسخ وفيها تأكيد لصحة هذا التأويل
قلت رواية عكرمة هي ما رواه ابوداود والنسائي
باستنادهما الى ابن عباس قال والمطلقات يبرهن
بانفسهن ثلاثه قروء ولا يحملهن ان يكتمن ما خلق
الله في ارحامهن الاية . وذلك ان الرجل كان اذا
طلق امراته فهو احق برجعنها وان طلقها ثلاثا فسح
ذلك فقال الطلاق مرتان الاية . واخرجه البيهقي
ايضا . وقال البيهقي قال الشافعي فان قيل قلل
هذا شئ ، روى عن ابن عمر فقال فيه ابن عباس
بقول ابن عمر رضى عنه . قيل له قد علمنا ان ابن
عباس يخالف عمر في نكاح المنعة وفي بيع الديتار
بالديتارين وفي بيع امهات الاولاد فكيف يوافق
في شئ ، يروى عن النبي عليه السلام خلافه .

سواء اذ خرج اثر ابن عباس باسناد صحيح عن ابيهم
ابن مرزوق عن ابي حذيفة موسى بن مسعود والنهدى
البصرى شيخ البخارى عن معوية بن النضر عن سليمان



ابن مهران الأعمش عن مالك بن الحارث السلمى الكوفى
وثقه يحيى وابن حبان وروى له مسلم وأبو داود
والنسائي .

وأخرجه البيهقي من حديث الأعمش عن مالك بن
الحارث عن ابن عباس قال أتاني رجل فقال انعمي
طلو امرأته ثلاثا فقال ان عمك عصي الله فأندمه
الله وأطاع الشيطان فاسم يجعل له محرجا قال
أفلا يجلها له رجل فقال من يخادع الله يخدعه
قوله فأثمه الله أي عده عليه اثما يقال آثمه
الله في كذا أي آثمه ويأثمه بضم عين الفعد في
المستقبل وكسرهما فهو ما تؤم لهذا بالفصرو يقال
بالمدا آثمه الله أي أوقعه في الإثم وآثمه أيضا
بالتشديد . وفي رواية البيهقي فأندمه الله
من الندامة : —

قوله يخادع الله أي من يعامل الله معاملة المخادعين
وقوله يخادع مجزوم لأنه جواب من التي تضمنت
مضى الشرط أي مجازية بما عمل من خداعه وهذا
من باب المشاكلة والازدواج والمعنى أنه لما عصي
الله تعالى في إيقاع الطلاق الثلاث دفعة واحدة
وسد الباب على نفسه وخالف السنة جازاه الله
تعالى بأن أوجهه إلى رجل يجلها له : —

ص : حدثنا

ص : حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا أخبره
عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
عن محمد بن اياس بن بكير قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل الدخول بها ثم بداله أن ينكحها فجاء
ليستغنى فذهبت معه أسأل له فقال أبا هريرة
وعبد الله بن عباس عن ذلك فقال لا نرى أن
تنكحها حتى تنزوج زوجا غيرك فقال إنما كان
طلاقا أي أياها واحدة فقال ابن عباس إنك
أرسلت من يدك ما كان لك من فضل : —

ش : اسناده صحيح ورجاله كلهم رجال الصحيح
وأخرجه مالك في موطئه .

وفيه دليل أن ابن عباس أفنى بوقوع الثلاث
لمن طلق ثلاثا وأن المطلقة بالثلاث لا تحل لزوجها
الإبعد زوج آخر وأن من طلق امرأته قبل الدخول
بها ثلاثا يقع عليه الثلاث .

وفيه خلاف فعند طاوس وعطاء وقتادة وجابر
ابن زيد إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل أن
يدخل بها فهي واحدة روى ذلك عنهما ابن أبي
شلبية في مصنفه : —

ص : حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا
أخبره عن يحيى بن سعيد أن بكير بن الأشج أخبره



عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري أنه كان
جالس مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر
فجاءها محمد بن أبي إسحاق البكري فقال إن رجلا
من أهل البادية لخلق امرأته ثلثا ثا قبل أن يدخل
بها فإذا أتريان فقال ابن الزبير إن هذا امرئ
سألنا فيه قول فاذهب إلى عبد الله بن عباس
وإلى أبي هريرة رضي الله عنهم فسلهما ثم
انكنا فآخبرنا فذهب فآلهما فقال ابن عباس
لأبي هريرة أفنه يا أبا هريرة فقد جاءك
معضلة فقال أبو هريرة الواحدة تبينها والثلاث
تحرّمها حتى تنكح زوجها غيره وقال ابن عباس
مثل ذلك أيضا: —

ش: اسناده صحيح ورجاله كلهم رجال الصحيح
ويحيى بن سعيد هو الأنصاري فاضى المدينة
وبكير بن الأشج هو بكير بن عبد الله بن الأشج
القرشي المخزومي المدني: —

ومعاوية بن أبي عياش الزرق الأنصاري المدني
وهو أخو النعمان: —

وعياش بتشديد الياء آخر الحروف وبالشين
المعجمة: —

وأبو عياش صحابي مشهور فقل اسمه زيد بن

الصامت

الصامت وقيل عبيد الله بن زيد بن صامت
الأنصاري الخزرجي الزرق وعياش إلى زمن
معاوية ومات بعد الأربعين وقيل بعد الخمسين
وعاصم بن عمرو بن الخطاب رضي الله عنهما
ومحمد بن أبي إسحاق بن بكير بن عبد المطلب الليثي
المدني وكان أبوه وعماه خالد بن البكري وعافل
ابن البكري ممن شهد بدرًا

والمحدث أخرج مالك في موطئه وقال في آخره
وقال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا وقال أيضا
والثيب إذا ملكها الرجل ولم يدخل بها تجرى
مجرى البكر الواحدة تبينها والثلاث تحرّمها
حتى تنكح زوجها غيره: —

قوله فقد جاءك معضلة أي حادثة معضلة
أو مسألة معضلة أي مشكلة من أصل الأمر
إذا اشكل: —

قوله الواحدة تبينها أي الطلقة الواحدة تبين
المرأة من الإبانة والطلقات الثلاث تحرّمها
بمعنى لا يبقى له سبيل معها حتى تنكح زوجها غيره
فقد حل بها وحولاً صحيحاً ثم يطلقها فنقض عدتها
منه فحينئذ لزوجها الأول أن يعيدها إلى عصمة
نكاحه بعقد جديد: —



ص: حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا خالد بن عبد الرحمن
قال ثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن
ابن ثوبان عن محمد بن اياس بن البكير أن رجلا
سال ابن عباس و ابا هريرة و ابن عمر رضي الله
عنهم عن طلاق البكر ثلاثا وهو معهم فكلهم
قال حرمت عليك : —
ش: اسناده صحيح : —

وخالد بن عبد الرحمن الخزازي وثقه يحيى بن
مصعب وقال ابو زرعة و ابو حاتم لا بأس به : —
و ابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن أبي ذئب المدني روى له الجماعة : —
والزهري هو محمد بن مسلم .

وأخرجه أبو داود ونا أحمد بن صالح و محمد بن يحيى
فالاثناعشر الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن
سلمة بن عبد الرحمن و محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
عن محمد بن اياس أن ابن عباس و ابا هريرة و عبد الله
ابن عمر و بن العاص رضي الله عنهم سئلوا عن البكر
يطلقها زوجها ثلاثا فكلهم قال لا تحل حتى تنكح
زوجا غيره .

وهكذا كما قد رأيت وقع في روايته عبد الله بن
عمر و بن العاص .

وفي رواية

وفي رواية الطحاوي عبد الله بن عمر وكذا
وقع في رواية ابن أبي شيبه عبد الله بن عمر مع
زيادة عائشة فيها فقال ثنا أبو أسامة نا عبد الله
ابن عمر عن نافع عن ابن عتيق و عن محمد بن
اياس بن بكير عن أبي هريرة و ابن عباس و عائشة
في الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها
فألا تحل له حتى تنكح زوجا غيره : —
قوله حرمت عليك أراد وابه التحريم بوقوع
الثلاث عليها : —

ص: حدثنا يونس قال أنا سفيان عن الزهري
عن أبي سلمة عن أبي هريرة و ابن عباس أنها
قالت في الرجل يطلق البكر ثلاثا لا تحل له حتى
تنكح زوجا غيره : —

ش: رجاله كلهم رجال الصحيح : —
وسفيان هو ابن عيينة : —

و أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف
وأخرج ابن أبي شيبه في مصنفه عن ابن فضيل
عن مطرف عن الحكم عن ابن عباس و ابن
مسعود قال في رجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن
يدخل بها فألا تحل له حتى تنكح زوجا غيره : —
ص: حدثنا أبو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان

عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة أن رجلا سأل ابن عباس أن رجلا طلق امرأته مائة فقال ثلاث تحرمها عليه وسبعة وتسعون في رقبته انه اتخذ آيات الله هزوا - حدثنا علي بن شيبه قال ثنا ابونعيم قال ثنا اسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله : -

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبه عن ابن أبي نجیح وحמיד الأعمرج عن مجاهد أن رجلا قال لابن عباس رجل طلق امرأته مائة فقال عصيت ربك وبانت منك امرأتك لم يثق الله فجعل لك مخرجا من يثق الله يجعل له مخرجا قال الله عز وجل اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن : -

ش : هذه ثلاث طرق أخرى عن ابن عباس وهي صحاح : -

الأول عن أبي بكر بن بكار الفاضل عن مؤهل بن اسماعيل القرشي عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة بن عبد الله المرادي الكوفي أبي عبد الله الكوفي الأعمى أحد مشايخ أبي حنيفة وروى له الجماعة .

وأخرجه

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ثنا وكيع عن سفيان قال حدثني عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة قال جاء رجل الى ابن عباس فقال اني طلقت امرأتي ألفاً ومائة قال بانت منك ثلاث وسائرهن وزر اتخذت آيات الله هزوا .

الهمزة بضم الهاء والذاي وتسكين الزاي أيضا السخرية تقول منه هزئت منه وهزئت به وعن الأختى استهزأت به وهزأت به بالفتح أيضا هزوا ومهزأة وانما قال ابن عباس هذا القول انكارا عليه في طلاقه بمائة طلقة أو بالف طلقة لأنه كلام لا يفيد في الوقوع بأكثر من ثلاث طلقات لأن الله تعالى شرح في كتابه ثلاث طلقات بقوله الطلاق مرتان ثم قال فان طلقها أمة الثالثة فإذا ذكر أكثر من ذلك يكون آتيا بما ليس في كتاب الله فيكون كالمستهزى به الثاني عن علي بن شيبه عن أبي بصير الفضل بن دكين شيخ البخاري عن اسرائيل بن يونس عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي بالشاء المثلثة والعين المهملة الكوفي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس نحو الأثر المذكور . وعبد الأعلى هذا وان كان ضعفه احمد فقد وثقه غيره وروى له



الأربعة .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن
اسرائيل عن عبد الأعلى عن ابراهيم عن عبدة وعن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال اذا طلقها
ثلاثا قبل أن يدخل بها فلا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره : —

الثالث عن ابراهيم بن مرزوق عن وهب بن
جرير عن شعبة عن عبد الله بن أبي نجيم يسار
الملكى وحميد الأعرج كلاهما عن مجاهد .
وأخرجه البيهقي في سننه من حديث عمرو بن مرزوق
انا شعبة عن عبد الله بن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن
عباس انه سئل عن رجل طلق امرأته مائة نطفة
قال عصيت ربك وبانت منك امرأتك لم تنكح
الله فيجعل لك محرما ثم قرأ يا أيها النبي اذا طلقتم
النساء فطلقوهن في قبل عدتهن : —
قوله عصيت ربك لأنه خالف السنة في الإيقاع
قوله وبانت منك امرأتك دليل على وقوع التلوث
بهذه اللفظة وما فوق الثلاث لغو : —
قوله لم تنكح أى لم تنكح الله فيجعل لك محرما
فيما إذا أراد إعادة امرأة لأنه سد عليه باب
الإعادة إلا بعد زوج آخر : —

قوله

قوله في قبل عدتهن قراءة فراها ابن عباس
وابن عمر ومجاهد وآخرون والمعنى في استقبال
عدتهن : —

ص : ثم قدروى عن غيره من أصحاب رسول
الله عليه السلام ما يوافق ذلك أيضا : —

حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور
قال ثنا سفيان وأبو عوانة عن منصور عن أبي
واسل عن عبد الله قال فيمن طلق امرأته ثلاثا
قبل أن يدخل بها قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا
شعبة عن ابراهيم عن عليقة عن عبد الله أنه
سئل عن رجل طلق امرأته فقال ثلاثة تبينها منك
وسائرها عدوان : —

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن قالكا أخبره
عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن النعمان بن
أبي عياش الأضاري عن عطاء بن يسار قال حياى
رجل الى عبد الله بن عمر ورضي الله عنهما فسأله
عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه فقال عطاء
وقلت له طلاق البكر واحدة فقال عبد الله إنما
أنت فاص الواحدة تبينها والتلوث تحرمها حتى
تنكح زوجا غيره : —

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

حدثنا فهد قال ثنا ابن أبي حريم قال أنا ابن
لهيعة ويحيى بن أيوب قال ثنا ابن الهار عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن عن عطاء بن يسار عن عبد الله
ابن عمرو قال الواحدة تلبسها والثلاث تحرمها
حدثنا صالح قال ثنا سعيد هو ابن منصور قال
ثنا أبو عوانة عن شقيق عن أنس قال لا تحمل له
حتى تنكح زوجها غيره . قال وكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه إذا أتى برجل يطلق امرأته ثلاثا
أوجع ظهره : —

حدثنا يونس قال أنا سفيان عن عاصم بن بهدلة
عن شقيق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
قال في الرجل يطلق امرأته البكر ثلاثا أنه لا تحمل
له حتى تنكح زوجها غيره : —

حدثنا يونس قال أنا سفيان حدثني شقيق عن
أنس بن مالك عن عمر رضي الله عنهما مثله
ش : أي ثم قدر روى عن غير ابن عباس من
الصحابة ما يوافق ما روى عن ابن عباس في وقوع
الطلقات الثلاث بالملك بيه وأخرج في ذلك
عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن
العاصر وأنس وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم
أما عن ابن مسعود فأخرج من ثلاث طرق وصاح

الأول

الأول عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد بن
منصور عن سفيان الثوري وابن عوانة الوضاح
اليشكري كلاهما عن منصور بن المعتمر عن أبي
وائل شقيق بن سلمة الأسدي عن عبد الله .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عيينة
عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله : —

الثاني عن إبراهيم بن مرزوق عن بشر بن عمر
الزهراني عن شعبة عن إبراهيم النخعي عن علقمة
عن عبد الله .

وأخرج البيهقي من حديث وكيع عن سفيان عن
منصور والأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال جاء
رجل إلى عبد الله فقال اني طلق امرأتى مائة
قال بانك منك بثلاث وسائرهن معصية .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نا أبو معاوية عن
الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال
أنا ه رجل فقال اني طلق امرأتى بتسعة وتسعين
وتسعين مرة قال فما قالوا لك قال قالوا حرم
عليك قال فقال عبد الله لقد أرادوا أن
يقوا عليك بانك منك بثلاث وسائرهن
عدوان انتهى أي سائر المائة غير الثلاث ظلم
وتعدى لأنه مخالف للكتاب والسنة : —

الثالث عن يونس بن عبد الأعلى المصري عن
سفيان بن عيينة عن عاصم بن بهدلة عن شقيق
ابن سلمة عن عبد الله بن مسعود .
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عيينة
عن عاصم عن أبي وأكل شقيق بن سلمة عن
عبد الله مثله .

وأما عن عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه
من طريقين صحيحين : —

الأول عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله
ابن وهب عن مالك بن أنس إلى آخره : —

والثاني عن أبي عياش وهو معاوية بن أبي
عياش المذكور عن قريب ذكره ابن جبان في

الثقات من التابعين . وأخرجه مالك في موطئه
وقيل إن هذا الحديث لبكير بن عطاء ولم يتابع

مالكا أحد على ذكر النعمان في هذا الحديث
قلت قال مسلم والنعمان أقدم من عطاء

ابن يسار أدرك عمر وعثمان رضي الله عنهما
الثاني عن فهد بن سليمان عن سعيد بن الحكم

المعروف بابن أبي مريم المصري شيخ البخاري عن
عبد الله بن لهيعة ويحيى بن أيوب القافعي المصري

كلاهما عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد
عن

عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن شيخ مالك عن عطاء
ابن يسار الهذلي المدني القاص مولى ميمونة زوج
النبي عليه السلام عن عبد الله بن عمرو بن العاص
وأما عن أنس وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما
فأخرجه من طريقين صحيحين أيضا : —

الأول عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد
ابن منصور عن أبي عوانة الومضاح الديشكري عن
شقيق بن عبد الله مولى آل الحضرمي من أهل الكوفة
وثقة ابن جبان عن أنس بن مالك .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ناعلي بن مسهر
عن شقيق بن أبي عبد الله عن أنس قال لا تحمله
حتى تنكح زوجا غيره : —

قوله أوجع ظهره أي ضربا وإنما كان يفعل ذلك
عمر رضي الله عنه لكون إيفاع الطلقات الثلاث
دفعه واحدة بدعة مخالفة لسنة الطلاق : —

الثاني عن يونس بن عبد الأعلى عن سفيان بن
عيينة عن شقيق بن أبي عبد الله الكوفي عن أنس بن
مالك عن عمر بن الخطاب .

وأخرجه البيهقي في سننه من حديث سعيد بن منصور
نا سفيان عن شقيق سمع أنسا يقول قال عمر رضي
الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها

عن

بها قال هي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
وكان اذا اتى به اوجعه .

ثم اعلم ان الطحاوي قد اخرج في هذا الباب من
الصحابة عن ابن عباس وابي هريرة وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن عمرو وانس بن مالك
وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم .

قلت وفي الباب عن علي بن ابي طالب والمغيرة
ابن شعبة وعبد الله بن عمر بن الخطاب والحسن
ابن علي وعمران بن الحصين وابي موسى الأشعري
وابي سعيد الخدري وعائشة وأم سلمة رضي الله
عنهم .

أما حديث علي رضي الله عنه فأخرجه ابن ابي
شيبه في مصنفه نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن
أبيه عن علي رضي الله عنه قال اذا طلق البكر واحدة
فقد بنها واذا اطلقها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا
غيره .

وأما حديث المغيرة فأخرجه البيهقي في سننه من
حديث معاذ بن معاذ ثنا شعبه عن طارق بن
عبد الرحمن سمعت قيس بن ابي حازم قال سألت
المغيرة وانا شاهد عن رجل طلق امرأته مائة قال
ثلاثة تحرم وسبع وتسعون تفصل .

وأما حديث

وأما حديث الحسن بن علي فأخرجه البيهقي ايضا من
حديث ابي حميد ناسلمة بن الفضل عن عمرو بن ابي
قيس عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة
قال كانت عائشة الكعمية عند الحسن فلما قتل على
رضي الله عنه قالت لئن كنت الخلافة قال بقول علي رضي
الله عنه تطهرين الشبهة اذ هي فانت لما لم يعنى
ثلاثا فنكحت بثيابها وقعدت حتى قمعت عدتها
فبعث اليها ببقية بقيت لها من صداقها وعشرة
آلاف صدقة فقالت لما جاءها الرسول متاع قليل
من حبيب مفارق فلما بلغه قولها بكى ثم قال لولا
أني سمعت جدي أو حدثني ابي أنه سمع جدي يقول
أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند الاقراء وثلاثا مبهمه
لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتها .

وأما حديث عمران بن الحصين وابي موسى رضي الله
عنهما فأخرجه البيهقي ايضا من حديث الطويل عن
واقع بن سميان أن رجلا أتى عمران بن الحصين وهو في
المسجد فقال رجل طلق امرأته ثلاثا في مجلس قال ثم
ربه وحرمت عليه امرأته فانطلق الرجل وقد ذكر ذلك
لابن موسى يريد بذلك عيبه فقال الا ترى أن
عمران قال كذا وكذا فقال ابو موسى أكثر الله
فينا مثل ابي نجيد .



وأما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نا عبد الوهاب الثقفي عن خالد عن الحكم عن أبي سعيد الخدري في الذي يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فقال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وأما حديث عائشة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا ثنا أبو أسامة قال ثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن محمد بن إياس بن بكير عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة في الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها قالوا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وأما حديث أبي سلمة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا نا عبد الله بن عمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال سمعت أم سلمة سئلت عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فقالت لا تحل له حتى يطأها غيره : —

ص : فان قال فائل فقد رأينا العباد أمروا أن لا ينكحوا النساء الا على شرائط منها أنهم منعوا من نكاحهن في عددهن وكان من نكح امرأة في عدتها لم يثبت نكاحه عليها وهو في حكم من لم يعقد عليها نكاحا فالنظر على ذلك أن يكون كذلك هو اذا عقد عليها طلاقا في وقت قد نهى عن

ايفاع

ايفاع الطلاق فيه أن لا يقع طلاقه ذلك وان يكون في حكم من لم يقع طلاقا فالجواب في ذلك أن ما ذكر من عقد النكاح كذلك هو وكذلك العقود كلها التي يدخل العباد بها في أشياء لا يدخلون فيها الا من حيث أمروا بالدخول فيها . وأما الخروج منها فقد يجوز بغير ما أمروا بالخروج به من ذلك أنا قد رأينا الصلوات قد أمر العباد أن لا يدخلوها الا بالتكبير والأسباب التي يدخلون بها فيها وأمروا أن لا يخرجوا منها الا بالتسليم فكان من دخل في الصلاة بغير طهارة وبغير تكبير لم يكن داخل فيها وكان من تكلم فيها بكلام مكروه أو فعل فيها شيئا مما لا يفعل فيها من الأكل والشرب والمشي وما أشبهه خرج به من الصلاة مسيئا فيما فعل من ذلك في صلواته فكذلك الدخول في النكاح لا يكون الا من تحيث أمر العباد بالدخول فيه والخروج منه قد يكون بما أمروا بالخروج به منه وبغير ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله :
ث : تفسيرا لسؤال أن يقال أمرنا أن لا ننكح الا بشرائط منها أن لا تكون المرأة في العدة فالحكم فيها

كلنا كح فالقياس على ذلك أن يكون المطلق في وقت
نهي عنه ايفاع الطلاق فيه كذا مطلق فلا يقع طلاقه
قوله في عدد لهن بكسر العين وفتح الدال الاولى وهو
جمع عدة بالكسر : —

قوله اذا عقد عليها طلاقا والنسخة الصحيحة اذا
أوقع عليها طلاقا . ونقرا بجواب أن يقال أن الطلاق
هو الخروج عن النكاح والنكاح من العقود التي لا
يدخل فيها الا من حيث أمر بالدخول فيها . وأما
الخروج منها فلا يلزم أن يكون من حيث أمر بها
وتجوز أن يكون بغير ما أمر بها كالصلاة مثلا —
فالدخول فيها لا يكون الا بالتكبير وغيره من
الشروط والخروج منها بالسلام فاذا خرج منها
بشيء لا يفعل فيها كالأكل ونحوه فانه تخرج به
من الصلاة وان كان ميئا وكذلك الطلاق يخرج
به من النكاح وان كان من غير ما أمر به من ايقاعه
في وقت نهى عنه فيه فافهم . وكان ينبغي أن يذكر
هذا السؤال والجواب في الباب السابق لأنه محل
فافهم : —

ص : باب الاقراء
ش : أي هذا باب في بيان الاقراء وهو جمع قرء
بضم القاف قال الأصمعي . وقال ابوزيد وهو يقع

القاف

القاف . وقال البخاري قال معمر يقال أقرأت
المرأة اذا دنأ حيضها وأقرأت اذا دنأ طهرها
فهى مقري وأقرأت النافئة اذا حملت فهى قارى
وأقرأت المرأة اذا استغرا الماء في رحمها وقعدت
المرأة أيام اقراءها أى أيام حيضها والنافئة أيام
قراءها .

وقال أبو عمر أصل القرء في اللغة الوقت والظهور
والحمل والجمع .

وقال ثعلب القروء الأوقات الواحدة قرء
وهو الوقت وقد يكون حيضا ويكون طهرا .

وقال قطرب نقول العرب ما أقرأت النافئة سلى
قط أى لم ترم به وقالوا أقرأت النافئة قرءا
وذلك معاودة الفحل ايها أو ان كل ضرب
وقالوا أيضا قرأت المرأة قرءا اذا حاضت وطهرت
وقرات أيضا اذا حملت .

وفي المطالع الاقراء جمع قرء وقرء وهو الاطهار عند
أهل الحجاز والحيض عند أهل العراق ومن الأصناد
عند أهل اللغة وحقيقة القرء الوقت عند بعضهم
وعند آخرين الجمع والانتقال من حال الى حال عند
آخرين وهو أظهر عند أهل التحقيق . قوله رعى الصلاة
أيام اقراءك يرد قول أهل الحجاز .

قلت لفظ القرء من الأسماء المشتركة والمشترك لكل
 لفظ يشترك معاني أو أسامي لا على سبيل الإلتظام
 بل على احتمال أن يكون واحد هو المراد به على
 الانفراد وإذا تعين الواحد مراد به انتفى الآخر
 مثل اسم العين فإنه للناظر ولعين الماء وللشمس
 والميزان وللنفذ في المال وللشيء المعين إلى غير
 ذلك من المعاني قد عد لها بعضهم سبعة عشر
 معنى لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ
 ولكن على احتمال كون كل واحد مراداً بانفراؤه
 عند الإطلاق .

وأما بيان الاشتراك في لفظ القرء فإن العلماء
 متفقون أنه يحتمل الاطهار ويحتمل الحيض وأنه
 غير مننظم لها بل إذا حملناه على الحيض لدليل
 في اللفظ وهو أن المرأة لا تسمى ذات القرء إلا باعتبار
 الحيض ينفي كون الاطهار مراداً وإذا حملناه الخصم
 على الاطهار لدليل في اللفظ وهو الاجتماع أخرج
 الحيض أن يكون مراداً باللفظ . وقيل لفظ القرء
 حقيقة في الحيض مجاز في الطهر والمقصود بهذا
 باب قد اختلف فيه السلف واختلف من اللغويين
 والفقهاء وسبغى بيانه مستقصى ان شاء الله تعالى
 ص : قال أبو جعفر رحمه الله اختلف

الناس

الناس في الاقراء التي تجب على المرأة اذا طلقت
 فقال قوم هي الحيض . وقال آخرون هي الاطهار
 ثم : أراد بالقوم هؤلاء الضحالك والأوزاعي
 والثوري وأبا حنيفة وأبا يوسف ومجداوزفر
 وأحمد في الصحيح وسائر الكوفيين وأكثر العراقيين
 فانهم قالوا الاقراء الحيض .

قال أبو عمر هو المروي عن أبي بكر الصديق وعمر
 ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله
 ابن مسعود وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل
 وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وابن عباس
 وجماعة من التابعين بالبحر والعمارة والشام
 وقولهم كلهم ان المطلقة لا تحل للأزواج حتى
 تغتسل من الحيضة الثالثة وقال وهو الذي
 استقر عليه أحمد بن حنبل فيما ذكره من
 الحسن الحزقي عنه في مختصره : —

قوله وقال آخرون أي جماعة آخرون الاقراء هي
 الاطهار وأراد بهم القاسم وسالم وأبان بن عثمان
 وأبا بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن دينار وعروة
 ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز وربيعة ويحيى بن
 سعيد والزهري ومالك والشافعي وأحمد في
 رواية وداود وأبا ثور وأبا سليمان .



وقال أبو عمر وهو قول عائشة وزيد بن ثابت
وعبد الله بن عمرو .

وروى عن ابن عباس أيضا كل هؤلاء يقولون
الإقراء الإطهار فالطائفة عندهم محل للأزواج بدخولها
في الدم من الحيضة الثالثة وسواء بقي من الطهر الذي
طلقت فيه المرأة يوم واحد أو أقل أو أكثر أو ساعة
واحدة فإنها تحتسب به المرأة قراء .

واعلم أن طائفة أخرى توقفوا في الإقراء وهدهي
حيض أم الطهار وهم سليمان بن يسار وفضالة
ابن عبيد وأحمد في رواية . فعن أحمد ثلاث
روايات الأولى مع الطائفة الأولى والثانية
مع الثانية والثالثة مع هؤلاء المتوقفين والله أعلم
ص : فكان من حجة من ذهب إلى أنها الإطهار
قول رسول الله عليه السلام لعمر رضي الله عنه
حين طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض
مره أن يراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم ليطلقها
إن شاء فذلك العدة التي أمر أن يطلقها النساء
وقد ذكرنا ذلك بأسناده في الباب الذي قبل
هذا الباب . قالوا فلما أمره رسول الله عليه
السلام أن يطلقها في الطهر وجعل العدة ونهاه
أن يطلقها في الحيض وأخرجه من أن يكون عدة

ثبت

ثبت بذلك أن الإقراء هي الإطهار : —
ثبت : احتجاج هؤلاء بالحديث المذكور ظاهر
ولكنه معارض بما تنجى به أهل المقالة الأولى بحديث
ابن عمر أيضا على ما بجى ، بيانه ان شاء الله تعالى
فإذا كان معارضا يسقط الاحتجاج به : —
ص : فكان من حجة الآخرين عليهم أن هذا
الحديث قد روى عن ابن عمر كما ذكرنا وقد
روى عنه ما هو أتم من ذلك فروى عنه أن رسول
الله عليه السلام أمر عمر رضي الله عنه أن يأمره
أن يراجعها ثم يمهلهما حتى تطهر ثم تحيض ثم
تطهر ثم ليطلقها إن شاء ، وقال ذلك العدة التي
أمر الله أن يطلقها النساء وقد ذكرنا ذلك
بأسناده في الباب الذي قبل هذا الباب فلما
نهاه رسول الله عليه السلام عن ايقاع الطلاق
في الطهر الذي بعد الحيضة التي تطلق فيها حتى يكون
طهر وحيضة أخرى بعدها ثبت بذلك أنه
لو كان أراد بقوله فذلك العدة التي أمر الله أن
يطلقها النساء الإطهار إذا جعل له أن يطلقها بعد
طهرها في هذه الحيضة ولا ينتظر ما بعدها لأن
ذلك طهر فلما لم يبح له الطلاق في ذلك الطهر
حتى يكون طهرا آخر بينه وبين ذلك الطهر حيضة

ثبت بذلك أن تلك العدة التي أمر الله عز وجل
 أن يطلق لها النساء إنما هي وقت ما نطلق النساء
 وليس لأنها عدة تطلق لها النساء (بحسب ذلك
 أن تلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق
 لها النساء إنما هي وقت ما نطلق النساء وليس
 لأنها عدة تطلق لها النساء بحسب ذلك أن تكون
 هي العدة التي تعتد بها النساء لأن العدة مختلفة
 منها عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا
 ومنها عدة المطلقة ثلاثة قروء ومنها عدة الحامل
 أن تضع حملها فكانت العدة أسما واحدا المعان مختلفة
 ولم يكن كل ما لزم اسم عدة واجب أن يكون
 قراء فكذلك لما لزم اسم الوقت التي يطلق فيه
 النساء اسم عدة لم يثبت له بذلك اسم القراء
 فهذه معارضة صحيحة : —

تكرر سهوا
 باسم

ش: أي فكان من الحجج والبرهان للجماعة الآخرين
 وهم الذين قالوا ان الاقراء الحيض عليهم أي
 على الذين ذهبوا الى أنها الاطهار وارانها
 الجواب عما احتجوا به من حديث ابن عمر على سبيل
 المعارضة وهي لغة حجازية عن مقابلة على سبيل
 الممانعة والمدافعة واصطلاحا عبارة عن تسليم
 الدليل مع المنع من المدلول بدليل آخر وهذا

الاعتراض

الاعتراض صحيح عند جمهور المحققين من الفقهاء
 والمتكلمين فلذلك أشار اليه بقوله فهذه معارضة
 صحيحة ببيان ذلك أن من قال ان الاقراء هي الحيض
 قالوا لمن قال انها الاطهار ما ذكرتم من الدليل
 وان دل على ما ذكرتم من المدلول ولكن عندنا
 من الدليل على خلافه ثم بين ذلك بقوله فلما
 نهاه رسول الله عليه السلام عن ايقاع الطلاق
 الى آخره فهذه معارضة صحيحة لأنها لا تتضمن
 ابطال تعليل الخصم المستدل وانما هي بيان دليل
 آخر يوجب خلاف ما اوجبه دليل المستدل
 من غير تعرض لابطال دليله بخلاف المعارضة
 التي فيها المناقضة فانها متضمنة لابطال تعليل
 المستدل فافهم : —

قوله فلما نهاه رسول الله عليه السلام أي فلما
 نهى ابن عمر رسول الله عليه السلام : —

قوله الاطهار بالنصب مفعول لقوله لو كان
 أراد : —

قوله اذن أي حينئذ : —

قوله ولا ينظر بالنصب عطفا على قوله ان يطلقها
 قوله انما هي وقت ما نطلق النساء أي انما هي
 وقت تطلق النساء وكلية ما مصدرية : —

قوله لان العدد بكسر العين جمع عدة : —
قوله فلما كانت العدة اسما واحدا المعاني
مختلفة أراد به أنها لفظ مشترك بين معان
مختلفة : —

قوله ولم يكن كل ما لزمه اسم عدة يعني
لا يلزم من اطلاق اسم عدة على شيء أن يكون
ذلك الشيء قرا فكذا لا يلزم من اطلاق
اسم العدة على الوقت الذي تطلق فيه النساء
أن يطلق عليه اسم القرء لامتناع الملازمة فافهم
من : ولو أردنا أن نكثرها هنا فنجح بقول
رسول الله عليه السلام للمسيحاضة دعى الصلاة
أيام اقراءك فنقول الاقراء في الحيض على
لسان رسول الله عليه السلام لكان ذلك قد تعلق
به بعض من قد تقدم ولكن لا نفعل ذلك لأن
العرب قد تسمى الحيض قرا وتسمى الطهر قرا وجمع
الطهر والحيض فتسميها قرا أخبرني بذلك
حمود بن حسان النخوي قال سألت عبد الملك بن
هشام عن أبي زيد عن أبي عمرو بن العلاء بذلك
ثم أشار بهذا الكلام إلى أن الاحتجاج بقوله
عليه السلام للمسيحاضة دعى الصلاة أيام اقراءك
على أن المراد من الاقراء من باب العدة هو

الحيض

الحيض لا يثبت لأنه لما ثبت عن العرب أنهم
يطلقون على الحيض قرا وعلى الطهر قرا بالاشتراك
لم يلزم حينئذ من كون المراد من الاقراء في هذا
الحديث الحيض أن يكون كذلك من باب العدة
لوجود الاشتراك : —

قوله وجمع الطهر والحيض أي وجمع العرب بين
كثيرين اللفظتين فتسميها قرا فهذا الايتاخي
من طريق الاشتراك لأنه قد عرف ارادة المعنيين
معاني المشتركة محال : —

قوله أخبرني بذلك أي بما ذكرنا من أن العرب
تسمى إلى آخره أبو عبد الله محمود بن حسان النخوي
زريد مصر توفي سنة اثنتين وسبعين ومائتين
وهو يروي عن عبد الملك بن هشام بن أيوب
النخوي صاحب المغازي مغازي أبي اسحاق بصري
قدم مصر وثقه ابن يونس توفي سنة ثمان عشرة
ومائتين وهو يروي عن أبي زيد سعيد بن أوس
ابن بشير الانصاري النخوي البصري قال يحيى وأبو
حاتم صدوق وقال صالح بن محمد بن صالح البغدادي
ثقة وقال أبو حاتم السجستاني مات سنة خمس
عشرة ومائتين وله ثلاث وتسعون سنة وهو
يروي عن أبي عمرو بن العلاء البصري أحد الأئمة



القرء السبعة اختلف في اسمه فقيل عمرو بن عبد الله وقيل زيان وقيل عريان وقيل يحيى وقيل اسمه كنينه . وعن يحيى ثقة توفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة وهو ابن أربع وثمانين سنة روى له أبو داود في القدر وابن ماجه في التفسير .

وقال ابن حزم في المحلى القرء لغة العرب الذي نزل بها القرآن يقع على الظهر ويقع على الكبيض ويقع على الظهر والكبيض حديثنا بذلك أبو سعيد الجعفي ثنا محمد بن علي المظفر ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النخاس النحوي ثنا أبو جعفر الطحاوي ثنا محمود بن حسان ثنا عبد الملك بن هشام نا أبو زيد الأنصاري قال سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول فذكره ص : وفي ذلك أيضا حجة أخرى أن عمر رضي الله عنه هو الذي خاطبه رسول الله عليه السلام بقوله فتلك العدة التي أمر الله أن يطلقها النساء ولم يكن ذلك عنده دليل على أن الإقراء الإطهار إذ قد جعل الإقراء الكبيض فيما روى عنه فإذا كان هذا عند ابن عمر وقد خاطبه رسول الله عليه السلام به لا دليل فيه على أن القرء

الظهر

الظهر كان من بعده أيضا فيه كذلك وسنذكر ما روى عن عمر في هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله تعالى : —

ش : أي وفي كون الإقراء الكبيض برهان آخر وهو أن النبي عليه السلام قد خاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله فتلك العدة التي أمر الله أن يطلقها النساء وقد جعل عمر الإقراء الكبيض لأنه لم يبقه عنده دليل على أن الإقراء الإطهار فإذا لم يبقه عند عمر رضي الله عنه دليل على أن القرء هو الظهر كان من بعده أيضا كذلك بل بالأولى لأن مثل عمر إذا لم يبلغ له اطوار في القرء على الظهر من الحديث الذي خاطبه رسول الله عليه السلام فغيره بالطريق الأولى فافهم : —

ص : وكان مما احتج به الذين جعلوا الإقراء الإطهار أيضا ما حد ثنا يونس قال أنا ابن وهب أن ما لكا أخبره عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها نقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعروة فقالت صدق عروة وقد جادلها في

ذلك اناس وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروور
فقلت عائشة صدقتهم ائذرون ما الاقراء
انما الاقراء الاطهار : —

حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه
قال قال ابن شهاب سمعت ابا بكر بن عبد الرحمن
يقول ما ادركت احدا من فقهاءنا الا وهو
يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضى الله
عنها : —

حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا اخبره
عن نافع عن ابن عمر انه قال اذا طلق الرجل
امراة فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد
برى منها ولا ترثه ولا يرثها : —

حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الحجاج بن ابراهيم
الأزرق قال ثنا سفيان عن الزهري عن سليمان
ابن يسار عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال
اذا طفت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد
برئت منه وبرئ منها : —

حدثنا يونس قال ثنا سفيان فذكر باسناده
مثله : —

حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال ثنا ابن
ابى ذئب عن ابن شهاب قال قضى زيد بن

ثابت

ثابت رضى الله عنه فذكر مثله . قال ابن شهاب
واخبرني بذلك عروة عن عائشة رضى الله عنها
حدثنا ابن مزيق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة
عن عبد ربه بن سعيد عن نافع ان معاوية كتب
الى زيد بن ثابت يسأله فكذب انها اذا دخلت
في الحيضة الثالثة فقد بانت منه قال نافع وكان
ابن عمر يقول قالوا فهذه افاويل اصحاب
رسول الله عليه السلام تدل على ما ذكرنا
نن : أى وكان من الذى اجتمع به القوم الذين
جعلوا الاقراء الاطهار ما روى عن جماعة من
الصحابية رضى الله عنهم انهم قالوا الاقراء الاطهار
واخرج في ذلك عن عائشة وعبد الله بن عمر

وزيد بن ثابت رضى الله عنهم

أما ^{عنه} عائشة فاخرجها بسنا وصحيح ورجالها
كلهم رجال الصحيح . واخرجه مالك في موطأه
والبيهقى في سننه من حديث مالك يـ

قوله نفلت حفصة أى نفلت عائشة حفصة
بنت أخيها عبد الرحمن وانما نفلتها لانها لما دخلت
في الدم من الحيضة الثالثة انقضت عدتها
بالاطهار حتى ان المطلقة الرجعية اذا دخلت
في الحيضة الثالثة بانت على قول هؤلاء وبهذا



أخذ الزهري وهو قول مالك والثالثي كما
ذكرناه وفي بعض النسخ أنها انقلبت حفصة
قوله حدثنا يونس بن يونس إلى قوله سمعت أبا بكر بن
عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن مالك في موطنه
وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن
المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي
المخزومي المدني أحد الفقهاء السبعة والأصح
أن اسمه كنيته روى له الجماعة : —
قوله الأول وهو يقول هذا أي الأول وهو يقول إن
الأقراء الأظهار كما قالت عائشة .
وأما عن ابن عمر فأخرجه أيضا بأسناد صحيح ورجال
كلهم رجال الصحيح .
وأخرجه مالك في موطنه والبيهقي في سننه من
حديث مالك : —
قوله فقد برئ منها أراد أن الزوجية تنقطع
بذولها في الدم من الحيضة الثالثة لا نقضاء
عدها بالأطهار حتى أنه إذا مات وهي في الحيضة
الثالثة لا ترثه هي أو ماتت هي وهي فيها لا يرثها
لهو لا رنفاع الزوجية بانقضاء العدة .
وأما عن زيد بن ثابت فأخرجه من أربع طرق
صحيح : —

الأول

الأول عن إبراهيم بن أبي داود البرنسي عن الكجاج
ابن إبراهيم الأزرق عن سفيان الثوري عن محمد بن
مسلم الزهري إلى آخره .
وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ثنا سفيان بن
عيينة عن الزهري إلى آخره نحوه : —
الثاني عن يونس بن عبد الأعلى عن سفيان بن
عيينة عن الزهري إلى آخره .
وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن زيد بن ثابت قال إذا دخلت
المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت عن زوجها
وأخرجه البيهقي من حديث قيس بن سعد عن بكر
ابن عبد الله عن سليمان بن يسار قال قال
زيد بن ثابت إذا رأت المطلقة قطرة من الدم
في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها .
وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه عن وكيع عن
سفيان عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار قال
إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بانت منه : —
الثالث عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن
وهب عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب المدني
عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري إلى آخره : —
الرابع عن إبراهيم بن مرزوق عن وهب بن جرير

فما روى خلاف ما احتجوا به من الآثار المذكورة
 عن رويته عن أصحاب رسول الله عليه السلام
 الدالة على أن الإقراء غير الاطهار ما حدثنا يونس
 قال أنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه زوجها أحق
 بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة : —
 حدثنا علي بن شيبه قال حدثنا يزيد بن هارون
 قال ثنا سفيان بن سعيد عن منصور عن إبراهيم
 عن علقمة أن رجلا طلق امرأته فاحضت حيضتين
 فلما كانت الثالثة ودخلت المغتسل أناها زوجها
 فقال قد راجعتك ثلاثا فارتفعنا إلى عمر رضي الله
 عنه فأجمع عمر وعبد الله على أنه أحق بها ما لم
 تحل لها الصلاة فردها عمر عليه : —
 حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب أن مالكا أخيره
 عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا طلق
 العبد امرأته ثنتين فقد حرمت عليه حتى تنكح
 زوجها غيره حرمة كانت أو أمة وعدة الحرمة ثلاث
 حيض وعدة الأمة حيضتان فهذا عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما وهو الذي روى عن رسول الله عليه
 السلام قوله لعمر فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق
 لها النساء ولم يدل ذلك على أن الإقراء الاطهار إذا

ابن حازم عن شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن نافع
 مولى ابن عمر إلى آخره .
 وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ناسفیان عن
 الزهري عن سليمان بن يسار أن معاوية سأل
 زيد بن ثابت فقال إذا طعنت في الحيضة الثالثة
 فقد برئت منه .

وأخرجه البيهقي بأتم منه عن حديث مالك عن
 نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الأوص
 هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة
 الثالثة وكان قد طلقها فكثب معاوية إلى زيد
 ابن ثابت يسأله فكثب إليه زيد أنها إذا دخلت في
 الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها
 ولا نثرته ولا يرثها : —

قوله قالوا فهذه أفاويل أصحاب رسول الله
 عليه السلام أي قال الذين جعلوا الإقراء اطهارا
 هذه أفاويل الصحابة يدل على ما ذكرناه من أن
 الإقراء هي الاطهار لا الحيض : —

ص : قيل لهذا الولد مختلف أصحاب رسول
 الله عليه السلام في ذلك فاما إذا اختلفوا
 فيه فقال بعضهم ما ذكرتم وقال آخرون
 بخلاف ذلك ليرتجى بما ذكرتم لكم حجة

فما روى

كان قد جعلها الحيض : —

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوهبي قال ثنا
محمد بن راشد عن مكحول انه قدم المدينة
فذكر له سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت
رضي الله عنه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته
فأنت أول قطرة من دم حيضتها الثالثة فلا
رجعة له عليها قال فأتت عن ذلك بالمدينة
فبلغني أن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل
وأبا الدرداء كانوا يجعلون له عليها الرجعة
حتى تفلس من الحيضة الثالثة : —

حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال أخبرني يونس
عن ابن شهاب قال أخبرني قبيصة بن ذؤيب
أنه سمع زيد بن ثابت يقول الطلاق إلى الرجال والعدة
إلى المرأة ان كان الرجل حراً وكانت المرأة أمة
فشلت طليقات وتعد عدة الأمة حيضتين
وان كان عبداً وامرأته حرة طلقها العبد
نظليفتين واعتدت عدة الحرة ثلاث حيض
فلما جاء هذا الاختلاف عنهم ثبت أنه لا يحجج
في ذلك بقول أحد منهم لأنه متى احتج محجج في
ذلك بقول بعضهم احتج مخالفه عليه بقول
مثل فارتفع ذلك كله أن يكون حجة لأحد

الفريفيين

الفريفيين على الفريفيين الآخر : —

ش : أي قيل لهؤلاء الذين احتجوا في قولهم ان الإقراء
هي الاطهار بآثار عائشة وعبد الله بن عمر وزيد
ابن ثابت رضي الله عنهم . نعم الاحتجاج بهذه إنما
يتم ويستقيم أن لولم يختلف أصحاب رسول الله
عليه السلام في ذلك فاما إذا اختلفوا فيه فمنهم
من قال ما ذكرتم ومنهم من قال بخلافه ثم
تجب لكم بذلك حجة لأنه اذا كان الأمر كذلك لا
يتم الاستدلال لأحد الخصمين لأن أحدهما اذا ادعى
أن الإقراء هي الاطهار واحتج على ذلك بآثار تدل على
مدعاه ينتهض الخصم الآخر ويقول بل الإقراء
هي الحيض ويستدل على ذلك بآثار تدل على مدعاه
فلا يحصل بهذا قطع في الاحتجاج فيحتمل أن يرتفع هذا
كله من أن يكون حجة لأحد الخصمين على الآخر
ولهذا معنى قوله فلما جاء هذا الاختلاف عنهم
أي عن الصيابة إلى آخره والصواب أن لا يقال
في مثل هذا أنه خلاف بل يقال أن هذا الخيار
وذلك لأن الفراء كما كان لفظاً مشتركاً بين
الحيض والاطهار وكان حقيقة في أحدهما عند
قيام القرينة ووردت أخبار تدل على المعنيين
اجتازت طائفة أحد المعنيين وطائفة المعنى

الأخر بحسب ما قام عنده من الشاهد لذلك
 ثم انه أخرج مما يخالف ما رووه عن جماعة من
 الصحابة وهم علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب
 وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر ومعاذ
 ابن جبل وأبو الدرداء وزيد بن ثابت .
 أما عن علي رضي الله عنه فأخرجه بأسناد صحيح
 ورجالهم رجال الصحيح .
 وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ناسفان بن
 عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 علي رضي الله عنه قال هو أحق بها ما لم
 تغتسل من الحيضة الثالثة .
 وأخرجه البيهقي في سننه من حديث سفيان عن
 الزهري عن ابن المسيب أن عليا رضي الله عنه
 قال إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعها حتى
 تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والأثنين
 وأما عن عمر وعبد الله بن مسعود فأخرجه أيضا
 بأسناد صحيح ورجالهم رجال الصحيح ما خلا عليا : -
 وسفيان بن سعيد وهو الثوري : -
 ومصور وهو ابن المعتمر : -
 وأبراهيم وهو النخعي : -
 وأخرجه البيهقي في سننه من حديث سفيان
 الثوري

الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة أن امرأة
 جاءت الى عمر رضي الله عنه فقالت ان زوجي
 طلعتني ثم تركني حتى رددت لأبي ووضعت مالي
 وخلعت ثيابي فقال قد راجعتك قد راجعتك
 فقال عمر لابن مسعود وهو الى جنبه ما تقول فيها
 قال أرى ابنه أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة
 الثالثة وتحل لها الصلاة فقال عمر رضي الله عنه
 وأنا أرى ذلك .
 وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ناعبد الله بن
 العوام عن جويبر عن الصالح بن مزاحم أن امرأة
 تزوجت شابا وطلقها تطليقا وتطليقتين قال
 فلما طلقها وهي تغتسل من الحيضة الثالثة فقالت
 يا فلانة قد راجعتك فقالت كذبت ليس ذلك
 إليك فارتفعوا الى عمر رضي الله عنه عبد الله بن
 مسعود فقال عمر ما ترى يا أبا عبد الرحمن قال
 فقال أنشدك بالله لهد كنت لطمينه بالماء قالت
 ما فعلت قال فقال خذ يديها : -
 قوله فلما كانت الثالثة أي الحيضة الثالثة : -
 قوله قد راجعتك ثلاثا أي قال ثلاث مرات
 راجعتك راجعتك راجعتك : -
 قوله فما جمع عمر وعبد الله أي اتفق عمر بن الخطاب

أني

وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما على أن الزوج
أحق بملك المرأة ما لم تحملها الصلاة لأنها ما لم
تحملها الصلاة كانت عدتها باقية فنصح الرجعة
فيها فإذا حلت لها الصلاة خرجت العدة فلم يبق
مجالا للرجعة .

وأما عن عبد الله بن عمر فأخرجه أيضا بأسناد صحيح
ورجاله كلهم رجال الصحيح .

وأخرجه مالك في موطنه وهو مشتمل على أحكام
الأول أن العبد لا يملك من الطلقات الاثنيتين
سواء كانت امرأته حرة أو أمة فإذا طلق امرأته
طلقتين حرمت عليه فلا تحمل له حتى تنكح زوجا
غيره . وفي هذا خلاف بيننا وبين الشافعي فعنده
عدد الطلاق يعتبر بحال الرجال وعندنا بحال المرأة
حتى إن العبد إذا كان تحته حرة يملك عليها ثلاث
طلقات عندنا وعنده لا يملك عليها إلا طلقتين
والمحرز إذا كانت تحته أمة لا يملك عليها إلا طلقتين
عنده وعندنا يملك عليها ثلاث طلقات
والمسألة مختلفة بين الصحابة . فروى عن علي وعبد الله
ابن مسعود مثل قولنا . وعن عثمان وزيد بن
ثابت مثل قوله وسيجي الكلام فيه مستقصى
الشافعي أن عدة الحرة ثلاث حيض .

الثالث

الثالث . أن عدة الأمة حيضتان .
الرابع أن هذا يدل على أن الأقراء هي الحيض وذلك
لأن عبد الله بن عمر هو الذي كان روى عن رسول
الله عليه السلام قوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه
فملك العدة التي أمر الله أن يطلقها النساء . ثم
أنه جعل العدة الحيض فدل ذلك أن الأقراء هي الحيض
لا الأطهار .

وأما عن معاذ وأبي الدرداء فأخرجه أيضا بأسناد
صحيح عن إبراهيم بن أبي داود البرقي عن أحمد بن خالد
الكندي الوهبي شيخ البخاري في غير الصحيح عن محمد
ابن راشد الخزازي أبي يحيى الشامي الدمشقي المعروف
بالمكحولي وعن أحمد ثقة ثقة وعن يحيى ثقة
صدوق وعن شعبة أنه لصدوق ولكنه شيعي أو
قدرى روى له الأربعة وهو يروي عن مكحول الشامي
الدمشقي العتيق .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نا اسماعيل بن عياش
عن عبيد الله الكلابي عن مكحول أن أبا بكر وعمر
وعليا وابن مسعود وأبا الدرداء وعبادة بن
الصامت وعبد الله بن قيس الأشعري رضي
الله عنهم كانوا يقولون في الرجل يطلق امرأته
نظيفة أو تطلقين أنه أحق بها ما لم تغتسل

من حينها الثالثة ويرثها وترثه مادامت
حتى العدة.

وأما عن زيد بن ثابت فأخرج بإسناد رجاله
كلهم رجال الصحيح —

ويونس الأول هو ابن عبد الأعلى : —

ويونس الثاني هو ابن يزيد الأيلي : —

وابن وهب هو عبد الله بن وهب : —

وابن شهاب هو محمد بن مسلم الزهري : —

وقبيصة بن ذؤيب بن حنبل الجزاعي أبو اسحاق

المدني ولد عام الفتح وسكن الشام وعن الشعبي

قبيصة بن ذؤيب أعلم الناس بفضاء زيد بن

ثابت روى له الجماعة .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نا اسحاق بن عمار

عن أيوب عن سليمان بن يسار أن نفيما فتى

أم سلمة طلق امرأته وهي حرة تطليقتين فخرجوا

على أن يردوها عليه . وأبو عثمان وزيد . وقال

سليمان ويقول أحدهم هذا فلما قدمت

المدينة كتبت إلى أبي قلابة فكتب إلى أن يحدثني

من أطمئن إلى حديثه أن زيد بن ثابت وقبيصة

ابن ذؤيب قالوا إذا كان زوجها حرة وهي أمة

فطلاقه طلاق حرة وعدتها عدة أمة . وافق كان

زوجها

زوجها عبدا وهو حرة فطلاقه طلاق عبدا وعدتها

عدة حرة . فهذا اشتمل على حكمين . الأول أن

الطلاق إلى الرجال وإلى ذهب الشافعي ومالك

وأحمد . وقد قلنا أنه مختلف فيه بين الصحابة .

الثاني . أنه يدل على أن الإقراء هي الحيضة وهذا

ظاهر لا يخفى : —

ص : وكان من جهة من جعل الإقراء الحيض على

مخالفه أن قال فإذا كانت الإقراء الاطهار فإذا

طلقت المرأة زوجها وهو طاهر فحاضت بعد ذلك

بإحدى فحسب ذلك لها قرأ مع قرأين متتابعين

كانت عدتها قرأين وبعض قرء وإنما قال الله

عز وجل ثلاثة قروء : —

ش : لهذا أحمد ويرى من قال أن الإقراء هي

الاطهار ببيان أن الإقراء إذا كانت اطهارا لم يلزم

من ذلك أن تكون عدتها قرأين وبعض قرء وهذا

خلاف النص لأن الله تعالى قال ثلاثة قروء يوضح

أن الله تعالى حصر الإقراء بعدد يقضي استيفاءه

العدة وهو ثلاثة قروء واعتبار الطهر فيه يمنع استيفاءها

بكلها فيمن طلقها بالسنة لأن طلاق السنة أن

يوقعها في طهر لم يجامعها فيه فلا بد إذا كان كذلك

من أن يصاد فطلاقه طهر أقدم من بعده ثم

تعد بعده يطهرين آخرين فهذا ان طهران وبعض الثالث فلي تعد استيفاء الثالث اذا اراد طلاق السنة علمنا ان المراد الخوض الذي يمكن استيفاء العدد المذكور في الآية بكامله فافهم .

ويلزم محذور آخر اذا قلنا ان الاقراء هي الاطهار وذلك لان الله تعالى قال ثلاثة قروء والثلاثة اسم خاص وضع لعدد معلوم والخاص يتناول المعلوم قطعا ولا يحتمل البيان لكونه بيانا في نفسه فلو حملت الاقراء على الاطهار لا ينقص العدد عن الثلاثة بالطريق الذي ذكرناه فيلزم حينئذ ترك العمل بالخاص .

فان قيل لم قلتم انه اذا احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق ان يكون الواجب طهرين وبعض طهر بل الواجب ثلاثة لان بعض الطهر طهر اذا المراد بالطهر اذني ما ينطلق عليه لفظ الطهر وهو طهر ساعة مثلا .

قلت لا نسلم ان بعض الطهر طهر بل هو ليس بطهر لان بعض الطهر لو كان طهرا لا يكون بين الاول والثالث فرق فينبغي ان يكفى في الثالث ببعضه فاذا مضى منه شيء يبغي ان يحلها الزوج وهو خلاف الاجماع ولانه لو كان كذلك لا نفقت العدة

من

في طهر واحد . فثبت ان المراد من الطهر هو الشرعي بين الدمين فافهم .

فان قيل لا يحسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كما هو مذهب بعض المالكية لانه يكون ثلاثة اطهار كاملة وهي ان الاقراء هي الاطهار .

قلت الخصم لا يقول بذلك بل هو يجب ذلك الطهر فينبغي ان يجب طهران وبعض فيجب الانتقاض عن الثلاثة . وان قلنا على مذهب من لا يحسب هذا الطهر الذي وقع فيه الطلاق يجب ثلاثة اطهار وبعض فهذا ايضا لا يجوز لانها تزيد على الثلاثة وقد قلنا ان الثلاثة لفظ خاص بمنزلة العلم لعدد معلوم لا يحتمل غيره سواء كان اقل منه او اكثر فافهم .

ص : فكان من حجة من ذهب الى ان الاقراء الاطهار في ذلك ان قال فقد قال الله عز وجل الحج اشهر معلومات فكان ذلك على شهرين وبعض الشهر فكذلك جعلنا الاقراء الثلاثة على قرابين وبعض قرء .

ش : هذا جواب من جهة الخصم عن المحذور المذكور بيانه ان يقال له لا يجوز ان يذكر الثلاثة ويراد بها الاثنيان وبعض الثالث كما في قوله تعالى الحج اشهر

معلومات حيث أريد به شهران وبعض الثالث
فكذلك تجمل الأقران الثلاثة على قرآن وبعض
قوله:

ص: فكان من جئنا في ذلك عليهم أن الله
عز وجل قال في الأقران ثلاثة قروء ولم يقل في الحج
ثلاثة أشهر ولو قال في ذلك ثلاثة أشهر فاجمعوا
أن ذلك على شهرين وبعض شهرين بذلك
ما قال الخالف لنا ولكنه إنما قال أشهر ولم يقل
ثلاثة. فاما ما حصره بالثلاثة فقد حصره
بعد معلوم فلا يكون أقل من ذلك العدد
كما أنه لما قال واللائي يئسن من المحيض من
نساءكم إن ارتبته فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي
لم يحضن. فحصر ذلك بالعدد فلم يكن ذلك على
أقل من ذلك العدد فكذلك لما حصر الأقران
بالعدد فقال ثلاثة قروء لم يكن ذلك على أقل
من ذلك العدد: —

ثم: هذا تزييف للجواب المذكور ورد آياه
تفريده أن الأشهر اسم عام لا علمه فيقبل المجاز
بارادة البعض كما في قوله تعالى وإذا قال المدعي
يا مريم. فإن المراد بالمدعي نكة جبريل عليه السلام
فقط. فاما أسماء الأعداد فلا يجوز فيه ذلك

لكونها

لكونها أعلاما والاعلام لا تجزى فيها المجاز: —
قوله ولو قال في ذلك أي لو قال الله في الحج الحج
ثلاثة أشهر فالنصيص على هذا العدد. ثم أجمع
العلماء على أن المراد منها شهران وبعض شهر
كما قد ثبت بذلك ما يقوله الخصم ولكنه إنما
قال أشهر والأشهر اسم عام يقبل المجاز كما ذكرنا
فإن قيل لو أريد بالقرء المحيض على ما ذكرتم
لزمكم ما لزمتمونا به وهو الأزديا على المشقة
وذلك إذا أطلقها في الحيض لا محاسب تلك
الحيضة أجماعا فتجب ثلاثة أقران وبعض وأسم
الثلاثة لا يحتمل ذلك فهذا معارضة بالممثل: —
قلت إن ذلك الأزديا ثبت ضرورة وجوب
التكميل فلا يعيبه إذا الحيضة الواحدة أجماعا
لا تقبل التجزئة فوجب التكميل والثابت لضرورة
العمل بالنصوص لا بعد زيادة التملك الأطهار
والحيض بين الثلاثة على اختلاف المذاهبين وقد
اعترض بأن الثلاثة اسم خاص لا يحتمل الزيادة
والنقصان بأي طريق كان.
وأجيب بعد التسليم بذلك أن أحوال المسلمين
محمولة على الصلاح ما أمكن فالظاهر من حاله
الانبيان بالمشروع وهو الطلاق في حالة الطهر

والاحتراز عن محذور دينه وهو الطلاق في
 الحيض والله أعلم : —
 ص : وكان من حجة من ذهب الى أن الإقرار
 الاظهار أيضا أن قال لما كانت الهاء تثبت في
 عدد المذكر فيقال ثلاثة رجال وتنتفي من
 من عدد المؤنث فيقال ثلاث نسوة فعال الله
 عز وجل ثلاثة قروء فأثبتت الهاء ثبت أنه
 أراد بذلك مذكرا وهو الطهر لا الحيض : —
 ش : اخرج من ذهب الى أن الإقرار هي الأظهار
 أيضا بدخول الهاء في ثلاثة قروء لأن الهاء لا
 تدخل إلا فيما يكون معدودة مذكرا كما في قولك
 ثلاثة رجال. وأما إذا كان معدود مؤنثا
 لا تدخل فيه الهاء كما في قولك ثلاث نسوة فلم
 دخلت الهاء في قوله تعالى ثلاثة قروء علمنا أن
 معدودها مذكور وهو الطهر لا الحيض : —
 ص : فكان من الحجج عليهم في ذلك أن الشيء
 إذا كان له اسمان أحدهما مؤنث والاخر مذكر
 فإن جمع بالمذكر أثبتت الهاء وإن جمع بالمؤنث
 سقطت الهاء من ذلك أنك تقول هذا ثوب
 وهذه ملحفة فإن جمعت بالثوب قلت ثلاثة
 أثواب وإن جمعت بالمحفة قلت ثلاث ملحفات

وكذلك

وكذلك هذه دار وهذا منزل لشيء واحد
 فكان الشيء قد يكون واحدا مسمى باسمين أحدهما
 مذكر والاخر مؤنث فإذا جمع بالمذكر فعل فيه
 كما يفعل في جمع المذكر فثبتت الهاء وإن جمع
 بالمؤنث فعل فيه كما يفعل في جمع المؤنث فاسقطت
 الهاء ففعل ثلاث حيض وإن جمع بالقرور أثبتت
 الهاء ففعل ثلاثة قروء وذلك كله اسمان لشيء
 واحد فانتفى بذلك ما ذكرنا مما احتج فيه المخالف
 لنا : —

ش : هذا الجواب عن الاحتجاج المذكور بتفسيره
 أن يقال إن الحيضة وإن كانت مؤنثا ولكن لفظ
 القرر مذكور وعي فيه جانب اللفظ مع جواز الأمر
 الآخر لأن عادة العرب شاعت في أن المعدود
 إذا كان مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس
 فوجهان لكن اعتبار اللفظ عندهم أولى من
 اعتبار المعنى.

قال القاضي عياض فعلق بعض أصحابنا بدخول
 الهاء في الثلاث في قوله سبحانه وتعالى ثلاثة قروء
 على أن المراد بالإقرار الأظهار ولو أراد الحيض لقال
 ثلاث قروء لأن العرب تدخل الهاء في عدد
 المذكر من الثلاث إلى العشرة ويحذفها من

المؤتث فانها في قوله تعالى ثلاثة قروء يدل على أن المراد الاطهار وهذا غلط لأن العرب قد تراعى في التذكير والثاني اللفظ المقرون به العدد فنقول ثلاث منازل وهي تريد ثلاث ديارا وكانت الدار مؤتثة لأن لفظ المنزل مذكر وقد تغير المعنى أحيانا

قال ابن ربيعة :-

فكان مجتئى دون من كنت أنتى

ثلاث شخصوس كما عبان ومعصر فانث على نفي الشخصوس لا على اللفظ .

وحكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابيا يقول فلون جاءتته كتابي فاحقرها قال فقلت له أفنقول جاءتته كتابي فقال ليس بصحيفة فاحبرانه أنت مراعاة للفظه الصحيحة الذي له يذكروه لما كانت في المعنى هو الكتاب المذكور ص : فاما وجه هذا الباب من طريق النظر فانا قد رأينا الأمة جعل عليها في العدة نصف ما جعل على الحرة فكانت الأمة اذا كانت ممن لا تحيض كان عليها نصف عدة الحرة اذا كانت ممن لا تحيض وذلك شهر ونصف فاذا كانت ممن تحيض جعل عليها ما نفاقهم حيضتان وأريد

بذلك

بذلك نصف ما على الحرة ولقد قال عمر رضي الله عنه بحضرة اصحاب رسول الله عليه السلام لو قدرت أن اجعل حيضته ونصفا لفعلت فلما كان ما على الأمة وهو الحيض لا الاطهار وذلك نصف ما على الحرة ثبت أن ما على الحرة أيضا هو من جنس ما على الأمة وهو الحيض لا الاطهار فثبت بذلك قول الذين ذهبوا في الاقرار الى أنها الحيض وانثنى قول مخالفيهم وهذا قول أبا حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله :-

ثس : وجه النظر والقياس الذي ذكره قوى لأن العدة على الأمة نصف عدة الحرة بلا نزاع فاذا كانت الأمة آيسة تجعل عدتها شهرا ونصفا واذا كانت حائضا تجعل عدتها حيضتان فاذا كان ما عليها من العدة هو الحيض وذلك نصف ما على الحرة ثبت بالضرورة أن ما على الحرة أيضا من جنس ما كان على الأمة وهو الحيض لا الاطهار :-

قوله ولقد قال عمر رضي الله عنه ذكر هذا أكيدا لما قاله من وجوب العدة على الأمة على نص ما يجب على الحرة وبياننا للواجب على الأمة الا عندنا بالحيض لا بالاطهار . الأيرى كقصد قال لو قدرت أن اجعلها حيضته ونصفا أي أن اجعل عدة الأمة حيضته ونصف



حيضة تحقيفا للتصنيف ولكن لما لم تنجز الحيضة
جبلت كاملة فصارت حيضتان الا يرى انه لما
مكن التصنيف الحقيقي في الأشهر جعلت عدتها
شهرًا ونصفًا لا مكان الجزؤ فيه .
ثم ان الطحاوي ذكر ما روى عن عمر رضي
الله عنه معلقا ها هنا .

وأخرج ابن ابي شيبة في مصنفه مسندا ان ابن
عبيدة عن عمر وسمع عمرو بن اوس يقول
اخبرني رجل من ثقيف يقول سمعت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول لو استطعت ان اجعل عدة
الامة حيضة ونصفا فعلت .

وأخرج البيهقي في سننه من حديث حماد بن
زيد عن عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس
ان عمر رضي الله عنه قال لو استطعت ان
اجعل عدة الامة حيضة ونصفا لفعلت
فقال رجل يا امير المؤمنين فاجعلها شهرا
ونصفا فسكت .

قلت هذا الاسناد اصح من الاول لان في
الاول مجهول فافهم .

ص : وقد روى عن رسول الله عليه السلام
في عدة الامة ما حدثنا ابن مرزوق قال

ثنا

ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن اسلم
عن الفاسم عن عائشة قالت قال رسول الله عليه
السلام تعد الامة حيضتين وتطلون وتطليفتين
حد ثنا يزيد بن سنان قال ثنا الصلت بن مسعود
الكجدي عن عمر بن شبيب المصلي عن عبد الله
ابن عيسى عن عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن رسول الله عليه السلام مثله . فدل ذلك
ايضا على ما ذكرنا والله اعلم : —

ث : ذكر حديثين في عدة الامة لانهما على
ما ذكره من اعداد الامة حيضتين : —

احدها اخرج عن عائشة رضي الله عنها رواه

عن ابراهيم بن مرزوق عن ابن عاصم النبيل الغضائفي

ابن مخلد شيخ البخاري عن عبد الحكيم بن عبد العزيز

ابن جريج المكي عن مظاهر بن عيسى وبالظاهر المعجم

وكثر الها، بن اسلم ويقال مظاهر بن محمد بن

اسلم الفرشي المخزومي المدني وثقه ابن حبان

وروى له ابو داود والنزمدي وابن ماجه عن

الفاسم بن محمد بن ابي بكر الصدي ثور رضي الله عنهم

عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها .

واخرج ابو داود نا محمد بن مسعود قال نا ابو

عاصم عن ابن جريج عن مظاهر عن الفاسم بن محمد

عن عائشة عن النبي عليه السلام قال طلاق الأمة
تطليقتان وقرؤها حيفتان قال أبو داود قال
أبو عاصم حدثني مظا هرا قال حدثني القاسم
ابن محمد عن عائشة عن النبي عليه السلام مثله إلا
أنه قال وعدتها حيفتان .

وأخرجه الترمذي نا محمد بن يحيى النيسابوري
قال نا أبو عاصم عن ابن جريج قال حدثني مظا هرا
ابن أسلم قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة
أن رسول الله عليه السلام قال طلاق الأمة
تطليقتان وعدتها حيفتان .

وأخرجه ابن ماجه نا محمد بن بشار نا أبو عاصم
إلى آخره نحوه . وقال الترمذي حدثني عائشة
حديث غريب لا يعرف مرفوعاً إلا من حديث
مظا هرا بن أسلم ومظا هرا بن أسلم لا يعرف له
في العلم غيره هذا الحديث . وقال أبو داود حديث
مجهول . وقال الخطابي هو حديث ضعيف . وقال
البيهقي مظا هرا بن أسلم مجهول .

قلت أما قول الترمذي لا يعرف له في العلم غيره
هذا الحديث يرويه ما رواه أبو أحمد بن محمد
باستناد عن مظا هرا بن أسلم عن أبي سعيد المقبري
عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام كان

يفراً

يفراً عشر آيات من آخر آل عمران كل ليلة .
وأما قول أبي داود وهو حديث مجهول يعني كجها
مظا هرا فغير مسلم لأنه كيف يكون مجهولاً وقد
روى عن الأئمة الكبار مثل ابن جريج والثوري
وأبي عاصم النبيل .

وأما قول الخطابي أن الحديث ضعيف غير مسلم
أيضاً لأن مظا هرا وثقه ابن حبان على ما ذكرنا
وقال الحاكم في المستدرک له يذكره أحد من مفندي
مشايخنا بجرى فالحديث اذن صحيح ويشده أيضاً
الحديث الثانی وهو حديث عبد الله بن عمر
الذي رواه من أصحاب السنن ابن ماجه وقال ثنا
محمد بن طريف وابراهيم بن سعيد الجوهري فالأثنا
عمر بن شبيب المسمي عن عطية عن ابن عمر قال
قال رسول الله عليه السلام طلاق الأمة اثنتان
وعدها حيفتان .

وأخرجه الطحاوي عن يزيد بن سنان عن الصلت
ابن مسعود بن طريف الجحدري شيخ مسلم عن عمر
ابن شبيب بن عمر المسلمي المذبحي الكوفي فيه مقال
فمن يحيى ليس بثقة . وقال النسائي ليس بالقوي
وقال ابن حبان كان شجاعاً صدوقاً ولكنه كان مخطئاً
كثيراً . والمسلم بضم الميم وسكون السين المهملة نسبة

رواه
البيهقي

الى بنى مسلية وهو يروى عن عبد الله بن عيسى
ابن عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري الكوفي روى
له الجماعة عن عطية بن سعد بن جنادة العوفي
الجدلي القيسي الكوفي فيه مقال فمن احمد ضعيف
الحديث وعن ابي زرعة لين . وعن يحيى بن معين
صالح روى له الاربعة غير الترمذي فهذا الحديثان
يشهد بعضهما بعضا ولا سيما وافهما ما روى عن تذكركم
من الصحابة والتابعين من قولهم طلاق الامة ثنتان
وعدتها حيفتان .

ويستفاد منهما احكام . الاول فيه دلالة صريحة
ان عدة الامة حيفتان . وقال ابن حزم في المحلى
مذهب جمهور السلف من الصحابة والتابعين ان عدة
الامة حيفتان وصح عن عمر وابنه وزيد بن ثابت
رضي الله عنهم .

وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا علي بن مسهر عن
سعيد بن حبيب المعلم عن الحسن بن علي رضي الله
عنه عدة الامة حيفتان فان لم تكن تحيض فشهرا
ونصف وكذا روى عن سعيد بن المسيب وابراهيم
الخنفي وسالم بن عبد الله والحسن البصري والزهري
وعطاء بن ابي رباح والشعبى وهذا كله حجة على
الشافعي ومن تبعه من ان عدة الامة طهران

الثاني

الثاني فيه دلالة على ان المراد من الاقراء الحيض
لا الاطهار لانه اذا ثبت ان عدة الامة حيفتان
كانت عدة الحرة ثلاث حيض . وثبت ان الاقراء
هي الحيض مع ما نأيد بحديث المستحاضة تدع الصلاة
ايام اقربائها . وقوله عليه السلام في سبايا اوطاس
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تضع
حيضه .

الثالث فيه دلالة صريحة ان عدة الطلاق تعتبر
بحال المرأة لان النبي عليه السلام جعل طلاق وجنس
الامه ثنتين لانه ادخل لام الجنس على الامة في
رواية ابي داود وطلاق الامة تطليقتان كما قال
طلاق كل امة ثنتان من غير فصل بينهما اذا كان
زوجها عبدا او حرا وهذا ايضا حجة على الشافعي
ومن تبعه في قولهم عدة الطلاق يغيب بالرجاك
ص : باب المطلقة طلاقا بالثنا ما اذا
لها على زوجها في عدتها

ش : اى هذا باب في بيان ما يجب على الرجل
لامرأته اذا طلقها طلاقا بالثنا : —

ص : حدثنا صالح بن عبد الرحمن الانصاري قال
ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال انا مغيرة
وحسين واسعث واسماعيل بن ابي خالد وداود

وسيار ومجالد عن الشعبي قال دخلت على
فاطمة بنت قيس بالمدينة فسألها عن قضاء رسول
الله عليه السلام عليها فقالت طلقتني زوجي
البنة فخاصمتني الى رسول الله عليه السلام في
السكن والنفقة ولم يجعل لي سكن ولا نفقة وأمرني
أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم. وقال مجالد
في حديثه يا بنت قيس إنما النفقة والسكن على
من كانت له الرجعة :-

حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد
ابن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى قال حدثني أبو
سلمة قال حدثتني فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو
ابن حفص المخزومي طلقها بثلاث مائة من نفقة
فاستقلتها وكان النبي عليه السلام بعثه نحو اليمن
فانطلق خالد بن الوليد رضي الله عنه في نفر من
بنو مخزوم الى النبي عليه السلام وهو في بيت ميمونة
فقال يا رسول الله إن أبا عمرو بن حفص طلق
فاطمة ثلاثاً فهل لها نفقة فقال النبي عليه السلام
ليس لها نفقة ولا سكن وأرسل اليها أن تنتقل
الى أم شريك ثم أرسل اليها أن أم شريك يا أيها
المهاجرون الأولون فانتقلوا الى ابن أم مكتوم
فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك :-

حدثنا

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا بشر بن بكر قال حدثني
الأوزاعي فذكر بأسناد مثله :-
حدثنا محمد بن نصر قال قرئ على شعيب بن الليث
أخبرك أبو بكر عن عمران بن أبي اليسر عن أبي سلمة
أنه قال سألت فاطمة بنت قيس فأخبرتني أن زوجها
المخزومي طلقها وأنه أبا أن ينفق عليها فجاءت
الى رسول الله عليه السلام فأخبرته فقال رسول
الله عليه السلام لا نفقة لك انتقلي الى ابن أم مكتوم
فكوفي عنده فإنه رجل أعشى تصنعين ثيابك عنده :-
حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا
الليث فذكر بأسناده مثله :-

حدثنا روح بن الفرج قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن
بكير قال حدثني الليث عن أبي الزبير المكي أنه سأل
عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو بن حفص عن
طلاق جده أبي عمرو وفاطمة بنت قيس فقال له
عبد الحميد طلقها البنة ثم خرج الى اليمن ووكّل عياش
ابن أبي ربيعة فأرسل اليها عياش بعض النفقة فسخطها
فقال لها عياش مالك علينا من نفقة ولا مسكن
فهذا رسول الله عليه السلام فسليده فسألت
رسول الله عليه السلام بما قاله فقال ليس لك
نفقة ولا مسكن ولكن مناع بالمعروف وأخرج عنهم

فقلت أخرج الى بيت أم شريك فقال لها النبي عليه السلام ان بينها يوطأ انتقل الى بيت عبد الله ابن أم مكتوم فهو اقل والطننة :-
حدثنا روح قال ثنا يحيى قال حدثني الليث عن عبد الله ابن يزيد مولى الأسود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس نفسها بمثل حديث الحديث الليث عن أبي الزبير حرفا بحرف :-

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب ان مالكا أخبره عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أنها سألت عمرو بن حفص طلقها البينة وهو غائب فأرسل اليها وكيد بشمير فحفظته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت الى رسول الله عليه السلام فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة واعندى في بيت أم شريك :-

حدثنا نصر بن مرزوق وابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني حميل عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة أن فاطمة بنت قيس حدثته عن رسول الله عليه السلام فذكر مثلها سواء :-

حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يحيى بن عبد الله قال حدثني

حدثني الليث فذكر بأسناده مثله وزاد فأنكر الناس عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل أن تحل :-

حدثنا فهمد قال ثنا علي بن سعيد قال ثنا اسمعيل ابن أبي كثير عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أنها كانت تحت رجل من بني مخزوم فطلقها البينة فأرسلت الى أهله تبغى النفقة فقالوا ليس لك علينا نفقة فبلغ ذلك رسول الله عليه السلام فقال ليس لك عليهم النفقة وعليك العدة فانتقل الى أم شريك ثم قال ان أم شريك يدخل عليها أخرها من المهاجرين فانتقل الى ابن أم مكتوم :-

حدثنا ربيع المؤذن وسليمان بن شعيب قال ثنا أسد قال ثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن فاطمة بنت قيس أنها استفتت النبي عليه السلام حين طلقها زوجها فقال لها النبي عليه السلام لا نفقة لك عنده ولا سكنى وكان يأنسها أصحابه فقال اعندى عند ابن أم مكتوم فأنه أعمى :-
حدثنا روح بن الفرج قال ثنا احمد بن صالح قال ثنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن



ابن عاصم بن ثابت ان فاطمة بنت قيس اخبرته
 وكانت عند رجل من بني مخزوم فاجبرته
 انه طلقها ثلثا وخرج الى بعض المغازي وامر
 وحيد له ان يعطيها بعض النفقة فاستقلتها
 فانطلقت الى احدى نساء النبي عليه السلام
 فدخل النبي عليه السلام وهي عندها فقالت
 يا رسول الله هذه فاطمة بنت قيس طلقها
 فلون فارسل اليها بعض النفقة فردتها وزعم
 انه شيء تطول به قال صدق وقال النبي عليه
 السلام انتقل الى ام شريك فاعندى عندها
 ثم قال ان ام شريك يكثر عواردها ولكن انتقل
 الى عبد الله بن ام مكتوم فانه اعمى فاشتمت
 الى عبد الله فاعندت عنده حتى انقضت عدتها
 حدثنا ابن حزم قال ثنا ودهب قال ثنا شعيب
 عن ابي بكر بن ابي الجهم قال دخلت انا وابوسلمة
 على فاطمة بنت قيس فحدثت ان زوجها طلقها
 طلاقا بائنا وامر ابا حفص بن عمر ان يرسل اليها
 بنفقة خمسة اوساق فانت النبي عليه السلام
 فقالت ان زوجي طلقني ولم يجعل لي سكنى ولا
 نفقة ولا سكن فقال صدق فاعندى في بيت
 ام مكتوم ثم قال ابن ام مكتوم رجل يعشى

فاعندى

فاعندى في بيت ابن فلان: —
 حدثنا فهد قال حدثني محمد بن سعيد قال انا شريك
 عن ابي بكر بن سير قال دخلت انا وابوسلمة على فاطمة
 بنت قيس وكان زوجها قد طلقها ثلثا فقالت
 انيت النبي عليه السلام فلم يجعل لي سكنى ولا
 نفقة: —
 حدثنا فهد قال ثنا ابواليمان قال انا شعيب عن
 الزمري قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن فاطمة بنت قيس عن رسول الله
 عليه السلام نحوه: —
 ثمن: هذه سنة عشر طريفا كلها صحاح: —
 الاول عن صالح بن عبد الرحمن الانصاري
 عن سعيد بن منصور الخراساني شيخ مسلم وابي
 داود عن هشيم بن بشير عن مغيرة بن مقسم
 الضبي الكوفي الفقيه الاعمى روى له الجماعة: —
 وحصين بن حماد بن عبد الرحمن الكوفي
 روى له الجماعة: —
 واشعث بن سوار الكندي الكوفي روى له مسلم
 متابعه والاربع: —
 واسم عيل بن ابي خالد لمرز الجليل الكوفي روى
 له الجماعة: —



ابن عاصم بن ثابت ان فاطمة بنت قيس اخبرته
 وكانت عند رجل من بني مخزوم فاحبرته
 انه طلقها ثلاثا وخرج الى بعض المغازي وامر
 وكيد له ان يعطيها بعض النفقة فاستقلها
 فانطلقت الى احدى نساء النبي عليه السلام
 فدخل النبي عليه السلام وهو عندها فقالت
 يا رسول الله هذه فاطمة بنت قيس طلقها
 فدون فارسل اليها بعض النفقة فردتها وزعم
 انه شئ تطول به قال صدق وقال النبي عليه
 السلام انتقل الى ام شريك فاعندى عندها
 ثم قال ان ام شريك يكثر عواردها ولكن انتقل
 الى عبد الله بن ام مكتوم فانه اعمى فاثقلت
 الى عبد الله فاعندت عنده حتى انقضت عندها
 حدثنا ابن مزيار قال ثنا اوس بن قيس قال
 عن ابي بكر بن ابي الجهم قال دخلت انا وابوسلمة
 على فاطمة بنت قيس فحدثت ان زوجها طلقها
 ثلاثا فابائنا وامر ابا حفص بن عمر ان يرسل اليها
 بنفقة خمسة اوساق فانت النبي عليه السلام
 فقالت ان زوجي طلقني ولم يجعل لي سكنى ولا
 نفقة ولا سكن فقال صدق فاعندى في بيت
 ابنت ام مكتوم ثم قال ابن ام مكتوم رجل يفتي

فاعندى

فاعندى في بيت ابن فلان: —
 حدثنا فهد قال حدثني محمد بن سعيد قال انا شريك
 عن ابي بكر بن ابي الجهم قال دخلت انا وابوسلمة على فاطمة
 بنت قيس وكان زوجها قد طلقها ثلاثا فقالت
 انيت النبي عليه السلام فلم يجعل لي سكنى ولا
 نفقة: —
 حدثنا فهد قال ثنا ابو اليمان قال انا شعيب عن
 الزهري قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن فاطمة بنت قيس عن رسول الله
 عليه السلام نحوه: —
 ثمن: هذه سنة عشر طر بها كلها صحاح: —
 الاول عن صالح بن عبد الرحمن الانصاري
 عن سعيد بن منصور الخزازي شيخ مسلم وابو
 داود عن هشيم بن بشير عن مغيرة بن مقسم
 الضبي الكوفي الفقيه الاعمش روى له الجماعة: —
 وحصان بن عبد الرحمن السلمي الكوفي
 روى له الجماعة: —
 واشعث بن سوار الكندي الكوفي روى له مسلم
 من اربعة والاربعين: —
 واسماعيل بن ابي خالد لمرمر البجلي الكوفي روى
 له الجماعة: —

وداود بن ابي هذيل روى له الجماعة
وسيار بالياء اخر الحروف المشددة ابو الحكم الغزالي
الواسطي روى له الجماعة

ومحمد بن عيسى بن سعيد الكوفي فيه
مقال فمن يحيى لا يخرج حديثه وعنه ضعيف
واللهي الحديث . وقال النسائي ثقة وعنه ليس
بالقوي روى له الاربعون ومسلم مقرونا بغيره
سبعينهم عن عامر الشعبي قال دخلت على فاطمة
بنت قيس بن خالد الفرشبة الفهرية الصمالية
أخت الصالح بن قيس

وأخرجه مسلم حديثي زهير بن حرب قال ثنا
قال أنا سيار وحصين والمغيرة وأشعث ومجاهد
واسماعيل بن ابي خالد وداود كلهم عن الشعبي قالت
دخلت على فاطمة بنت قيس فسالنها عن قضاء رسول
الله عليه السلام فقالت طلقها زوجها البنت قالت
فما صمته الى رسول الله عليه السلام في السكن والنفقة
قالت فلم يجعل لي سكني ولا نفقة وأمرني ان أعتد
في بيت أم مكتوم

قوله فقالت طلقني زوجي البنت وفي رواية مسلم
فطلقها زوجها قالوا هذا هو الصحيح الذي جاءت
به الرواية من الحفاظ واسم زوجها ابو عمر بن حفص

على

على ما يأتي في الطريق الثاني
وقوله البنت صفة لمصدر محذوف أي طلاقا البنت
أو وهو منصوب بفعل محذوف تقديره وبنت
طلاق البنت ويفسرهما رواية أخرى يا رسول الله

طلقني ثلاثا
قوله في بيت ابن أم مكتوم واسمه عمرو بن قيس
وقيل زياد بن الأحمر وقيل عبد الله هو مؤذن
البنو عليه السلام واسم أم مكتوم عاتكة
ويستفاد منه أحكام الأول أن المبانة ليس
لها النفقة والسكن وفيه الخلاف على ما يأتي
الثاني أن المرأة غير واجب عليها أن تحجب

من الإعمى ^{نهيان}

فان قيل قد روي عن أم سلمة قالت دخل
عني رسول الله عليه السلام وأنا وميمونة جالستان
فاستأذن علي بن أم مكتوم الإعمى فقال اجنبا
صنه فقلنا يا رسول الله ليس بالإعمى فقال أعميا وان
أثما السما نبصرانه ففي هذا دليل على أنه واجب
على المرء أن يحجب امرأته عن الإعمى ويشهد له قوله
تعالى قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن

قلت نهان مجهول لم ير وعنه غير ابن شهاب روى
عنه حديثين أحدهما هذا والاخر حديث الكاتب اذا

كان معه ما يؤذى وجب الاحتجاب منه وهذا
 الحديثان لا أصل لهما .
 وحديث فاطمة بنت قيس حديث صحيح الإسناد والرجح
 به لازمة .
 وحديث نيهان لا تقوم به حجة .
 وقال أبو داود بعد أن ذكر حديث نيهان عن أم
 سلمة وهذا الأزوج النبي عليه السلام خاصة .
 الثالث في الإشارة إلى جواز اخراج المعتدة من
 بينها الذي طلقت فيه إذا أذت ومخشت على أهل
 الدار قال الله تعالى ولا تخرجوهن إلا بآنيين
 بفاحشة مبينة . قال ابن عباس هو الشوز وسوء
 الخلق وقيل هو أن تباقي فاحشة فتخرج لإقامة الحد
 وقيل الفاحشة بذاتها على أهل زوجها .
 الرابع في جواز استئناء المرأة وسماع المفتي كدهما
 الثاني عن محمد بن عبد الله بن ميمون الاسكندراني
 شيخ أبي داود والنسائي عن الوليد بن مسلم الكاشغري
 عن عبد الرحمن بن عمرو والأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير
 عن أبي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف
 عن فاطمة بنت قيس .
 وأخرجه أبو داود عن محمود بن خالد عن الوليد
 عن أبي عمرو وهو الأوزاعي عن يحيى بن أبي سلمة

عن

عن فاطمة بنت قيس إلى آخره نحوه : —
 قوله أن ابن عمرو بن حفص هكذا قال الأوزاعي
 عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وكذا قال مالك
 عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة وكذا الزهري
 عن أبي سلمة وعن عبید الله بن عبد الله عن أبي
 سلمة . وقال شيبان وابن العطار عن يحيى بن أبي
 حفص بن عمرو وقليب والمخفوط ما قالت الجماعة
 وذكر الأولين عن النسائي أن اسم أبي عمرو وهذا
 أحمد . وقال الفاضل الأشهر في اسمه عبد الحميد
 وقيل اسمه كنيته : —
 قوله فانطلق خالد بن الوليد رضي الله عنه انما مشى
 خالد بن الوليد في هذا الأمر لأن أبا عمرو بن
 حفص كان ابن عم خالد بن الوليد رضي الله عنهما
 قوله ان أم شريك هي أم شريك بنت زوران العامرية
 ويقال الأنصارية ويقال الدوسية يقال اسمها غزيرة
 ويقال غزيرة ويقال في التي وهبت نفسها للنبي عليه
 السلام : —
 قوله ان أم شريك يائسها المهاجرون فيه دلالة على
 جواز زيادة الرجال المرأة اذا امتوا عليها
 فان قيل كيف أجاز رسول الله عليه السلام لأم شريك
 أن تتجمع بالرجال ولما تجز ذلك لفاطمة بنت قيس

حتى قال لها فانتقل الى ابن ام مكتوم مع ان كلا
 منهما عورة .
 قلت لانه عليه السلام علم ان ام شريك من
 السترو والاحتجاب بحال ليست عليه فاطمة بنت
 قيس ولعل شأنها ان تفقد فضلا لا تخموز فاحترز
 ام شريك ويحتمل ان تكون فاطمة ليست من
 الفواعل و ام شريك من الفواعل فليس عليها
 جناح عالم نثرين بزينة فهذا اكله فرق بين
 ام شريك وفاطمة ولا ختلا في الحالين ام
 فاطمة ان نصبر الى ابن ام مكتوم الاصح حيث
 لا يراها هو ولا غيره من الرجال في بيته
 الثالث عن ربيع بن سليمان المودن صاحب
 الشافعي عن بشر بن بكر النخعي عن عبد الرحمن
 الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن
 فاطمة بنت قيس .
 وأخرجه مسلم حدثني محمد بن رافع قال ثنا حسين
 ابن محمد قال ثنا شيبان عن يحيى وهو ابن أبي
 كثير قال أخبرني أبو سلمة أن فاطمة بنت قيس
 أخت الصمالي بن قيس أخبرته أن أبا حفص
 ابن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق
 الى اليمن فقال لها اهلها ليس لك علينا نفقة

فاطمة

فانطلق

فانطلق خالد بن الوليد رضي الله عنه ونفرانوا
 رسول الله عليه السلام في بيت ميمونة فقبالوا
 ان ابا حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة
 فقال رسول الله عليه السلام ليست لها نفقة
 وعليها العدة وارسل اليها ان لا تستقينين منك
 فامرها ان تنتقل الى ام شريك ثم ارسل اليها
 ان ام شريك يايتها المهاجرون الأولون فانطلقني
 الى ابن ام مكتوم الأعمى فانك اذا وضعت
 خمارك لم يرك فانطلقت اليه فلما مضت عدتها
 انكحها رسول الله عليه السلام اسامة بن زيد
 ابن حارثة :-

الرابع عن محمد بن نصر بن سابق الخولاني عن شعيب
 ابن الليث عن أبيه الليث بن سعد عن عمران بن
 أبي اسلم المصري العامري عن أبي سلمة عبد الله عن
 فاطمة بنت قيس .
 وأخرجه مسلم ناقله بن سعيد قال ناقله عن
 عمران بن أبي اسلم عن أبي سلمة قال سألت فاطمة
 بنت قيس الى آخره نحوه سواء :-
 الخامس عن زوج بن الفرج الفطازي المصري عن
 عمرو بن خالد بن فروخ الحراني نزيل مصر و شيخ
 البخاري عن الليث بن سعد عن عمران بن أبي اسلم

عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس
وأخرج البيهقي من حديث الليث عن عمران بن
أبي أسير عن أبي سلمة سألت فاطمة فآخبرتني
أن زوجها المخزومي طلقها فآبى أن يتفق عليها
فجاءت إلى رسول الله عليه السلام وقال لا نفقة
لك واذلعي إلى ابن أم مكتوم فكوني عنده فإنه
أعشى نضعين ثيابك عنده . —

السابع عن روح بن الفرج القطان أيضا
عن يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المصري شيخ
البخاري عن الليث بن سعد المصري عن أبي
الزبير محمد بن مسلم الملكي عن عبد الحميد
ابن عبد الله بن أبي عمرو بن حفص بن المغيرة
ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم عن طلاق جده
أبي عمرو وفاطمة بنت قيس إلى آخره . —
وعبد الحميد هذا ذكره ابن جبان في الثقات
وجده هو أبو عمرو زوج فاطمة بنت قيس
وقد ذكرناه عن قريب . —

قوله فاطمة بنت قيس منصوب لأنه مفعول
المصدر المضاف إلى فاعله أعني قوله عن طلاق
جده . —

قوله و وكل عياش بن أبي ربيعة أي وكل

أبو عمرو

أبو عمرو ولما خرج إلى اليمن عياش بن أبي ربيعة
عمرو القرشي المخزومي الصحابي . —
قوله فسخطها أي فسخطت فاطمة بعض النفقة
الذي أرسله عياش ونانيت الضمير باعتبار
النفقة لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه حكمه
من السخط وهو الكراهة للشيء وعدم الرضا به
وجاء سخط مثل سقمه وسخط مثل سقمه . —

قوله فليد أصله أسأله فحذف المخزومين
قوله إن يذنها يوطأ من وطئ برجله على كذا أو أراد
أن يذنها فيه ناس كثير . —

قوله أقل واطئة أي أقل من حيث الأرجل الواطئة
وتجوز أن تكون الواطئة هنا مصدرًا مثل الكاذبة
أي أقل وطاقًا وأراد به أقل دخول الناس فيه .

واعلم أن أبا القاسم البغوي روى في معجمه في ترجمة
أبي عمرو بن حفص ثنا وهيب بن بغيبة إننا خالد بن
عبد الله الواسطي عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير
عن عبد الحميد عن أبي عمرو وكانت تحت فاطمة
بنت قيس فطلقها فأنت النبي عليه السلام فقال
لأنفمة لك انتهى . —

فهذا يدل ظاهرا أن عبد الحميد روى هذا الحديث
عن جده أبو عمرو بن حفص المذكور وطريق

الطحاوي المذكور كنت عن هذا وانما
 فيه سؤال ابي الزبير عن عبد الحميد واحبار
 عبد الحميد اياه بالقصة فقط :-
 السابع عن روح بن الفرج ايضا عن يحيى بن
 عبد الله بن بكير ايضا عن الليث بن سعد ايضا
 عن عبد الله بن يزيد القرشي المخزومي المدني
 المقرئ الاسود بن مولى الاسود بن سفيان روى
 له الجماعة عن ابي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن
 ابن عوف عن فاطمة بنت قيس نفسها الى آخره
 انما قال نفسها بالثاثير ليدل على ان ام سلمة
 روت هذا الحديث عن فاطمة بدو واسطة
 بينهما بخلاف الطريق الذي قبله فان عبد الحميد
 المذكور فيه لم يرو عن نفس الشخصية وانما اخبر
 بالفضيلة لابي الزبير المكي حين سأل :-
 قوله حرفا بحرف يعني من غير اختلاف كلمة ولا
 تغيير لفظ من حديث الليث عن ابي الزبير المذكور
 في الطريق السابق :-
 الثامن عن يونس بن عبد الاعلى عن عبد الله
 ابن وهب الى آخره .
 واخرجه مسلم نا يحيى بن يحيى قال قرأت على
 مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن

فاطمة بنت
 اخبر

سفيان

سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة
 بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة
 وهو غائب فارسل اليها وكيلة بشعر فخطبته
 فقال والله مالك علينا من شيء فجات رسول
 الله عليه السلام فذكرت ذلك له فقال ليس لك
 عليه نفقة فامرها ان تعقد في بيت ام شريك
 ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي اعندى عند
 ابن ام مكتوم فانه رجل اعشى تصعين ثيابك فاذا
 حلكت فاديني قالت فلما حللت ذكرت له ان
 معاوية بن ابي سفيان وابا جهم خطباني فقال
 رسول الله عليه السلام اما ابوجهم فلا يضع
 عصاه عن عاتقه . واما معاوية فصعلوك لا
 مال انكبي اسامة بن زيد فكرهته ثم قال انكبي
 اسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغضبنا
 التاسع عن نصر بن مرزوق وابراهم بن ابي
 داود البرلسي كلاهما عن عبد الله بن صالح شيخ
 البخاري عن الليث بن سعد عن عجيل بن العيين
 ابن خالد الايلي عن محمد بن مسلم بن شهاب
 الزهري عن ابي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن
 عوف عن فاطمة بنت قيس
 واخرجه الطبراني مختصرا ثنا محمد بن عبد الرحيم



ابن نمير المصري ثنا سعيد بن عفير نا الليث عن
 عقيل بن ابن شهاب عن ابى سلمة بن عبد الرحمن
 عن فاطمة بنت قيس انها كانت عند ابى عمرو بن
 حفص بن المغيرة فطلقها ثلاث تطلقات فجاءت
 رسول الله عليه السلام فاستنفت في خروجها
 من بيتها فامرها ان تنتقل الى ابن ام مكتوم
 واخرجه مسلم حدثني محمد بن رافع قال ثنا جبير
 قال ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابى سلمة
 الى آخره نحوه :-

العاشر عن رُوخ بن الصريح الفطان عن يحيى بن
 عبد الله بن بكير شيخ البخاري عن الليث بن سعد
 عن عقيل بن خالد عن الزهري عن ابى سلمة عن فاطمة
 بنت قيس :-

واخرجه البيهقي من حديث عقيل عن ابن شهاب
 اخبرني ابوسلمة ان فاطمة بنت قيس وهي اخت
 الضحالة بن قيس اخبرته انها كانت تحت ابى عمرو
 ابن حفص فطلقها ثلاثا فامر وكيلها بتفقة
 فرعبت عنها فقال مالك علينا نفقة فجاءت
 رسول الله عليه السلام فآلته عن ذلك فقال
 لها صدق ونقلها الى ابن ام مكتوم فانكر الناس
 عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل ان تحل

واخرجه ابوداود

واخرجه ابوداود ثنا يزيد بن خالد الرملي قال ثنا
 الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابى سلمة عن فاطمة
 بنت قيس انها اخبرته انها كانت عند ابى حفص بن
 المغيرة وان اباحفص بن المغيرة طلقها ثلاث تطلقات
 فرعبت انها جاءت رسول الله عليه السلام فاستنفت
 في خروجها من بيتها فامرها ان تنتقل الى ابن ام مكتوم
 الا عمى فابى مروان ان يصدق حديث فاطمة في خروج
 المطلقة من بيتها قال عمروة انكرت عائشة على فاطمة
 بنت قيس قال ابوداود وكذلك رواه صالح بن
 كيسان وابن جريج وشعيب بن ابى حمزة كلهم
 عن الزهري :-

الحادي عشر عن فهد بن سليمان عن علي بن سعيد
 ابن شداد عن اسما عيل بن ابى كثير الانصاري المديني
 عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المديني
 عن ابى سلمة عن فاطمة :-

واخرجه مسلم عن ابى بكر بن ابى شيبه عن محمد بن بشر
 عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن فاطمة بنت قيس
 الى آخره نحوه :-

الثاني عشر عن ربيع المؤدة صاحب الشافعي وسليمان
 ابن شعيب الكيساني كلاهما عن اسد بن موسى عن
 محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابى ذئب عن الحارث

ابن عمير المصري ثنا سعيد بن عفير نا الليث عن
عقيل بن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن فاطمة بنت قيس أنها كانت عند أبي عمرو بن
حفص بن المغيرة فطلقها ثلاث تطلقات فجاءت
رسول الله عليه السلام فاستغثت في خروجها
من بيتها فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم .
وأخرجه مسلم حدثني محمد بن رفاع قال ثنا جبير
قال ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة
إلى آخره نحوه : —

العاشر عن روح بن الفرج الفطازن عن يحيى بن
عبد الله بن بكير شيخ البخاري عن الليث بن سعد
عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أبي سلمة عن فاطمة
بنت قيس : —

وأخرجه البيهقي من حديث عقيل عن ابن شهاب
أخبرني أبو سلمة أن فاطمة بنت قيس وهي أخت
الضحاك بن قيس أخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو
ابن حفص فطلقها ثلاثا فأمر وكيلها بتفقة
فرعت عنها فقال مالك علينا نفقة فجاءت
رسول الله عليه السلام فأنه عن ذلك فقال
لها صدق ونقلها إلى ابن أم مكتوم فأنكر الناس
عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل أن تحل

وأخرجه أبو داود

وأخرجه أبو داود ثنا يزيد بن خالد الرملي قال ثنا
الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة
بنت قيس أنها أخبرته أنها كانت عند أبي حفص بن
المغيرة وإن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاث تطلقات
فرحمت أنها جاءت رسول الله عليه السلام فاستغثت
في خروجها من بيتها فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم
الأيمن فابن مروان أن يصدق حديث فاطمة في خروج
المطلقة من بيتها قال عمرو أنكرت عائشة على فاطمة
بنت قيس قال أبو داود وكذلك رواه صالح بن
كيسان وابن جريج وشعيب بن أبي حمزة كلهم
عن الزهري : —

الحادي عشر عن فهد بن سليمان عن علي بن سعيد
ابن شداد عن أسامة بن عمار عن أبي كثير الأنصاري المدني
عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني
عن أبي سلمة عن فاطمة .

وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبه عن محمد بن بشر
عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس
إلى آخره نحوه : —

الثاني عشر عن ربيع المؤدب صاحب الشافعي وسليمان
ابن شعيب الكيسان في كلاهما عن أسد بن موسى عن
محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذؤيب عن الحارث

ابن عبد الرحمن الفرشي المديني خال ابن ابي ذئب عن
ابي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان الفرشي العامري المديني كلاهما
عن فاطمة بنت قيس .

واخرجه الطبراني نا حفص بن عمر السدي وصي ثناء عام
ابن علي نا ابن ابي ذئب عن اكارث بن عبد الرحمن
الفرزي بن عبد الله بن قسيط عن ابي سلمة
ابن عبد الرحمن وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي وكان
يرزقني طعاما فيه شيء وكنت امرأة ليس لي احد
فقلت والله لئن كانت لي نفقة فاد طلبتها فالتفت
النبي عليه السلام فقال لا نفقة لك ولا سكني

اعثدي عن ابن ام مكتوم فانه اعشى : —
الثالث عشر عن روح بن الفرج الفطاني عن احمد
ابن صالح المصري المعروف بابن الطبراني الحافظ المبرز
وشيخ البخاري وابي داود محمد بن عبد الرزاق بن همام
صاحب المصنف عن عبد الملك بن عبد العزيز بن
جرج عن عطاء بن ابي رباح عن عبد الرحمن بن
عاصم بن ثابت الجازي عن فاطمة بنت قيس .
واخرجه النسائي انا عبد الحميد بن محمد ثنا مخلد قال
ثنا ابن جريج عن عطاء قال اخبرني عبد الرحمن بن

عاصم

عاصم ان فاطمة بنت قيس اخبرته وكانت عند
رجل من بني مخزوم انه طلقها ثلاثا وخرج عنها
الى بعض المغازي وامرو بكيله ان يعطيها بعض
النفقة فتقاتلها فانطلقت الى بعض نساء النبي عليه
السلام فدخل رسول الله عليه السلام وهي عندها
فقاتت يا رسول الله هذه فاطمة بنت قيس طلقها
فلان فارسل اليها ببعض النفقة فردتها وزعم انه
شيء فطول به قال صدق قال النبي عليه السلام فانتقل
الى ام كلثوم فاعثدي عندها ثم قال ان ام كلثوم
امرأة يكثر عوادها فانتقل الى عبد الله بن ام مكتوم
فانه اعشى فانطلقت الى عبد الله فاعثدت عنده
حتى انقضت عدتها ثم خطبها ابواجهم ومعاوية بن
ابي سفيان فجاءت رسول الله عليه السلام تسامره
فيهما فقال اما ابواجهم فرجل اخاف عليك قسقا شنة
للعصا . واما معاوية فرجل املق من المال فزوجت
اسامة بن زيد بعد ذلك : —
قوله تطول به أي تعضل به وتبرع في غير وجهي
عليه : —

قوله قسقا شنة وقع في اصل الحافظ المنذري بخطه
بالقافين والشديين المجهنين . وقال صاحب النهاية
والهمزوى بالقافين والسديين المهملين وهو الصواب



ومعناه تحريكه نفعما عند الضرب يقال قسقس
 الرجل في مثيلته اذا اُسرع : —
 الرابع عشر عن ابراهيم بن مرزوق عن وهب بن
 جرير عن شعبة عن ابي بكر بن ابي الجهم وهو ابو بكر
 ابن عبد الله بن ابي الجهم الفرشي العدوي وقد
 ينسب الى جده واسم ابي الجهم صحير ويقال عبيد
 ابن حذيفة بن غانم وثقه يحيى وابن حبان وروى
 له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه
 واخرج ابن ماجه مختصرا ثنا ابو بكر بن ابي شيبة
 وعلي بن محمد قال ثنا وكيع عن سفيان عن ابي بكر
 ابن ابي الجهم صحير العدوي قال سمعت فاطمة بنت
 قليس تقول ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها
 رسول الله عليه السلام سكنى ولا نفقة : —
 قوله رجل يغشى بضم الياء اخرج حروف وسكون
 الفين وفتح الشين المعجمين اى يقرب واراد انه ياتي
 اليه ناس كثير وهذه الرواية مخالفة لسائر الروايات
 فان في سائر الروايات المأمور لها عدم السكنى
 عنده والانتقال الى ابن فلان وهو محجوب
 والله اعلم : —

الخامس عشر عن فهد بن سليمان عن محمد بن
 سعيد بن الاصبهاني شيخ البخاري عن شريك بن

عبد الله

ابا السكنى للاعتد
 عند ابن ام مكنوم
 وعلمه بانة اعمر في
 هذه الرواية المأمور لها

عبد الله النخعي عن ابي بكر بن ابي الجهم صحير الى آخره واخره الطبري ناعلي بن
 رخلت انا وابوسلمة الى آخره نحوه سواء : —
 السادس عشر عن فهد ايضا عن ابي اليمان الحكيم
 ابن نافع شيخ البخاري عن شعيب بن ابي حمزة دينار
 البصري عن محمد بن مسلم الزهري عن عبيد الله بن الصغير
 ابن عبد الله بالتكبير بن عتبة بن مسعود المدني
 الفقيه الاعمى احد الفقهاء السبعة عن فاطمة بنت
 قليس وذكر ابو مسعود الدمشقي ان حديث عبيد الله
 هذا امر سهل والله اعلم : —
 ص : قال ابو جعفر رحمه الله فذهب قوم الى
 هذه الاشارة فقد ودها وقالوا لا تجب النفقة ولا
 السكنى الا لمن كانت عليه الرجعة : —
 ش : اراد بالقوم هؤلاء الحسن البصري وعمر و
 ابن دينار وطاوس بن كيسان وعطاء بن ابي
 رباح وعكوبة والشعبي واحمد بن حنبل والشافعي
 وابراهيم بن روايه واقل الظاهر فانهم قلدوا هذه
 الاحاديث المذكورة وقالوا لا نفقة ولا سكنى الا
 للمطلقة مطلقا رجعيا والمبانة لا نفقة لها ولا سكنى
 ص : وخالفتهم في ذلك آخرون فقالوا كل مطلقة
 فالها في عدتها السكنى حتى تنفقي عدتها وسواء كان
 الطلاق بائنا او غير بائن فاما اذا كان بائنا فانهم

مختلفون في ذلك فقال بعضهم لها النفقة أيضا مع
السكنى حاملا كانت أو غير حامل ومن قال ذلك
أبو حنيفة وأبو يوسف وصحدهم الله وقال بعضهم
لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا: —

ش: أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم حماد بن أبي سليمان وشرحيا القاضى وبراهيم
النجفى وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة
والحسن بن صالح وعثمان اليمى وعبد الله بن الحسن
وعبد الرحمن بن مهدي والشافعى ومالك وأبو
عبيد ولكنهم اختلفوا أيضا فقال حماد وشرح
والنجفى والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن
ابن صالح كل مطلق لها السكنى والنفقة حاملا
كانت أو غير حامل وهو معنى قوله فقال بعضهم
لها النفقة أيضا مع السكنى إلى آخره وهو مذهب
أبي حنيفة وأبي يوسف وصحدهم الله وهو مذهب
عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما
وقال عبد الرحمن بن مهدي ومالك والشافعى وأبو
عبيد المطلق لها السكنى بكل حال والنفقة إن كانت
حاملة. وهو معنى قوله وقال بعضهم لا نفقة لها إلا
أن تكون حاملا.

وعن عطاء وفائدة المبسوثة إذا كانت ^{عند} لها النفقة

حتى

حتى نضع حملها وكذا العمرة وعمر بن عبد العزيز
وسعيد بن المسيب وربيع بن أبي عبد الرحمن
وعن ربيعة إذا قضى لها بالنفقة كلها ثم ظهر
أنها غير حامل ردت ما أخذت من النفقة
ص: واحتجوا في دفع حديث فاطمة بما حدثنا
أبو بكر قال ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن
الزبير قال ثنا عمار بن زريق عن أبي اسحاق قال
كنت عند الأسود بن يزيد في المسجد الأعظم
ومعنا الشعبي فدكروا المطلقة ثلثا فقال
الشعبي حدثتني فاطمة بنت قيس أن رسول الله
عليه السلام قال لها لا سكنى لك ولا نفقة قال
فرماه الأسود بحصاة فقال وبيك أتحدث بمثل
لهذا فدرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال لسنا بئاركى كتاب ربنا وسنة نبينا عليه السلام
يقول امرأة لا ندري لعلمها كذبت قال الله تعالى
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآية: —
ش: أي احتج الذين قالوا المطلقة أي مطلقه
كانت لها النفقة والسكنى في دفع حديث فاطمة
بنت قيس حديث الأسود بن يزيد بن قيس النخعي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه بأسناد صحيح على شرط مسلم عن أبي بكر

ختلفون في ذلك فقال بعضهم لها النفقة أيضا مع
السكنى حاملا كانت أو غير حامل ومن قال ذلك
أبو حنيفة وأبو يوسف وحمد رحمهم الله وقال بعضهم
لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا: —

ث: أي خالف القوم المذكورين جماعة آخرون
وأراد بهم حماد بن أبي سليمان وشريح القاضي وإبراهيم
النخعي وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة
والحسن بن صالح وعثمان السبيعي وعبد الله بن الحسن
وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي ومالك وأبو
عبيد ولكنهم اختلفوا أيضا فقال حماد وشريح
والنخعي والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن
ابن صالح كل مطلق لها السكنى والنفقة حاملا
كانت أو غير حامل وهو معنى قوله فقال بعضهم
لها النفقة أيضا مع السكنى إلى آخره وهو مذهب
أبي حنيفة وأبي يوسف وحمد رحمهم الله وهو مذهب
عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما
وقال عبد الرحمن بن مهدي ومالك والشافعي وأبو
عبيد المطلق لها السكنى بكل حال والنفقة إن كانت
حاملا. وهو معنى قوله وقال بعضهم لا نفقة لها إلا
أن تكون حاملا.

وعن عطاء وفنادة المبتوتة إذا كانت ^{حامل} لها النفقة

حتى

حتى تضع حملها وكذا ^{من} أعرودة وعمر بن عبد العزيز
وسعيد بن المسيب وربيع بن أبي عبد الرحمن
وعن ربيعة إذا قضى لها بالنفقة كلها ثم ظهر
أنها غير حامل ردت ما أخذت من النفقة
ص: واحتجوا في دفع حديث فاطمة بما حدثنا
أبو بكر قال ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن
الزبير قال ثنا عمار بن زريق عن أبي اسحاق قال
كنت عند الأسود بن يزيد في المسجد الأعظم
ومعنا الشعبي فدكروا المطلقة ثلثا فقال
الشعبي حدثني فاطمة بنت قيس أن رسول الله
عليه السلام قال لها لا سكنى لك ولا نفقة قال
فرمى الأسود بحصاة فقال وبيك أتحدث بمثل
لهذا فدرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال لسنا بئاركى كتاب ربنا وستة نبينا عليه السلام
يقول امرأة لا ندري لعلها كذبت قال الله تعالى
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآيات: —
ث: أي احتج الذين قالوا المطلقة أي مطلقه
كانت لها النفقة والسكنى في دفع حديث فاطمة
بنت قيس حديث الأسود بن يزيد بن قيس النخعي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وأخرجه بأسناد صحيح على شرط مسلم عن أبي بكر

بكار الفاضل عن أبي أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير
ابن محمد بن درهم الأسدي الزبيري الكوفي
قال العجلي كوفي ثقة . وقال أبو زرعة وابن خراش
صدوق روى له الجماعة عن عمار بن رزيق بتقديم
البراء على الزاي الضبي المنيبي أبي الأحوص الكوفي
قال يحيى وأبو زرعة ثقة وقال أبو حاتم والنسائي
لا بأس به روى له مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه عن أبي اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي
روى له الجماعة عن الأسود بن يزيد روى له الجماعة
والشعبي اسمه عامر بن شراحيل .

وأخرجه مسلم ثنا محمد بن عمرو بن جبله قال ثنا
أبو أحمد قال ثنا عمار بن رزيق عن أبي اسحاق قال
كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم
ومعنا الشعبي حدث الشعبي حديث فاطمة بنت
قيس أن رسول الله عليه السلام لم يجعل لها سكنى
ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفاً من حصى فحصبه
به فقال ويلك تحدث بمثل هذا المثل قال عمر لا تترك
كتاب الله تعالى ولا سنة نبينا عليه السلام
لقول امرأة لا تدري حفظت أم نسيت لها السكنى
والنفقة قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة .

الجمعة

وأخرجه

وأخرجه أبو داود نا نصر بن علي قال أنا أبو أحمد
الزبيري قال ثنا عمار بن رزيق عن أبي اسحاق قال
كنت في المسجد الجامع مع الأسود فقال أئمت
فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ما كنا لنندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول
امرأة لا ندري أحفظت أم لا .

وأخرجه النسائي أنا أبو بكر بن اسحاق نا أبو الجواب
الأحوص بن جواب نا عمار بن رزيق عن الشعبي
عن فاطمة بنت قيس فذكر الحديث فحصبه الأسود
وقال ويلك لم تفتي بمثل هذا قال عمر رضي الله عنه
لما ان جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعاه من
رسول الله صلى الله عليه وسلم والاولم تترك
كتاب الله لقول امرأة . لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . انتهى
وهذا صريح انكار من عمر بن الخطاب بحضرة أصحاب
رسول الله عليه السلام فلم ينكر ذلك عليه منكر
فدل ذلك أن مذاهبهم في ذلك كمنذ قبله وكذلك
انكره من الصحابة أسامة بن زيد وأم المؤمنين عائشة
رضي الله عنهم . وكذا انكر من التابعين سعيد
ابن المسيب والأسود بن يزيد النخعي وأبو سلمة
ابن عبد الرحمن وغيرهم على ما يبيح مفصلاً ان

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

من الزبيرى فهذا زيادة من ثقة فوجب أن يقبل
وقال مسلم عقيب حديث الزبيرى ثنا احمد بن
عبدة ثنا ابو داود ثنا سليمان بن معاذ عن ابي
اسحاق بهذا الاسناد نحو حديث ابي احمد عن عمار
ابن رزيق بقصته فهذا شاهد حديث الزبيرى وايضا
فاحديث رواه اشعث عن الحكم وعمار عن ابراهيم
عن الأسود عن عمر بن الخطاب فروايت اشعث هذا تشهد
له ايضا وهو يصلح للمناجزة لان الرجل وثقه ووثقه
ابن معين في روايته وروى له مسلم في المناقبات
واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه
ويشهد له ايضا ثلاثة اوجه وجهان اخرجهما ابن
ابى شيبه ثنا وكيع بن جعفر بن برقان عن ميمون بن
مهران قال قال ^{الرسول} لا ندع كتاب ربنا وسنة
رسوله لقول امرأة . وقال ايضا ثنا جرير عن معن بن
ذكوان عن ابراهيم بن فاطمة فقال قال عمر رضي
الله عنه لا ندع كتاب ربنا وسنة رسول لقول
امرأة لا تدري حفظت اولسيت وكان عمر رضي الله
عنه يجعل لها السكنى والنفقة .
والوجه الثالث اخرجه عبد الرزاق ومصنفه عن
التوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت
قيس قالت طلقتني زوجي ثلوثا فجلت الى النبي عليه السلام

شاء الله تعالى
فقد ظهر من هؤلاء السلف التكري على فاطمة في
روايتها لهذا الحديث ومعلوم انهم كانوا لا ينكرون
رواية الا فراد بالنتظر والقياس فلولا انهم قد
علموا خلافه من سنة النبي عليه السلام ومن
ظاهرا كتاب لما انكروه عليها وقد استفاض
خبر فاطمة في الصحابة فلم يعمل به احد منهم الا شيئا
روى عن ابن عباس رواه الحجاج بن ارطاة عن
عطاء عن ابن عباس انه كان يقول في المطلقة
ثلاثا والمستوفى عنها زوجها لا نفقة لها وتقتل
حيث شاءت .

فان قيل قال البيهقي في هذا الحديث يحيى بن
ادم عن عمار بن رزيق ولم يغل فيه وسنة نبينا
ثم حكى عن الدارقطني ان يحيى بن ادم احفظ من
الزبيرى واثبت منه ثم قال قال الشافعي رحمه الله
ما تعلم في كتاب الله ذكر نفقة انما في كتاب الله
ذكر السكنى .

قلت لا يعلو بين روايته يحيى بن ادم
الزبيرى حتى يبرح يحيى عليه لان الزبيرى ما خلفه
بل وافقه ويزاد عليه قوله وسنة نبينا وهو امام
حافظ قال محمد بن بشار ما رايت رجلا احفظ

من

فأنته فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فذكرت ذلك
لابراهيم فقال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه
لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لها النفقة
والسكنى .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه أنا أبو خليفة نا محمد
ابن كثير العبدى أنا الثورى قد كره . وإذا ثبتت
هذه الزيادة وهي قوله وسنة نبينا وهي حديث
مرفوع عندهم فالظاهر إنما أراد بسنة نبينا النفقة
وأراد بالكتاب السكنى .

وأما ما نقله عن الشافعى ما نعلم في كتاب الله
ذكر نفقة غير مسلم لأن قوله تعالى ولا تضاروهن
لنصيقوا عليهن إيجاب للنفقة لأنها إذا حبست
مكته ولم ينفق عليها فقد ضارها ونصيق عليها .

فإن قيل المراد إيجاب السكنى إذا نصيقتا إنما هو
في المكاتب .

قلت هذا حمل الكلام على التكرار إذ السكنى
مذكورة أولا بقوله تعالى أسكنوهن من حيث
سكنتم . وفيما قلنا اثبات فائدة أخرى ولأن
منع النفقة نصيقتى ومنع السكنى ليس بنصيقتى إذ الواجب
أن يعيم في مكان واحد فإذا امتنعها منه نفق حيث شاءت
وذلك توسعة ذكره الفدورى في التجريد . وقد

تكلم

تكلم ابن حزم لها هنا كلاماً سافها ليس في شيء حتى
يجاب عنه : —

ص : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا محمد بن كثير قال
ثنا سفيان عن سلمة عن الشعبي عن فاطمة عن النبي عليه
السلام أنه لم يجعل لها حين طلقها زوجها سكنى
ولا نفقة فذكرت ذلك لإبراهيم فقال قد رفع
ذلك إلى عمر رضى الله عنه فقال لا ندع كتاب
ربنا ولا سنة نبينا عليه السلام لقول امرأة لها
السكنى والنفقة : —

ش : هذا طريق آخر وهو أيضاً صحيح ورجال
رجال الصحيح ما خلا ابن مرزوق : —
ومحمد بن كثير العبدى البصرى شيخ البخارى وأبي
داود : —

وسفيان هو الثورى : —

وسلمة بن كهيل الكوفى : —

والشعبى هو عامر بن شراحيل : —

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثورى نحوه
وأخرجه ابن حبان أيضاً في صحيحه عن أبي خليفة عن محمد
ابن كثير عن الثورى ال آخره نحوه .

فإن قيل قد قال ابن حزم هذا مرسل لأن إبراهيم لم
يولد إلا بعد موت عمر بسنتين .

فأنته فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فذكرت ذلك
لابراهيم فقال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لها النفقة
والسكنى .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه أنا أبو خليفة نا محمد
ابن كثير العبدى أنا الثوري قد كره . وإذا ثبتت
هذه الزيادة وهي قوله وسنة نبينا وهي حديث
مرفوع عندهم فالظاهر إنما أراد بسنة نبينا النفقة
وأراد بالكتاب السكنى .

وأما ما نقله عن الشافعي ما نعلم في كتاب الله
ذكر نفقة غير مسلم لأن قوله تعالى ولا تضاروهن
لنصيقوا عليهن إيجاب للنفقة لأنها إذا حبست
كفها ولم ينفق عليها فقد ضارها ونصيق عليها .

فإن قيل المراد إيجاب السكنى إذا التصيق إنما هو
في الملكات .

قلت هذا حمل الكلام على التكرار إذ السكنى
مذكورة أولا بقوله تعالى أسكنوهن من حيث
سكنتم . وفيما قلنا اثبات فائدة أخرى ولأن
منع النفقة تصيق ومنع السكنى ليس بتصيق إذ الواجب
أن تقيم في مكان واحد فإذا امتنعها منه نفيم حيث شاءت
وذلك توسعة ذكره القدوري واليحيوي . وقد

تكلم

تكلم ابن حزم لها هنا كلاماً سافها ليس في شيء حتى
يجاب عنه : —

ص : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا محمد بن كثير قال
ثنا سفيان عن سلمة عن الشعبي عن قاطمة عن النبي عليه
السلام أنه لم يجعل لها حين طلقها زوجها سكنى
ولا نفقة فذكرت ذلك لابراهيم فقال قد رفع
ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال لا ندع كتاب
ربنا ولا سنة نبينا عليه السلام لقول امرأة لها
السكنى والنفقة : —

ش : لهذا طريق آخر وهو أيضا صحيح ورجاله
رجال الصحيح ما خلا ابن مرزوق : —
ومحمد بن كثير العبدى البصرى شيخ البخاري وأبي
داود : —

وسفيان هو الثوري : —

وسلمة بن كهيل الكوفي : —

والشعبي هو عامر بن شعرا حبل : —

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري نحوه
وأخرجه ابن حبان أيضا في صحيحه عن أبي خليفة عن محمد
ابن كثير عن الثوري ال آخره نحوه .

فإن قيل قد قال ابن حزم لهذا امرسل لأن ابراهيم لم
يولد الا بعد موت عمر بسنتين .

قلت مراسيل النخعي صحيحة إلا حديثين كذا قال ابن معين وليس لهذا الحديث منهما .
وقال صاحب التهذيب مراسيل النخعي صحيحة ثم ذكر بسنده عن الأعمش قلت للنخعي إذا حدثني حديثا فاستداه فقال إذا قلت عن عبد الله فاعلم أنه عن غير واحد وإذا سميت لك أحدا فهو الذي سميت . قال أبو عمر في هذا ما يدل على أن مراسيله أقوى من مسانيد .

وقال في موضع آخر مراسيله عن ابن مسعود وهو عمر رضي الله عنهما صحاح ~~لها~~ وأما ما أرسل منها أقوى من الذي أسند حكاة يحيى القطان وغيره : —
ص : حدثنا فهد قال ثنا عمر بن حفص بن غياث قال ثنا ابن الأعمش عن إبراهيم عن عمرو وعبد الله أنهما كانا يقولان المطلقة ثلاثا لها السكن والنفقة وكان الشعبي يذكر عن فاطمة بنت قيس عن النبي عليه السلام أنه ليس لها نفقة ولا سكني : —
ش : هذا مرسل صحيح ورجال رجال الصحيح ما خلا فهدا : —

والأعمش هو سليمان .
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عمرو وعبد الله رضي الله

عنها

عنها قال لها السكني والنفقة .
ص : حدثنا يفر بن مرزوق وسليمان بن شعيب قال ثنا الخضر بن ناصح قال ثنا حماد بن سلمة عن حماد عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا فالتقت النبي عليه السلام فقال لا نفقة لك ولا سكني قال فأخبرت بذلك النخعي فقال قال عمر رضي الله عنه وأخبر بذلك فقال لسنا بنارك آية من كتاب الله وقول رسول الله عليه السلام لفقول امرأة لعلها وهمت سمعت رسول الله عليه السلام يقول لها السكني والنفقة : —

ش : أسناده صحيح ورجال رجاله ثقات قد تكرر ذكرهم وحماد الثاني فهو ابن سليمان شيخ أبي حنيفة رضي الله عنه .

وأخرجه ابن حزم من حديث حماد بن سلمة عن حماد ابن أبي سليمان أنه أخبر إبراهيم النخعي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال إبراهيم أن عمر رضي الله عنه أخبر بقولها فقال لسنا بنارك آية من كتاب الله وقول رسول الله عليه السلام لفقول امرأة لعلها وهمت سمعت النبي عليه السلام يقول لها السكني والنفقة .
وأخرجه الفاضل إسماعيل بن عمار بن منهل قال ثنا حماد بن سلمة عن الشعبي أن فاطمة بنت قيس طلقها

زوجها باننا فقال رسول الله عليه السلام لا نفقة لك ولا سكنى قال فما خبرت بذلك النخعي فقال ان عمر رضى الله عنه اخبر بقولها فقال لسنا نبارك آية من كتاب الله وقول رسول الله عليه السلام بقول امرأة لعلها اولعت سمعت رسول الله عليه السلام يقول لها السكنى والنفقة لا يجوز ذلك قوله لقول امرأة من آحاد الصحابييات تخالف قول عمر ابن الخطاب مع موافقة مثل عبد الله بن مسعود اياه فيما قاله ولو لم يكن لابن مسعود ايضا علم من رسول الله عليه السلام يوافق ما رواه عمر لما وافقه وكما ذهب الى مذهبه لان هذا الباب لا مجال فيه للرأى هو والله اعلم :-

انتهى وقضية تكون مثل عمر بن الخطاب يقول فيها سمعت رسول الله عليه السلام يقول لها السكنى والنفقة

ص : حدثنا نصر قال ثنا انخسب قال ثنا ابو عوانة عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن الاسود ان عمر بن الخطاب وعبيد الله بن مسعود قالوا في المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة قالوا فهذا عمر رضى الله عنه قد انكر حديث فاطمة هذا اوله يقبله :-

ش : اسناده صحيح :-
 وانخسب هو ابن ناصح الحارثي :-
 وابوعوانة الوضاح اليشكري :-

والاعمش

والاعمش هو سليمان .
 واخرج ابن ابى شيبه في مصنفه عن حفص بن غياث ومحمد بن فضيل عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عمر المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة :-

قوله قالوا اى الذين ذهبوا الى ان المطلقة اى مطلقة كانت لها السكنى والنفقة :-
 ص : وقد انكره ايضا عليها اسامة بن زيد رضى الله عنهما :-

حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا شعيب بن الليث قال انا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن ابن سلمة بن عبد الرحمن قال كانت فاطمة بنت قيس تحدث عن رسول الله عليه السلام انه قال لها اعندى فى بيت ابنت ام مكثوم وكان محمد بن اسامة بن زيد يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة رضى الله عنها من ذلك شيئا رماها بما كان في يده فلو لم يكن عنده علم من النبى عليه السلام يخالف ما ذكرته فاطمة لما كان ينكر عليها ولا رماها بما كان في يده حينئذ كره من ذلك شيئا

واخرج ما روى عن اسامة باسناد صحيح عن ربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي وشيخ ابي داود والنسائي



وابن ماجه . وثقه الخطيب وابن حبان عن شعيب بن
الليث روى له مسلم وأبو داود والنسائي عن
الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن
حسنه الكندي المصري روى له الجماعة عن
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج روى له الجماعة عن أبي
سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف روى له
الجماعة إلى آخره : —

ومحمد بن أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي المدني وثقه
ابن سعد وابن حبان وروى له الترمذي .
وأخرجه ابن حزم في المحلى ثنا حام بن أحمد نا عباس
ابن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أمين نا مطلب
نا أبو صالح نا عبد الله بن صالح نا ثيب الليث بن
سعد نا جعفر عن ابن هرمز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
ابن عوف قال كان محمد بن أسامة بن زيد يقول
كان أسامة إذا ذكرت فاطمة من ذلك يعني من
انتقالها في عدنها رماها بما في يده ثم قال ابن حزم
وهذا سقط لأن رواية عبد الله بن صالح نا ثيب
الليث وهو ضعيف جدا .

قلت لا نسلم ذلك لأن يحيى بن معين كان يوثقه
وروى عنه البخاري في الصحيح على الصحيح ولكنه يدلسه
فيقول حدثنا عبد الله وقال أبو زرعة لم يكن عندي

من

من ينعقد الكذب وكان حسن الحديث روى له أبو
داود والترمذي وابن ماجه ولئن سلمنا ما قاله فهذا
شعيب بن الليث في طريق الطحاوي تابعه في ذلك
والله أعلم : —

ص : وقد أنكرت ذلك أيضا عائشة رضي الله
عنها : —

حدثنا يونس قال ثنا أنس بن عياض عن يحيى بن سعيد
قال سمعت القاسم بن محمد وسليمان بن يسار فذكرا
أن يحيى بن سعيد العاص طلق ابنة عبد الرحمن بن
الحكم فانتقلها عبد الرحمن فأرسلت عائشة إلى
مروان ودعوا مير المدينة أن اتق الله واررد المرأة
إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان أن عبد الرحمن
غلبني وقال في حديث القاسم أما بلغك حديث
فاطمة بنت قيس فقالت عائشة رضي الله عنها
لا يضرك إلا تذكر حديث فاطمة بنت قيس فقال
مروان إن كان بك الشرف حسبك ما بين عهدين
من الشر : —

ش : أي وقد أنكرت حديث فاطمة بنت قيس
عائشة أيضا كما أنكره عمر وأسامه رضي الله عنهما
وأخرجه بإسناد صحيح عن يونس بن عبد الأعلى عن
أنس بن عياض بن صبرة المدني روى له الجماعة

عن يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة روى له
الجماعة الى آخره .

وأخرجه رزين في كتابه من حديث القاسم بن محمد
وسليمان بن يسار أن يحيى بن سعيد العاص طلق
امراته ابنة عبد الرحمن بن الحكم ثلثا فانقلها
ابوها فأرسلت عائشة الى أخيه مروان وكان
واليا على المدينة تقول له اتق الله واردها الى
بيتها تعتد فيه فان الله تعالى يقول واتقوا الله
ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين
بفاحشة مبينة . قال مروان للرسول قل لها يقول
لك ان عبد الرحمن بن الحكم غلبني او قال ان اباها
قد غلبني فقال او ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس
فقلت عائشة رضى الله عنها لا يضرك ان لا تذكر
حديثها فبلغ ذلك مروان فقال ان كان بك شر
فحسب ما بين هذين من الشر اما لفاطمة الا انفى الله
في قولها لا سكنى ولا نفقة : —

قوله تذكر أى نباحثا وقتا ولا : —

قوله ان يحيى بن سعيد بن العاص هو يحيى بن سعيد
ابن العاص بن سعيد بن العاص أبو أمية القرشي
الأموي أبو أيوب ويقال أبو الحارث المدني أخو
عمر بن سعيد الأشدق ذكره محمد بن سعد

والطيفة

في الطبقة الثانية من أهل المدينة : —

قوله ابنة عبد الرحمن بن الحكم هو أخو مروان بن
الحكم بن أبي العاص بن أمية كما جاء في رواية رزين
فأرسلت عائشة الى أخيه مروان وكان واليا على
المدينة وكان عبد الرحمن بن الحكم شاعرا مجيدا
ص : حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا
أخبره عن يحيى بن سعيد قد كراب سنده مثله
ش : أخرجه مالك في موطئه عن يحيى بن سعيد
عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعها
يذكر ان أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت
عبد الرحمن بن الحكم ابنة فانتقلها عبد الرحمن بن
الحكم فأرسلت عائشة أم المؤمنين الى مروان الحكم
وهو يومئذ أمير المدينة فقال اتق الله واردها المرأة
الى بيتها فقال مروان في حديث سليمان أن عبد الرحمن
غلبني وقال مروان في حديث القاسم او ما بلغك شأن
فاطمة بنت قيس فقالت عائشة رضى الله عنها لا
يضرك الا نذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان

بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر :

وأخرجه أبو داود عن الفعيني عن مالك الى آخره نحوه
وأخرجه البخاري ومسلم بمعناه مختصرا : —

ص : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال

ثنا شعبة قال ثنا عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه
قال قالت عائشة رضي الله عنها ما لنا طمة من خير
حين نذكر هذا الحديث يعني قولها لا نفقة ولا
سكنى فهذه عائشة رضي الله عنها أيضا لم تر
العمل بحديث فاطمة أيضا : —

ش : اسناده صحيح واخرجه البخاري فاغندر
ثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه
عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما لنا طمة الا نفقة
الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة : —

قوله فهذه عائشة الى آخره اراد ان عائشة رضي
الله عنها أيضا لم تر العمل بحديث فاطمة بنت قيس
لان قولها هذا على سبيل الانكار عليها كما كان
عمر وأسامة رضي الله عنهما لم يريا العمل به .

وقال القاضي احماعيل واذا كان هذا الانكار كله
وقع في حديث فاطمة بنت قيس فكيف يجعل أصلا
ص : وقد صرف ذلك سعيد بن المسيب الى
خلاف المعنى الذي صرفه اليه أهل المقالة الأولى

حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية الضعيف
عن عمرو بن ميمون عن أبيه قال قلت لسعيد بن
المسيب أين تعتد المطلقة ثلثا فقال في بيتها قلت
له أليس قد أمر رسول الله عليه السلام فاطمة

بنت

بنت قيس أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم فقال
تلك امرأة أفتنت الناس واستطالت على أجانها
بلسانها فامرها رسول الله عليه السلام أن تعتد في
بيت ابن أم مكتوم وكان رجلا مكفوف البصر
فكان ما روت فاطمة بنت قيس عن رسول الله عليه
السلام من قولها لا سكنى لك ولا نفقة لا دليل فيه
عند سعيد بن المسيب ان لا نفقة للمطلقة ثلثا
ولا سكنى اذ قد كان صرف ذلك الى المعنى الذي ذكرنا
عنه : —

ش : أي قد صرف معنى حديث فاطمة بنت
قيس سعيد بن المسيب الى خلاف المعنى الذي
صرفه اليه أهل المقالة الأولى قالوا لا
نفقة ولا سكنى للمطلقة ثلثا حاصل ذلك أن
سعيد بن المسيب أيضا لم يعين بحديث فاطمة
الا يرى أنه قال تعتد في بيتها حين سأله ميمون
ابن مهران الجزري أخرجه عن أبي بشر عبد الملك
ابن مروان الرقي عن أبي معاوية محمد بن خازم الضعيف
روى له الجماعة عن عمرو بن ميمون أبي عبد الرحمن
الرقي روى له الجماعة عن أبيه ميمون بن مهران
أبي أيوب الجزري وثقة النسائي وقال احمد
أو ثق من عكرمة وروى له الأربعة .



وأخرجه أبو داود ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس
قال ثنا زهير قال ثنا جعفر بن برقان قال ثنا
ميمون بن مهران قال قدمت المدينة فدفت
إلى سعيد بن المسيب فقلت لفاطمة بنت قيس
طلقت فخرجت من بيتها قال سعيد تلك امرأة
فتنت الناس لأنها كانت لسنة فوضعت على
يدي ابن أم مكتوم الأعمى : —
قوله أفتنت الناس وفي رواية أبي داود فتنت
بدون العزرة وكلاهما لغة والأكثر بدون الهزة
قوله على أحمائها جمع حم ولعمد أقارب الزوج
وأصله حمو وفي الحديث الأحمود الموت
وفي رواية الإبان الحمو الموت كذا يضم الميم وسكون
الواو وهذا كما يقال الأسد الموت أى ولفاته
الموت ولفاؤه مثل الموت لما فيه من العرض
المؤدى إلى الموت وكذلك الخلووة بالجموح وقيل
معناه فليمت ولا يفعله وقيل لعله إنما قال الحمو
الموت لما فيه من أحرف الموت فإن فيه الحاء
والميم وهما من الحام الذى هو الموت وهو
ضعيف والأختان أقارب المرأة والصهر جمع
الأحماء والأختان : —
قوله فكان ما روت فاطمة إلى آخره نفس لبقوله

وقد

وقد صرف ذلك سعيد بن المسيب إلى آخره وقوله
لا دليل فيه خبر كان : —
قوله إذ كان قد صرف أى حين كان سعيد
ابن المسيب صرف ذلك أى معنى حديث فاطمة
إلى المعنى الذى ذكرناه عنه وهو قوله تلك
امرأة أفتنت الناس وإنما قال هذا حين عارضه
ميمون بن مهران بحديث فاطمة بنت قيس حين
قال له سعيد بن المسيب تعتد فى بيتها وأراد أن
السبب فى أمر رسول الله عليه السلام فاطمة
بالانتقال إلى بيت ابن أم مكتوم إنما كان لكونها
قد استطالت بلسانها على أحمائها فأمرها بالانتقال
فأمرها بالثقل لأنها كانت لسنة أى طويلة
اللسان وقال الله تعالى لا تخرجوا من بيوتهن
ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة .
وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما فى تأويله
أن نصنطيل على أهلها فيخرجوها ولما كان سبب
الثقل من جهتها كانت بمنزلة الناشرة فتقطت
نفقها وسكنها جميعا فكانت العلة الموجبة لاستقاط
الثقفة هى الموجبة لاستقاط السكنى .
فإن قيل ليست الثقفة كالسكنى لأن السكنى حق الله
تعالى لا يجوز تراصيرها على إسقاطها والثقفة حق لها

ولور صنيت باسفاطها لسقطت .
قلت لا فرق بينهما من الوجه الذي وجب قياسا
عليها وذلك ان السكنى فيها معنيان أحدهما
حق الله تعالى وهو كونها في بيت الزوج والآخر
حق لها وهو ما يلزم في المال من اجرة البيت ان
لم تكن له ولور صنيت بان تعطى لهما الاجرة من مالها
وتسقطها عن الزوج جاز فمن لهما حق في المال قد
استويا .

فان قيل قال ابن حزم هذا مرسل لا تدرى من
أخبر سعيد بن المسيب فهو ساقط .
قلت اعترض ابن حزم ساقط لأن مراسيل سعيد
ابن المسيب كلها صحاح ومراسيله مسانيد .
وقال شمس الأئمة وأحسن وسعيد بن المسيب وغيرهما
من أئمة التابعين كان كثيرا ما يروون مراسلا
حتى قال أكثر ما رواه سعيد بن المسيب مراسلا
انما سمعه من عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا
قال عيسى بن ابان المرسل أقوى من المسند
لأن من اشهر عنده حديث بان سمعه بطرق طول
الاسناد ولو صوح الطريق عنده وقطع الشواهد بقوله
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا سمعته
بطريق واحد لا ينفع الأمر عنده على وجه لا تبقى له

فيه

فيه شبهة فيذكره مستد على قصد أن يحمله ما
تحمل عنه .

وقال الشافعي لا أقبل من المراسيل الامراسيل
سعيد بن المسيب فاني ثقتها ووجدتها مسانيد
فان قيل فعلى ما ذكرت ينبغي أن يجوز النسخ بالمرسل
كما يجوز من الاخبار بالمشهور عندكم .

قلت انما لم يجوز ذلك لأن قوة المرسل من هذا
الوجه بنوع من الاجتهاد فيكون نظير قوة ثبتت
بطريق الحقياس والنسخ بمثله لا يجوز : —

ص : وقد حدثنا نصر بن مرزوق وابن ابي داود
قالا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال
حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني ابوسلمة
ابن عبد الرحمن ان فاطمة بنت قيس اخبرته ان رسول
الله عليه السلام قال اعندى في بيت ابنت ام
مكتوم فأنكر الناس عليهما ما كانت تحدث به
من خروجها قبل ان تحل فهذا ابوسلمة يخبر ايضا
ان الناس قد أنكروا ذلك على فاطمة وفيهم اصحاب
رسول الله عليه السلام ومن حقوقها من التابعين
فقد أنكروا عمر واسامة وسعيد بن المسيب مع من
سمينا معهم حديث فاطمة بنت قيس هذا ولم
يعملوا به وذلك من عمر بن الخطاب رضي الله عنه

بحضرة أصحاب رسول الله عليه السلام فلم ينكر ذلك عليه منكر فدل تركهم النكير في ذلك عليه أن مذهبهم فيه كذبهم : —

ش : أشار بهذا إلى أن أبا سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الذي هو أيضا من كبار الثابتين قد أخبرنا قال فاطمة ما قالت من قولها ذلك والحال أن فيهم جماعة من الصحابة والتابعين أخرجه عن نصر بن مزروعق وأبراهيم بن أبي داود والله ليس كقولها عن عبد الله بن صالح شيخ البخاري عن الليث بن سعد عن عقيل بن ميمون عن ابن خالد الأيلي عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن أبي سلمة .

وأخرجه البيهقي من حديث الليث عن عقيل إلى آخره نحوه وقد ذكرناه فيما مضى : —

قوله فقد أنكر عمر وأسامة وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم إلى آخره يعني إذا كان الأمر كذلك فقد أنكر مثل عمر بن الخطاب وأسامة بن زيد من الصحابة ومثل سعيد بن المسيب من التابعين حديث فاطمة بنت قيس المدكورية ولم يعملوا به والحال أن أنكار عمر رضي الله عنه كان محضاً الصحة رضي الله عنهم فلم ينكر عليه أحد منهم ذلك فدل

ذلك

ذلك أن مذهبهم في هذا الحكم كذب عمر رضي الله عنه فصار كالاجماع منهم على ذلك : —

ص : فقال الذين ذهبوا إلى حديث فاطمة وعملوا به

أن عمر رضي الله عنه إنما أنكر ذلك عليها لأنها

خالفت عنه كتاب الله يريد قول الله عز وجل

أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم فهذا إنما

هو في المطلقة طلاقاً لزوجها عليها فيه الرجعة وفاطمة

كانت مبتوتة لا رجعة لزوجها عليها وقد قالت

أن رسول الله عليه السلام قال لها إن النفقة والسكنى

لمن كانت عليه الرجعة فما ذكر الله عز وجل في كتابه

من ذلك إنما هو في المطلقة التي لزوجها عليها الرجعة

وفاطمة فلم تكن عليها رجعة فأروت من ذلك فلا

يدفعه كتاب الله عز وجل ولا سنة نبيه وقد

تابعها منهم علي ذلك عبد الله بن عباس والحسن

حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور

قال ثنا هشيد قال أنا حجاج عن عطاء بن رباح

عباس ح وحدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيد

قال أنا يونس عن الحسن أنهما كانا يقولان في

المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها لا نفقة لها وتعتد إن

حيث شاءنا قالوا وإن كان عمر وعائشة وأسامة

قد أنكروا على فاطمة ما روت عن النبي عليه السلام

وقالوا بخلافه فهذا ابن عباس قد وافقها على ما روت في ذلك فعلم به وثابت بعد ذلك الحسن رحمه الله : —

ش : لهذا البراد ومعارضته بالمثل بيان الأول أن انكاح عمر رضي الله عنه على فاطمة لكونها خالفت عنده كتاب الله وهو قوله تعالى أكنوهن من حيث كنتم من وجدكم فهذا في حق المطلقة الرجعية وفاطمة لم تكن كذلك إنما كانت مبانة فلا يدفع كتاب الله ما روت من ذلك ولا سنة النبي عليه السلام .

وبيان الثاني أن يقال انكم اذا ادعيتهم مخالفة عمر وعائشة واسأله رضي الله عنهم لفاطمة بنت قليس فيما روته عن النبي عليه السلام وعملهم بخلافه فنحن ايضا ندعي موافقة عبد الله بن عباس والحسن البصري اياها فيما روته عن النبي عليه السلام وعملها به وهو معنى قوله قالوا وان كان عمر الى آخره وأخرج ذلك عن ابن عباس عن صالح بن عبد الرحمن عن سعيد بن منصور عن هشيم بن بشير عن كجاج ابن ارقطاة النخعي فيه مقال فقال الدارقطني لا يخرج به عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس .

وأخرج عن الحسن بن صالح ايضا عن سعيد بن منصور أيضا

أيضا عن هشيم بن بشير أيضا عن يونس بن عبيد بن دينار البصري روى له الجماعة عن الحسن البصري وأخرجهما البيهقي في سننه .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نا ابن عليه عن أيوب عن عكرمة والحسن قال سمعتهما يقولان المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها ليس لهما سكنى ولا نفقة ص : فكان من جئنا على أهل هذه المقالة أن ما أخذ به عمر رضي الله عنه في دفع حديث فاطمة حجة صحيحة وذلك أن الله عز وجل قال يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ثم قال لا تدرى لعل الله يجدت بعد ذلك أمرا واجمعا أن ذلك إلا امره المراجعة ثم قال أكنوهن من حيث كنتم ثم قال لا تخرجوهن من بنتوتهن ولا يخرجن يريد في العدة فكانت المرأة اذا طلقها زوجها اتفنين للسنة على ما أمره الله عز وجل ثم راجعها ثم طلقها اخرى للسنة حرمت عليه ووجبت عليها العدة التي جعل الله عز وجل لها فيها السكنى وأمرها فيها أن لا تخرج وأمر الزوج أن لا يخرجها ولم يفرق الله عز وجل بين هذه المطلقة للسنة التي لا رجعة عليها وبين المطلقة للسنة التي عليها الرجعة فلما جاءت فاطمة بنت قليس فروت

عن النبي عليه السلام أنه قال لها إنما السكنى والنفقة
لمن كانت عليها الرجعة خالفت بذلك كتاب الله
عز وجل نصاً لأن كتاب الله تعالى قد جعل السكنى
لمن لا رجعة عليها وخالفت سنة رسول الله عليه
السلام لأن عمر رضي الله عنه قد روى عن رسول
الله عليه السلام خلاف ما روت فخرج المعنى الذي
منه أنكرك عليها عمر ما أنكرك زوجاً صحيحاً وبطل
حديث فاطمة فلهذا يجب العمل به أصلاً كما ذكرنا
وبينا: —

ش: هذا جواب عن الإراد والمعارضة المذكورين
تقريره أن الله تعالى قال لا تدرى لعل الله يحدث
بعد ذلك أمراً. بعد قوله فطلقوهن لعدتهن. ولجئوا
أن المراد من ذلك الأمر هو الرجعة والمعنى أنه يحدث
له ندم فهو ينفعه لأنه قد طلق ثلاثاً وفي غير الثلاث
يبدوله في راجعها ثم قال أسكنوهن من حيث
سكنتم وهو يشمل البائن والرجعي لأن قوله
فطلقوهن لعدتهن قد تضمن البائن ثم قال أسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم. وحينئذ ذلك للجمع من
البائن والرجعي ثم قال لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا يخرجن فيه منى للزوج عن إخراجها ونهى لها
عن الخروج وفيه دليل على وجوب السكنى لها ما

دامت

دامت في العدة لأن بيوتهن التي نهي الله عن
إخراجهن منها هي البيوت التي كانت تسكنها
قبل الطلاق فأمر بتبقيتها في بيوتها ونهى عنها
بالسكنى كما قال وقرن في بيوتكن وإنما كانت البيوت
للنبي عليه السلام وهذه الآية قال أصحابنا لا يجوز
له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها ومنعوها من
السفر في العدة . . .

ثم إن الله تعالى لم يفرق في ذلك بين المطلقة التي
لا رجعة عليها وبين المطلقة التي عليها الرجعة وقد
تضمنت الآية الدلالة على وجوب نفقة المبتوتة
من ثلاثة أوجه. أحدها أن السكنى لما كانت
حقاً في حال قداً وجبها الله بنص الكتاب إذ كانت
الآية قد تناولت المبتوتة والرجعية فقد اقتضى
ذلك وجوب النفقة إذ كانت السكنى حقاً في حال
وهي بعض النفقة. والثاني قوله ولا تضاروهن
والمضارة تقع في النفقة كهي في السكنى. والثالث
قوله لتضيقوا عليهن والتضيق قد يكون في النفقة
أيضا فعليه أن يضيق عليها ولا يضيق عليها فإذا
كان الأمر كذلك فقد جاءت فاطمة بنت قيس
فروت عن النبي عليه السلام أنه قال لها إنما السكنى
والنفقة لمن كانت عليها الرجعة فقد خالفت ذلك

الكتاب والسنة أما الكتاب فقد قلنا أنه جعل
السكنى لمن لا رجعة عليها وأما السنة فلأن عمر
رضي الله عنه قد روى عن النبي عليه السلام خلاف
ما روت في حيث قال سمعت رسول الله عليه السلام
يقول لها السكنى والتفقة أي للمبتوتة وقد مر
ذكره فيما مضى .

وكذلك روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه
عن النبي عليه السلام قال المطلقة ثلاثا لها السكنى
والنفقة رواه الدارقطني من حديث حرب بن أبي
العالية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي عليه السلام
به : —

وحرب بن أبي العالية حديثه في صحيح مسلم وأخرج
له أيضا الحاكم في مستدركه وبكفيه توثيقا رواه
مسلم لم فاذا ثبت لهذا الظهور أن ما أنكر عليها
عمر رضي الله عنه فهو انكار صحيح فبطل بذلك حديث
فاطمة فام يجب العمل به أصلا ولا يعد به إلا من
يخالف الكتاب والسنة والله أعلم : —

ص : فقال فائق يحيى وتخليط حديث فاطمة
الإعارة رواه الشعبي عنها وذلك أنه هو الذي روى
عنها أن رسول الله عليه السلام لم يجعل لها السكنى
ولا النفقة قال وليس ذلك في حديث أصحابنا الجازين

فأغفل

فأغفل في ذلك أو ذهب عنه لأنه لم يرو في هذا
الباب بكامله كما رواه غيره فتوهم هو أنه قد جمع
كلما روى في هذا الباب فتكلم على ذلك فقال ما
حكينا عنه مما وصفنا وليس كما توهم لأن الشعبي
أضبط فيما يظن وأوثق وأتقن وقد وافقه على ما
روى من قد ذكرنا في أول هذا الباب يعني
ذلك عن اعادته في هذا الموضع ويقال أن حديث
مالك عن عبد الله بن يزيد الذي لم يذكر فيه
لا سكنى للمبتوتة رواه الليث بن سعد عن عبد الله
ابن يزيد عن أبي سلمة عن فاطمة بمثل ما رواه
الشعبي عنها فاجاء عن الشعبي في هذا تخليط وإنما
جاد التخليط ممن روى عن أبي سلمة عن فاطمة فحذف
بعض ما فيه وجاء ببعض .

فأما أصل الحديث فكما رواه الشعبي رحمه الله
ش : أراد بهذا الفائل الشافعي رحمه الله فان
عنده المبتوتة لها السكنى وليست لها النفقة إلا
إذا كانت حاملا فلاجل هذا قال لم يحيى تخليط
حديث فاطمة ثبت قيس الأرواية الشعبي وإنما
قال كذلك لأن رواية الشعبي عن فاطمة تخبر بأن
المبتوتة ليس لها السكنى ولا النفقة فهي انطأه
حجة عليه لكونه يرى لها السكن دون النفقة

الكتاب والسنة أما الكتاب فقد قلنا أنه جعل
 السكنى لمن لا رجعة عليها وأما السنة فلأن عمر
 رضي الله عنه قد روى عن النبي عليه السلام خلاف
 ما روت هي حيث قال سمعت رسول الله عليه السلام
 يقول لها السكنى والتفقة أي للمبتوتة وقد مر
 ذكره فيما مضى .
 وكذلك روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 عن النبي عليه السلام قال المطلقة ثلاثا لها السكنى
 والتفقة رواه الدارقطني من حديث حرب بن أبي
 العالية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي عليه السلام
 به : —

وحرب بن أبي العالية حديثه في صحيح مسلم وأخرج
 له أيضا الحاكم في مستدركه وبكفيه توثيقا رواه
 مسلم لم فاذا ثبتت لهذا الظهور أن ما أنكر عليها
 عمر رضي الله عنه هو انكار صحيح فبطرد ذلك حديث
 فاطمة فام يجب العمدة أصلا ولا يعمل به إلا من
 يخالف الكتاب والسنة والله أعلم : —
 ص : فقال فائل يحيى وتخليط حديث فاطمة
 إلا ما رواه الشعبي عنها وذلك أنه هو الذي روى
 عنها أن رسول الله عليه السلام لم يجعل لها السكنى
 ولا التفقة قال وليس ذلك في حديث أصحابنا الجازين

فأغفل

فأغفل في ذلك أو ذهب عنه لأنه لم يرو في هذا
 الباب بكامله كما رواه غيره فتوهم هو أنه قد جمع
 كما روى في هذا الباب فتكلم على ذلك فقال ما
 حكينا عنه مما وصفنا وليس كما تولد لأن الشعبي
 اضبط فيما يظن وأوثق وأقن وقد وافقه على ما
 روى من قد ذكرنا في أول هذا الباب يعني
 ذلك عن إعادة في هذا الموضع ويقال أن حديث
 مالك عن عبد الله بن يزيد الذي لم يدكر فيه
 لا سكنى للتفقة رواه الليث بن سعد عن عبد الله
 ابن يزيد عن أبي سلمة عن فاطمة بمثل ما رواه
 الشعبي عنها فاجاء عن الشعبي في هذا تخليط وإنما
 جاء التخليط ممن روى عن أبي سلمة عن فاطمة فخر
 بعض ما فيه وجاء ببعض .

فأما أصل الحديث فكما رواه الشعبي رحمه الله
 ش : أراد بهذا الفائل الشافعي رحمه الله فان
 عنده المبتوتة لها السكنى وليست لها التفقة إلا
 اذا كانت حاملا فلاجل هذا قال له يحيى تخليط
 حديث فاطمة بنت قيس إلا رواية الشعبي وإنما
 فالكذلك لأن رواية الشعبي عن فاطمة تخبر بأن
 المبتوتة ليس لها السكنى ولا التفقة فهي الظاهر
 حجة عليه لكونه يرى لها السكن دون التفقة

ويرى لها النفقة أيضا إذا كانت حاملا وقد بسط
الطحاوي هذا الكلام مفسرا في كتابه الأحكام
حيث قال وذكر الثالث ففيها ذكره لنا الربيع
عنه هذا وإن أصله حديث فاطمة الذي ذكرت
يرجع إلى المعنى الذي كان يذهب إليه في المطلقات
المبتونات غير الحوامل لأنه لا نفقة لهن في عدلهن
على من طلقهن وأن لهن السكن عليهن إلى انقضاء
عددهن وقال قول رسول الله عليه السلام لفاطمة
في حديثها الذي ذكرناه يعني حديث مالك عن
عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة عن فاطمة لا نفقة
لك أي لانيك غير حامل وانتقل إلى بيت بن أم
مكتوم لبذاءة الذي صرت به من أهل الفاحشة
التي أباح الله عز وجل بها إخراج المطلقات
اللاتي تكون فيهن فقال وإنما جاء التخليط هذا
الحديث عن فاطمة بما رواه الشعبي لأنه روى عنها
أن رسول الله عليه السلام قال لا نفقة لك
ولا سكني.

وأما ما روى عنها الجازيون أصحابنا فموافق
لقولنا وغير خارج عن مذهبنا الذي ذكرناه
يعني أن لها السكن دون النفقة قال الطحاوي
ولم يكن القول في ذلك كما ذكرناه ولا كان أصل

حديث

حديث فاطمة الأكارواه الشعبي عنها لا نفقة
وصبطله ولغندر حفظه ولتقدمه في العلم وعلو
مرتبته فيه ولأنه قد وافقه على ذلك غير واحد
من أهل الحجاز منهم عبيد الله بن عبد الله وقبيصة
وابن أبي الجهم ومحمد بن عبد الرحمن وأبو سلمة
فقد وافقه على ذلك إلا أن مالكاً وإن كان لم يرو
ذلك عن عبد الله عن أبي سلمة إلا كما سقط إليه
وكما ذكرناه عنه فإن الليث قد رواه عنه عن عبد الرحمن
أبي سلمة كما رواه الشعبي عن فاطمة سواء ووافقه
على ذلك يحيى بن أبي كثير مع جلالته وعلمه
وفصل حفظه وثقافته وعلو مرتبته حتى لقد
قال أيوب السخني في ما حدثنا ابن أبي
داود قال ثنا المنفري قال ثنا وهيب بن خالد قال
سمعت أيوب السخني في ما يقول ما بغي على وجه
الأرض مثل يحيى بن أبي كثير فقد صدق على الناس
جميعا ووافق يحيى على ذلك الحارث بن عبد الرحمن
خال ابن أبي ذئب وهو رجل من أهل العلم صحيح
الرواية فروى عن أم سلمة عن فاطمة عن رسول
الله عليه السلام في هذا الباب مثل الذي رواه
الشعبي عن فاطمة عن رسول الله عليه السلام فيه
قوله وليس كما توهم أي هذا القائل والباقي

ظاهر: —

ص: وكان من قول هذا المخالف أيضا أن قال
ولو كان أصل حديث فاطمة كما رواه الشعبي
لكان موافقا لمذهبنا أيضا لأن معنى قوله لا نفقة
لك إلا أنك غير حامل ولا سكنى لك لأنك بذنة
والبذاء هو الفاحشة التي قال الله إلا أن يأتي
بفاحشة مبينة وذكر في ذلك ما حدثنا ابن
مرزوق قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا سليمان
ابن بديل عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة
بن ابن عباس أنه سئل عن قوله لا يخرج
إلا أن يأتي بفاحشة مبينة فقال الفاحشة
المبينة أن تفحش على أهل الرجل وتؤذيهم
قال ففاطمة حرمت السكنى ببذاتها والنفقة
لأنها غير حامل قال وهذا حجة لنا في قولنا أن
المبثوثة لا يجب لها النفقة إلا أن تكون حاملا
ش: أراد من المخالف هذا هو الشافعي لأنه
أشار به إلى الفائل في قوله فقال فائل وكان
المراء من هذا الفائل هو الشافعي وتحقيق
هذا الكلام أن الشافعي رحمه الله أجاب في
كتبه حين اعترض عليه بأن استدلالك بحديث
فاطمة بنت قيس على ما ذهبنا إليه من وجوب

السكنى

السكنى دون النفقة للمبثوثة ليس بحجة لك وإنما
لهو حجة عليك لأن فيه عدم وجوب السكنى والنفقة
جميعا وأنت أوجبته السكنى دون النفقة وفيه
عدم النفقة للمبثوثة مطلقا وأنت قلت إذا كانت
حاملة فلها النفقة بجوابين أحدهما بطريق المنع
وهو قوله لم يجز تخليط حديث فاطمة إلا ما
رواه الشافعي وقد رده الطحاوي كما ذكرناه
والآخر بطريق التسليم وهو أنه قال ولئن سلمنا
أن أصل الحديث مثل ما رواه الشعبي فهو أيضا
موافق لمذهبنا لأن معنى قوله لا نفقة لك إلى آخره
فهذا جواب بعد التسليم بهذا التأويل الذي ذكره
وهو ظاهر.

وقوله بذنة أي في لسانها فحشا يقال فلان
بذى لسان إذا كان في قوله فحش والبذاء بفتح
الباء وبالمد مصدر من قولك بذات على القوم
وأبذيت بذاذ. وقال الشافعي والبذاء هو
الفاحشة التي قال الله تعالى إلا أن يأتي بفاحشة
مبينة. واستدل على ذلك بما روى عن ابن عباس
الفاحشة المبينة أن تفحش على أهل الرجل
وتؤذيهم رواه الشافعي في كتابه
وأخرجه الطحاوي عن إبراهيم بن مرزوق عن أبي



عاصم عبد الملك بن عمرو والعقدي عن سليمان بن بلال الفرشي المدني عن عمرو بن أبي عمرو وميسرة المخزومي المدني مولى المطلب عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس .

وأخرجه البيهقي من حديث سليمان بن بلال إلى آخره وقال قال الشافعي سنة رسول الله في حديث فاطمة يدل على ما ناول ابن عباس وهو البذاء ص: قيل له لو خرج معنى حديث فاطمة من حيث ذكرت لوقع الوهم على عمر وعائشة وأسامة رضي الله عنهم ومن أنكر ذلك على فاطمة معهم وقد كان ينبغي أن ينزل أمرهم على الصواب حتى يعلم يفينا ما سوى ذلك فكيف ولو صح حديث فاطمة لكان قد يجوز أن يكون معناه على غير ما حملته أنت عليه وذلك أنه قد يجوز أن يكون النبي عليه السلام حرما السكنى لبذاتها كما ذكرت ورأى أن ذلك هو الفاحشة التي قال الله عز وجل وحرما النفقة لنشوزها ببذاتها التي خرجت به من بيت زوجها بأن المطلقة لو خرجت من بيت زوجها في عدتها لم تجب لها نفقة حتى ترجع إلى منزله فكذلك فاطمة منعت من النفقة لنشوزها الذي به خرجت من منزل زوجها فهذا معنى قد يجوز أن

يكون

يكون النبي عليه السلام أراد به أن كان حديث فاطمة صحيحا وقد يجوز أن يكون أراد ما وصفت أنت وقد يجوز أن يكون أراد معنى غير هذين هالهما يبلغه علمنا ولا نحكمه على رسول الله عليه السلام أنه أراد في ذلك معنى بعينه دون معنى كما حكمت أنت عليه لأن القول بالظن عليه حرام كما القول بالظن على الله حرام وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما في الفاحشة المبينة غير ما قال ابن عباس :-

حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا ججاج قال ثنا حماد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال في قول الله عز وجل ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قال خرجوا من بيئها فاحشة مبينة وقد قال آخرون إن الفاحشة المبينة أن تشرى فتخرج ليقيم عليها الحد فمن جعل لك أن تثبت ما روى عن ابن عباس في ناوله هذه الآية وتحتج به على مخالفتك وتدع ما قال ابن عمر :-

ش: أي قيل لهذا المخالف وأراد به الجواب عما قاله الشافعي وهو ظاهر وأبين من ذلك ما قاله الطحاوي في كتابه الأحكام فأما ما ذهب إليه الشافعي من إبطال النفقة على فاطمة لأنها كانت غير ذات حمل فأما ذلك ناول في حديثها ولم نجد فيه نصا وقد



تأوله غيره على غير ما تأوله عليه فنأوله على
أنها إنما منعت بالبذاة الذي كان فيها الواجب
به عليها الخروج من منزلها فصارت ذلك بالخروج
الذي لزمها بالفعل الذي كان فيها نشوزا فحرمت
النفقة بذلك النشوز كما تقول في المطلقة المستحقة
للنفقة إذا نشزت الخروج من منزل زوجها لم
يكن لها عليه نفقة ما كانت كذلك فلم يكن أحد
الثاويلين اللذين ذكرناهما في حديث فاطمة أولى
من الآخر به .

ثم عدنا إلى النفقة على المطلقات الحوامل اللاتي
لا رجعة عليهن لمن طلقهن فقال قائلون من أهل
العلم قصده عز وجل إلى أولات الإحمال بالانفاق
عليهن إذ كن كذلك دليل على أنهن إذا لم يكن
كذلك فلا نفقة لهن .

فإن قيل قول الطحاوي وإنما ذلك تأويل في حديثها
ولم نجد منصوصا فيه نظر لأن عبد الرزاق روى
في مصنفه عن معمر بن الزهري قال أخبرني
عميد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال
أرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت
قليس يسألها فأخبرتها أنها كانت تحت أبي عمرو
ابن حفص المخزومي فذكر الحديث وأنه طلقها

ثلاث

ثلاث تطلقات أخرج إلى اليمن مع علي بن أبي
طالب رضي الله عنه وأن عياش بن أبي ربيعة
والحارث بن هشام قالوا والله ما لها نفقة إلا أن
تكون حاملا فذكرت ذلك لرسول الله عليه
السلام فقال لا نفقة إلا أن تكون حاملا وأسألتني ذلك
في الإنثقال فأذن لها .

قلت قال ابن حزم هذه اللفظة إلا أن تكون
حاملة لم يأت إلا من هذه الطريق ولم يذكرها
أحد ممن روى هذا الخبر عن فاطمة غير قبيصة
وعلة هذا الخبر أنه منقطع لم يسمعه عميد الله
ابن عبد الله لا من قبيصة ولا من مروان فلا تدرك
ممن سمعه ولا حجة في منقطع : —

قوله فهذا معنى قد يجوز إشارته إلى ما ذكره من قوله
فكذلك فاطمة منعت من النفقة للنشوزها الذي
خرجت به من منزل زوجها : —

قوله ما وصفت أنت خطاب للشافعي وحاصله
أن هذا الحديث يحتمل معاني كثيرة وتعبير الشافعي
المعنى الذي أوله تحكم لأنه ترجيح بلا مرجح .
فإن قيل حديث ابن عباس الذي ذكره هو الذي
يرجح ما ذكره .
قلت منع الطحاوي ذلك بقوله وقد روى عن ابن



عمر في الفاحشة المبينة غير ما قال أي غير ما قال
 هذا المخالف وهو الشافعي رحمه الله يعني إذا
 رجحت ثاويلك بما روينه عن ابن عباس من تفسير
 الفاحشة المبينة فعارضك بما روى عن عبد الله
 ابن عمر أنه قال الفاحشة المبينة هي خروجها من
 بيتها أخرجه باسناد صحيح عن محمد بن خزيمة عن
 حجاج بن منهال إلا نماطى شيخ البخاري عن حماد بن
 سلمة عن موسى بن عفيف بن أبي عياش الفرشي المدني
 روى له الجماعة عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنهما
 وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ما يزيد بن هارون
 عن حماد بن سلمة عن موسى بن عفيف عن نافع عن
 ابن عمر في قول الله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة
 مبينة قال خروجها من بيتها فاحشة: —

قوله فمن جعل لك إلى آخره إشارة إلى أن ترجيح
 الشافعي ما ناوله بما روى عن ابن عباس وترك
 ما روى عن ابن عمر أيضاً لأن ترجيح أحد المتعارضين
 على الآخر بدو مزج لا يسمع على أنه قد روى عن
 غيرهما أيضاً في تفسير الفاحشة غير ما ذكره أشار
 إليه بقوله وقال آخرون أي جماعة آخرون ولهم
 الحسن البصري وزيد بن أسلم وحماد بن أبي سليمان
 فانهم قالوا إن الفاحشة المبينة أن تترك المعتدة

المتحريم

فتخرج

فتخرج ليقيم عليها الحد . وفناده فانه قال هي المشورة
 فاذا فعلت حل اخرجها .
 والصحاح فانه قال هي عصيان الزوج .
 والطبري فانه قال هي كل معصية .
 ص : وقد روى عن فاطمة بنت قيس في حديثها
 معنى غير ما ذكرنا وذلك أن أبا شعيب البصري
 صالح بن شعيب حدثنا قال ثنا محمد بن المشي الزمعي
 قال ثنا حفص بن غياث عن هشام بن عمرو عن
 أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله
 ان زوجي طلقني وهو يريد ان يفتح علي فقال اشقلى
 عنه فهذه فاطمة تخبر في هذا الحديث ان رسول
 الله عليه السلام انما امرها ان تنقل حين خافت
 زوجها : —

ش : أشار بهذا إلى أنه قد روى في سبب انتقال
 فاطمة بنت قيس من بيتها في عدتها وفي قوله عليه
 السلام لا سكني لك معنى غير المعاني المذكورة وهو
 أن زوجها كان يريد أن يفتح عليها فأعلمت بذلك
 رسول الله عليه السلام فأمرها بالانتقال خوفاً عليها
 من اقتحام زوجها عليها أي من دخوله عليها يقال
 اقتحم النهر أي دخله ويقال اقتحم الإنسان الأمر
 العظيم وثقته إذا رمى بنفسه فيه من غير روية

وتثبت .

وأخرج الحديث المذكور باسناد صحيح عن صالح بن شعيب بن ابان الزاهدي البصري نزيل مصر عن محمد بن المثنى عن عبدة الكافى المعروف بالزمن شيخ الجماعة عن حفص بن غياث الى آخره .

وأخرجه مسلم عن محمد بن مثنى قال ثنا حفص بن غياث قال ثنا هشام عن ابيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله زوجي طلقني ثلاثا وأخاف أن يفتح علي قال فأمرها فتمحلت .

وقال ابن حزم قوله فأمرها فتمحلت ليس من كلام النبي عليه السلام ولا من كلام فاطمة لأن نصه قال فأمرها فتمحلت فصح أنه من كلام عروة ولا يخلو هذا الخبر من أن يكون لم يسمعه عروة عن فاطمة فيكون مرسلًا ويوضح ذلك أنه حدثنا به يونس بن عبد الرحمن ^{بن} غياث قال ثنا محمد بن احمد بن خالد ثنا أبو نا محمد بن وصاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن ابيه قال قالت فاطمة بنت قيس يا رسول الله انى أخاف أن يفتح علي فأمرها أن تمحلت فان كان هذا الصواب ^{الذي} الخبر فهو منقطع ولا حجة في منقطع أو يكون عروة سمعه من فاطمة فلا

حجة

حجة فيه أيضا لأنه ليس فيه أن رسول الله عليه السلام قال انما أمرك بالتحول من أجل خوفك أن يفتح عليك واذا لم يقل عليه السلام هذا فليس يحل لمسلم يخاف النار أن يقول انه عليه السلام انما أمرها بالتحول من أجل ذلك لأنه اخبار عن النبي عليه السلام بما لم يخبر به عن نفسه .

قلت كل ما ذكره تنقصه رواية الطحاوى رحمه الله لأنه صرح فيها بأنه عليه السلام قال لها انقلى فافهم .

ص : فقال فأكل وكيف يجوز هذا وفي بعض ما قد رويت في هذا الباب أنه طلقها وهو غائب أو طلقها ثم غاب فما صحت ابن عمه في نفقتها وفي هذا أيضا أنها كانت تخافه فأحد الخبرين بخبر أنه كان غائبا والخبر الآخر بخبر أنه كان حاضرا فقد تضاد هذان الخبران قيل له ما تضاد إلا أنه قد يجوز أن تكون فاطمة لما طلقها زوجها خافتة على الهجوم عليها فالثابت النبي عليه السلام فأفناها بالنقله ثم غاب بعد ذلك ووكك ابن عمه بنفقتها فما صحت حينئذ في النفقة وهو غائب فقال لها رسول الله عليه السلام

لا سيكتي لك ولا نفقة فانفق معنى حديث
 عروة هذا او معنى حديث الشعبي وأبي سلمة
 ومن وافقهما على ذلك عن فاطمة فهذا وجه
 هذا الباب من طريق الآثار : —
 ش : فترى السؤال أن يقال ان حديث هشام
 ابن عروة يخبر أن زوج فاطمة بنت قيس قد
 طلقها وهو حاضر وفي حديث الشعبي وأبي
 سلمة وغيرها أنه طلقها وهو غائب وبين
 الخبرين تضاد وأجواب ظاهر وحاصله أنه
 طلقها وهو حاضر ثم غاب والدليل عليه رواية
 أبي الزبير المكي أنه سأل عبد الحميد بن عبد الله
 ابن عمرو بن حفص عن طلاق جده أبي عمرو
 فاطمة بنت قيس فقال له عبد الحميد طلقها البتة
 ثم خرج إلى اليمن فهذا صريح في أنه طلقها وهو
 حاضر ثم سافر بعد الطلاق بل رواية داود بن
 أبي هند وسيار ومجاله عن الشعبي تنوه بأنه
 إنما سافر بعد الطلاق وبعد مخاطبة فاطمة إياه
 إلى رسول الله عليه السلام حيث صرح الشعبي
 في روايته وقال دخلت على فاطمة بنت قيس
 بالمدينة فالتفتها عن قضاء رسول الله عليه السلام
 عليها فقالت طلقني زوجي البتة فخاصمتني إلى
 رسول

رسول الله عليه السلام في السكنى والنفقة
 فإن قيل قد صرح مالك في روايته بأنه طلقها
 وهو غائب حيث قال مالك عن عبد الله بن
 يزيد عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا
 عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل
 إليها وكيله بشعر الحديث .
 قلت قوله وهو غائب جملة اسمية وقعت حالا
 ولكنها من الأحوال المنتزعة تقديره طلقها البتة
 والحال أنه مراد للغيب أي السفر لأنه طلقها
 وهو غائب حقيقة ونظير هذه الحال نظير قوله
 تعالى مخلقين ردوسكم في قوله لئن لم يكن المسجد
 الحرام أن شاء الله آمين مخلقين ردوسكم فانهم
 وقت الاحول ما كانوا مخلقين وإنما معناه
 مقدر من الخلق فكذلك هنا معناه طلقها
 وهو مقدر للسفر والغيب ولولا هذا التقدير
 لم يندفع التعارض فافهم : —
 قوله ووكل ابن عمه أي وكل زوج فاطمة
 وهو أبو عمرو بن حفص ابن عمه وهو عياش
 ابن أبي ربيعة المخزومي رضي الله عنه : —
 ص : وأما وجه ذلك من طريق النظر فإن
 قد رأينا لهم أجمعوا أن المطلقة طلاقاً بأنها وهي

حامل من زوجها أن لها النفقة على زوجها
وبذلك حكم الله لها في كتابه فقال وإن كن
أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن
فاحتمل أن تكون تلك النفقة جعلت على المطلق
لأنه يكون عنها ما يغذي الصبي في بطن أمه
فيجب ذلك عليه لولده كما يجب عليه أن يغذيه
في حال رضاعه بالنفقة على من يرضعه ويوصل ^{الغذاء}
اليه ثم يغذيه بعد ذلك بما يغذي به مثله من
الطعام والشراب فيحتمل أيضا إذا كان حملا في
بطن أمه أن يجب على أبيه عداؤه بما يغذي
به مثله في حاله تلك من النفقة على أمه لأن
ذلك يوصل الغذاء اليه ويحتمل أن تكون تلك
النفقة إنما جعلت للمطلقة خاصة لعل العدة
لا لعدة الولد الذي في بطنها فإن كانت النفقة
على الحامل إنما جعلت لها للمعنى العدة ثبت قول
الذين قالوا للمبتوتة النفقة والسكنى حاملة كانت
أو غير حامل وإن كانت العدة التي لها وجبت النفقة
لها الولد فإن ذلك لا يدل على أن النفقة واجبة
لغير الحامل فاعبرنا بذلك ليعلم كيف الوجه فيما
اشكل من ذلك فראينا الرجل يجب عليه أن ينفق على
ابنه الصغير في رضاعه حتى يستغنى عن ذلك

وينفق

وينفق عليه بعد ذلك ما ينفق على مثله فإما كان
الصبي حيا جاليا ذلك فإن كان غنيا بما له
قد ورثه من أمه أو قد ملكه بوجه سوى
ذلك من هبة أو غيرها لم يجب على أبيه أن
ينفق عليه من ماله وأنفق عليه مما ورث أو مما
وله له فكان إنما ينفق عليه من ماله كما جئنا
إلى ذلك فإذا ارتفع ذلك لم يجب عليه الإنفاق
عليه من ماله ولو أنفق عليه الأب من ماله على أنه
فقير إلى ذلك بحكم القاضي له عليه ثم علم أن
الصبي قد كان وجب له مال قبل ذلك بميراث
أو غيره كان للأب أن يرجع بذلك إلى الذي
أنفق من مال الصبي الذي وجب له بالوجه الذي
ذكرنا وكان الرجل إذا طلق امرأته وهو حامل
فحكم القاضي لها عليه بالنفقة فأنفق عليها حتى وضعت
ولدا حيا وقد كان له أخ من أمه مات قبل ذلك
فورثه الولد وأمها حامل به لم يكن للأب في قولهم
جميعا أن يرجع على ابنه بما كان أنفق على أمه
بحكم القاضي لها عليه بذلك إذا كانت حاملة
به فثبت بذلك أن النفقة على المطلقة الحامل هي
لعدة العدة التي هي فيها من الذي طلقها لعل ما هو
به حامل منه فلما كان ما ذكرنا ثبت أن كل معتدة

من طلاق فلها من النفقة مثل ما للمعتدة من
الطلاق اذا كانت حاملا قياسا ونظرا على ما
ذكرناهما وصفنا وبيننا وهذا قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله : —
ش : أي وأما وجه هذا الباب من طريق النظر
والقياس وهو ظاهر حاصله ان المطلقة اذا كانت
حاملًا يجب لها عليه النفقة بنص القرآن ولكن لا
يجلو من ان تكون مستحقة للحمل اولاً لأنها محبوسة
عليه في بيته فلو كانت مستحقة للحمل لوجب أنه اذا
كان للحمل مال أن ينفق عليها من ماله كما أن نفقة
الصغير في مال نفسه فلما اتفق الجميع على ان الحمل
لو كان له مال كانت نفقة أمه على الزوج لا من
مال الحمل دل على أن وجوب النفقة متعلق بكونها
محبوسة في بيته فاذا كانت العلة ذلك ثبت أن
كل معتدة من طلاق ولها النفقة مثل ما للمعتدة من
الطلاق اذا كانت حاملا قياسا ونظرا وأيضا
كان يجب أن يكون في الطلاق الرجعي نفقة الحامل
في مال الحمل اذا كان له مال كما أن نفقته من بعد
الولادة في ماله فلما اتفق الجميع على ان نفقتها في
الطلاق الرجعي لم يجب من مال الحمل وجب مثله
في البائن .

فان قيل

فان قيل اذا كان الأمر كذلك فما فائدة تخصيص
الحامل بالذكر في ايجاب النفقة .
قلت لأن مدة الحمل قد تطول وقد تقصر فأراد
بذلك اعلامنا وجوب النفقة .
فان قيل ما حكم المتوفى عنها زوجها في هذا الباب
قلت لا يجلو اما ان تكون حاملا ولم تكن فانفق
العلماء كلهم على أن لا نفقة لها ولا سكنى وان
كانت حاملا فقيه اختلف بين الصحابة ومن بعدهم
فقال عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وشريح
وأبو العالية والشعبي وأبراهيم نفقتها في جميع المسائل
وقال ابن عباس وعبد الله بن الزبير والحسن البصري
وسعيد بن المسيب لا نفقة لها في مال الزوج بل هي
على نفسها .
واختلف فقهاء الأمصار أيضا فقال أبو حنيفة
وأبو يوسف ومحمد وزفر لا سكنى لها ولا نفقة لها
من مال الميت وان كانت حاملا فلها السكنى
ان كانت الدار للزوج وان كان عليه دين فالمرأة
أحق بنفسها حتى تنفق عدتها وان كانت في بيت بكراه
فأخرجوها لم تكن لها سكنى في مال الزوج هذه رواية
ابن وهب أيضا . وقال ابن الفاسم عن مالك لا
نفقة لها في مال الزوج والميت ولها السكنى ان كانت

الدار للميت وان كان على الميت دين فهو الحق
بالسكنى من الزبائن وتبطل الخراج بشرط السكنى
على المشتري .

وقال الثوري وان كانت حاملا أنفق عليها من جميع
المال حتى تضع فاذا وضعت أنفق على الصبي من نصيبه
وروى المعافى عن الثوري ان نفقتها في حصتها
وقال الأوزاعي في المرأة يموت زوجها وهي حامل
لا نفقة لها وان كانت أم ولد فلها النفقة من
جميع المال فاذا ولدت كان ذلك من حظ ولدها
وان لم تلد كان ذلك ديناً يتبع به .

وقال الحسن بن صالح المتوفى عنها زوجها النفقة
من جميع المال .

وقال الشافعي لها السكنى والنفقة وعنده لا سكنى
ولا نفقة .

وقال ابن حزم واما المتوفى عنها الحامل فطأ نفقه
قالت ان كانت وارثة فمن نصيبها حاملا كانت أو
غير حامل وان لم تكن وارثة فمن نصيب ذي بطنها
ان كان وارثا فان لم يكونا وارثين فمن مال نفسها
وان كان لها مال والا فهي أحد فقراء المسلمين فان
مات ذوبطنها قبل ان يخرج حيا ردت ما أنفق
عليها من نصيبه الى الورثة وتفسير قولنا ان لم

يكن

يكن وارثا ان تكون اسلمت بعد موت زوجها
ولهوكا فربما يكون لهوكا باسلام أمه
ولا يرث كافر اسلم وهذا قولنا .

وقالت طائفة ان كان المال كثيرا أنفق عليها
من نصيبها فان كان قليلا فمن جميع المال .

وقالت طائفة نفقتها من جميع المال .

وقالت طائفة ان كانت وارثة اذ لم تكن
نفقتها عليها من مالها ان كان لها مال ومن سواها
ان كان لا مال لها من ميراثها ولا من ميراث
ذي بطنها ولا من جميع المال فالقول الأول كما

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن
أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال نفقة المتوفى

عنها الحامل من نصيبها وكذا روى عن ابن
عباس وعطاء والحكم بن عتيبة وعبد الملك

ابن يعلى فاصح البصرة وعامر الشعبي ثم قال وبه
يقول أبو حنيفة وأحمد وأبو سليمان وجميع أصحابهم

وهو أحد قول الشافعي وأحد قول سفيان .

والقول الثاني كما روينا من طريق سعيد بن منصور

نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم النخعي قال في

المتوفى عنها زوجها كان أصحابنا يقولون ان

كان المال كثيرا أنفق عليها من نصيبها وان

كان قليداً نفق عليها من جميع المال .
والقول الثالث القسم الفائلون به أقساماً
فقال طائفة أن ورثت فمن نصيب ذي بطنها
وان لم ترث فمن جميع المال . وطائفة قالت
نفقة الحامل المتوفى عنها من جميع المال . وقال
طائفة لها النفقة من رأس المال حاملاً كانت
أو غير حاملاً كانت في العدة .

والقول الرابع كما روينا من طريق عبد الرزاق
عن ابن جريح قال سئل ابن شهاب عن المتوفى
عنها على من نفقتها فقال كان ابن عمر يرى
نفقتها حاملاً كانت أو غير حاملاً من جميع
المال الذي ترك زوجها . وكذا روى عن علي
وابن مسعود وشرح وقتادة وحامد بن أبي سليمان
والمغيرة وابراهيم والحسن وعطاء بن أبي رباح
ثم قال وهو قول أيوب السخيتي وابن أبي ليلى
والحسن بن حي وأبي عبيد وأحد قول سفيان
وأحد قول الشافعي . وقال مالك لا نفق عليها
من نصيبها ولا من نصيب ذي بطنها ولا من جميع
المال حتى تضع ولا تنصف الغرماء من ديونهم
حتى تضع : —

ص : وقد روى ذلك عن عمرو وعبد الله رضي

الله

الله عنهما وقد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا
هذا وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وابراهيم
التخفي : —

حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عمرو بن خالد قال
ثنا عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن
سعيد بن المسيب قال المطلقة ثلاثاً لها النفقة
والسكنى : —

حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا شجاع بن الوليد عن
المغيرة عن ابراهيم مثله : —

ش : أي قدر روى وجوب النفقة والسكنى
للمطلقة ثلاثاً عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
وقد مرت روايتهما فيما مضى في هذا الباب . وكذا
روى عن سعيد بن المسيب وابراهيم بن يزيد
التخفي :

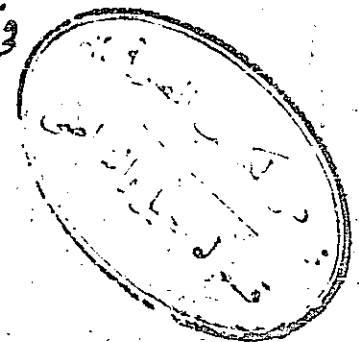
أما ما روى عن سعيد فأخرجه بإسناد صحيح عن
روح بن الفرج الفطان عن عمرو بن خالد بن قسروخ
الحراني شيخ البخاري عن عبيد الله بن عمرو والأسدي
الجزري عن عبد الكريم بن مالك الجزري عنه .

وأما ما روى عن ابراهيم فأخرجه أيضاً بإسناد
صحيح عن أبي بشر عبد الملك بن مروان الرقي عن
شجاع بن الوليد بن قيس السكوني عن المغيرة بن مقسم

فهرست المجلد الحادي عشر من كتاب نخب الأفكار	نمرة الصفحة
باب النكاح بغير ولي عصبية	٢
الرجل يريد تزويج المرأة	٨٢
هل له أن ينظر إليها : —	—
باب التزويج على سورة من القرآن	١٠٥
الرجل يعتق أمته على أن عتقها صداقها : —	١٤٣
باب نكاح المتعة : —	١٧١
فقدار ما يقبى الرجل عند التيب	٢٠٥
أو البكر إذا تزوجها : —	—
باب العزل : —	٢٢٨
الحائض ما يحل لزواجها منها : —	٢٧٧
باب وطء النساء في أديارهن	٣٠٥
الحيالي : —	٣٥٣
انتهاب ما ينتثر على القوم	٣٧٥
مما يفعل الناس في النكاح : —	—
كتاب الطلاق : —	٣٩٧
باب الرجل يطلق امرأته وهي حائض ثم يريد أن يطلقها للسنة	٣٩٨

الضبي عن ابراهيم .
وأخرج ابو بكر بن اب شيبه في مصنفه عن شيبه
عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن شريح قال
المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة .
وأخرج أيضا عن وكيع عن المسعودي عن الحكم أن
شريكا قال المطلقة ثلاثا لها النفقة والسكنى
وعن وكيع أيضا عن شعبة عن الحكم وحماد عن
ابراهيم قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة
وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن حماد بن أبي
سليمان قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة .
وأخرج ابن حزم من طريق اسماعيل بن اسحاق بن
ابو بكر بن أبي شيبه نا حميد عن الحسن بن صالح بن
حج عن السدي عن الشيباني في المطلقة ثلاثا قال
لها النفقة والسكنى والله أعلم : —

انتهى المجلد الحادي عشر من كتاب نخب الأفكار
في تفتيح مباحي الأخبار . ويليه المجلد الثاني عشر
أوله ص باب المتوفى عنها زوجها هل لها أن
تسافر في عدتها وما دخل في ذلك من حكم المطلقة
في وجوب الإحداد عليها



فهرست المجلد الحادي عشر من كتاب نخب الافكار

نمرة الصفحہ

متى يكون له ذلك : —	—
باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا معا	٤٥١
الإقراء : —	٤٨٤
المصافاة طلاقا بابتنا ما دا	٥٢٣
لها على زوجها في عدتها : —	—

تم



مکر رقم

عنوان المصنف : نخب الافكار

اسم المؤلف : بيبر البريم بن محمد محمود

مصور عن النسخة المرحومة محفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم ٢١٥٤٣